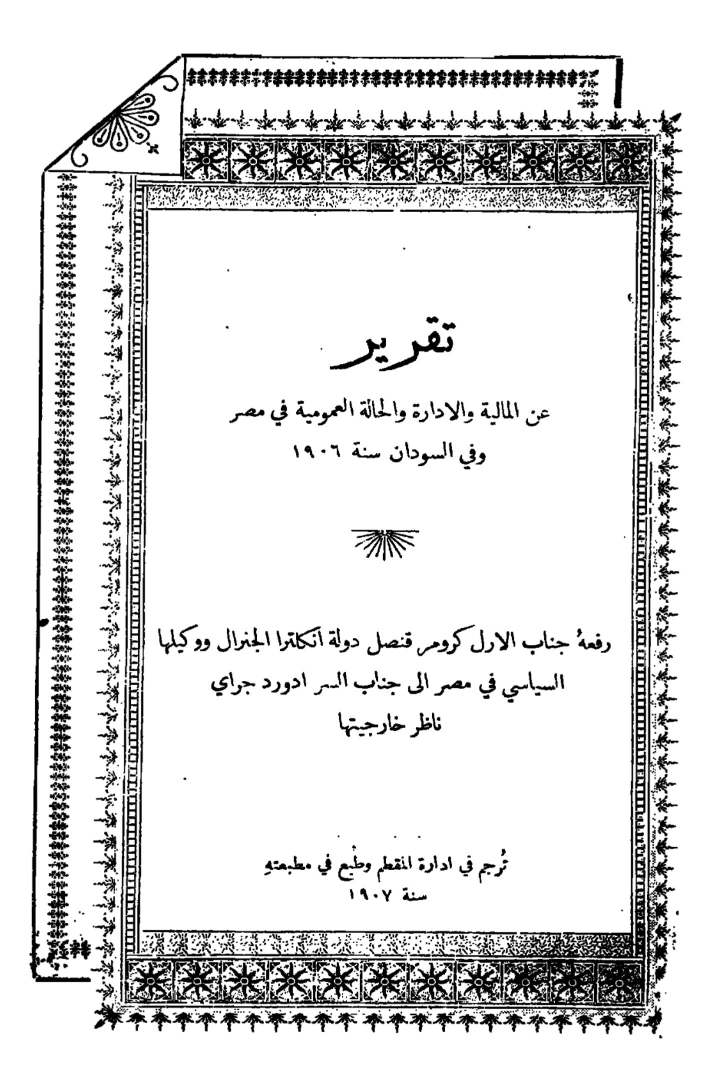
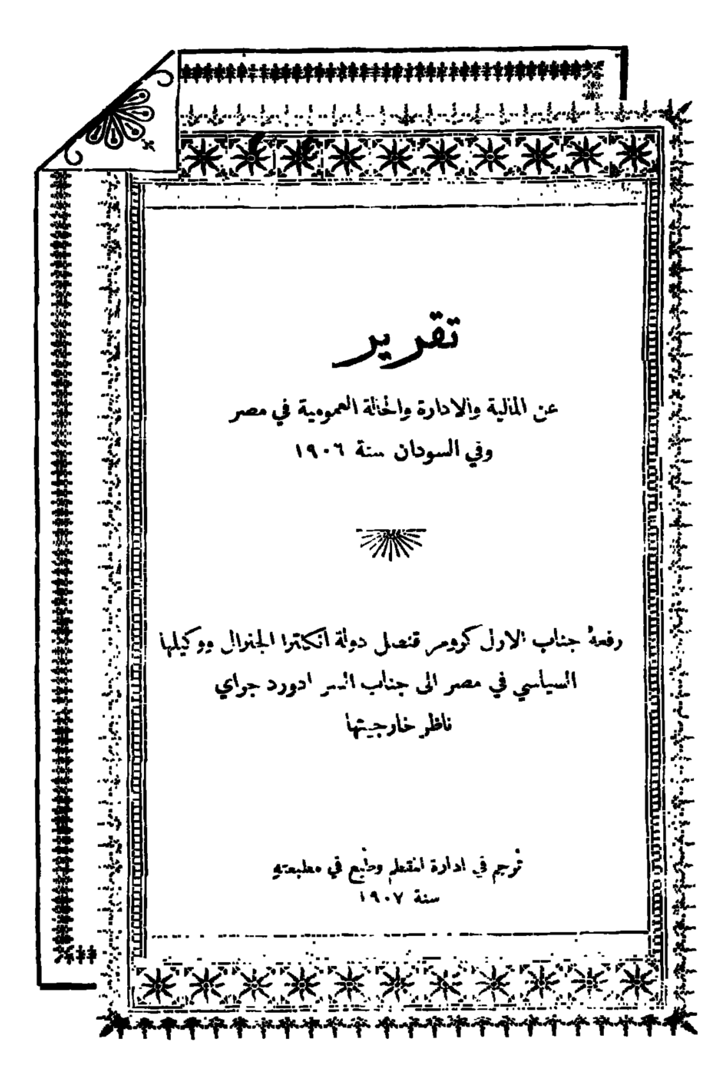


تقرير

عن المالية والادارة والحالة العمومية في مصر
وفي السودان سنة ١٩٠٦

رفعهُ جناب الارل كرومر قنصل دولة انكلترا الجنرال ووكيلها
السياسي في مصر الى جناب السر ادورد جراي
ناظر خارجيتها

تُرجم في ادارة المقطم وطُبع في مطبعتهِ
سنة ١٩٠٧

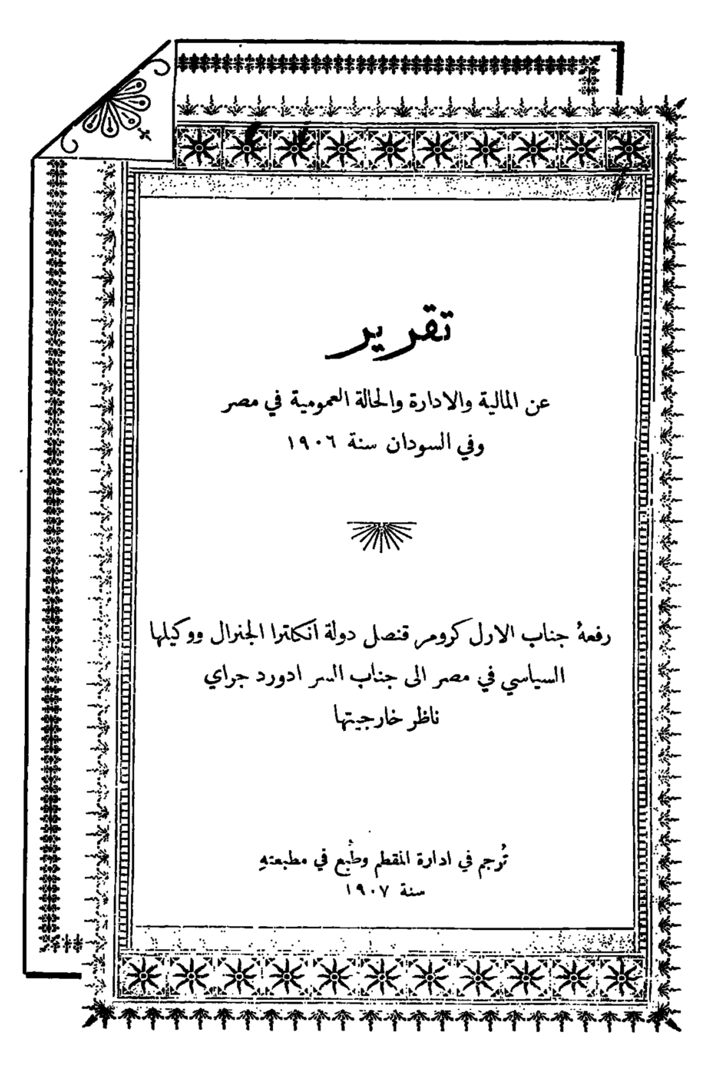


تقرير

عن المالية والادارة والحالة العمومية في مصر
وفي السودان سنة ١٩٠٦

رفعهُ جناب الارل كرومر قنصل دولة انكلترا الجنرال ووكيلها
السياسي في مصر الى جناب السر ادورد جراي
ناظر خارجيتها

ترجم في ادارة المقطم وطبع في مطبعته
سنة ١٩٠٧



تقرير

عن المالية والادارة والحالة العمومية في مصر
وفي السودان سنة ١٩٠٦

رفعهُ جناب الارل كرومر قنصل دولة انكلترا الجنرال ووكيلها
السياسي في مصر الى جناب السر ادورد جراي
ناظر خارجيتها

تُرجم في ادارة المقطم وطُبع في مطبعتهِ
سنة ١٩٠٧

تقرير

عن المالية والادارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩٠٦

مرفوع من الارل كرومر الى السر ادورد جراي

القسم الاول

مصر

مقدمة

مصر في ٨ مارس ١٩٠٧

مولاي

احب ان اوضح امرًا عند عرض تقريري هذا عن تقدم المصالح الادارية المختلفة في الحكومة المصرية سنة ١٩٠٦ وهو ان هذه التقارير السنوية تذكر الاحوال والوقائع المصرية التي جرت الى ختام السنة السابقة لسنة صدورها . نعم اني اشير احيانًا اما عرضًا او في الحاشية الى بعض ما جرى بعد ختام تلك السنة وقبل طبع تقريري ونشرهِ ولكن ذلك نادر

ثم ان تلخيص ما يرد عليَّ من المصادر المتعددة لتاليف هذا التقارير يقتضي عناء شديدًا لاسيما وانهُ لابدَّ معهُ من نظر الاشغال المعتادة وهي شيء كثير . وزد على ذلك ان المصالح المتعددة التي تاتيني تقاريرها لا تذكر الحوادث التي تجري بعد ختام السنة السابقة وما ابني عليهِ تقريري من اخبار السودان لا ينتهي الى آخر السنة السابقة بل الى شهر سبتمبر او اكتوبر منها لان تقارير السودان تاتي من اماكن بعيدة ثم ترسل اليَّ بعد ذكر الحاكم العام لما يعنُّ لهُ من الآراء عنها . فلهذا لست اكفل ان اذكر في تقريري عادة ما جرى الى حين تاريخ امضائي لهُ . وانما اوضحت ذلك لاني وجدت ان قومًا اشاروا الى خلو تقريري عن سنة ١٩٠٥ من الاشارة الى حوادث جرت بعد ٣١ دسمبر وخصوصًا حوادث شبه جزيرة سينا مع ان تقريري المذكور مؤرخ في ٨ مارس ١٩٠٦ !

هذا وقد بيع ووزع مجاناً ١٠١٦٠ نسخة من تقريري عن سنة ١٩٠٤ منها ٤٨٠٠ نسخة عربية و٤٤٤٢ انكليزية و ٩١٨ فرنسوية . واما تقريري عن سنة ١٩٠٥ فبيع ووزع منهُ ١١٥٠٠ نسخة منها ٥٥٠٠ عربية و٥١٧٥ انكليزية و٨٢٥ فرنسوية

ولبيع ترجمة تقاريري العربية وتوزيعها شان عظيم عندي لاني اؤمل ان تكون شبه ترياق لسم تمويه الحق بالباطل الذي يعم سيلهُ البلاد في ما يبقى من السنة جارياً بطريق الجرائد العربية فان ما يذكرهُ كثير من تلك الجرائد على سبيل الحقائق المقررة يكون عارياً عن الصحة في كثير من الاحوال ولا يخلو من التلاعب والتحريف الاَّ نادرًا وما يستنتجهُ من تلك الحقائق المزعومة لا يكون الاَّ نتائج فاسدة عادةً . نعم ان ما ينشر في تلك الجرائد لا يؤثر في مجرى السياسة البريطانية اقل تأثير ولاشان لهُ عند العقلاء المهذبين والمطلعين على حقائق الامور من اوربيين ووطنيين ولكن الذي ارومهُ هو فليس هؤلاء وحدهم بل ايضاً سائر الناس الذين لا يتيسر لهم معرفة حقائق الامور لاي سبب كان وخصوصاً عامة المصريين يجدون سبيلاً الى معرفة الحقيقة عن حالة مصر الحاضرة فليس في هذه الحالة امر يقتضي اخفاؤهُ او يراد كتمانهُ اذ لا ينكر انهُ رغماً عن التقدم الاكيد الذي تقدمتهُ مصر في الاعوام الاخيرة لا يزال في حكومتها وادارتها نقائص وعيوب بعضها موروث عن العهد الغابر وبعضها من العهد الحاضر ويمكن ان يقال انهُ نتج عن سرعة تقدم البلاد في اليسر والسعة بعد الاصلاحات التي تمت في الخمس والعشرين سنة الماضية وبعضها — وهو كثير — لا يمكن ان يعالج علاجاً شافياً الاَّ بعد الجري على نظام شوروي تشريعي مطابق لحاجات البلاد الحالية . ولا اظن ان في الناس من هو ادرى بوجود هذه النقائص مني ولا قصد لي مطلقاً في اخفائها او في تخفيفها ولكن الناس يجهلون حقيقة امرها في الغالب ويصفون لها من العلاج ما لا ينجع فيها او لا يمكن معالجتها بهِ

ولست اعلم غير طريقة واحدة معقولة ومقبولة لجلاء الخطاء في معرفة الحقائق عن الاذهان وفي مقاومة الآراء الفاسدة المختلة وهي نشر الحقائق على صحتها واقامة الادلة الصادقة وبسط الحجج الصحيحة وهذا ما اسعى اليهِ في هذه التقارير لعلمي انهُ كلما ازداد الناس فهماً لحقائق الحالة المصرية وادركوا الصعوبات اللاصقة بها حق ادراكها كان ذلك خيرًا واصلح للمسأولين عن حكومة الديار المصرية مهما تفاوتوا في المسأولية اما النتائج التي استنتجها فقد يمكن ان تكون قابلة للخلاف والمناقشة ولكني افرغت كل الجهد لاجتناب كل قول لا يطابق الواقع وكل خطاء في تقرير الحقائق . فاذا رام اهل مصر ان يعرفوا حقيقة امور بلادهم فاني انصح لهم بقراءة هذا التقرير

الباب الاول

في فصول عامة

(١) الحد العثماني المصري

ان ما جرى في تعيين الحد الفاصل بين تركيا ومصر معلوم فلا حاجة الى الاشارة اليهِ الاَّ بالاختصار فاقول ان احوال شبه جزيرة سينا لم تكن تخلو من الاضطراب في اوائل سنة ١٩٠٥ فعين المستر جننجس براملي قومندانًا ومفتشًا بسلطة تامة على شؤُون سيناء وانشئت فصيلة صغيرة ولكن كاملة العدة من البوليس الهجانة وادخلت اصلاحات ادارية اخرى اليها. فحملت هذه الامور خطاء على قصد الاعتداء من الحكومة المصرية على الاراضي العثمانية ولم يمضِ الاَّ القليل حتى جاءت الاخبار باعتداء الترك على الاراضي المصرية واحتلالهم طابه الواقعة غربي الخط المرسوم في تلغراف الصدر الاعظم الى الخديوي في ١٨ ابريل ١٨٩٢ بمسافة فارادت قوة مصرية ان تضع يدها على ذلك المكان فاخبر الترك قومندانها انهم يدفعونها بالقوة . اما طابه بالذات فقد بالغوا في تقدير اهميتها بادئ بدءٍ على ما يظهر في المناقشات التي جرت في هذه المسأَلة جهارًا ولم يكن امتلاك اميال قليلة من الصحراء مثلها ليستحق ان يكون موضوع حادثة سياسية خطيرة الشان ولكن كبر امرها وعظم شانها لما تبين في شهر ابريل من السنة الماضية ان الباب العالي يقصد ان يجعل الحد المصري من رفح الى السويس وانتهى الامر اخيرًا بقبول الباب العالي للرأي الذي اصرت الحكومة البريطانية والحكومة المصرية على قبولهِ وهو الجري على الاتفاق المبرم في ابريل ١٨٩٢ . ثم عينت لجنة لتعيين الحد حسب الاتفاق وللاتفاق على مسائل اخرى جزئية كانت باقية تحت النزاع. وفي غرة اكتوبر تم الاتفاق على تلك المسائل كلها ووقعهُ المندوبان العثمانيان والمندوبان المصريان (الكبتن اوين وابرهيم باشا فتحي)

وقد ابدى المندوبان المصريان ما لا مزيد عليهِ من حسن السياسة واصالة الراي والصبر والجلد في المناقشات التي طال امرها قبل الوصول الى الاتفاق المذكور

هذا وحدوث هذه الحادثة يوجب الاسف لانهُ بلغ من امرها في حين من الاحيان انها الحقت بعض الكدر بالعلاقات العظيمة الصفاء والوداد بين الحكومة البريطانية والحكومة العثمانية ولكن الحق في ذلك ليس على رجال الحكومة البريطانية ولا رجال الحكومة المصرية على الاطلاق

(٢) شبه جزيرة سينا

كان شبه جزيرة سيناء لهذا العهد تحت مراقبة ثنائية فالجانب الشمالي منهُ — ومعهُ محافظة العريش — كان تابعاً لنظارة الداخلية والجانب المتوسط والقبلي لنظارة الحربية .

فشايخ الحدود كلهم يطلبون الآن ان يكون بالقرب منهم موظفون يرفعون اليهم قضاياهم في الامور الجزئية وهذه القضايا كثيرة الوقوع بينهم فاذا لم يفصل فيها حالاً خيف ان يتفاقم شرها حتى لقد تفضي الى سفك الدماء

فتقرر ان يكون شبه جزيرة سيناء كلهُ تابعاً لنظارة الحربية فيكون ضابط بريطاني من ضباط الجيش المصري مديرًا وقومندانًا لهُ ويكون مقامهُ في النخل ويعين نظار مصريون في اماكن مختلفة منهُ ويعين مفتش بريطاني مقيم في العريش على المرجح

ويكون الجري في سنة ١٩٠٧ على النظام الاداري الذي لا يزال متبعاً هناك الى الآن الا في امر واحد وهو الاتصال بقبائل العرب التي في اقاصي شبه جزيرة سيناء وبسط السلطة عليها

هذا وقد وصفت في تقريري الماضي (وجه ٢٢ — ٢٥) نظام القضاء المبني على عادات بدو سيناء وتقاليدهم القديمة وصفاً موجزاً والقصد ابقاء هـذا النظام على ما هو عليهِ وعدم تغيير شيء فيهِ الا ما كان لازماً للمحافظة على قليل من ابسط مبادىء العدل والانصاف . فقد ذكرت في السنة الماضية مثلاً ان القاضي المسمى عندهم " بالمبشع " يحكم من الاحلام التي يحلمها بما اذا كان المتهم بجريمة مجرماً او بريئاً . فاذا كلف هذا القاضي ان يحكم في المستقبل بحسب ما يعلمهُ في اليقظة من الحقائق والاخبار لا ما يراهُ في المنام من الاحلام فلست اظن ان ذلك يكون من قبيل ادخال نظام المتمدنين الى اولئك القوم قبل الاوان

وقد زيدت مصروفات سيناء في ميزانية هذه السنة ٧٠٠٠ جنيه مصري للقيام بما يلزم عن تحسين الادارة هناك

(٣) الجامعة الوطنية المصرية[١]

يعسر حتى على الواسعي الاطلاع على امور مصر ان يفرقوا بين المجاري الفكرية المتعددة الجارية الآن على صور شتى في الجهة المؤدية الى تكون رأي عام محلي ملائم للصورة الذهنية

(١) ترجمنا اللفظة الافرنجية Nationalism بالجامعة الوطنية جرياً على اصطلاح بعض الكتاب في تسمية Nationalists بالحزب الوطني ولولا ذلك لترجمناها (بالقومية) اذ هذه اقرب الى المعنى المقصود [المترجم]

الجديدة المعبر عنها بالجامعة الوطنية المصرية . وانما قلت ان هذه الصورة الذهنية جديدة لانهُ لا يخفى ان المصريين كانوا خاضعين لغيرهم اكثر زمانهم فقد حكمتهم دول الفرس فاليونان فالرومان فعرب جزيرة العرب وبغداد فالجراكسة فالترك آل عثمان في الختام واذا شئنا ان نعرف الزمان الذي يمكن ان يكون قد حكمهم رجال منهم وجب ان نتقهقر الى الازمان المشكوك فيها السابقة لعهد الفراعنة . على ان هذه الجامعة الوطنية المصرية لا تزال الى يومنا هذا من قبيل الناميات من الخارج لا من الناميات من الداخل (في اصطلاح علماء النبات) فهي انما نتجت عن مخالطة مصر لاوربا التي اشار اليها نوبار باشا بفم الخديوي الذي كان مالكاً في زمانهِ حيث قال ان مصر لم تبق جزءاً من افريقية . ثم انها تولدت في الاذهان من تأثير الفوائد التي فاضت عليها بسرعة لم يكد يسبق لها نظير في التاريخ بادخال التمدن الغربي اليها على يد امة غريبة عنها . ومن غرائب الدهر وعجائب احكام السياسة ان يقال اليوم عن هذه الامة بل عن الذين عملت هذه الامة معظم اعمالها على يدهم انهم اعظم حائل يحول دون تحقيق الاماني التي نتج أصورها عن عملهم

قلت ان التفريق بين الآراء المتعددة الجارية بين الهيئة الاجتماعية المصرية امر عسير وعلى ذكر هذا القول احذر الباحثين في امور مصر من السرعة في التعميم وتجريد الاحكام الكلية في ابحاثهم فانهم كثيراً ما يتصورون ان الهيئة الاجتماعية المصرية مقسومة اقساماً عديدة تبعاً للمصالح والآراء المختلفة بل المتباينة كما يشاهد في كل هيئة اجتماعية اوربية . نعم ان الصعوبة في الوصول الى معرفة حقيقة اميال المصريين وعواطفهم وامانيهم ليست بقدر ما هي في الهند حيث انقسام الناس الى طوائف منفصلة ممتازة بعضها عن بعض يمنع معاشرة الاوربيين لاكثر الاهالي . ولكن لا مشاحة في ان الاختلاف عن المصريين في الجنس والدين واللسان والاخلاق والعادات يقدم ويؤخر كثيراً من هذا القبيل فاني اعرف اوربيين كثيرين اقاموا بمصر طويلاً حتى صاروا يتصورون انهم يعلمون شيئاً عن الرأي المصري والحال انهم لا يعلمون غير رأي فئة او اكثر من فئات الهيئة الاجتماعية المصرية الساكنة المدن المصرية الكبيرة حيث يعاشرونها ويخالطونها . اقول هذا وانا لا ادعي ان معرفتي بآراء المصريين فائقة فقد اقمت في الشرق طويلاً حتى تعلمت ان لا اجزم بمعرفة آراء الشرقي الذي دأبهُ ان لا يثبت على رأي ولست الومهُ بل ارق لهُ في عدم الاقامة على رأيه غالباً لانهُ واقع في ظروف واحوال تجعل اقامة الانسان على رأي امراً عسيراً جداً . وانما غرضي من كل ما تقدم تسليم القارئ بصعوبة الوقوف على آراء المصريين ومتى سلم

بذلك يحذر من الاسراع في استنتاج النتائج بعد الاستقراء الناقص او بعد الاطلاع على امور غير مطابقة للواقع . ولم يقل احد قولاً بهذا المعنى اصح من قول الاستاذ سايس الذي يستحق ان يعد من اعظم الثقات الاوربيين في هذه المسائل قال:

"ان الذين ذهبوا الى الشرق وعاشروا اهله يعلمون انهُ يستحيل على الاوربي ان ينظر الى العالم بالعينين التي ينظر بهما الشرقي اليهِ . نعم ان الاوربي قد يتوهم في باديء الامر انهُ يفهم الشرقي والشرقي يفهمهُ وان التفاهم تام بينهما كانهما كليهما شرقيان او غربيان ولكن لا بد ان يأتي يوم اما عاجلاً او آجلاً فيهِ يستيقظ الغربي بغتة من حلمهِ ويرى ان عقل صاحبهِ الشرقي غريب عن عقلهِ كانهُ عقل مخلوق من اهل زحل"

ومما يزيد ايضاً صعوبة الوقوف على آراء المصريين كثيراً انهُ ليس بين المصريين غير قليلين من الذين يتصورون ما يريدونهُ من الامور السياسية او الادارية تصوراً واضحاً جليًّا فهم يطلبون على الغالب اموراً متناقضة ينفي بعضها بعضاً : لا فيما شذَّ او ندر ولا اعتبار عندهم لقول المثل الفرنسوي "من يبغِ الغاية يبغِ الواسطة" ومن شواهدي على ذلك ان كثيرين من المصريين (وفي جملتهم رجال اسرٌ بان اعدهم من اصدقائي الخصوصيين الذين يكاشفونني بآرائهم ويكلمونني بتمام الحرية) يظهرون لي رغبات متناقضة مفادها الحصول على فوائد الاحتلال البريطاني ومزاياه التي يعترفون بها كل الاعتراف ولكن بلا ذلك الاحتلال

وايضاً ان رجلاً من اكابر المصريين الحَّ عليَّ ان اقلل عدد الاوربيين المستخدمين في الحكومة المصرية ولم يفرغ من هذا الطلب حتى طلب مني ان اوصي بان ينظر قاضٍ بريطاني لا قاضٍ وطني قضية لهُ فيها مصلحة . وايضاً اني اعرف مصريًّا يدافع عن حقوق المصريين اشد دفاع ولكنهُ يطلب مع ذلك ويلحُّ ان يعين مهندس بريطاني لمراقبة توزيع المياه في المديرية التي هو منها واطيانهُ فيها . وايضاً ان كثيرين من المصريين قالوا لي المرة بعد المرة ان سلطة المديرين تضعف من وجود المفتشين البريطانيين في مديرياتهم ولكنهم لم يكونوا يتمون هذا القول حتى يردفوهُ بان استرجاع المفتشين البريطانيين من المديريات يؤدي الى عواقب وخيمة . وانا اسلم بصحة هذين القولين تماماً هذا ومن جهة الرشوة يكفيني ان اقول ان مسائل كثيرة تعدُّ بالعشرات كان الناس فيها يشكون مرَّ الشكوى من المغارم التي يدفعونها للمستخدمين في ديوان الاشغال العمومية وغيرهِ من الدواوين وكان بعض اولئك الشاكين من ذوي المناصب السامية والمشكو منهم من مرؤوسيهم . ومع ذلك كانوا يمتنعون عن رفع شكواهم رسميًّا او عن ذكر اسماء المرتشين فيحرمون رجال الحكومة بذلك

من السلاح الوحيد الذي يبطلون به هذه المنكرات · ولو شئت زيادة الشواهد لاوردت منها شيئاً كثيراً ولكن ما ذكرته كاف للغرض المقصود

فاذا اتضح ما تقدم اشرع في وصف الحركة الوطنية المصرية الحالية على حسب ما يبدو منها بقدر ما في طاقتي واشرح ايضاً رأيي الخاص في كيفية المعاملة التي يجب ان تعامل بها فاقول

اذا قلنا ان الحركة الوطنية المصرية الحالية ليست الا حركة الى الجامعة الاسلامية لم يطابق قولنا الواقع من كل وجه ولكن لا ريب في كون هذه الحركة مصبوغة صبغاً شديداً بصبغة الجامعة الاسلامية · وهذا الامر كان معلوماً عندي منذ زمان طويل وقد علمه كثيرون من الاوربيين الآن كما يظهر مما يرد في الجرائد المحلية ولكن علمهم به ابطأ كثيراً · ويسهل عليّ ايراد كثير من الشواهد والادلة على صحة هذا القول اذا اقتضى الامر ايرادها [1] ولكن اقول الآن ان الحوادث التي حدثت في الصيف الماضي انما كشفت عنصراً جديداً من عناصر الحالة المصرية · لانهُ ولو سلم الانسان بما لا ريب في صحته وهو ان الدين اعظم قوة محركة في الشرق [2] وان الشرقيين لا تحلو لهم حكومة كالحكومة الثيوقراطية [3] فقد كان يجوز لهُ مع ذلك ان ينتظر ان تذكر المصريين لما اصابهم في الماضي واعتبارهم لتقدم بلادهم في الثروة واليسر في الحال تقدماً عظيماً جداً بالنسبة الى ما جاورها من الولايات العثمانية يحولان دون نمو الجامعة الاسلامية في بلادهم اكثر مما حالا في الظاهر وانما قلت "في الظاهر" لاني رغماً عن كل الظواهر لا ازال غير مقتنع بان الميل الى الجامعة الاسلامية متأصل كثيراً في الهيئة الاجتماعية المصرية بل اني واثق انهُ لو كان المصريون يعتقدون امكان اخراج الآراء المتعلقة بتلك الجامعة من القوة الى الفعل لانقلب الرأي العام عليها انقلاباً عظيماً سريعاً

(1) اشير هنا الى كتاب ورد عليّ في الربيع خالياً من الامضاء ونشر في ورقة من الاوراق التي عرضت لي ابرا لان فقد ارتاب بعضهم في صحته ولا اثر لريب عندي في ذلك على الاطلاق · وقد استغربت شدة اهتمام الناس بامره وخصوصاً في بلاد الانكليز في مدة ارساله الى لندن الا على سبيل المثال لافكار ومعانٍ الفتها منذ زمان طويل بل ولم يبقَ عندي ريب في وجودها ولكنه مفرغ في عبارات ابلغ من المعتادة

(2) اقصد بالشرق البلاد الشرقية التي لي معرفة بها لا الصين واليابان

(3) يراد بالحكومة الثيوقراطية الحكومة التي يعتقد اتباعها ان الله هو الحاكم الاصلي فيها وان سننها وشرائعها هي اوامره ومناهيه لا سنن البشر وشرائعهم وان العلماء ورجال الدين هم خدمة الله ومأموروه فيها (المترجم)

ومهما يكن من ذلك فقد اتضح ان الجامعة الاسلامية عنصر من عناصر الحالة المصرية التي يجب حفظها في البال فلذلك يحسن بنا فهم المقصود منها

المقصود من الجامعة الاسلامية بوجه الاجمال اجتماع المسلمين في العالم كلهِ على تحدي قوات الدول المسيحية ومقاومتها فاذا نظر اليها من هذا الوجه وجب على كل الامم الاوربية التي لها مصالح سياسية في الشرق ان تراقب هذه الحركة مراقبة دقيقة لانها يمكن ان تؤدي الى حوادث متفرقة فتضرم فيها نيران التعصب الديني في جهات مختلفة من العالم . وقد اوشكت هذه النيران ان تضطرم بمصر في الربيع الماضي . على اني ارى قوماً يقولون ان القلق الذي جرت الاشارة اليهِ في مجلس النواب في الصيف الماضي كان وهمياً فانا لا اوافقهم على هذا القول مطلقاً لان طبع الطبقات الدنيا من اهل مصر ولا سيما سكان المدن متقلب كثيراً . فهاجوا من قراءة المقالات التي كانت تصدر في الجرائد الاسلامية طافحة بالاغراء والكذب هيجاناً شديداً دفعة واحدة وسكنوا دفعة واحدة كذلك عندما زيدت عساكر جيش الاحتلال واطفت الجرائد الاسلامية لهجتها بتشديد العقلاء من اهل بلادها النكير عليها . ولكن لا ريب عندي ان البلاد كانت عرضة لخطر حقيقي برهة من الزمن فقد جاءتني اخبار وتقارير عديدة عن تهديد المسيحيين والاوربيين . ثم ان الاخبار الغامضة المبهمة التي تشيع قبل حدوث الفتن والقلاقل في الشرق عادة شاعت شيوعاً يستحق الاعتبار حتى تولى الرعب الاوربيين الساكنين في القطر فجعلوا يتقاطرون من القرى الى المدن ولم يعترهم هذا الرعب لغير سبب معقول فقد شرحت في تقريري عن سنة ١٩٠٥ (وجه ١٧ — ١٩) ما جرى في الاسكندرية اواخر سنة ١٩٠٥ حين افضى وقوع الخصام اتفاقاً بين رجلين يونانيين الى شغب عظيم لم يلبث ان انقلب هيجاناً على المسيحيين . فلو اتفق حدوث حادثة من هذا القبيل في ابان الهيجان الذي حصل بسبب حادثة الحدود بين تركيا ومصر — وحدوثها لم يكن امراً بعيداً — لا مكن بل لترجح انها كانت تفضي الى عواقب وخيمة

اما ما يقولهُ قوم آخرون من ان ذلك القلق تأتى عن سياسة الحكومتين البريطانية والمصرية في امور مصر الداخلية فخالٍ من كل اثر للصحة لان القلق كلهُ وليس بعضهُ فقط نتج عن تصديق خلق كثير من الاهالي الذين كانوا تحت تأثير الجامعة الاسلامية لما كان يقال لهم من ان ما كان يجري حينئذٍ انما كان يقصد بهِ التعدي على رأس الديانة الاسلامية

ولنعد الى ما كنا عليهِ فاقول اني ان كنت لا اصدق ان الجامعة الاسلامية تنتج غير اضطرام نيران التعصب في امكنة متفرقة كما سبقت اليهِ الاشارة فذلك اولاً لاني لا

اصدق ان المسلمين يتحدون معاً ويتعاونون متى خرجت المسألة عن القول الى الفعل وثانياً لاني واثق بقوة اوربا واقتدارها عند الاقتضاء على تلافي هذه الحركة من الجهة المادية وان تكن غير قادرة على ذلك من الجهة الروحية

والجامعة الاسلامية ايضاً عبارة عن معانٍ اخرى غير معناها الاصلي ولكنها لا تخلو من علاقة بهِ . وهذه المعاني اهم بالنظر الى ما نحن فيهِ من المعنى الاعم الذي سبقت الاشارة اليهِ

فنها اولاً في مصر الخضوع للسلطان وترويج مقاصده وهذا المعنى يدل على دخول عنصر جديد في حالة مصر السياسية . فقد كانت الحركة الوطنية المصرية دائرة على مضادة الترك الى عهد قريب اذ الثورة العرابية كانت في الاصل على تركيا والترك . اما الآن فيبلغني ان زعماء الحركة الوطنية يقولون انهم لا يقصدون توثيق عرى الاتحاد بين تركيا ومصر وانما يقصدون حفظ سيادة السلطان على مصر. ولكن قولهم هذا يختلف عما كانوا يقولونهُ منذ عهد قريب جداً اختلافاً جليًّا بحيث لا يتمالك الانسان عن الظن بان قولهم الآخر انما خطر على بالهم بعد ما علموا انهم اذا وسعوا نطاق العلائق التركية ابعدوا عنهم اميالاً يتمنون قربها منهم ودواما معهم. ولكن ليس من الانصاف تقييد الحزب الوطني جملة باقوال يلقيها افراد قليلون غير مسؤولين على عواهنها . فاذا سلمنا بان القول الاخير هو رأي الحزب الوطني الصحيح فعندي عليهِ ان سيادة السلطان على مصر لم ينازع فيها قط على ما اعلم ولا يحتمل ان يصيبها شيءٌ ما دام كل ذوي الشان في الفرمان — الذي هو اتفاق بين فريقين كما لا يخفى — لا يفعلون شيئًا خارجاً عن دائرة حقوقهم. فحادثة سينا انما بلغت ما بلغت من الاهمية وعظم الشان لما خيف من خرق حرمة الفرمان وما يتصل بهِ من المستندات الرسمية المحسوبة جزءاً منهُ على وجه يعود بالضرر على القطر المصري

وثانياً ان الجامعة الاسلامية تستلزم بالضرورة تهييج الاحقاد الجنسيّة والدينيّة الا في ما ندر. فلا شك في ان كثيرين من انصارها ينصرونها عن حرارة دينيّة حقيقيّة وآخرين يودون لو امكنهم ان يفرقوا بين القضايا السياسيّة والدينيّة وبينها وبين الجنسيّة ايضاً اما لان مبالاتهم بالدين قد قلت حتى اوشكوا ان يحكوا اللادريين او لكون اغراضهم سياسيّة او لكونهم يقصدون تحين الفرص للانتفاع بها او لكونهم اتبعوا الآراء الحديثة عن وجوب التساهل في الدين كما هو مأمولي . ولكن متى كانت هذه رغبتهم ومقاصدهم فلا شك عندي انهم يعجزون عن تنفيذها لانهم ان لم يقنعوا عامة المسلمين بافعالهم انهم من المسلمين

المجاهدين لم يستطيعوا ان يحولوا انتباههم اليهم ولا ان يكتسبوا ميلهم ايضاً . فالضرورة تقضي عليهم بتهييج الاحقاد الجنسيَّة او الدينيَّة اما ظاهراً او خفية ليرقوا بيانهم السياسي

وثالثاً ان الجامعة الاسلاميَّة تستلزم تقريباً السعي في اصلاح امر الاسلام على النهج الاسلامي وبعبارة اخرى السعي في القرن العشرين في اعادة مبادئ وضعت منذ الف سنة هدًى لهيئة اجتماعيَّة في حالة الفطرة والسذاجة . وهذه المبادئ منها ما يجيز الرق ومنها ما يتضمن سنناً وشرائع عن علاقات الرجال والنساء مناقضة لآراء اهل هذا العصر ومنها ما يتضمن امرًا اهم من ذلك كله وهو افراغ القوانين المدنية والجنائية والمليَّة في قالب واحد لايقبل تغييرًا ولا تحويرًا وهذا ما وقف تقدم البلدان التي دان اهلها بدين الاسلام

فلهذه الاسباب وبقطع النظر عن كل الاعتبارات السياسيَّة لا يجد المهتمون باصلاح مصر بدًّا من استنكار الدعوة الى الجامعة الاسلاميَّة . ويجب ايضاً بذل اقصى العناية في السهر على كل ميل طبيعي جائز الى الجامعة الوطنيَّة لكيلا تجتذبهُ على غير انتباهٍ من صاحبهِ هذه الحركة — حركة الجامعة الاسلاميَّة — التي هي من اعظم الحركات المتقهقرة فلا تستحق ان يميل احدٌ اليها . لانهُ قد يعسر على الانسان ان يميز شبح الجامعة الاسلاميَّة اذا تجلبب بجلباب الجامعة الوطنية

على اني اعلم ان بجانب حركة الجامعة الاسلاميَّة حركة اخرى قد يصح ان تسمى بالحركة الوطنية اذ الحركتان ممتزجتان بحيث لا يسهل على الانسان ان يقول اين تبتدئ احداهما وتنتهي الاخرى . ولكني مقتنع ان حركة الجامعة الاسلاميَّة هي اقوى الحركتين . ومهما يكن من ذلك فرادي الآن ان ابحث عن الحركة الوطنية بقطع النظر عما لها من العلاقة الحقيقيَّة او الخياليَّة بحركة الجامعة الاسلاميَّة فأقول

لاعجب ان كانت فكرة الجامعة الوطنية المصرية قد فرخت وازهرت لان ذلك طبق ما يقتضيهِ الطبع . اما الذين يسمون بالحزب الوطني فلا يكاد يكون شك في انهم لا ينوبون عن السواد الاعظم من الامة في رغائبها وامانيها فكم وكم شكا اليَّ رجال من وجوه المصريين من تلقيب زعماء هذا الحزب انفسهم باللقب الذي ادعوهُ لانفسهم وكم وكم قالوا لي ان هذا الحزب ليس الاَّ افرادًا قليلين من الذين يكثرون من الجلبة والصياح وان الباعث لهم على فعل ما يفعلون غير محمود وانهم لا يمثلون رغبة بني وطنهم ولا امانيهم الحقيقية . وانا اعتقد ان ما قيل لي هو الصحيح . وعلى كل حال يقال عن ثقة ان هذا الحزب لا يدرك العواقب التي تنتج عن بيانهِ لو امكن اخراج بيانهِ من القول الى الفعل حالاً الاَّ ادراكاً قاصرًا جدًّا

فلا ريب ان ابناء هذا الزمان آخذون الآن في نسيان المساوىء التي كانت في الماضي ثم ان التعليم والتهذيب اثارا اطاعاً كانت كامنة طبقاً لما كان ينتظر فاصبح اوضع فلاح يعرف انهُ هو والباشا متساويان امام القانون ونشأ في الصدور روح استقلال كانت الامثال تضرب في فقده قبلاً . فلا عجب اذا كان احداث المصريين يبتدئون يسعون للحصول على نصيب اعظم في حكومة بلادهم وادارتها. وليس في الناس اقل كرماً ممن يقابل هذه الاماني الجائزة الشريفة بالصدود والنفور كما انهُ ليس في الناس اقل حكمة ممن يمتنع في بدء هذه الحركة عن ارشاد من يريد الاصغاء الى حكم العقل الى الحدود التي يجب قصر تلك الاماني عليها وعدم تعديها في الوقت الحاضر . واني صديق للمصريين اصدق من ان اتملقهم او اغشهم فلذلك اسأل نفسي قائلاً ما هو الذي يرومهُ الاحداث المصريون على ما يستفاد من الآراء التي ينوب الحزب الوطني عنهم فيها

فاولاً يرومون ان يرتقوا الى مناصب الحكومة العالية التي يتقلدها الاوربيون الآن وليس عندي كلمة ضد هذه الامنية ولكني ساستوفي هذا البحث في مكان آخر من هذا التقرير [١] اما الآن فاقصر الكلام على ما هو اعم من ذلك في بيان الحزب الوطني مما هو سياسي محض . ثم يطلبون على ما فهمت التوسع في النظامات الشوروية توسعاً عظيماً في الحال . والظاهر ان الناس يخطئون كثيراً ولا سيما في انكلترا في معرفة مقدار ما حصلت مصر عليهِ من النظام الشوروي وسابسط الكلام على ذلك في فصل آخر من هذا التقرير [٢] واكتفي هنا بالبحث عن الحد الذي يمكن ويحسن ان توسع اليهِ سلطة مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية

لم اسمع ان الحزب الوطني عبر عن بيانهِ بعبارات صريحة تعين مطالبهُ ولكني فهمت انهُ يطلب انشاء مجلس شبيه بمجلس النواب البريطاني ولا ادري ان كان يطلب حصر السلطة كلها في مجلس واحد او انشاء مجلس ثانٍ بمثابة مجلس الشيوخ في فرنسا او مجلس الاعيان في انكلترا . ولا ادري ايضاً ان كان يقصد ان ذلك المجلس النيابي المصري يسن القوانين لسكان القطر المصري كلهم بلا فرق ولا تمييز او يسنها لرعايا الحكومة المحلية وحدهم دون غيرهم فاذا كان يقصد سنها لسكان القطر جميعهم فلا غنى عن قبول جميع الدول بذلك وهي لا تقبل بهِ. على انا اذا ضربنا صفحاً عن هذه الامور التي لا نعلمها وان تكن من الاهمية

(١) انظر الفصل " (٩) في الخدمة الملكية "

(٢) انظر الفصل " (٦) في مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية "

بمكان فلعلي لا اخطئ اذا قلت ان ذلك الحزب يطلب اولاً ان تكون الوزارة مسأولة لذلك المجلس وان يتوقف وجودها على بقاء اكثريتهِ معها وثانياً ان تكون للمجلس السيطرة التامة على مالية البلاد كما هي الحال في المجالس التي ينتخب اعضاؤُها في بلاد الانكليز وفي غيرها من البلدان الاوربية

فلو قبل طلبهُ الاول لافضى الى الفوضى بلا مبالغة لانهُ يثير الدسائس على اختلاف انواعها ويعيد القوة الى الرشوة التي كانت ضاربة اطنابها في طول البلاد وعرضها ولا تزال الى يومنا هذا تموت موتاً بطيئاً جدًّا . ولا يبعد انهُ يعيد اسوأ مساوىء الحكومة الشخصيَّة تحت ستار المجالس الحرة الشوروية . ولو قبل طلبهُ الثاني وتولى المجلس مراقبة المالية لافضى ذلك بالامة الى الافلاس لا محالة

هذا وان من يقصد البحث في هذين الطلبين بالجد لا يستطيع ذلك الاَّ بعد الجهد . فاي انسان صحيح العقل يعتقد ان البلاد التي قضت القرون الطوال وحكامها من الفراعنة الى الباشوات يسومونها اشد الظلم والعسف في الحكم واهلها اميون لم يكن فيهم مذ تسعة اعوام من يعرف القراءة والكتابة غير ٩٫٥ في المئة من الرجال و٣٫٠ في المئة من النساء [١] — تطفر طفرة واحدة حتى تصير بغتة قادرة على استعمال حقوق استقلالها بشؤُونها على الوجه النافع لها وللذين لهم مصلحة في خيرها . ان ذلك لهو المحال بعينهِ . فبيان الحزب الوطني لا يمكن البلاد ان تدركهُ الآن وربما لم يمكنها ادراكهُ طول الزمان اذا كان على الوجه الذي يتصورهُ ذلك الحزب اليوم . ولكن سواء اكان ذلك ممكناً او لم يكن فانا ارفض ان يكون لي يد في ترويج مطالب لو قبلت لكان قبولها ظلماً فاضحاً للاجانب الذين لهم مصالح عظيمة جدًّا في مصر وليس للاجانب وحدهم بل لهم وللعشرة الملايين او الاثني عشر مليوناً من المصريين الذين قضيت احسن سني حياتي في ترقية مصالحهم الادبية والمادية

ورب قائل يقول ألاَ رجاء اذًا للجامعة الوطنيَّة المصرية فاجيبهُ ان لا رجاء لها على الصورة التي يتصورها الحزب الوطني . ولكن يحسن بكل امة بل برجال السياسة العملية ايضاً ان يضعوا نصب عيونهم اسمى غاية ذهنية ويرموا الى ادراكها ولو كان ادراكها بعيدًا ومحفوفاً بالمصاعب والمتاعب فلذلك اعرض الآن غاية طالما فكرت فيها واجعلها بمثابة بيان عوض بيان الحزب الوطني . والغاية التي اعرضها هي ان تكون الجنسيَّة المصريَّة شاملة لكل القاطنين

---

(١) هذا كما ورد في الاحصاء الاخير الذي تم سنة ١٨٩٧ واما الاحصاء الجاري الآن فلا ريب عندي انهُ سيدل على ان عدد الاميين نقص كثيرًا

في القطر المصري بقطع النظر عن نحلهم ومللهم واصلهم وفصلهم اذ هذه الجنسيَّة هي الجنسيَّة الوحيدة الممكنة الحصول المستطاعة الانشاء . ولم يكن البحث في هذه المسألة يشفي غليلاً او يتعدى حد المناقشات النظرية لما كانت البلاد غائصة في بحار الهموم لاشرافها على الافلاس وكان مصير السودان مجهولاً لا يعلمهُ الاَّ الله وكان التناظر شديداً بين انكلترا وفرنسا ولكن هذه الموانع زالت كلها الآن ولم يبقَ غير مانع واحد وهو الامتيازات الاجنبيَّة فانهُ ما دام هذا النظام موجوداً فلا مناص من انقسام المصريين والاجانب القاطنين مصر قسمين منفصلين كانهما جيشان متضادان وزد على ذلك ان طوائف الاوربيين النازلين في بر مصر لا تتحد مصالحها معاً . ولذلك لا يجتمع سكان بر مصر في هيئة واحدة ولا تتماسك طوائفهم معاً ولا تجتمع قوتهم على عمل الاَّ اذا انشئ منهم مجلس شورى محلي وقد بحثت في ذلك في تقريري السنوي الاخير وساعود اليهِ في محل آخر من هذا التقرير [١] فان انشاء هذا المجلس خير واسطة تأول الى اشتراك الطوائف المختلطة التي تسكن وادي النيل في المصلحة واول خطوة تؤدي الى انشاء وطنية مصرية لا تضر بمصالح مصر الحقيقية . وهذا عدا الاعتبارات الاخرى التي يثبت منها ان انشاءهُ نافع للاوربيين والمصريين جميعاً . على اني عالم بالصعوبات التي لا بدَّ من تذليلها قبل انشائهِ فربما مرَّ زمان طويل قبل ان يعقد اول مجلس شورى للاوربيين وحدهم بمصر (فما بالك بالمجلس الذي نحن بصددهِ) ولكنني واثق انهُ لا بدَّ من الوصول الى الغاية في الختام لان النجاح في بلوغها لا يتوقف على رأي افراد قليلين مهما كان مقامهم ونفوذهم ولا يتوقف ايضاً كلهُ على رأي من يكون في مصر من الاوربيين او المصريين بل لا بدَّ منهُ بحكم الطبع اذ القواعد الاعتياديَّة التي تنطبق على النشوء والارتقاء السياسي تدلنا على انهُ لا بد من منح الاوربيين الساكنين في بر مصر استقلالهم التشريعي ليسنوا قوانينهم بانفسهم عوضاً على ان تسن لهم بطريق السياسة حسب النظام المعقد الكثير الكلفة الذي لا يصلح العمل بهِ الآن . فالفوز لا بدَّ منهُ وان يكن بلوغ هذا الفوز قد يطول امرهُ

بقي لي امر اقولهُ قبل ختام الكلام على الحركة الوطنية المصرية وهو ان في مصر عدا اولئك المصريين الذين انتحلوا لقب الحزب الوطني فئة صغيرة متزايدة من المصريين الذين لم يسمع غير القليل عنهم . فرجال هذه الفئة يستحقون ذلك اللقب قدر ما يستحقهُ مناظروهم الذين يختلفون عنهم في آرائهم وافعالهم وهم رجال الحزب الذين اسميهم حبًّا بالاختصار

(١) انظر الفصل (٥) في الامتيازات الاجنبية

اتباع المرحوم المفتي السابق الشيخ محمد عبده . فقد اشرت مرارًا في تقاريري السابقة الى آرائهم المشابهة لآراء المرحوم السيد احمد مؤسس مدرسة عليكده في الهند . ومقصدهم الاساسي ان يصلحوا معالم الاسلام من غير ان يزعزعوا اركان الدين الاسلامي فهم وطنيون صادقون بمعنى انهم يرومون ترقية مصالح ابناء بلادهم وابناء ملتهم ولكنهم مجردون عن صبغة الجامعة الاسلاميَّة . وبيان مطالبهم ومقاصدهم اذا اصاب فهي لهُ لا يتضمن معارضة الاوربيين في ادخال تمدن الغربيين الى بلادهم بل معاونتهم على ذلك . فرجاء الجامعة الوطنيَّة المصرية بمعناها الحقيقي الذي يعول عليهِ معقود بهذا الحزب على ما ارى . على انهم لم ينشطوا في الماضي التنشيط الذي يستحقونهُ لاسباب لا حاجة بي الى ذكرها ولكن مستشاري الحكومة المصرية من البريطانيين غير مسأولين عنها . فعين في هذه الايام رجل من اشهرهم وهو سعادة سعد باشا زغلول ناظرًا للمعارف العموميَّة والسبب في تعيينهِ ليس عدم الرضى عن ادارة تلك النظارة خلافًا لما زعم قوم ولا الرغبة في تغيير امر جوهري في سياسة التعليم التي جرت النظارة عليها لهذا العهد بل الرغبة في اشتراك رجل كفوء بارع ومصري مستنير الذهن من رجال هذه الفئة في عمل الاصلاح المصري . وانما تعيينهُ تجربة وهذه التجربة ستراقب بمزيد الاهتمام فاذا صحت كما هو املي واعتقادي شددت العزيمة للانتقال خطوة اخرى في هذا السبيل . واذا لم تصح فلا غنى عن القاء مقاليد الاصلاح الى الاوربيين وخصوصًا البريطانيين اكثر مما كان في الماضي . لكن التقهقر ممتنع على الحالين اذ ادخال تمدن الغربيين الى مصر جارٍ في كل ديوان من دواوين حكومتها على اساليب قد اطيل النظر فيها قبل التعويل عليها وهي اساليب قابلة للترقي والتوسع ولكنها غير قابلة للتقهقر والتغيير الجوهري

(٤) الصحافة المصرية

اني كنت دائمًا من الذين يوافقون على اعطاء الحريَّة للجرائد ولكني اسلم بان فئة كبيرة من ذوي النفوذ والوجاهة بين سكان القطر المصري لا يرون رأيي من هذا القبيل وعلى الخصوص اعظم العناصر احترامًا واعتبارًا في الهيئة الاجتماعيَّة الوطنيَّة المصريَّة فانهم يحسبون الحريَّة المطلقة المتروكة للجرائد العربيَّة شرًّا محضًا لا خير فيها ويشكون — ولا حرج عليهم في ذلك — من ان الجرائد التي اعنيها تموه الرأي العام المصري فلا تظهرهُ على حقيقتهِ وانها ترهب الذين كانوا يظهرونهُ على صحتهِ لولاها . واسلم ايضًا انهُ في الهيجان الذي جرى في الربيع والصيف الماضيين لم يدخر بعض الجرائد العربيَّة وسعًا في زعزعة اعتقاد الذين يعتقدون

وجوب اعطاء الحرية للجرائد في هذه البلاد · فانهُ لم يكن بين الامور امر ابسط من الوقائع والحقائق المتعلقة بمسألة النزاع على حدود سينا ولا اوضح من كون السياسة التي جرت الحكومة البريطانية عليها في تلك المسألة صادرة عن رعاية حقيقيَّة لمصالح مصر ومصالح اوربا عموماً ايضاً كما اعترف سمو الخديوي نفسهُ بهِ اذ قد استشير فيها من اولها وكان يستشار في كل مرحلة من مراحلها فيعرب عن استصوابهِ التام للخطة المتبعة فيها لكونها مطابقة لمصالح مصر مطابقة جليَّة

ومع ذلك كلهِ انزلت تلك الجرائد السياسة التي جرت الحكومة البريطانية عليها منزلة الغارة الشعواء على رئيس الديانة الاسلامية وصاحب السيادة على الديار المصرية وافرغت كل جهدها في اثارة الاحقاد الجنسيَّة والمليَّة · نعم ان ذلك الهيجان كان سطحيًّا واكثرهُ تكلف وتصنُّع اذ اعقل المصريين واكثرهم نفوذًا ووجاهة لم يكونوا يرون آراء اكثر كتاب الجرائد العربية تطرفًا واشدهم عنفًا ولا آراء الخطباء الذين كانوا يخطبون في الاجتماعات ويبدون من الآراء التي لا تنشر في الجرائد ما يطابق آراء حزب الجامعة الاسلاميَّة اكثر من الآراء التي تتضمنها مقالات الجرائد

ولكن ذلك الهيجان اثبت امرين اولهما ان السواد الاعظم من المصريين لا يزال من اعظم الناس تصديقًا لما يقال لهُ . وثانيهما ان المهيجين لا يراعون مبدأً ولا يترددون في سلوك كل طريق يجدونها للتمويه على الكثيري التصديق ولتهييج شهواتهم واحقادهم

فلا حرج على من يستنتج من هذه الامور كلها وجوب تقييد حرية الجرائد · اما انا فلا اطيل الكلام بل اقول اني استنتجت نتيجة اخرى مخالفة عن تلك النتيجة وهي ان تزاد الحامية البريطانية في القطر المصري لتكون زيادتها زيادة لضمان حفظ النظام العام وللثقة والاطمئنان في نفوس المحافظين على القانون من السكان · فتأتى عن ذلك ان حمل المصروفات زاد ٤٥٠٠٠ جنيه في السنة على عاتق المصريين الذين يدفعون الضرائب · وذلك مما يقضي بالاسف الشديد لا سيما وان الخزينة المصرية لا تكاد تنهض باعباء كل ما يطلب منها من كل جهة للصرف على امور عديدة تعود بالخير على القطر كما سيذكر بالاسهاب في كلامي عن الحالة المالية · ولكن لا ريب عندي في ان زيادة الحامية كان امرًا لازمًا لضمان السكون العام كما قلت آنفًا وايضاً لاظهار امر آخر وهو انهُ لما كانت السياسة البريطانية في مصر مبنية على حالة لا تقبل التغيير الاَّ اذا كان تدريجيًّا وبطيئًا جدًّا فاضطراب الرأي العام برهة من الزمان لا يؤثر فيها ولا يقلق الاحتلال البريطاني مطلقًا

هذا واقول اني ارى من جملة الواجب عليَّ ان اقرأ مقالات كثيرة في الجرائد العربيَّة وخصوصاً الجرائد المعارضة للسياسة البريطانية في مصر . وانما اقرأها لا علم ان كانت تتضمن اشارة او تنبيهاً الى امر يستحق الاعتبار . ولست اشكو من كون الكتاب فيها يصبغون آراءهم في كل موضوع بصبغة نزعاتهم السياسية فذلك امر طبيعي لا ينصف الشاكي منهُ . ولكني كنت اظن في حين من الاحيان ان الانسان يمكن ان يعلم من قراءتها شيئاً من الاشياء الادارية اونحوها من الاشياء المحلية الخارجة عن السياسة . فخابت آمالي من هذا القبيل لاني وجدتها تشوه وجه الحقائق عادة فترويها على غير صحتها وكثيراً ما تفسدها عمداً وان معظم بضاعة الكتاب فيها العلنطنة المبهمة والظنون المجبولة بالخطاء او المتولدة من الاوهام عن البواعث والمقاصد التي ينسبونها الى انكلترا وغيرها من الدول ومبادئ عموميَّة واحكام عموميَّة خالية من كل دليل او شبه دليل . ولست اتذكر اني قرأت في جريدة منها مقالة واحدة صحيحة المادة او حسنة الاستدلال او مفيدة في المسائل المالية او المعارف او النظام القضائي . والحق يقال ان دوام مطالعة الجرائد العربية التي تطلب الاستقلال الاداري المصري وتلح في طلبهِ انما يقنع كل من كان مثلي ميالاً الى اماني المصريين ضمن الحدود المعقولة بان الاسراع بتحقيق امانيهم يعود بالشر على المصريين انفسهم وعلى كل الذين يهمهم خيرهم وخير بلادهم

فاحول انظار الكتَّاب في تلك الجرائد الى ملاحظاتي هذه واقول لهم خصوصاً انهم اذا كانوا يريدون ان تكون اقوالهم مما يحفل بهِ لا مما يستخف بهِ وان يصغي اليها احد غير الذين يجهلون امور مصر تمام الجهل فليبنوا احكامهم على امور ووقائع حقيقية لا على امور ووقائع وهميَّة

اما الجرائد الاوربيَّة فغاية ما اقولهُ عنها هنا ان زيادة الاختبار لها انما ايدت ما قلتهُ عنها في تقاريري السابقة ومفادهُ ان تأثيرها نافع اكثرهُ ولا ريب ان بحثها في المسائل العموميَّة تحسن تحسناً بيناً في السنين الاخيرة في البراعة والاقتدار وفي اللهجة والجاش . وكلامي هذا هو عن الجرائد المحلية المعتبرة لان مصر كغيرها من البلدان لا تخلو من جرائد قليلة خاملة تطبع بلغة اوربية وتعد عاراً على الصحافة ولكنها نادرة وتحسب شذوذاً عن القاعدة

(٥) الامتيازات الاجنبية

(١) تمهيد

ابنت في تقريري عن سنة ١٩٠٤ وجوب تغيير النظام المعروف بالامتيازات الاجنبيَّة وابنت في تقريري عن سنة ١٩٠٥ التغييرات الواجبة بوجه الاجمال وطلبت من الجمهور البحث والمناقشة فيها

فتناقشت الجرائد المحلية فيها بمزيد الاجتهاد طبقًا لما كنت انتظر وجاءتني رسائل من ثلاث هيئات عمومية مهمة

اما الرسالة الاولى فمن غرفة التجارة العمومية بالاسكندريَّة وهي توافق على تغيير نظام الامتيازات الحالي بعض التغيير على شروط وفي احوال اشير اليها بالتفصيل في ما بعد

واما الرسالة الثانية فمن رجال المحاماة في الاسكندريَّة والقاهرة. وقولهم في هذا الموضوع حجة اذ المرجح انهم ادرى من سائر طبقات الناس بما ينتج عن نظام التشريع الحالي من المشقة والكلفة . ورأيهم هم ايضًا التغيير ولكن على شرط ان يكون مع حفظ الضمانات التي تقي الاجانب الذين في مصر شر الحكومة الاستبداديَّة

واما الرسالة الثالثة فمن غرفة التجارة المختلطة بمصر القاهرة . وهذه الهيئة تأبى الاصلاح الذي عرضتهُ ولكنها تسلم بالمشقة والكلفة اللتين تنجمان من التأخير اللازم عن الجري على النظام الحالي وتؤمل ان الدول ذات الشأن تدبر واسطة لمنع هذا التأخير

فلا يحق لي بوجه الاجمال ان استاء من النتائج التي وصل الباحثون والمتناقشون اليها في ما مضى من ابحاثهم ومناقشاتهم اذ ما كنت لا نتظر اتفاق الآراء بالاجماع وخلوها من كل اختلاف في قضيَّة كالتي نحن بصددها . ولكن يظهر ان الرأي غالب على كثيرين من اكابر الثقات بامور مصر ان البلاد تجاوزت الزمان الذي يصح استعمال الامتيازات الاجنبية فيهِ كما تستعمل الآن وانهُ لا غنى عن تغيير فيهِ فان الناقدين الذين بنوا اقوالهم على معرفة الحقائق حق المعرفة لم يدافعوا عن النظام الحالي في كلامهم وانما ابانوا الصعوبات العظيمة التي يجدها الانسان في سبيلهِ قبلما يزيل عيوب ذلك النظام ونقائصهُ . وانا لا اخالفهم في ذلك ولا احط من قيمة تلك الصعوبات ولكني اؤمل انها لا تكون مما يستحيل تذليلهُ والتغلب عليهِ . على اني وجدت كثيرًا مما قيل في نقد اقتراحي مبنيًّا إما على نقص في معرفة فعل النظام

الحالي وتأثيره او على خطاه في فهم التغييرات المطلوبة [١] ولا غرابة في ذلك فان النظام المعبر عنهُ بقولنا المبهم "الامتيازات الاجنبيَّة" نظام معقد كلهُ فلا يدرك الانسان المقصود منهُ الاَّ بعد إعمال النظر والدرس الكثير

واما الخطاه في ادراك المقصود من التغييرات التي اقترحتها فدليلهُ الاقوال التي اسمعها من حين الى حين اذ ظاهرها يدل على ان قائليها يعتقدون ان تلك التغييرات لو قبلت للزم عنها إما الغاء المحاكم المختلطة . او عدم تنفيذ القوانين الاهلية المتعلقة بالاحوال الشخصية على الاوربين المقيمين في القطر المصري . او ان المحاكم الجنائية التي تنشأ حينئذٍ لا تكتسب ثقة الناس باحكامها . او ترك الاوربيين تحت رحمة البوليس الوطني . وبالاجمال ابطال الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها الاوربيون الآن وعدم التعويض عنها بشيء يضمن لهم الوقاية من استبداد الحكومة

هذا ومما هو حقيق بالاعتبار انهُ اذا كان الاصلاح الذي يطلبهُ الانسان مسمًّى باسم يستفز الناس الى المعارضة كانت تسميتهُ من المصائب العظيمة على ذلك المصلح لان الالفاظ التي يستعذبها السمع تعلق بالاذهان فتؤثر تأثيرًا عظيماً في المناقشات السياسية . ألا ترى ان مشروع المستر سسل رودس في انشاء سكتهِ الحديدية المسمى بما ترجمتهُ "من الراس الى القاهرة" وقع احسن وقع عند الناس وعندي ان السبب في ذلك هو ان ذلك الرجل العظيم الذي كان يعلم كيف يستجلب القلوب ويسحر الالباب سمى مشروعهُ اسماً يرن في الآذان ويعلق بالاذهان ولو كان غير مطابق للواقع [٢]

فانا والذين يشاركونني في ارادة اصلاح النظام التشريعي المتبع الآن في مصر لم يقسم لنا الدهر من حسن الحظ ما قسم للمستر رودس اذ الناس كثيرًا ما يصفون مشروعنا بالمشروع الذي يقصد منهُ "الغاء الامتيازات الاجنبية" كما وصفتهُ غرفة التجارة البريطانية وغرفة التجارة المختلطة

على ان هذا الوصف غير صحيح وهو يوهم بخلاف المراد ايضاً اذ القضية المقصود حلها ليست الغاء الامتيازات الاجنبية بل حفظ كل ما يستحق الحفظ من تلك الامتيازات

---

(١) مثال ذلك رسالة ارسلتها غرفة التجارة الايطالية الى ناظر الخارجية في رومية ونشرتها الجرائد فانهُ يتضح منها ان كاتبيها لم يفهموا ما اقترحتهُ حق الفهم . والمأمول ان الاقوال التي سقتها تنفي خوفهم وغرورهم (٢) وانما قلت غير مطابق للواقع لانهُ اذا تمَّ الاتصال بالتجار بين الاسكندرية ومدينة الراس يوماً من الايام فذلك لا يكون بسكة الحديد وحدها بل بها وبماء النهر ايضاً

وابطال ما يحول منها دون تقدم البلاد و يعطل مصالح الاوربيين والمصريين معاً . فكثيرون من الاوربيين الذين قد لا يعلمون ما هي المزايا التي يتمتعون بها من تلك الامتيازات ولا يعلمون ايضاً الاصلاح المقصود ادخالهُ عليها يأبون ذلك الاصلاح و يستهجنونهُ لمجرد ما يتوهمونهُ من تسميتهِ بالاسم المتقدم ذكرهُ . غير ان الخطأ الذي وقع في ادراك حقيقة الاصلاحات التي وصفتها في تقاريري السابقة غير حاصل عن تحريف الاقوال قصداً او عن تغيير المراد من الايراد عمداً كلا بل اني اشهد ان البحث في هذه المسألة كان على غاية الاعتدال مع مراعاة جانب اللطف والمجاملة من الذين يعترضون على التغيير المقصود بل الاولى ان يحمل الخطأ في ادراك مرادي على قصور تعبيري عن تأدية مرادي واضحاً جلياً الى ذهن القارىء في مسألة دقيقة عويصة وتغييرات جديدة لم يؤلف نظيرها . فلذلك قصدت الآن ان اتلافى هذا القصور بان اعود فاذكر الاوصاف الكليّة التي يتصف بها التغيير المطلوب واردّ على اشهر ما انتقد بهِ عليهِ واتقدم خطوة أُخرى في سبيل تكميلهِ وتحسينهِ ضارباً صفحاً عن كثير من اوصافهِ الجزئيَّة مهما كان مكانها من الاهمية اذ غرضي الاول ان يفهم القارئ اوصافهُ الكليّة حق الفهم والاَّ فلو حاولت الآن شرح تفاصيلهِ ووصف اوصافهِ الجزئيَّة لافضى ذلك الى ارتباك القارىء على غير طائل فاترك الكلام عليها حتى يأتي الزمان الذي يأتي شرحها فيهِ بفائدة

(ب) وصف التغيير المطلوب

اشرح اولاً ما هية التغيير الذي طلبتهُ في تقرير السنة الماضية شرحاً في غاية ما يمكن من الاختصار فاقول اني أرى بعض الباحثين يحسبونهُ اصلاحاً قضائياً وهذا خطاء فان الاصلاح الذي تقتضيهِ الحاجة ليس اصلاح النظام القضائي بل اصلاح النظام التشريعي وما يطلب من الاصلاح في القضاء فانما يطلب بناء على كونهِ متمماً للاصلاح الذي يتم قبولهُ في نظام التشريع

والسبب في طلب التغيير في النظام التشريعي هو انهُ لا يمكن تنفيذ قانون مهم الآن على الاوربيين القاطنين في القطر المصري بغير رضى خمس عشرة دولة الاَّ في بعض الاحوال المعينة . وقد ثبت بالاختبار انهُ يندر الحصول على رضى تلك الدول في المواد العظيمة الاهميَّة وان الحصول عليهِ في المواد القليلة الاهمية ايضاً محفوف بمصاعب كثيرة و يقتضي عناء شديداً حتى ان الحكومة المصريَّة التي تكون هي البادئة بالسعي في الحصول عليهِ تملُّ وتترك المفاوضة

فيهِ لقطعها الامل من الوصول الى نتيجة يعوَّل عليها · فالنظام الحالي يغادر مصر بمنزلة السعي العاجز في امر التشريع وذلك يزيدها ارتباكاً وكلفة من يوم الى يوم لان احتياجاتها آخذة في الازدياد وازدياد حاجاتها يستلزم ازدياد عدد المواضيع التي تمس الحاجة فيها الى سن القوانين والتشريع

فدوام الحال على ما هي عليهِ يلحق العطل والضرر بمصالح الجميع من اوربيين ومصريين فكلهم في تحمل الضرر سواءٌ

فالتغيير الذي اقترحتهُ يتضمن الغاء بعض التشريع الذي يكون الآن بطريق السياسة على يد وكلاء الدول والاستعاضة عنهُ بمجلس محلي يكون كلهُ مركبًا من الاوربيين و يعطى سلطة مقيدة في التشريع فلا ينفذ قانون من القوانين التي تقتضي الآن رضى الدول ومصادقتها الَّا بعد قبول اكثرية هذا المجلس لهُ ومصادقة الحكومة المصرية والحكومة البريطانية كلتيهما عليهِ

هذا وادفع الآن بعضاً من اشهر الاعتراضات التي اعترض بها على قبول هذا المشروع

(ج) مدة دوام جيش الاحتلال

سمعت ان كثيرين يقولون ان مصالح الاوربيين تبيت محفوفة بالاخطار في هذه البلاد بقبول الآراء التي اعرضها ما لم توضح العلائق التي تكون بين الحكومة البريطانية ومصر في المستقبل توضيحاً اجلى مما هي عليهِ الآن وهذا هو الرأي الذي ابدتهُ غرفة التجارة البريطانية في كتابها (انظر الملحق الاول)

فانتهز هذه الفرصة التي سنحت اتفاقاً للبحث في مسألة طالما بحث فيها الكتاب الذين يهمهم امور مصر من اول الاحتلال البريطاني الى الآن وهي بسط الحكومة البريطانية حمايتها على مصر

فالحماية في اصطلاح اهل السياسة كلمة تفيد معاني شتى فحماية الحكومة البريطانية للجزائر الايونية حسب نص معاهدة باريس المبرمة سنة ١٨١٥ تختلف من وجوه كثيرة عن حماية فرنسا لتونس حسب الاتفاق الذي وقع في قصر سعيد في ١٢ ماي ١٨٨١ على ان مجرد بسط الحماية على بلاد لا يستلزم لذاتهِ ابطال حقوق الاجانب المقيمين بها . فحقوقهم في تونس لم تلغَ الَّا بعد المفاوضات التي جرت بين الدول والجمهورية الفرنسوية عقب بسط حمايتها على تونس · وهذا عدا الاعتراضات الاخرى القوية التي يعترض بها على حماية بريطانيا

العظمى لمصرفان بينها اعتراضات لا يتيسر دفعها · منها ان هذه الحماية تستلزم تغيير " الحالة السياسية في مصر" خلافًا لمنطوق الاتفاق المبرم بين انكلترا وفرنسا في ٨ ابريل ١٩٠٤ فقد قالت الحكومة البريطانية صريحًا في المادة الاولى منهُ " انها لا تقصد تغيير الحالة السياسية في مصر "

اما اذا كان طلب تحديد الحكومة البريطانية لمركزها في مصر لا يراد بهِ مدة دوام احتلالها لمصر فتلك مسألة اخرى · لانهُ قد ورد في المادة الاولى من اتفاق انكلترا وفرنسا في ٨ ابريل ١٩٠٤ ما نصهُ

" وحكومة الجمهورية الفرنسوية تصرح بانها لا تعترض عمل بريطانيا العظمى في مصر لابطلب تعيين اجل للاحتلال البريطاني ولا بامر آخر "

وصرحت حكومات النمسا والمانيا وايطاليا مثل هذا التصريح ايضًا . فمدة دوام الاحتلال البريطاني متروكة لرأي الحكومة البريطانية واختيارها . وستدوم طول ما ترى الحكومة البريطانية دوامها لازمًا لمصلحة كل من يهمهُ خير مصر وحسن الاحكام فيها. هذا واني لما عرضت في السنة الماضية طلبي الذي يؤدي الى اصلاح نظام الامتيازات الاجنبية عرضتهُ وانا على علم تام بان الحكومة البريطانية لا تقصد العمل بما لها من السلطة الاختيارية في اخراج الحامية البريطانية من مصر . فلما اتاني كتاب غرفة التجارة البريطانية رأيت انهُ يحسن ابداء الراي رسميًا في هذا الموضوع المهم

و يرى القارئ من الجواب الذي ارسلتهُ الى غرفة التجارة بامر الحكومة البريطانية (الملحق الثاني) انها (اي الحكومة) " تعترف بان بقاء الاصلاحات التي تمت في مصر وترقيتها يتوقفان على الاحتلال البريطاني · وهذا يصدق ايضًا على كل تغيير يغير في نظام الامتيازات الاجنبية فحكومة جلالة الملك تودُّ ان يفهم الجميع انهُ ليس ثمَّ موجب لمنع ما يحتمل تغييرهُ في ذلك النظام بسبب الشك في دوام الاحتلال البريطاني لمصر "

(د) امتيازات الاوربيين

وارد الآن على قول قوم انهُ بمقتضى النظام المطلوب يجرَّد الاوربيون مما يتمتعون بهِ الآن من الحقوق والمزايا ولا يعطون ما يكفل لهم عدم رجوع العسف والشطط في الاحكام ونحو ذلك مما اعطوا تلك الحقوق والمزايا للوقاية منهُ · فما هي هذه الحقوق والمزايا . هي اربعة بوجه الاجمال —

الاول ان كل القضايا المدنية والتجارية التي تقع بين الاوربيين والوطنيين او بين الاوربيين المختلفي الجنسيَّة (ان لم تكن من قبيل الاحوال الشخصية) وكل القضايا المتعلقة بالاراضي والاطيان بين الاوربيين والوطنيين او بين الاوربيين المتفقين او المختلفين في الجنسيَّة تنظر في المحاكم المختلطة

الثاني ان كل الدعاوي الجنائية التي تقام على الاوربيين تنظر في محاكمهم القنصليَّة بحسب قوانين بلادهم ما عدا دعاوي معينة جعل النظر والفصل فيها من اختصاص المحاكم المختلطة

الثالث انهُ لا يجوز الدخول الى منزل اوربي الاَّ بعد مصادقة قنصلهِ على ذلك ما لم يكن الدخول الى منزلهِ ناتجاً عن قضيَّة جنائيَّة تختص المحاكم المختلطة بالنظر فيها

الرابع لا تضرب ضريبة على الاوربيين من الضرائب التي يجبى المال منهم فيها رأساً كالاموال المقررة الاَّ بعد مصادقة جميع الدول على ذلك . فابحث الآن في كل مسألة من هذه المسائل على حدتها

(ه) المحاكم المختلطة

لم أُسأل سؤالاً اكثر مما سئلت هذا السؤال وهو هل يلزم عن اقتراحي الغاء المحاكم المختلطة فاجيب على ذلك الآن بالايجاز

(اولاً) ان هذا الاقتراح يستلزم الغاء النظام الحالي الذي يقتضي تجديد سلطة المحاكم المختلطة كل خمس سنوات بموجب اتفاق بين الحكومة المصرية والدول والاعتماد على نظام آخر لا تتغير معهُ المحاكم المختلطة على الاطلاق سواء كان في تشكيلها او في القوانين التي تحكم بموجبها حتى تتم التغييرات التي توافق عليها الاكثرية في مجلس تشريعي محلي مختلط وبمصادقة الحكومتين المصريَّة والانكليزية

(ثانياً) يستلزم انشاء محاكم دائمة في القطر المصري تشكيلها يمكن ان لا يكون كتشكيل المحاكم المختلطة الحالية تماماً ولكنها لا بد ان تكون مختلطة على كل حال . وكل تغيير في تشكيلها يتوقف على قرار المجلس التشريعي الذي يكون مختلطاً ايضاً

(ثالثاً) يستلزم المحافظة الدائمة على مجموعة من القوانين المبنيَّة على مبادئ القوانين الحالية

(رابعاً) يستلزم الغاء النظام الحالي الذي يقتضي مصادقة الدول جميعها على كل قانون يراد تنفيذهُ على الاجانب والاعتماد على نظام آخر من شأنهِ ان المحاكم المختلطة الحالية او المحاكم التي تشكل بقرار السلطة التشريعية (اي المجلس والحكومتين المصرية والانكليزية)

تحكم بحسب القوانين التي توافق اكثرية ذلك المجلس عليها ثم تصادق الحكومتان المصرية والانكليزية عليها

فلا ادري ان كان احد يرى ان هذا النظام يستلزم الغاء المحاكم المختلطة ولكنني ارى ان اصحَّ ما يقال عنهُ انهُ نظام يستلزم بقاء النظام القضائي المعروف بالمحاكم المختلطة الى ماشاء الله

فهذا اخصر جواب على السؤال الذي شرحتهُ ايضًا ويحسن بي الآن ان ازيد الامرين الجوهريين فيهِ شرحًا واسهابًا وهما

(١) التغيير الممكن في اصل القوانين التي تحكم المحاكم بموجبها في المستقبل

(٢) التغيير الممكن في تشكيل هذه المحاكم

اما في ما يختص بالامر الاول فارى من اللازم لصالح الاوربيين القاطنين في مصر ان تكون مبادئ القوانين المدنية والتجارية التي تسن لهم هي المبادئ المألوفة عند اكثرهم . وحسبي هنا اعادة ما ورد في تقريري عن السنة الماضية (وجه ١٢) حيث قلت

" فاشير بان الحكومتين البريطانية والمصرية تصرحان رسميًا بانهما لا تنويان تغيير المبادىء الاساسية التي تبنى عليها القوانين المدنية والجنائية الحالية بل ان تلك المبادئ تبقى مطابقة لمبادىء القوانين الاوربية ولا سيما قوانين الامم اللاتينية وانما يضاف اليها ويحوَّر ويعدَّل فيها بحسب ما تقتضيهِ احوال البلاد واحتياجاتها "

وربما اعترض على هذا الكلام بان قولنا المبادئ الاساسية التي بنيت عليها " القوانين المدنية والجنائية الحالية " ليس على ما يجب من الوضوح والجلاء . فانا اسلم بان هذا الاعتراض لا يخلو من الصحة نظريًا ولكني لست اظن ان تفسير ذلك القول يعسر عمليًا . فالمقصود منهُ واضح وذلك ان اصل القوانين المصرية مأخوذ من طائفة من القوانين التي لا تتشابه في بلدين تمام التشابه ولكنها تشترك كلها في بعض الخصائص والاوصاف كما هو معلوم عند المطلعين على علم مقابلة القوانين . فانا اطلب ان تكون القوانين المصرية بحيث تقبل الترقية تدريجًا حسب مقتضى حاجات البلاد كما يجري على تفاوت في بلدان الشعوب اللاتينية . ولكني اطلب ايضًا ان لا يدخل عليها تغيير جوهري بقطع حبل هذه الترقية المتواصلة . واقدم ثلاثة ضمانات لعدم قطعهِ الاول العهد المذكور آنفًا وهو ما اشير على الحكومتين المصرية والانكليزية باعطائهِ . والثاني تركيب المجلس التشريعي وهو سيكون مختلطًا كما سبق القول . والثالث انهُ اذا وقع خلاف في تعريف " المبدإ الاساسي " (ووقوع هذا الخلاف بعيد الاحتمال جدًا) يعرض على مجلس التحكيم في الهاي للفصل فيهِ

اما فيما يختص باللوائح الخارجة عن مجموعة القوانين فلا ارى ان وجوب الحصول على مصادقة الدول على تعديلها يعدُّ ضماناً دائماً لحقوق الاوربيين في مصر بل رأيي انهُ وسيلة صعبة المراس ولا بدَّ من زوالها حالما يتيسر تدبير ادارة اخرى بها تضمن مطابقة هذه اللوائح لرغبة الذين تسنُّ لهم . ثم انهُ لم يتأتَّ عن النظام الحالي اقتباس التشريع الخاص بامة واحدة او بطائفة معينة من الامم في سن اللوائح المصريَّة كلوائح الصنائع ولوائح الري ولوائح الضرائب وانما تأتى عنهُ منع كل تشريع يفي بالمراد من اي نوع كان

ثم ننظر في تشكيل هذه المحاكم فاقول اولاً اني قررت مبدأ عدم عزل القضاة الذي يتم بهِ استقلال المحاكم في تقريري السنوي الماضي (وجه ١٢)

وثانياً انهُ لما كان سكان هذا القطر الاجانب من امم مختلفة وكانت القوانين المصريَّة مأخوذة من قوانين الشعوب اللاتينيَّة فرأيي وجوب انتخاب القضاة من شعوب مختلفة وخصوصاً الشعوب اللاتينية . على اني ما كنت لاستصوب دوام النظام الحالي الى الابد بعد ما صير الدول المختلفة تعتقد ان لها حق التساوي في انتخاب القضاة من رعايا كل منها ولا استصوب ايضاً نظام تعيين القضاة الذي تطرق اليهِ الانحطاط حتى انهُ منذ عهد غير بعيد لم يكن للحكومة صوت في انتقاء القضاة . ولست ارى موجباً لاختيار معظم اعضاء محكمة الاستئناف من رعايا الدول العظام اذ الواجب في رأيي الفصل والتفريق بين المصالح السياسية واقامة العدل

فعسى ان اكون قد ابنت في ما تقدم ان لا محل لخوف الذين يتوهمون ان نظام التشريع الذي اطلبهُ لكونهِ افضل من النظام الموجود يستلزم الغاء المحاكم المختلطة

(و) المحاكم القنصلية

يحاكم الآن كل رعايا الدول الاوربية او المحتمين بها من سكان القطر في جميع القضايا الجنائية التي تقام عليهم الاَّ ما ندر[1] امام محاكم قنصلياتهم وهي تحكم بحسب قوانين بلادها فاذا تقرر قبول مشروع مثل مشروعي واُعمل بهِ بقيت هذه المحاكم القنصلية على ما هي عليهِ حتى يسن مجلس الشورى الاوربي قانوناً بالغائها وتصادق الحكومتان البريطانية والمصرية عليهِ ولا مشاحة ان اول واجب على الحكومة المصرية يكون اذ ذاك وضع هذا القانون

(١) واشهر هذا النادر قضايا الافلاس وكذلك القضايا التي يخالف فيها الخارجون عن رعوية الحكومة المصرية القوانين التي صادقت محكمة الاستئناف المختلطة عليها فان هذه القضايا كلها تنظر في المحاكم المختلطة

وعرضهُ على المجلس ليقرهُ لانهُ يجب ان تكون معاملة هذه المحاكم بخلاف معاملة المحاكم المختلطة اذ القصد ان المحاكم المختلطة تدوم الى ما شاء الله في ما يختص بمبادئها الكبرى واما المحاكم القنصلية [١] فدوامها لا يوافق النظام الجديد ولذلك لابدَّ من الغائها كما يتضح باعمال النظر قليلاً فانهُ اذا جعلت القوانين التي يصادق المجلس عليها نافذة على الاوربيين وجب ان نفرض عقوبات لمعاقبة من يتعداها منهم . والمحاكم التي تحكم بتلك العقوبات يجب ان تحكم بها طبق القوانين التي يصادق المجلس عليها . فلا غنى والحالة هذه عن كون الاختصاص واحداً . اما المحاكم القنصلية فلا يمكنها ان تحكم بموجب تلك القوانين الاَّ برضى حكوماتها وهذا الرضى لا يكون الاَّ بعد مصادقة البرلمان او ما يحلُّ محلهُ عند كل دولة من الدول الخمس عشرة ذات الشأن . فتعود الحال بهذا الدور الى ما هي عليهِ الآن من الكلفة والمشقة وسائر المضار وتظل مصر بمنزلة العي العاجز في امر التشريع . ولا مناص من ذلك الاَّ بعدم الجمع بين السلطة التشريعية المحلية والمحاكم القنصلية

فالمسألة على ما ارى ليست ما اذا كان يمكن حفظ المحاكم القنصلية بل ما اذا كان يمكن اعطاء الضمانات التي تقنع الاوربيين النازلين في مصر بان المحاكم التي تحل محل المحاكم القنصلية تحسن الاحكام وتجري العدل في الانام مثلها على الاقل . ويقيني ان اعطاء الضمانات الكافية غير عسير

على اني لا اطلب اعطاء المجلس الجديد السلطة المطلقة في التشريع بل اعيد هنا القيود التي اقترحت تقييدها [٢] بها وهي :

(١) ان لا تقام قضية جنائية على احد من رعايا الدول الموقعة المعاهدة او من المحتمين بتلك الدول الاَّ ويكون حقهُ مكفولاً في عرض تلك القضية قبل الفصل النهائي فيها على قاضٍ من رعايا تلك الدول او على محكمة ثلثة اخماس اعضائها على الاقل من رعايا تلك الدول [٣]

---

(٢) ان كلامي هنا عن اختصاص هذه المحاكم بالمسائل الجنائية واما الاحوال الشخصية فسياتي الكلام عليها في محل آخر

(٣) انظر تقريري السنوي الاخير وجه ١٠ — ١١ حيث ذكرت قيوداً اخرى ايضاً ولكنها تختص بالدخول الى محلات الاجانب وهذا سيأتي الكلام عليهِ قريباً

(٤) ان تعيين عدد قليل من المصريين بين اعضاء تلك المحاكم لا يخلو من فائدة ولكن تعيينهم ليس ضرورياً في مشروعي هذا . ثم اذا كانت ثلثة الاخماس كثيرة فلا باس بانقاصها او بجعل الاعضاء كلهم من القضاة الاوربيين . فانا من جهتي اقتنع بكل ما يستصوب من هذا القبيل

(٢) ان لا ينفذ عليهِ الحكم بسجن او بعقوبة اشدّ من السجن ما لم يكن قادرًا ان يقدم كفيلاً اذا شاء لكي يتيسر لهُ عرض قضيتهِ على قاضٍ او محكمة من مثل ما ذكر آنفًا

(٣) ان لا يصدر اشعار بضبطهِ الاّ من قاضٍ من رعايا الدول الموقعة المعاهدة و باذن منهُ

(٤) انهُ يحق لهُ اذا ضبط بتهمة جنائية ان يفرج عنهُ بكفالة او ان يؤتى بهِ في ٢٤ ساعة الى قاضٍ من رعايا احدى الدول الموقعة المعاهدة

(٥) ان لا ينفذ عليهِ الحكم بالاعدام الاّ بعد اعلان الحكم لوكيل دولتهِ بشهر من الزمان وان يستبدل الاعدام بالاشغال الشاقة المؤبدة اذا طلب وكيل دولتهِ ذلك في خلال تلك المدة

(٦) ان يدخل رجال قنصليتهِ الى السجن الذي يكون مسجونًا فيهِ لتعهدهِ في كل وقت مناسب

فيتضح مما تقدم ان المجلس يكون بمقتضى المعاهدة عاجزًا عن انشاء محاكم لمحاكمة الجانين من الاوربيين الاّ اذا كان للمحكمة قاضٍ واحد فقط وهو اوربي او عدة قضاة ثلثة اخماسهم من الاوربيين . ثم انهُ يذكر في قانون هذه المحاكم ان يكون بين القضاة الذين ينظرون في قضية متهم قاضٍ واحد من جنسية هذا المتهم على الاقل كما تيسر ذلك ولكن لا يمكن ان يذكر في قانونها انهُ يعين فيها عدد كافٍ من قضاة كل جنسية في اوربا بحيث لا يجلس قاضٍ في قضية جنائية الاّ اذا كان المتهم فيها من جنسيتهِ ولا ارى ايضًا موجبًا لهذا الغلو. نعم انّي اسلم بانهُ يحق لكل اوربي ان لا يحاكم على كل حال من الاحوال بمصر الاّ امام قضاة من الاوربيين او امام محلفين من الاوربيين اذا اصطلح على حضور المحلفين في المحكمة . ولكني لا ارى سببًا لامتناع الانكليزي او الايطالي عن ان يحاكم امام قاضٍ الماني او فرنسوي كما يحاكم لو اتهم بارتكاب جريمة في برلين او باريس عوضًا عن ارتكابها في القاهرة او الاسكندرية . وما دام الفصل في القضايا المدنية قد جاء طبق المرام في المحاكم المختلطة المصرية فلماذا لا يجيء الفصل في القضايا الجنائيَّة طبق المرام فيها ايضًا

ثم انهُ قد يظهر لاول وهلة ان مسألة اللغة تكون عقدة في هذا المشروع . فانا اكره كل نظام يخشى منهُ ان يحاكم الاوربيون في مصر امام قضاة يجهلون اللغة التي تؤدى بها الشهادة ويدافع بها المتهم عن نفسهِ اذا شاء . ولكن لا يخفى اولاً ان هذا الامر ليس بجديد من جهة الشهود بل هو موجود الآن اذ الشهود يكونون في كثير من القضايا التي تقام امام

المحاكم القنصلية من المصريين فيؤدون الشهادة بالعربية و يترجم الترجمان شهادتهم · فاتقاء لهذا المحذور اشرت بتعيين قليلين من القضاة المصريين مع القضاة الاوربيين في القضايا الجنائية · وثانياً ان لغة ٩٠ في المئة من نزلاء مصر الاوربيين هي اما الانكليزية او الفرنسوية او الالمانية او اليونانية او الايطالية · والعشرة في المئة الباقون يحسنون كلهم فهم لغة او اكثر من هذه اللغات والتكلم بها الاَّ نادراً · ولا شبهة انهُ يعين في المحاكم الجنائية التي نحن بصددها العدد الوافي بالغرض من القضاة لذين يتكلمون الانكليزية والفرنسوية والالمانية والايطالية واليونانية لان الحكومة المصرية لا تعرض تحت رعاية الحكومة البريطانية الاَّ المشروع الذي يستوفي هذا الامر ومجلس الشورى الاوربي لا يصادق الاَّ على المشروع المستوفي لذلك الامر ايضاً

وقد اقتصرتُ في ما مرَّ من الكلام على تشكيل المحاكم التي تقوم مقام المحاكم القنصلية الحالية · اما القانون الاصلي الذي تحكم تلك المحاكم بموجبهِ فمستفادٌ من التصريح الذي قلت اني اشير على الحكومتين البريطانيَّة والمصرية ان تصرحا بهِ رسمياً وهو ان التشريع الجنائي الذي يعرض على المجلس ليصادق عليهِ يكون مبنياً على مبادىء " القوانين الاوربية ولاسيما قوانين الامم اللاتينيَّة" فالقوانين الجنائيَّة التي عند الامم الاوربيَّة قد تختلف اختلافاً جزئياً بعضها عن بعض. ولكن الفرنسويين والالمانيين والايطاليين وغيرهم يحكم عليهم بموجب القوانين الاصليَّة والاجراءات القضائية التي تحكم محاكمهم القنصلية بموجبها · فلا تتغير الحال كثيراً على نزلاء مصر منهم الاَّ البريطانيين والاميركيين [1] فان التغيير يكون عظيماً عليهم لان الاجراءات القضائية تختلف في بلادهم عما هي عليهِ في اوربا من وجوه شتى كما لا يخفى فلا يتأتى ابقاؤُها على حالها مع بقاء الاختصاص الجنائي واحداً. ولكني لا اظن ان الرعايا البريطانيين والاميركيين يجدون عالاً قوية للشكوى من التغيير الذي اطلبهُ لعلمهم انهُ لا بد من احد امرين· فإما بقاء النظام التشريعي الحالي بما فيهِ من العيوب والنقائص العظيمة التي يشكون منها الآن قدر ما يشكو غيرهم وإما خضوعهم للقوانين والاجراءات الجنائيَّة المبنيَّة على المبادىء المقبولة عند الامم الاوربية . والأولى بالقبول من هذين الامرين واضح لايخفى على اثنين

ولعلي قد ذكرت ما يكفي لنفي خوف الاوربيين النازلين في مصر من الغاء المحاكم القنصلية واستبدالها بمحاكم جنائيَّة يعين مجلس الشورى الاوربي اختصاصها وكيفيَّة تشكيلها. والخلاصة ان القصد توحيد الاختصاص الجنائي الذي لايتم اصلاح تشريعي من دونهِ والاعتماد

(١) تبين من احصاء سنة ١٨٩٧ ان عدد رعايا الولايات المتحدة في مصر ٢٩٢ نفساً

على قانون للجنايات مبني على مبادئ مماثلة للمبادىء التي يجري عليها اكثر المحاكم القنصلية الآن ومسلم الى قضاة يستحقون ثقة الجمهور العظيمة كما يستحقها قضاة المحاكم القنصلية اليوم

(ز) الدخول الى منازل الاوربيين

من اعظم الامتيازات قيمةً عند نزلاء مصر الاوربيين حفظ حرمة منازلهم (بمنع البوليس المصري من الدخول اليها) واقول باجلى عبارة ان الواجب حفظ هذا الامتياز لهم بكل خصائصهِ الجوهرية على كل حال من الاحوال المصرية . لانهُ وان يكن تنظيم البوليس المصري وتركيبهُ قد تحسنا كثيرًا في الاعوام الاخيرة وتحسنهما يزيد على مر الايام لكن من القضايا المشهورة التي يعترف بها الاوربيون والمصريون عمومًا انهُ لا يؤمن سوء استعمال البوليس المصري لسلطتهِ . فانهُ ان كان سوء استعمال هذه السلطة غير نادر الوقوع عند بوليس البلدان الأخرى التي تفوق مصر في ارتقائها فما بالك بالبوليس المصري العادي اذا فرض عليهِ تنفيذ اوامر رجال السلطة التنفيذية او القضائيَّة في الحكومة . لا جرم انهُ يرتكب الشطط في استعمال سلطتهِ هذه اكثر من بوليس البلدان الأُخرى . على انهُ قد يلتمس لهُ عذر عن بعض ما يفرط منهُ نظرًا الى المركز الصعب الذي كثيرًا ما يعرض لهُ في معاملاتهِ للاوربيين الذين يشط كثيرون منهم ايضًا عن حدود امتيازاتهم ويستنكرون التعرض الشرعي لهم في اعمالهم

الاَّ ان عمل البوليس يستلزم من طبعهِ ان الفرد من افراد البوليس يستعمل سلطتهُ الاختيارية بمعنى انهُ يجري في كيفية قضائهِ للوظائف التي تمنحهُ القوانين اياها على ما يدلهُ عقلهُ ويستصوبهُ ويختارهُ . والمرجح انهُ يمضي زمان طويل قبلما يبلغ كثيرون من الذين يستخدمون في البوليس المصري درجة عالية في الاخلاق والمدارك تجعل الناس يثقون بانهم يستعملون سلطتهم الاختيارية المذكورة على الوجه المطلوب من العقل والحكمة . لان كل تقدُّم من هذا القبيل لا يتم بالضرورة الاَّ تدريجًا بنشر المعارف والعلوم وبالتعليم والتدريب والمراقبة وتحسين مركز البوليس المادي بحيث يرغب في الخدمة فيهِ رجال اسمى اخلاقًا ومدارك . وهذا التحسين يقتضي بذل المال فلا مناص فيهِ من السير على قدر المال الذي يتيسر لنظارة المالية ان تعطيهُ لنظارة الداخلية

غير انهُ يقتضي في غضون ذلك فعل ما يقي الاوربيين شر شطط البوليس المصري في استعمال سلطتهِ . وذلك بان تكون حرمة منازلهم في كل نظام جديد مضمونة بضمانات معادلة

لما يضمن حريتها الآن . وانا ارى ان الضمانات التي ذكرتها في تقريري السنوي الاخير (وجه ١١) وافية بالمراد فقد اقترحت هناك تقييد سلطة المجلس الجديد في التشريع بالقيدين التاليين

(١) ان لا يصدر اشعار بتفتيش محل احد من رعايا الدول الموقعة المعاهدة او من المحتمين بتلك الدول مما لا يدخل اليهِ مع وجود الامتيازات الاجنبية بغير توسط القنصلية الاّ من قاضٍ من رعايا احدى تلك الدول او باذنهِ

(٢) انهُ في كل الاحوال التي يقتضي فيها الآن توسط القنصلية للدخول الى محله إما لتنفيذ الحكم عليهِ او لتفتيش منزلهِ او لغير ذلك من الاغراض القضائية ان لا يكون التنفيذ الاّ بحضور ضابط للبوليس او محضر للمحكمة من رعايا الدول الموقعة للمعاهدة وتحت ادارتهِ

واذا عبرنا عن نتيجة التغيير المطلوب بغير عبارات اهل الفن كان مؤداهُ كما يأتي : ان البوليس المصري لا يستطيع الدخول الآن الى منزل اوربي بغير رضى قنصلهِ وحضور مندوب من قبل القنصل وهذا المندوب يكون عادةً من اهل الشرق الاّ نادرًا . فعلى مقتضى النظام الجديد المطلوب ينوب رضى القاضي عن رضى القنصل و ينوب ضابط بوليس اوربي او اوربي من ماموري محكمة قضائية اوربية عن مندوب القنصل . فاذا اريد تفتيش منزل شخص انكليزي او فرنسوي او الماني مقيم في القاهرة او لاسكندرية جرى ذلك كما يجري لو كان ذلك الشخص مقيماً في لندن او باريس او برلين وانما قد يختلف عنهُ في امر واحد وهو ان الذين يفتشون منزلهُ قد لا يكونون من الانكليز او الفرنسويين او الالمانيين بل من امم اوربية اخرى . وهذا اختلاف لا اظن ان الاوربيين النازلين في مصر يخافونهُ او يحذرون منهُ

(ح) البوليس

بحثت في الوجه الاهم من وجهي مداخلة البوليس في شؤون الاوربيين وتعرضهِ لهم في اعمالهم وهو الدخول في محلاتهم فابحث الآن في الوجه الآخر منهما . فالظاهر ان قوماً من الاوربيين يخافون ان تغيير نظام الامتيازات الاجنبية يفضي الى شطط البوليس وسوء استعمالهِ لوظيفتهِ في التعرض للاوربيين خارج منازلهم . لكنني لست ادرك اساس خوفهم هذا اذ الاوربيون لا يمتازون الآن وهم خارج منازلهم بامتياز خصوصي يعترض بهِ على ما نحن فيهِ فانهُ يحق للبوليس الآن ان يضبط كل من يرتكب بعض الجرائم في الشوارع مصريًا

كان او اوربياً فاذا ابدل النظام الحالي بالنظام الجديد بقيت سلطة البوليس هذه على ما هي عليهِ بلا زيادة ولا نقصان

وقد نبهني كثيرون الى وجوب زيادة عدد الاوربيين في البوليس اذا غيرت الامتيازات الاجنبية الحالية وعلى الخصوص في المدن المصرية فاقول ان هذه الزيادة واجبة سواء غيرت الامتيازات او لم تغير. ولكنني مع ذلك اوافقهم على ما نبهوني اليهِ ليس لاني اعتقد ان زيادة عدد البوليس الاوربي تضمن عدم الشطط في استعمال السلطة - اذ انا عالم ان نظام البوليس لم يبلغ غاية الكمال في بلد من بلدان اوربا. بل لان كلمة البوليس الاوربي تكون اوقع في نفس الاوربي من كلمة رفيقهِ المصري ولان البلاد التي تهيج الاحقاد الجنسية فيها احياناً لسوء الحظ يخشى فيها ان يؤدي تعرض البوليس المصري للاوربيين في اعمالهم الى ما يفضل اجتنابهُ بكل ما في الامكان ولو كان تعرضهُ هذا مطابقاً لمقتضى القانون. والواقع ان البوليس الاوربي يزاد الآن في المدن [1] وسيزاد اكثر من ذلك اذا اقتضى الامر

ومتى ضبط البوليس اوربياً وجب بحسب النظام الحالي اخبار قنصلهِ بضبطهِ حالاً. ولكن بحسب النظام الذي اطلبهُ لا يلتزم رجال البوليس ان يخبروا قنصلهُ بضبطهِ بل يحق لهُ هو اخبارهُ اذا شاء غير انهُ يكون قد اكتسب بمقتضى المعاهدة حقاً بان يفرج عنهُ حالاً اذا قدم كفالة او ان يحضر امام قاضٍ اوربي بعد ضبطهِ باربع وعشرين ساعة كما مرَّ الكلام عليهِ . وهذا ما لا يجد الاجنبي ضماناً اعظم منهُ ولو ضبط في اعظم البلدان ضماناً للحرية الشخصية

وقد قيل لي انهُ بحسب النظام الجديد الذي اطلبهُ لا يستطيع الاوربي ان يتكل على حماية وكيل دولتهِ السياسي او مندوب قنصليتهِ للوقاية من شطط البوليس وسوء استعمالهِ لسلطتهِ كما يتكل على تلك الحماية الآن . فهذا القول صادر عن خطاء اذ جهد ما يستطيع الوكيل السياسي او مندوب القنصلية ان يفعلهُ الآن اذا رأى ان البوليس اساء معاملة رجل او امرأة من اهل وطنهِ هو ان يشكوهُ الى رجال السلطة التنفيذية في الحكومة المصرية ليحققوا الشكوى ويجروا العدل اذا وجدوا الشكوى صحيحة. وليس في كل ما اقترحتهُ وطلبتهُ امر يمنع من بقاء ذلك على ما هو عليهِ الآن

هذا وقد اسهبت في الكلام عن مداخلة البوليس لما لها من الاهمية بذاتها وايضاً لاني أُنبئت ان كثيرين من كبار الاوربيين وكرامهم يخشون ان يفضي تغيير نظام الامتيازات

---

(١) انظر الفصل (٦٥) في البوليس

الاجنبيَّة الى ما لا تؤمن مغبتهُ من شطط البوليس وسوء استعماله لوظيفته . وأنبئت ايضاً ان هذا الخوف يخامر على الخصوص قلوب النزلاء الايطاليين الكثيري العديد العظيمي الاهمية الذين عاد وجودهم في مصر بخير عظيم عليها . فالامل ان يكون ما ذكرتهُ قد نفى هذا الخوف كلهُ منهم ولم يقتصر على تخفيفهِ فقط فاني واثق انهُ كلما زاد الناس درساً للمشروع الذي اعرضهُ زادوا اقتناعاً بعدم وجود ما يوجب القلق الذي استحوذ عليهم طبعاً من جهة ما يكون من البوليس في مصر فاني آخر من يطلب اعطاء السلطة الزائدة للبوليس سواء كان في هذه البلاد او في غيرها ولكني اقول ان الذين يحافظون على القانون من اعضاء الهيئة الاجتماعية المصريَّة يكسبون بهذا التغيير كثيرًا ولا يخسرون شيئاً . ولست اقول كذلك عن الذين اعتادوا تعدي القانون لان من جملة الاغراض المقصودة بهذا التغيير حرمانهم من الوسائط التي تسهل عليهم الآن الفرار من يد القانون والطريقة التي نقاومهم بها ليست اعطاء البوليس المصري سلطة زائدة ولا انهاض غيرتهِ حتى تتجاوز حد الاعتدال بل هي طريقة أُخرى أوفق من تلك بالمراد وادنى الى القانون وهي انشاء مجلس محلي ذي سلطة على سن القوانين الموافقة لحاجة البلاد واقامة محاكم تعاقب كل من يتعدى تلك القوانين العقاب الذي يفي بالغرض المقصود . فانا استنجد كل الكرام المعتبرين من سكان مصر الاوربيين راجياً ان يساعدوا بكل جهدهم في ازالة العار الذي يلحق النزلاء الاوربيين الآن من وجود عدد قليل بينهم من الذين يتعدون القانون وهم آمنون العقاب وعسى ان رجائي هذا لا يخيب واستنجادي لا يذهب سدًى

(ط) ضرب الضرائب

اقترح ان كل الحقوق التي للدول الآن من جهة ضرب الضرائب على الاوربيين الذين في مصر تحوَّل الى المجلس الجديد الذي تنفذ قراراتهُ بعد مصادقة الحكومتين المصريَّة والبريطانيَّة عليها . اما الضرائب فعلى قدر ما يمكن الحكم بهِ من الآن لا يكاد يحتمل انهُ يعرض على المجلس مشروع بضرب ضرائب عمومية منها بخلاف الضرائب المحلية فاني أُعيد هنا ما سبقت فقلتهُ عنها وهو انهُ ان لم يستنبط مشروع لضربها على الاوربيين والمصريين معاً لا يمكن سد الحاجات المتزايدة في مدن القطر المصري

(ي) الاحوال الشخصية

ذكر البعض ما بدا لهم عن اغفالي كل اشارة في تقريري الماضي الى كيفية معاملة المسائل المتعلقة بالاحوال الشخصية · فاغفالي ذلك لم يكن صدفة لان البحث كان قد جرى في هذه المسألة ولكني لم اكن مستعدًّا حين كتابة تقريري الماضي لاستيفاء الكلام على هذه المسألة المهمة الصعبة ولا انا مستعد لذلك الآن ولكني اشير الى اشهر ما يدخل منها في المشروع الذي اطلب قبوله فاقول

لنا في هذا الشان مسألتان الاولى هل يعطى لمجلس التشريع المطلوب سلطة لسن قوانين تمس القانون الاصلي للاحوال الشخصية . والثانية هل يعطى سلطة على جعل المحاكم مختصة بنظر قضايا الاحوال الشخصية

اما المسألة الاولى فرأيي فيها ان لا يعطى ذلك المجلس سلطة لسن قوانين تتبع في المسائل المهمة الداخلة في دائرة الاحوال الشخصية كالزواج والطلاق والاولاد الشرعيين وما شا كل ذلك · ولكن قد تعرض قضايا خصوصيَّة لا تنطبق عليها قوانين الامة التي ينتمي اصحاب تلك القضيَّة اليها · فهذه القضايا قد يكون الاصلح لراحة الاوربيين الساكنين في القطر المصري ان يعطى المجلس سلطة مقيدة لسن قوانين لها · مثال ما لا تنطبق عليهِ قوانين الامة المنتمى اليها بعض قضايا النفقة · فالمعتاد ان الذين يدخلون في قضايا النفقة يكونون كلهم من جنسيَّة واحدة (منتمين الى امة واحدة) ولذلك تكون هذه القضايا خارجة عن اختصاص المحاكم المختلطة · ولكن قد يتفق ان يكون الحمو من امة والصهر من أُخرى في بعض القضايا فحينئذٍ لا ينطبق عليها قانون الامة فلا تختص المحاكم القنصلية بنظرها . ولذلك خولفت القاعدة العموميَّة المتبعة وجعلت المحاكم المختلطة مختصة بنظرها . واضيفت المواد ٢١٧ — ٢٢٠ الى القانون المدني المختلط لهذه الغاية

ومثال ما يكون الاصلح ان يعطى المجلس سلطة تشريعيَّة مقيدة فيهِ ما نبهني اليهِ قوم وهو ان يسن قانون واحد للجنون بحجة ان ذلك لا يخلو من مزية · فانا لست كفأً لاعطاء الرأي في هذه المسأله ولكنها ستعرض في حينها هي ونظائرها على لجنة من الخبيرين الاكفاء فاذا وجدوا انهُ يتجه اعتراضات قوية على اعطاء المجلس هذه السلطة المقيدة التشريعية فلا مانع من ترك هذه المسألة كلها واخراج الاحوال الشخصيَّة برمتها عن سلطة المجلس لان المشروع الذي نحن بصددهِ لا يقتضي ادخال اقل شيء منها فيهِ

واما المسألة الثانية وهي ان يعطي المجلس سلطة لجعل المحاكم القضائية مختصة بنظر الاحوال الشخصيةّ فيقال فيها انهُ يمكن الآن لمحكمة اجنبيةّ ان تحكم بموجب القانون الاصلي للاحوال الشخصية كما تحكم محاكم الامة بموجبهِ . مثال ذلك انهُ يمكن لمحكمة انكليزية ان تحكم بين اشخاص في منقولات تركها لهم رجل ساكن في فرنسا . ولعلي لا اخطئ اذا قلت ان عدم اختصاص المحكمة المختلطة بالنظر في قضية احوال شخصية تنشا عرضاً في سياق قضية أخرى كثيرًا ما يحمّل اصحابها مشقة وعناء . فلذلك يكون جعل المحاكم المحلية مختصة بنظر قضايا الاحوال الشخصية في مثل هذه الاحوال الخصوصية مطابقاً لما يجري في بعض البلدان على الاقل ونافعاً في بعض الاحيان ايضاً . لكني مع هذا كلهِ اود التخلص من هذا التغيير . ولا يبعد انهُ بعد ما ينشأ المجلس المطلوب وبعد ما تمضي اعوام على المحاكم القضائية التي ينشئها يقوم من يطلب ان هذه المحاكم تحكم في جميع قضايا الاحوال الشخصية الاّ ما كان منها مختصاً بنظر محاكم الامة المحضة بحسب مقتضى مبادىء القانون الدولي

واما الآن فرأيي ان القانون الاصلي المتبع في قضايا الاحوال الشخصية يبقى في كل الامور الجوهرية قانون الامة التي ينتمي اصحاب القضية اليها كما هي الحال عليهِ وايضاً ان اختصاص النظر في هذه القضايا والفصل فيها يبقى للمحاكم القنصلية . وما دام رعايا الحكومة المحلية تنظر قضاياهم المتعلقة بالاحوال الشخصيةّ في محاكم خاصةّ بملهم فيحق للاوربيين المقيمين في مصر ان تظل محاكمهم القنصلية تحكم في قضايا احوالهم الشخصية

هذا ولست ادري ان كان ثمّ احوال اخرى استثنائيةّ غير الاحوال التي قلت انهُ وضع لها المواد ٢١٧ — ٢٢٠ من مواد القانون المدني المختلط والتي اعطيت المحاكم المختلطة سلطة الحكم فيها . فان كان هناك احوال اخرى بقيت سلطة المحاكم غير ممسوسة ومنع المجلس من تغيير مادة من تلك المواد

(ك) تركيب المجلس

اقتصرت في ما مضى على شرح قليل للمشروع الذي اوضحت ماهيتهُ في تقريري السنوي الاخير ورددت على اشهر ما انتقد بهِ عليهِ وقصدت الآن ان ابحث في اهم واصعب قسم منهُ واعني بهِ تركيب المجلس

يظهر ان كثيرين يعترفون بان الحاجة ماسة الى تدبير اداة محلية لسن قوانين تنفذ على الاوربيين ولكني وجدت ان كل الذين يسلمون بذلك يشفعون تسليمهم هذا بشرط مفادهُ

ان اخراج الاصلاح المطلوب من القوة الى الفعل يتوقف على امكان حل المسألة التي نحن بصددها حلاً موافقاً · فانا اوافقهم على ذلك واقول انهُ اذا تيسر لنا استنباط مشروع بهِ يركب المجلس تركيباً يثق بهِ جمهور الاوربيين ازلنا عقبة من العقبات الكبرى التي تحول في سبيل التغيير المهم الشافي الذي اطلبهُ · وقد اشرت الى ذلك بالايجاز في تقريري السنوي الماضي فابحث فيهِ الآن بالاسهاب

وقبل الشروع في ذلك ابدأُ بتمهيد اذكر فيهِ الذين يقرأون هذا التقرير بحقائق الحال من جهة اصلاح نظام الامتيازات الاجنبيَّة

فالحقيقة العظمى ظاهرة ولا فائدة من الاشارة اليها وهي أن الامتيازات المذكورة موجودة ولا يمكن تعديلها الاَّ برضى الدول والطريقة التي جرينا عليها لتعديل ما يراد تعديلهُ فيها جديدة في بابها ولم يسبق لها نظير في تدبير الامور المصرية . فالمعتاد في ما كان من بابها ان الحكومة المصريَّة تستشير الحكومة البريطانية ثم تصدر منشوراً الى الدول تطلب منها فيهِ المصادقة على ما تريد تغييرهُ في القوانين الموجودة الآن· فلا الحكومة المصريَّة اصدرت الآن مثل هذا المنشور ولا الحكومة البريطانية مقيدة بتأييد مشروع من مشروعات الاصلاح المراد بل ان الآراء التي بسطتها في تقريري هذا وفي تقريري عن سنة ١٩٠٥ هي آرائي الخصوصية · ولا اعني بقولي هذا ان حكومة جلالة الملك لاتهتمُّ بهذه المسألة اذ الواقع بخلاف ذلك لانها ترى ما اراهُ من ان نظام الامتيازات الاجنبية في مصر قد مضى زمانهُ وان الحاجة ماسة الى تغييرهِ . ولكن لما كانت هذه المسألة مسألة عويصة ومعقدة جدًّا وكان حلها يقتضي معرفة كلية بالاحوال المحلية فهي تنتظر طبعاً من معتمدها في مصر ان يخبرها بالتغييرات الخصوصية التي تفي بمقتضى الحال قبل ان يقر رايها على الامر الذي تفعلهُ · هذا هو مركز الحكومة البريطانية في هذه المسألة

وعندي كلام قليل اقولهُ عن مركزي انا · فانا اعلم ماهية التغيير المطلوب علماً جليًّا لاني بعدما اختبرت احوال مصر زماناً طويلاً وتأملت حالة مصر الحاضرة كثيرًا اقتنعت بوجوب ترك التشريع بطريق السياسة كما هو الواقع الآن وابدال ذلك باداة تشريعية محليَّة والاَّ وقفنا تقدُّم البلاد المادي والادبي · واما كيفية اخراج هذا التغيير من القوة الى الفعل والقيود التي تقيد بها سلطة المجلس وتركيبهُ وما شا كل ذلك فالآراء التي اراها في ذلك لا تزال قابلة للتغيير بحسب ما يبدو لي من زيادة التأمل والبحث والمناقشة . ولذلك لا اقترح اقتراحاً معيناً قطعيًّا من هذا القبيل حتى اعلم اكثر مما اعلم الآن عن آراء الذين لهم الشان

الاعظم في ما يقرُّ القرار عليهِ · ولست انتظر ان اجد اجماع الرأي منهم لتعذُّر ذلك في مثل ما نحن فيهِ ولكني لا اقترح الاقتراح النهائي الاَّ بعد ما اكون قد ايقنت بان ذلك الاقتراح يقع بوجه الاجمال موقع القبول عند خيرة اهل الرأي من الاوربيين في مصر لعلمي انهُ لا يمكن اكراههم على قبول ما لا يوافق رأيهم وليس من الصواب اكراههم على قبولهِ لو امكن ذلك · وليس لي مصلحة خصوصية في هذه القضية لانهُ لا يكاد يحتمل ان ما اقترحهُ ينتج نتائج تذكر بعد اخراجهِ من القوة الى الفعل في المدة القصيرة التي يمكن ان ابقى بها متوليًا الاشغال بمصر · فقد يمكن اني اشاهد ابتداء المجلس المطلوب ولكن ليس نتائج اعمالهِ · وليس لي ايضًا مصلحة سياسية افضيها بهذه القضية · اما ما يلمح اليهِ قوم احيانًا من ان هناك قصدًا خفيًا لتحويل مصر الى مستعمرة بريطانية فهو خطاء وغير ممكن الاجراء بل هو ضرب من المحال · ولا يصح ان ما جرى في ادارة البلاد التنفيذية والمالية يوهم بذلك لانهُ كان هناك اعتراضات عظيمة على كون تلك الادارة مختلطة (دولية) كما ثبت بالاختبار · فلما ظهر ان الاحتلال البريطاني لا يكون احتلالاً موقتًا كما كان الظن في بادئ الامر قضي على نظام الادارة المختلطة هذه القضاء المبرم ولكن لم يعين اجل انقضائهِ · ثم لما امضي الاتفاق بين انكلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤ زال اعظم ما كان يعترض عليهِ في هذا النظام . اما المجالس القضائية والتشريعية فشأنها غير شأن الادارة المالية والتنفيذية لان سكان مصر هم من جميع اهل العالم وسيظل هذا شأنهم الى ما شاء الله على ما يمكن الانباء بهِ الآن فلا مانع يمنع جعل نظاميها القضائي والتشريعي مختلطين (دوليين) بل الواجب ان يكون نظامها التشريعي كذلك والاَّ لم يكن نظامًا نيابيًا

فالذي اقترحهُ اذًا انما اقترحهُ حبًا بمصلحة سكان بر مصر من اجانب ووطنيين · ولو أُقنعت بان اعقل الاوربيين الساكنين مصر واعظمهم نفوذًا معتمدون على معارضة الاصلاح الذي اطلبهُ معارضة لا يرجعون عنها · ولو أُقنعت ايضًا بانهم بعد ما يتأملون ذلك الاصلاح ويفهمونهُ يحسبون البقاء على نظام الامتيازات الحالي بما فيهِ من العيوب افضل من المخاطرة بقبول التغيير المراد — لكنت اترك هذه المسألة وشأنها واستريح من الاتعاب التي لا بد منها قبل تقريرها نهائيًا وابقي حلها في المستقبل لغيري اذ لا يمكن ان تبقى بلا حل زمانًا طويلاً · اما ما اذا كان تاخير حلها يزيد الصعوبة في حلها او ينقصها فمسألة فيها مجال للرأي ولست اتعرض للبحث فيها

فاذا اتضح ما ذكرتهُ في هذا التمهيد ادرك القارئ ان الآراء التي سابسطها عن تركيب

مجلس شورى القوانين المطلوب انما ابسطها على سبيل الاقتراح لتكون قاعدة لاستيفاء البحث والمناقشة

مما هو ظاهر ان كل مجلس شورى قوانين ينشأ في القطر المصري يجب ان يكون مركبًا من اعضاء ينتخبون انتخابًا وآخرين تعينهم الحكومة تعيينًا · فالمسألة التي يقتضي الحكم فيها اذًا هي نسبة الاعضاء المعينين الى المنتخبين وطرق تعيينهم وانتخابهم · ولا حاجة الى الاطالة في ايراد الادلة المبتذلة التي تقام على تفضيل كل نظام من نظامي التعيين والانتخاب على الآخر اذ هذه معلومة فاقتصر على النظر في خصائص الحال الخاصة بمصر

لنفرض ان من الاوليات السياسية ميل الافراد والجماعات المنتظمة الى الظلم في السلطة اذا لم يستنبط لها رادع يسيطر عليها وكون الرعية تنظر الى فعل كل حكومة بالاشتباه والارتياب سواء كان نظرها كذلك بحق او بغير حق فهذا الارتياب موجود في مصر الى حد خاص بها — بل ربما كان زائدًا عن الحد ايضًا — لسببين. الاول ان البلاد لم يزل عنها بعد ما رسخ في ذهنها ايام كان معظم الشر فيها ناتجًا عن فعل حكامها والثاني ان البلاد التي تشتد فيها احيانًا المنافسة والمناظرة بين الامم الساكنة فيها لا تزول منها حالاً الاوهام التي توهموها في افعال بعض الافراد او الامم التي ينتمي اولئك الافراد اليها · فليس من الصواب في مثل هذه الاحوال التطرف في الجري على مبدإ التعيين . ولذلك وان يكن رأيي وجوب اعطاء الحكومتين المصرية والبريطانية حق رفض القرارات التي تعترضان عليها أرى ايضًا وجوب الامتناع عن تركيب المجلس تركيبًا يتيسر معهُ للحكومة حمل المجلس على تقرير ما تستحسنهُ ولو كان الجمهور يذمهُ ويستهجنهُ كأنها ترغمهُ عليهِ ارغامًا · فنظام التعيين يجب ان يبقى داخل الحدود التي يعترف الناس عمومًا بانها لازمة لمصلحة الجمهور

واما النظام الآخر المقوّم لاود نظام التعيين فهو نظام الانتخاب وهذا يجب الجري عليهِ بالحذر والاحتراس ايضًا في مصر نظرًا الى احوالها الخصوصية · وقد جرى لي كلام كثير في هذا الموضوع مع رجال من الذين هم اهل لاعطاء الرأي فيهِ فعجبت مما وجدت عندهم من روح المحافظين فقد كانوا يسلمون بصحة الاعتراض على التطرف في الجري على نظام التعيين ولكنهم يتخوفون مما يمكن ان ينتج عن التطرف في نظام الانتخاب · والسبب في ذلك هو انهُ " ليس في بر مصر رأي عام " كما قيل لي كثيرًا · وليس المراد من هذه العبارة ان هناك مانعًا يمنع من الافصاح عن الرأي العام اذ الواقع بخلاف ذلك · ولا القصد منها تقريع الجرائد الاوربية المحلية اذ هي ساعية في اظهار رأي الجمهور وسعيها مقرون بالنجاح

بل المراد منها انهُ ليس في مصر عدد كبير من العقلاء الذين يقدرون ان يفرغوا من وقتهم ما يلزم للنظر في امور الجمهور كما يجب[1] اذ مصر بخلاف البلدان الاوربية من هذا القبيل . فقولهم هذا صحيح . ولولا ذلك لكان يسهل عليَّ وعلى غيري نظرًا الى الذين نعرفهم من الاوربيين في مصر ان ندلّ على عدد كافٍ لعدة مجالس نيابية وليس لمجلس واحد فقط من الرجال المختلفي الجنسيات المتصفين بكل ما يلزم من الصفات . ولكن المرجح ان اكثر هؤلاء الرجال يرفضون الخدمة فان معظم الذين لهم شأن ومقام من الاوربيين يقيمون في مصر ثمانية اشهر من السنة فقط وكلهم لهم اشغال فيها وقليلون منهم يستطيعون ان يفرغوا ما يلزم من وقتهم للنظر في امور الجمهور . ومما يزيد هذا الامر اهميَّة ان كثيرًا من شغل مجالس شورى القوانين يتم على يد لجان يستغرق حضورها الجلسات وقتًا طويلاً . فلذلك يخشى ان اضطرار خيرة رجال الاوربيين الى الغياب عن المجلس يلقي شغلهُ النيابي على عاتق رجال لا يكفون للنيابة عن النزلاء الاوربيين وابداء رايهم . فاهمية هذه المسألة تضطرني الى الكلام بكل حرية وصراحة ولذلك اقول ان الرأي الذي كانوا يبدونهُ لي اكثر من سائر الآراء هو مزيد الاحتراس والحذر لئلا يقع التشريع بيد جماعة من الافاقين من اهل السياسة والتجارة وذلك اهم عقدة في الحكم على تركيب المجلس

فما هي اذًا النتائج التي تستنتج من الحقائق المذكورة آنفًا

النتيجة الاولى التي اميل الى استنتاجها هي ان اراعي ما عند الاوربيين في مصر من روح المحافظين فاستنبط مشروعاً غير مشبع من روح الاحرار . لان مثل هذا المشروع يسهل على الجميع تلمس طريقهم حتى يهتدوا الى معرفة ما يوافقهم مما لا يوافقهم فاذا ثبت بعد الاختبار انهُ يوافق منح امتيازات اخرى غير التي منحت سهل منحها دائمًا اذ ذاك بخلاف ما لو منحت اولاً ثم تبين بالاختبار انها تضر الجمهور ولا تنفعهُ فانهُ يعسر استرجاعها بعد ذلك . وعليهِ ارى ان يكون حق انتخاب اعضاء المجلس محدودًا وان يؤلف المجلس من اعضاء قليلين من نخبة الرجال لا من اعضاء كثيرين

والنتيجة الثانية هي الانتفاع بخدمة قضاة المحاكم المختلطة في المجلس الى حد محدود . ولا انكر ان ذلك محل للاعتراض مبدئيًا فكثيرون قالوا لي ان الواجب فصل الوظائف التشريعية عن الوظائف القضائية في القطر المصري كما هي الحال في غيرهِ من الاقطار وانا اوافق على هذا القول بوجه الاجمال وافضل ان لا يشتغل القضاة بغير الحكم بالقانون لو امكن ذلك .

(١) وهذا ما ذكر في كتاب غرفة التجارة الانكليزية (انظر الملحق ١)

ولكن لهذه المسألة وجهاً آخر وهو انهُ في الظروف المصرية الخصوصية يجب الانتفاع بكل ما يتيسر من المواد التشريعية فقضاة الاستئناف المختلط مخولون الآن بعض السلطة في التشريع وقد استعملوا سلطتهم هذه طبق ما يرومهُ الجمهور فللناس ثقة بهم . ثم ان كثيراً من المسائل التي ستعرض على المجلس سيكون مما تعدُّ مشورتهم وخبرتهم ذات قيمة عظيمة في سن القوانين لهُ . وايضاً — وهذا امر من الاهمية بمكان — انهُ اذا صح ما بلغني من انهُ لا يتيسر استخدام احسن العناصر الخارجة عن الحكومة في الهيئة الاجتماعيَّة المصرية بين اعضاء المجلس كان هذا الداء مما لا تجد لهُ الحكومة دواء اذ لا حيلة لها في تدبير رجال منهم . بخلاف القضاة فانهُ يمكن تخفيف بعض الشغل القضائي عنهم وزيادة عددهم تلافياً لتراكم القضايا المتأخرة في محاكم القضاء . فلهذه الاسباب ارى ان تعرض الخدمة في المجلس على رجال من قضاة المحاكم المختلطة وعلى قاضٍ اوربي من قضاة المحاكم الاهلية وهذا الحل لعقدة من عقد هذه المسألة يقع موقع القبول عند الذين لهم الشأن الاعظم فيها على ما علمت من آرائهم

اشرت في تقريري السنوي الماضي (وجه ٨) ان يكون اعضاء المجلس من خمسة وعشرين الى ثلاثين عضواً ولكني استنتجت بعد الامعان في النظر ان هذا العدد قليل وان يكون عددهم ستة وثلاثين ولا بأس بزيادتهم الى اربعين اذا وُجد ان الستة والثلاثين قليلون ولكني لا استحسن ان يزيدوا عن اربعين . وكلامي الآن مبني على كون عددهم ستة وثلاثين

فاقترح ان يكون اربعة منهم من موظفي الحكومة وهم مستشارو نظارات المالية والحقانية والداخلية والاشغال العمومية وانما اخترتهم لان المؤكد تقريباً ان كل المسائل التي يبحث المجلس فيها تختص بتلك النظارات ولم اذكر مستشار نظارة المعارف العمومية معهم لانهُ لا يكاد يحتمل ان ذلك المجلس الاوربي يبحث في مواد التعليم التي هي من شؤون تلك النظارة ولكني اشير بان اي موظف كان من موظفي الحكومة كمدير عموم مصلحة الصحة مثلاً يحضر جلسات المجلس إما بدعوة من المجلس نفسهِ او من الحكومة ليشرح المشروع الذي يكون معروضاً على المجلس ولكن لا يكون لذلك الموظف صوت في المجلس

واقترح ايضاً ان سبعة منهم يكونون من القضاة وهم وكيل الاستئناف الاهلي اذا كان اوربياً وستة من قضاة المحاكم المختلطة . وهؤلاء القضاة منهم من يعيَّن بمقتضى وظيفتهِ كوكيل محكمة الاستئناف ورؤساء المحاكم الابتدائية والباقون تختارهم جماعة قضاة المختلط او تختار هذه الجماعة الستة كلهم بلا تمييز

ثم اقترح ان عشرين ينتخبون انتخاباً وطريقة الانتخاب هذه هي المسألة الصعبة فابحث الآن فيها

جرى لي كلام طويل بهذا الشأن عرضت عليَّ في خلاله اقتراحات عديدة فلا اطيل الكلام في تبيان ما لها من المحاسن والمذام وانما اذكر اشهر اوصاف المشروع الذي اراهُ يفضل ما سواهُ في بساطتهِ وسهولة العمل بهِ

فاقترح الجري على الطريقة المتبعة في تعيين نواب القضاة في المحاكم المختلطة واعني ان يطلب من وكلاء الدول اعداد كشوف باسماء الاعيان او الوجهاء من رعاياهم وهؤلاء يكونون جماعة المنتخِبين (بالكسر) فيعطي كل منتخِب منهم حق انتخاب عشرين عضواً ويشترط انهُ في ما سوى المستشارين الاربعة الذين اشرت الى تعيينهم لا يجوز ان ينوب عن كل جنسيةٍ اكثر من اربعة اعضاء سواء كانوا قضاةً او اعضاء منتخَبين (بالفتح) او اعضاء تعينهم الحكومة من غير رجال الحكومة وسيأتي الكلام عليهم

والمرجح ان كل منتخِب (بالكسر) ينتخب الاربعة الاولين من بني امتهِ ثم ينتخب الستة عشر الآخرين من مرشحي الامم الاخرى

واقترح ان يكون كل منتخِب مستوفياً للاوصاف التالية

(١) ان يكون سنهُ ٣٠ سنة على الاقل

(٢) ان يكون من سكان القطر المصري حقيقةً وان يكون قد مضى على سكناهُ لهُ ثلاث سنوات على الاقل

(٣) ان لا يقل ما يدفعهُ من مال الاطيان او عوائد الاملاك عن مبلغ معين[١]

بقي علينا ان نعين عدد المنتخِبين الذين يعينهم وكيل كل دولة فاقترح ان كشف كل وكيل سياسي من وكلاء المانيا وايطاليا و بريطانيا العظمى وفرنسا والنمسا والمجر واليونان يحتوي لا اقل من ٢٥ اسماً ولا اكثر من ١٠٠ اسم ورعايا هذه الدول يزيدون عن ٩٦ في المئة من جميع الاوربيين الذين في القطر المصري ويصيبهم نحو ٧٩ في المئة من تجارة الواردات والصادرات الاوربية[٢]

---

(١) اني لم اتعرض حتى الآن لتعيين هذا المبلغ

(٢) ان الارقام المختصة بعدد السكان ماخوذة من احصاء سنة ١٨٩٧ وهو الاحصاء الوحيد الذي يؤخذ عنهُ الآن ومتى صدر الاحصاء الجديد يمكن تصحيحها بهِ . وقد استثنيت جيش الاحتلال وعددهُ ٤٩٠٩ من عدد السكان البريطانيين اما عدد السكان الروسيين المذكور في احصاء سنة ١٨٩٧ وقدرهُ ٣١٩٣ فيوهم بخلاف الواقع لانهُ اتفق انهُ كان يوم الاحصاء ٢٢٣١ نفساً منهم في سفينة تنقل الجنود مارة في ترعة السويس فاحصوا من جملة النفوس ولذلك استثنيتهم من حسابي كما استثنيت الايرانيين والمغاربة والصينيين

وهاك جدولاً يظهر منهُ عدد السكان من رعايا سائر الدول وقيمة تجارتهم

البلاد	السكان	الصادر والوارد ج ٠ م
الولايات المتحدة الاميركية	٢٩٣	١٧٤٨٨٣٦
البلجيك	٢٥٦	٩٤١٥٩٠
دنمرك	٧٢	*
هولندا	٢٤٧	٧٥٧٤٦
البورتغال	١٥٥	*
رومانيا	١٢٦ X	٢١٤١٤١
روسيا	١٢٧٠	١٧٨٤٧٤٩
اسبانيا	٧٦٥	٤١٧٤٢٥
اسوج ونروج(٣)	١٠٥	٥٢٨٤٩٥
سويسرا	٤٧٢	٨٧٤٧٥٠
الجملة	٣٧٦١	٦٥٨٥٧٣٢

فيتضح من هذا الجدول انهُ يحق لهذه الدول ان ينوب رجال عنها في المجلس والمشروع الذي شرحتهُ يقتضي ان ينوب رجال عنها طبقاً لحقها لانهُ قد فرض فيهِ ان يكون اعضاء المجلس ٣٢ عضواً بعد طرح مستشاري الحكومة المصرية منهم وان لا ينوب اكثر من اربعة عن كل امة فاذا فرضنا ان هذا العدد الاعظم ناب عن كلٍ من المانيا وايطاليا وبريطانيا العظمى وفرنسا والنمسا والمجر واليونان بلغ مجموع الذين ينوبون عنها ٢٤ نفساً فقط ويبقى ثمانية ينوبون عن الامم الاخرى

اما عدد المنتخبين (بالكسر) الذين تسميهم الدول الاخرى غير الدول الست المار ذكرها فمسألة اجد فيها من الصعوبة ما يجدهُ كل من سعى في وضع دستور نيابي لانهُ يتعذر عليَّ

اما التجارة فارقامها منقولة عن تقرير مدير عموم الجمارك عن سنة ١٩٠٥ وقد استثنيت في حساب الاجزاء من المئة صادرات تركيا ووارداتها وقيمتها ٦١٦٧٣٢ ج ٠ م وكذلك الصين والشرق الاقصى (٦٢٤٠٧٧ ج ٠ م) والمغرب الاقصى (٥٥٤٨٩ ج ٠ م) وايران (١٠٥٠٦٣ ج ٠ م)

* ان تجارة هاتين المملكتين ليست مذكورة على حدة في احصاء الجمارك

X ان كثيرين من اهل رومانيا والجبل الاسود يذكرون من جملة رعايا الدول التي تحميهم

(٣) يجب الآن ان ينوب نواب عن كل امة من هاتين الامتين على حدة

ان استنبط نظاماً بسيطاً سهل المراس يستوفي بهِ كل ذوي الشان حقهم بالقسط والمساواة ولكني اعزي نفسي عن عجزي هذا بانهُ للآن لم تستنبط بلاد من جميع البلدان نظاماً نيابياً خالياً من كل شذوذ فلو فرضنا ان المئة وخمسين بورتغالياً والاثنين وسبعين دنمركياً وكلهم لا تبلغ تجارتهم مبلغاً يذكر اعطوا الحق بان يكون عدد المنتخبين (بالكسر) منهم ٢٥ فالحاسب يرى لاول وهلة ان هذا الحق اعظم من اعطاء بريطانيا العظمى وفرنسا حق تسمية ١٠٠ منتخب مثلاً اذ رعايا كل منهما ١٤٠٠٠ نفس وقيمة تجارة الاولى اكثر من ١٨ ١/٤ مليون جنيه في السنة وقيمة تجارة الثانية اكثر من ٤ ملايين . خذ ايضاً روسيا والولايات المتحدة الاميركية والبلجيك وسويسرا وهي بلاد كبيرة التجارة قليلة الرعايا جدًّا في مصر فباي نظام يستطيع الانسان ان يجعل منتخبيها على نسبة رعاياها القليلين ومتاجرها الكثيرة . ثم اذا ضربنا صفحاً عن النسبة الحسابية فاختيار ٢٥ نفساً مستكملي الشروط المطلوبة من رعايا الولايات المتحدة الـ ٢٩٣ اعسر من اختيار ١٠٠ مثلهم من بين رعايا ايطاليا الذين يبلغ عددهم ٢٤٤٥٤ في القطر . ثم انهُ لا بد من اعتبار تركيب رعايا كل دولة من الدول على حدة فالرعايا الروس مثلاً عددهم ١٢٧٠ بمصر لكن منهم ٤٣١ من اهل بخارى وخيوى وغيرهما واما المانيا التي تبلغ قيمة تجارتها في مصر ٢ ٣/٤ مليون جنيه فرعاياها ١٢٨١ نفساً فقط ولكن وكيلها السياسي لا يستصعب ان يختار منهم ١٠٠ نفس من الاعيان الذين يليق ان يعطوا حق الانتخاب

فاحول انظار الذين يحبون البحث في المسائل المغلقة الى هذا الموضوع معترفاً بعجزي عن اقتراح ما يطابق اصول المنطق او ما يكون مبنياً على مبادئ علمية من هذا القبيل واعرض الآن الاقتراح الثاني ما دمنا لا نجد سبيلاً الى خير منهُ ليكون قاعدة لاستيفاء البحث فاقول

اذا كان عدد رعية دولة لا يزيد عن الف نفس من ذكور واناث وجب ان الكشف الذي يتضمن اسماء اعيانها (المنتخبين بالكسر) لا يقل عن ٥ ولا يزيد عن ٢٥ واذا كان عددها اقل من الف فعدد اعيانها لا يقل عن ٥ ولا يزيد عن ١٠ فاذا قبل هذا الاقتراح بلغ عدد جماعة المنتخبين (بالكسر) من ٧٠٠ نفس الى ٨٠٠ وكان ٦٠٠ منهم من المانيا وايطاليا وبريطانيا العظمى وفرنسا والنمسا والمجر واليونان

ثم اقترح ان الحكومة المصرية تعطى حق تعيين خمسة اعضاء في المجلس من غير رجالها وتختارهم من كشوف وكلاء الدول التي لم يبلغ عدد النائبين عنها في المجلس اربعة اعضاء

ويلوح لي ان اعطاء الحكومة هذا الحق يفيد كثيرًا ولا خوف من ان تشط في استعمال سلطتها بعد القيود التي اشرت بها [١] . ووجه الفائدة من اعطاء الحكومة حق هذا التعيين انها تزيل بهِ ما يمكن ان يقع من الشذوذ والخلل في الانتخاب فيمكن ان تعين مثلاً عضواً ينوب عن رعية دولة لم يصبها حق انتخاب عضو منها . ويمكن ان تعين ايضاً رجالاً من ارباب العلوم والفنون في المجلس ويمكن ان تسد النقص فتعين من ينوب عن اصحاب الصناعات او المتاجر كالصيادلة مثلاً اذا لم ينتخب العدد الكافي من الذين ينوبون عنهم

والخلاصة ان المجلس الذي اقترح انشاءهُ يكون مركباً من

موظفين في الحكومة المصريَّة	٤
قاضي اوربي في الاستئناف الاهلي	١
قضاة في المحاكم المختلطة إما بمقتضى وظائفهم او تعينهم جماعة القضاة	٦
اعضاء منتخبين	٢٠
اعضاء تعينهم الحكومة المصريَّة من غير الموظفين فيها	٥
الجملة	٣٦

وغني عن البيان انهُ متى وضع القانون المفصل لهذا المجلس يذكر فيهِ العدد الذي يشترط حضورهُ في الجلسة من الاعضاء حتى تكون قراراتهُ صالحة يعمل بها

(ل) الخاتمة

لست اجهل الخطر الذي يخشى منهُ في وضع القوانين النظامية التي تستحسن عند تسطيرها بالحبر على القرطاس ولكن لا يعوَّل عليها ولا يعمل بها عند اخراجها من القول الى الفعل . وقد اصاب اللورد دفرين في التحذير من ذلك وهو ينشئ ما يقترحهُ لانشاء مجلس شورى القوانين والجمعيَّة العموميَّة في مصر. فلذلك تحاميت هذا الخطر بكل جهدي وجعلت همي انشاء مجلس قد لا يسلم من الشذوذ والقصور نظريًّا ولكنهُ يفي اجمالاً بحاجات مصر السياسيَّة والاداريَّة . وافرغت مجهودي خصوصاً في الانتفاع بجميع العناصر التي يتيسر الحصول عليها اجتناباً للخطر الذي يخشى منهُ في مصر خصوصاً وهو ان يكون قانوناً نظامياً لقضاء الاوطار الخصوصيَّة تحت ستار المصلحة العموميَّة . ولست ادعي اني نجحت تمام النجاح

(١) اني اعتقد ان الاختبار في الاملاك البريطانية المختلفة يدل على ان الاشخاص الذين يعينون في مجالس شورى القوانين من غير رجال الحكومة يحافظون على استقلالهم تمام المحافظة

في ذلك ولكني ارجو ان يكون ما اقترحتهُ صالحًا لان يتخذ قاعدة لاستيفاء البحث وسد كل نقص -ومداواة كل داء يبدو في المشروع الذي شرحتهُ في هذا التقرير

على ان جلّ الامر موقوف على رأي الذين هم قادة الرأي العام في مصر . فللمصريين اقول انكم اذا شئتم ان تتخلصوا — بعد زمان يمكن الانباء بهِ من الآن — مما يؤخر تقدم البلاد وما تشكون منهُ بالصواب في الامتيازات الاجنبيَّة فدونكم مشروعًا مبنيًا على مثل المشروع الذي شرحت لكم اشهر خصائصهِ فانهُ الواسطة الوحيدة لتخلصكم من ذلك .

وللاوربيين الذين اتخذوا مصر وطنًا لهم اقول اني اوربي مثلكم ولست باقل منكم في ذلك فرغبتي ليست دون رغبتكم في الاحتراز من ارجاع استبداد الحكومة الذي كان القصد من الامتيازات الاجنبيَّة الوقاية من شرهِ . فاذا كنتم ستسلبون بعض الحقوق والامتيازات التي تعزونها كثيرًا تارةً على صورة وطورًا على صورة اخرى فستعطون بسلبها فوائد اخرى مساوية لها قيمةً ولا يعترض عليها كما يعترض على تلك وستعطون ايضًا امتيازًا لا تثمن قيمتهُ وهو انكم انتم تسنون قوانينكم عوضًا عن ان تعتمدوا في سنها على غير السياسة الاوربيَّة وتقلباتها وآراء اهل ١٥ عاصمة من الذين يجهلون الاحتياجات المحلية وان كانوا يقصدون احسن المقاصد . ومن سمع في العالم ان اعطاء قوم حق تدبير امورهم بنفوسهم يعدُّ هدمًا لاركان امتيازاتهم الاَّ في بلاد الاضداد — بلاد العجائب والغرائب

فاسأل وجهاء الاوربيين المقيمين بمصر أتريدون تأييد نظام قديم قد مضى زمانهُ وانقضى وبات حائلاً في سبيل التقدم الصحيح أم تفضلون ان تساعدوا في اصلاح ذلك النظام حتى يصير مطابقًا لمقتضى احوال البلاد بعد تغيرها فتضعوا بذلك حجر الزاوية في الاساس الذي تبنى عليهِ الجنسيَّة المصريَّة باحسن معنى يعمل بهِ ويعول عليهِ من معاني هذه اللفظة التي كثر الخبط فيها

(٦) مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية

ان وظائف مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وقانونهما النظامي معلومة عند كل الذين وجهوا النظر الى امور مصر ولكني استنتج مما يرد في الجرائد الانكليزية احيانًا ان الجمهور غير عالم لها فيحسن اذًا ان اشرحها بالايجاز اذ لا حاجة الى التفصيل

فمجلس الشورى وهو اهمها مؤلف من ٣٠ عضوًا ١٤ منهم يعينون بامر خديوي عالٍ ومن جملتهم رئيس المجلس واحد وكيليهِ واما الستة عشر الباقون فينتخبون انتخابًا . وكيفية

انتخابهم هي ان كل بلدة تنتخب مندوبًا لها ويحق لكل ذكر بالغ فيها انتخابهم فيجتمع هؤلاء المندوبون وينتخبون اعضاء مجلس المديرية التي هم منها وهؤلاء لاحاجة الى شرح واجباتهم بالتفصيل [١]. ثم ان مجالس المديرية تنتخب اعضاء مجلس شورى القوانين المندوبين

واما الجمعية العمومية فتؤلف من النظار و٤٦ من الاعيان ورئيس مجلس شورى القوانين ووكيليهِ واعضائهِ . ومنهم ١١ من مدن مصر الكبرى والباقون من ٣٥ مركزًا وكيفية انتخابهم مثل كيفية انتخاب اعضاء مجالس المديريات

ويجتمع مجلس شورى القوانين ست مرات في السنة واما الجمعية العمومية فمرة على الاقل كل سنتين ولا يصدر قانون او امر عالٍ مشتمل على لائحة ادارة عمومية الاَّ بعد ما يعرض على مجلس شورى القوانين واذا لم تعول الحكومة على رأي المجلس فيهِ وجب ان تخبره بسبب رفضها لرأيهِ ويجوز للمجلس ان يطلب من الحكومة سن قوانين . ويجب ان تعرض عليهِ ميزانية السنة المقبلة وحسابات الحكومة النهائية في السنة الماضية ويجوز للمجلس ان يعرض آراءهُ ورغباتهِ في كل قسم من الميزانية فاذا رفضتها الحكومة وجب ان تبين اسباب رفضها لها . ولا يجوز ضرب ضريبة جديدة على منقولات او عقارات ولا ضرب ضرائب شخصية الاَّ بعد ما يقرُّ قرار الجمعية العمومية على ذلك . وهذا الامر الذي اصرَّ اللورد دفرين عليهِ مهم جدًّا ولكن الناس لم ينتبهوا اليهِ كثيرًا لانهُ لم تضرب عليهم ضريبة جديدة منذ انشئت الجمعية العمومية ويجب ان الجمعية العمومية تستشار (١) في كل سلفة عمومية (٢) في انشاء كل ترعة او سكة حديدية تمرُّ في عدة مديريات او في ابطال تلك الترعة او السكة الحديدية (٣) في فرز اطيان القطر المصري لتقدير درجات اموالها

فاذكر الآن بعض ما يعن لي عن سلطة هاتين الهيئتين وتأليفهما

ارى قومًا يقولون ان اللورد دفرين كان ينوي ترقيتهما حالاً وسريعًا ولكن الحكومة البريطانية والمصرية ملومتان لانهما لم تنجزا الوعود التي يدعيان ان اللورد دفرين وعدها بل اخلفتاها فلست ادري ما دليل اولئك القوم على صحة هذا القول اذ ليس في تقرير اللورد دفرين اقل شيء يثبتهُ ولا يسع من يقرأ ذلك التقرير الاَّ ان يستنتج منهُ ان الفكرة التي كانت غالبة على ذهن كاتبهِ حين كتابتهِ كانت ضد ترقية المجالس التي نحن بصددها بوجه السرعة في مصر . فانهُ بعد ما ذكر كيف كان السير في هذا السبيل " بالتأني والتردد والاستقراء والتجربة " في بلاد الهند قال " واما ما اشرنا بانشائهِ في بلاد مصر ففيهِ من الجراءة وكرم

(١) تجد كلامًا عنهم في (٧) الحكومة الذاتية المحلية

النفس للوصول الى الحكومة الذاتية ما لم يجترئ سياسي هندي ان يشير بمثلهِ لبلاد الهند ولو كان من غلاة حزب الثورة . ثم ان صلات المراسلة والمودة كانت دائمة بيني و بين اللورد دفرين وانا اؤكد انهُ لم يبدِ لي قط رأياً لا قولاً ولا خطاً من مثل الآراء التي تنسب اليهِ احياناً كما ذكرت آنفاً بل ان الباقي في ذهني من تأثير كل ما قالهُ وما كتبهُ هو انهُ لم يكن عظيم الثقة بنتائج التجربة التي كان البادئ بها وانهُ لما رأى مقدار النجاح الذي تم فيها طاب نفساً ولم يخلُ سرورهُ من الدهشة . وبعبارة اخرى ان اللورد دفرين لم يكن لسعة اختبارهِ وحسن ادراكهِ لامور الجمهور يغترُّ بامكان ارتقاء مجالس الحكومة الذاتية بسرعة في الديار المصرية بل كان غاية املهِ منها ان يقيم في مصر "شبه حاجز ولو غير حصين" بين اهلها وظلم الحكام السابقين وان ينشئ مجالس يمكن ان "تربي وتهذب "على توالي الايام حتى يصير" نفعها معتدلاً " (١) فشتان بين هذا البيان وبين ترقية هذه المجالس بالسرعة الى مجالس نيابية بمعناها التام

ثم التفت الى تاليف مجلس شورى القوانين فقد مرَّ ان ١٤ من اعضائهِ او اقل من نصف اعضائهِ بواحد تعينهم الحكومة . قال اللورد دفرين "ومزايا تعيين الاعضاء واضحة " وانا اوافقهُ على رأْيهِ هذا ولكني أرى انهُ لم يلتفت الى امر هذا التعيين الالتفات الواجب مدة اعوام مضت بعد انشاء المجلس وان يكن الاعضاء الذين يعينون في هذه الاعوام ينتقون بمزيد الاعتناء . والسبب في قلة الالتفات الى التعيين في ما مضى انفة الحكومة من ان يقال انها تشحن المجالس باعضاء يعوزهم الاستقلال . فهذه الانفة شريفة ممدوحة ولكني ارى انهُ لا يحسن ان تعطى اكثر من حقها فان الهيئة الاجتماعية المصرية مركبة الآن تركيباً يسر للحكومة انتقاء رجال من ذوي الخلاق والمقدرة والكفاءة في صناعاتهم واشغالهم بحيث يعلو مقام المجالس بانتظامهم فيهِ ويزداد قدرهُ ونفوذهُ في الامور الجائزة ولا يقال اذ ذاك ان الحكومة تشحنهُ برجال آراؤهم السياسية معلومة ومعينة

واما الاعضاء الذين ينتخبون انتخاباً للمجالس وللجمعية العمومية فواضح انهُ بمقتضى النظام الحالي تكون نيابتهم عن الرأي العام المصري على قدر اهتمام الناس بانتخاب المنتخبين (بالكسر) المندوبين وكانت فكرة اللورد دفرين الاساسية ان يحرر الفلاحين من مشايخ البلاد لانهُ كان يعدهم اظلم ظالميهم فكتب يقول والواجب اطلاق الحرية للناس حتى ان اهل كل بلدة يكونون احراراً في انتخاب الشخص الذي يأتمنونهُ على اصواتهم في انتخاب اعضاء مجالس

(١) هذه العبارات مقتبسة من كتاب له نشر في تقريري عن السنة الماضية وجه ١٩

المديريات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية · فهذه الفكرة فكرة رجل يسوس الامم ويدبر امورها ولكن اخراجها من القوة الى الفعل في بر مصر يستلزم اتصاف جمهور المنتخبين (بالكسر) بصفات لم يدركوها حتى الآن · فسياسة البلدة في مصر تنحصر في امور تلك البلدة وعدد الذين يهتمون من اهلها بما هو خارج عن تلك الامور قليل جداً · والمعتاد ان اهل كل بلدة ينتخبون العمدة [١] او من يناظره ويطمح بصره الى العمدية مندوباً لهم وقد بات عمد البلاد ومشايخها الآن تحت مراقبة ادق كثيراً مما كان في ايام اللورد دفرين فالاعتراض على جعلهم مندوبي البلاد الذين يأتمنهم اهلها على اصواتهم قد ضعف عما كان حينئذٍ ولكني لا انكر انهُ لا يزال هناك محلٌ واسع للاصلاح والتحسين

هذا وقد راقب المستر متشل كيفية إعمال نظام الانتخاب هذا في فرص خصوصية قلما تتيسر لسواهُ وكتب يقول "مهما كان ظاهر هذا النظام ساذجاً قديماً كنظامات الامم الغابرة فاني مقتنع بانهُ وضع بعقل وحكمة ولا يحسن التعرض لهُ الآن ولم اسمع الناس يشكون من الجري عليهِ مع اني بذلت الجهد في البحث عن شكواهم" وانا اوافق على هذا القول بوجه الاجمال فانهُ مهما يكن في هذا النظام من النقص والقصور فالقصور ليس في ادوات النظام بالذات بل في الفكرة النيابية لان هذه الفكرة الاوربية لم تتاصل في مصر حتى الآن بمعناها المفهوم عند الاوربيين · ولا يزول ذلك النقص والقصور بتغيير ترتيب الادوات التي يتركب هذا النظام منها اذ الحاجة ليست الى تغيير كثير في وظائف المجالس الحالية ولا الى تغيير كيفية تأليفها تغييراً جوهريًا بل الى الزيادة في تطبيق طريقة التعليم والتمرين التي اشار اللورد دفرين بها · وهذه الطريقة جارية منذ اعوام عديدة · فقد كان رأيي ان خير الطرق لتنفيذ مشروع اللورد دفرين الاصلي هي تنشيط المشترعين المصريين (اعضاء مجلس شورى القوانين) حتى يفصحوا عن آرائهم بتمام الحرية واظهار الميل والارتياح الى قبول اقتراحاتهم كلما تيسر تنفيذها واستعمال اللطف والمجاملة في شرح الاسباب التي تقتضي رفض اقتراحاتهم التي لا يمكن قبولها فجاءت نتيجة رأيي هذا طبق المرام · غير ان الفريق الذي تنطق الجرائد المدعية الوطنية بلسانهِ من اهل مصر يحسب ان مجلس شورى القوانين لا يقوم بما يجب عليهِ الاَّ اذا اتخذ سبيل المعارضة والعداوة لنظام الاحكام الحالي · فهذا الراي المخالف لحكم العقل والصواب قد جرّب وخاب اذ لا خلاف في ان مجلس شورى القوانين كان في زمن من الازمان يجري على خطة مصبوغة بالعداوة والشبهات وربما لم يكن ذلك منهُ عن عمد وقصد

(١) العمدة يقوم الآن مقام شيخ البلد في الايام التي كتب اللورد دفرين تقريرهُ فيها

بل عن خطاء في ادراك سياسة الحكومة العمومية فتأتي عن ذلك ما لا بدَّ منهُ في مثل تلك الحال وهو حدوث غيظ كثير وكدر شديد وتجاهل الحكومة لآراء المجلس . ولكن من يقابل الامور التي اشار المجلس بها بعد عدوله عن خطة العداوة وما فعلتهُ الحكومة بتلك الامور يجد ان المجلس استفاد كثيرًا من توثيقهِ عرى الصداقة مع الحكومة سواء كان من جهة حفظ كرامتهِ او زيادة نفوذهِ فان الحكومة قبلت اكثر ما اشار بهِ المجلس اما كلهُ او بعضهُ والذي لم تقبلهُ لم ترفضهُ بل اجلتهُ تأجيلاً فقط لاسباب مالية على ان تعود فتنظر فيهِ في المستقبل [1] واني مقتنع انهُ سيظهر على توالي الايام ان الذين يستصوبون دوام السياسة الحالية الآن هم الذين كانوا اشد رغبةً في ترقية مجالس الحكومة الذاتية تدريجيًا من الذين يطلبون قلب تلك السياسة

وهناك مسألة اخرى اريد الاشارة اليها بالاختصار قبل الفراغ مما نحن فيهِ وهي ان محاضر اعمال المجلس تنشر الآن في الوقائع المصرية والمعتاد انهُ يمرُّ عليها زمان طويل قبل نشرها والمشهور ان المحاضر الرسمية تتضمن خلاصة وجيزة لما يجري في المجلس حقيقةً فلذلك اقترح قوم ان يحضر مكاتبو الجرائد جلسات المجلس و بلغني ان آراء اعضاء المجلس غير متفقة في هذه المسألة على انهم اذا شاؤوا مخاطبة الحكومة فيها فالحكومة تحل رأيهم محل الاعتبار ولكني ارى ان لا يتم ذلك الاَّ اذا اتفقت اكثرية كبيرة من الاعضاء عليهِ لانهُ قابل للاثبات والنفي من وجوه عديدة

(٧) الحكومة الذاتية المحلية [2]

كتب اللورد دفرين في تقريرهِ يقول "ومقرر ان الحكومة الذاتية المحلية هي احسن إعداد واصلح مرقاة لما يقرب من النظام الدستوري". وعليهِ انشأ مجالس المديريات التي ينتخب اعضاؤها كما مرَّ شرحهُ [3] وهذه المجالس يكون مدير المديرية رئيس مجلسها دائمًا وعدد اعضاء المجلس منها يختلف من ٨ الى ٣ حسب اتساع المديرية . وقد نصَّ في القانون النظامي انهُ يجب ان يستشار المجلس منها في ما كان مثل تغيير زمام المديرية او زمام البلاد واحداث او تغيير او ابطال الموالد والاسواق في المديرية . ويجوز ان يستشار ايضًا في امور

(١) تجد كلامًا آخر عن خطة مجلس شورى القوانين في المسائل الذالية في فصل (٢٩) ميزانية سنة ١٩٠٧

(٢) [المترجم] نعني بالحكومة الذاتية جماعة الناس الذين يحكمون انفسهم

(٣) انظر (٦) مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية

اخرى تستشيره فيها جهات الادارة مثل ترقية المعارف العمومية والزراعة وردم البرك والمستنقعات وتحسين الحاصلات وحفر المصارف وما شاكل ذلك

ومحل الضعف في نظام هذه المجالس هو ما سبقت فاشرت اليهِ في كلامي عن مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية واعني بذلك ان تأليفها يتوقف على الاشخاص الذين ينتخبهم اهل البلاد مندوبين عنهم فان هؤلاءهم الذين ينتخبون اعضاءها. كتب المستر متشل يقول ان المرشحين لها يكونون عادة من طبقة واحدة من طبقات الناس ومن ذوي مصالح واحدة والمراد بذلك انهم يكونون عادة من العمد كما ذكرت في ما مرَّ او من المتطلعين الى العمدية وكلهم من اصحاب الاطيان. وهذا ما اقصد ان ارسخهُ في الاذهان مرة ثانية ليس لاني اشك في نفع مجالس المديريات بل لكي يبقى محفوظاً في البال عند ارادة كل تغيير تدريجي فيها قصد توسيع اختصاصها

فالعبرة في هذا الامر وما كان من بابهِ هي بكون السواد الاعظم من الاهالي لم يتقدموا التقدم الكافي للانتفاع بما يقدم اليهم من التسهيلات النيابية ولاعبرة بما يراهُ القايلون المتعلمون من ابناء البلاد بخلاف ذلك. وهذه الحالة لا يكاد يحتمل انها تتغير تغيرًا يذكر الاّ بعد قضاء الزمان الطويل في تعليم الشعب كلهِ مبادئ العلوم ونشر المعارف بينهُ حتى تتغير اخلاقهُ واحوالهُ تدريجاً طبقاً لمقتضى ذلك التعليم وحتى ينتشر الاستقلال في الراي والفكر بين طبقاتهِ ويبلغ اهل القرى والكفور. فمصالح السواد الاعظم من الشعب المصري تبقى منوطة بمن ينوب عنهم من الموظفين الاوربيين او الموظفين المصريين الذين اصبحت افكارهم وآراؤهم افكار الاوربيين وآراءهم حتى يجيء ذلك الوقت ومجيئهُ لا يزال بعيداً رغماً عن كل سعي وجهد في تقريبهِ. وما من دستور مكتوب بالحبر على الورق مهما كان مستنبطهُ بارعاً في استنباطهِ يقدر ان يؤهل امة للتصويت والانابة عنها دفعةً واحدة بعدما قضت القرون الطوال وهي لا صوت لها ولا نواب لاسيما وانها لم تبدِ حتى الآن دليلاً يعول عليهِ على انها ترغب في انابة نواب عنها مع ان فرصة ابداء تلك الرغبة معروضة عليها

وفي نظام مجالس المديريات نقط اخرى ضعيفة ولكني قبل الكلام عليها اذكر ما تم بعد كتابة اللورد دفرين لتقريرهِ قصد ترقية الحكومة الذاتيَّة المحليَّة في جهات غير التي خصها بالذكر

فقد انشئ بعض المجالس البلدية في المدن المصرية ولكن هناك مانع من توسيعها وترقيتها عاجلاً. اذ الامر الجوهري في هذه المجالس هو ان يكون لرجالها سلطة في ضرب ضرائب على اهل المدن التي تكون فيها لاغراض محلية. ولا يمكن اعطاءها هذه السلطة على الاوربيين من

سكان المدن الا بعد موافقة جميع الدول على ذلك. ولما كان في كل مدينة من المدن المصرية التي تذكر عدد من الاوربيين يتفاوت في الكثرة والقلة فذلك يمنع من ضرب ضريبة اجبارية عليهم فالامتيازات الاجنبية الحالية هي المانعة من التقدم. اما الاسكندرية التي توشك ان تعد مدينة اوربية فشاذة عن سائر المدن لانهُ انشئ فيها مجلس بلدي منذ اعوام بعد ما فاوضت الحكومة المصرية الدول مفاوضة شاقة زماناً طويلاً. ولم يتيسر انشاء مجالس بلدية في غيرها من المدن الا حيث اتفق السكان وضربوا على انفسهم ضرائب اختيارية. واول مدينة فعل سكانها ذلك المنصورة وهي مدينة مهمة انشئ فيها مجلس بلدي مختلط سنة ١٨٩٦ وبعد ذلك انشئت مجالس بلدية مختلطة في خمس مدن اخرى وهي الفيوم وطنطا والزقازيق ودمنهور وبني سويف فحذت كلها حذو المنصورة. وقد قدرت مصروفاتها كلها في السنة الجارية بمبلغ ٧٧٩٠٠ ج.م منها ٢١٥٠٠ج.م تؤخذ من خزينة الحكومة والباقي من الضرائب المحلية التي يجبيها رجال البلدية من السكان برضاهم. ويؤلف كل مجلس بلدي منها من المدير رئيساً واربعة اعضاء اوربيين واربعة مصريين ينتخبون كلهم انتخاباً ويشترط في من ينتخب (بالكسر) اعضاء المجالس البلدية (١) ان يكون قد بلغ من السن ٢٥ سنة على الاقل (٢) ان يدفع جنيهين مصريين سنوياً على الاقل عوائد املاك او ان يسكن منزلاً ايجارهُ السنوي يقدر بمبلغ ٢٤ ج م على الاقل (٣) ان يكون قد تكفل بدفع الضرائب الاختيارية. ويشترط في من ينتخب (بالفتح) ان يكون في غالب الاحيان عارفاً بالقراءة والكتابة او ان يكون صاحب ملك حقيقي قيمتهُ ٥٠٠ ج م على الاقل او ان يكون وكيل محل تجاري مهم او رجلاً من اهل الصناعات الحرة . ولهذه المجالس المختلطة سلطة على اقتراض المال بعد مصادقة الحكومة على ذلك

اما المدن التي لا تجبى فيها ضرائب اختيارية فالحكومة تهب المال الذي يفي بحاجاتها ولكنها مع ذلك بذلت الجهد في انهاض همة سكانها للاهتمام بتدبير امورهم فانشأت قومسيونات محلية في سبع وعشرين مدينة رئيس كلٍّ منها المدير واعضاؤُها مفتش من مفتشي الصحة العمومية ومفتش من نظارة الداخلية ومفتش من نظارة الاشغال العمومية واربعة آخرون فالمفتشون يعينون بمقتضى وظائفهم والاربعة الآخرون ينتخبون انتخاباً. ويشترط في المنتخبين (بالكسر) ما يشترط في منتخبي المجالس البلدية المختلطة ما خلا التكفل بقبول الضرائب الاختيارية لما هو ظاهر ويجوز لكل منتخب (بالكسر) ان يصير عضواً في القومسيون المحلي. وهذه القومسيونات هي التي تضع ميزانياتها وهي التي تصرف الاموال التي

تعطيها الحكومة اياها ونقدر هذه المصروفات في السنة الجارية بمبلغ ٨٠٠٠٠ ج ٠م ونيف للسبع والعشرين مدينة التي فيها قومسيونات محلية

وقد جاءت المجالس البلدية المختلطة والقومسيونات المحلية ولا سيما الاولى بما يطابق المرام بوجه الاجمال ولكن لي عليها ملاحظتين . الاولى اني اسلم بان هذه المجالس ونظائرها لاتخلو من اهمية سياسيَّة اذ لا مشاحة في انهُ يحسن من الوجهة الادارية والوجهة السياسيَّة ايضاً ان يوكل سكان المدن المصرية بتدبير امورهم ومتى تنبهوا الى ذلك زاد الاهتمام بهذه المجالس وارتقاؤها حتى تصير المرقاة التي اشار اليها اللورد دفرين في تقريره ولكني اقول ولا اخاف لومة لائم يتوهم اني قليل الغيرة على الحكومة الذاتيَّة انهُ لو كلف الذين لم اعظم شان في هذه المجالس ان ينظروا اليها الآن من وجهة غير تبليط شوارعهم وجر المياه الى منازلهم وانارتها بالكهربائية لتلقوا ذلك بمزيد الدهشة والاستغراب اذ كل ما سوى هذه الاغراض غريب عن افكارهم في الوقت الحاضر

والملاحظة الثانية يجب ان لا تبرح من الاذهان فقد كتب المستر متشل يقول " ان سكان مدن المديريات الذين ارتقوا في المعيشة حتى ضارعوا سكان مصر القاهرة يطلبون الماء والنور بالحاح شديد" .ولا ريب عندي في صحة هذا الكلام والشعور بالحاجة الى التحسين المحلي من الدلائل الحسنة . ومن الادلة القاطعة على ان هذه الرغبة في التحسين حقيقية لا صناعية اختلقها موظف شديد الغيرة ان الذين يطلبون التحسين يدفعون المال لهُ كما هو ظاهر في المدن التي تجبى فيها ضرائب اختيارية وبالتالي انشئت فيها مجالس بلدية مختلطة . ولكن لا يغرب عن الافهام ان عدد الاوربيين والمصريين المتهذبين كثير في هذه المدن ولاريب عندي ان الرغبة في التحسينات البلدية ستزيد هناك وتعم. فالمدن التي يكون سكانها مثل سكان المدن التي فيها بلديات مختلطة الآن يجب ان يبادر الى اتخاذ التدابير التشريعية فيها — اذا اعطيت السلطة على تنفيذها — للتغلب على تمنع افراد قليلين يعارضون مشيئة الاكثرية . واما المدن الاخرى التي يكون جل اهلها ان لم يكونوا كلهم من المصريين ويكون الاغنياء والمتهذبون اقل فيها فالواجب مزيد الاعتناء بامرها على كل حال ولا يحسن بالحكومة ان تسبق الراي العام لاهلها كثيرًا . فاني لا ازال مقيمًا على الرأي الذي بسطتهُ في تقاريري السابقة وهو ان معظم الاهالي لا يزالون يفضلون في الغالب عدم دفع الضرائب المحلية على المنافع التي تنتج عن ضرب تلك الضرائب

ثم ابحث الآن في ما تمَّ من الامور المرقية للحكومة الذاتيَّة بعد عهد اللورد دفرين

فاولاً انشئ في كل مديرية لجنة عمد "وشياخات" رئيسها المدير او من ينوب عنهُ واعضاؤها موظف من الداخلية وعضو من النيابة العمومية واربعة عمد او اعيان وهؤلاء الاربعة ينتخبهم عمد المركز فهذه اللجان تنظر في كل المسائل المتعلقة بالعمد والمشايخ كالانتخاب "والرفت" والعقاب وما شاكل وتجتمع مرة كل شهرين ولها سلطة على رفت العمد والحكم عليهم بغرامة لا تتجاوز ٦٠٠ غرش صاغ او بالحبس الى ثلثة اشهر على اهمالهم وظائفهم او على ذنوب اخرى معينة

وثانياً انشئ في كل مديرية لجنة للترع والجسور تنظر في قضايا مخالفة القوانين المسنونة لها. رئيسها المدير واعضاؤها باشمهندس المديرية وثلثة من الاعيان الذين يعينهم ناظر الداخلية ولها سلطة الحكم بالحبس من ٢٤ ساعة الى شهرين و بالغرامة و باجبار الذين اضروا بالجسور الخ ان يرمموها · ويجوز استئناف حكمها بالحبس فقط الى لجنة خصوصية تجلس في نظارة الداخلية

ثالثاً انشئ في كل مركز لجنة جسور النيل لمحاكمة ومعاقبة كل الذين يذكرون في كشوف خفر جسور النيل ولا يأتون الى مراكزهم عند الطلب او الذين يرتكبون جرماً وهم يؤدون وظائفهم · ورئيس هذه اللجنة مأمور المركز او من ينوب عنهُ واعضاؤها اربعة عمد ينتخبهم عمد ذلك المركز ولها سلطة الحكم بالحبس من خمسة ايام الى ثلثة اشهر و بالغرامة من ٢٥ غرشاً صاغ الى ١٠٠ غرش صاغ . وتستأنف احكامها الى لجنة اخرى مؤلفة من المدير والعمد

رابعاً متى بلغ ارتفاع الفيضان ٢٤ ذراعاً بمقياس مصر تألفت لجنة لجسور النيل والفيضان في كل مديرية رئيسها المدير واعضاؤها عمدتان ومأمور المركز و باشمهندس المديرية او من ينوب عنهُ ولها سلطة الحكم بغرامة من ١٠٠ الى ١٠٠٠ غرش صاغ و بالحبس من ٢٠ يوماً الى ثلثة اشهر . وتستأنف احكامها الى لجنة خصوصية تجلس في نظارة الداخلية برئاسة الناظر

وانشئت ايضاً لجان لعمد العربان ومشايخهم وقد اشرت اليها في تقريري الاخير (وجه ١٠١) وهي لا تختلف اختلافاً يذكر عن لجان العمد "والشياخات" المذكورة آنفاً في تأليفها واوصافها

واذا سطا الجراد على القطر انشئت لجان له

فيتضح مما ذكر ان عدة من هذه اللجان يقصد منها اجراء العدالة فقط

فهذه خلاصة الآلة او التدابير التي استنبطت لتعويد الاهالي الاشتراك في تدبير امورهم سواء كان في المجالس التي انشأها اللورد دفرين او المجالس واللجان التي انشئت بعد سنة ١٨٨٣ بقي علينا ان ننظر هل يمكن تحسين هذه الآلة

اما من جهة حكومة المدن فأرى ان البلديات المختلطة والقومسيونات المحلية وافية بحاجاتها كلها الآن ولا يحسن عمل شيء آخر غيرها ما دامت سلطة الحكومة التشريعية مقيدة كما سبق شرحه . واما من جهة حكومة المراكز فأرى ان التحسين ممكن فيها غير انهُ لا يمكن الا بتغيير في القانون النظامي ولكن لا بأس بهذا التغيير

فقد كان قصد اللورد دفرين من مجالس المديريات ان تكون هيئات تشير بالامور ويكون الاتصال كثيراً بينها وبين المديرين . ولكنها لم تستعمل لهذا القصد كثيراً ومن اعظم الاسباب في عدم استعمالها هذا ان المادة السادسة من القانون النظامي تقضي بانهُ لا يجوز لتلك المجالس ان تجتمع مالم يدعها المديرون الى الاجتماع وان المديرين لا يجوز لهم ان يدعوها الى الاجتماع الا بامر عالٍ خديوي يعين تاريخ الاجتماع ومدتهُ . وفرض ايضاً انها لا تجتمع الا مرة واحدة في السنة . فتأتى عن ذلك انها لم تجتمع حتى الآن غير مرة واحدة في كل مديرية ولا يحتمل انها تجتمع غير مرة واحدة ما دام كل اجتماع يقتضي صدور امر عالٍ بهِ فلا ادري لماذا لا تجتمع اكثر من ذلك بمجرد طلب من المدير وبلا صدور امرٍ عالٍ من مصر القاهرة

ثم انهُ قد نص في القانون النظامي ان عدد اعضاء كل مجلس مديرية لا يزيد عن ثمانية ولا ينقص عن ثلثة . ولكن الاحوال تغيرت في المديريات تغيراً عظيماً بعد ذلك فيقتضي ان يعاد النظر في امر العدد وان يزاد هذا العدد على الارجح

اما كون هذه المجالس تصلح لان تكون هيئات مشيرة فمسألة يتوقف حلها على تلك المجالس نفسها وعلى صفات المديرين ولكن لا ريب عندي انهُ اذا كانت الحكومة المركزية بمصر القاهرة تدفعها في سبيل الاهتمام بالامور المحلية اندفعت في هذا السبيل وجاءت بنفع من هذا القبيل

وهناك مسألة اخرى جديرة بالاعتبار وهي ما اذا كان الوقت قد حان للاستغناء عن هذه الوسائط الادارية لاجراء العدالة وتحويل السلطة المعطاة للمجالس المذكورة للحكم بالعقوبة والغرامة الى المحاكم وتحويل ما بقي لها من الوظائف الى مجالس المديريات لكي تنظر هي في كل امور المديريات . فان وجود لجان كثيرة في كل مديرية لا يخلو من كلفة

ومشقة ادارية عدا ما يعترض بهِ عليها من وجوه اخرى

فهذه المسالة تحتاج الى بحث كثير وهي مطروحة الآن في معرض النظر والاعتبار والامل انهُ يبت الرأي فيها في خلال كتابتي لتقرير هذه السنة الجارية

(٨) مسألة دنشواي

لا اقصد ان اطيل الكلام في ما يعرف بمسألة دنشواي اذ قد قلت كل ما اريد قولهُ من هذا القبيل في مذكرة مؤرخة في ١٢ يوليو سنة ١٩٠٦ وقد طبعت وانما ازيد على ذلك انهُ لا احد يأسف من حدوث هذه الحادثة المشؤمة اكثر مني او من رجال الحكومة الذين اقتضت وظائفهم ان يفعلوا شيئًا فيها

فقد كانت نتائجها مشومة سيئة من وجهين . الاول اني وان كنت لم اشك قط في وجوب اتخاذ التدابير الفعالة السريعة لمعاقبة الذين تعدوا على الضباط البريطانيين او في عدالة الاحكام التي حكمت بها المحكمة المعينة لنظر القضية المرفوعة على اولئك الجانين لكني لم اكن لاجهل ان تلك الحادثة ستوهم القليلي المعرفة بامور مصر بخلاف الحقيقة في حكمهم على احكام البلاد وادارتها . وهذا الخطاء مما يقضي بالاسف

والثاني ان هذه الحادثة حدثت قبل سكون الهيجان الذي حدث بسبب حادثة الحدود بين تركيا ومصر فتوهم الناس ان بين الحادثتين علاقة والحال انهُ لم يكن بينهما علاقة ولا حدثتا في زمان واحد فان مسالة الحدود انحلَّت في ١٥ مايو حين كتب السر نقولاس اوكنور سفير بريطانيا العظمى كتابهُ الاخير الى ناظر الخارجية العثمانية واما حادثة دنشواي فلم تحدث الاَّ في ١٣ يونيو[1]

ولم يكن لحادثة دنشواي علاقة بموضوع آخر خارج عنها الاَّ ما ذكرتهُ في مذكرتي المؤرخة في ١٢ يونيو ووجهت الانظار اليهِ مرارًا في السنين الاخيرة وهو شاهد من شواهد كثيرة على ان روح التمرد على القانون آخذ في الازدياد وان السبب فيهِ ليس السياسة بل صعوبة حفظ القانون والنظام في مصر مدة انتقالها من الحكم الاستبدادي الى الحكم القانوني في هذه السنين

(١) عرض قوم غير مرة بان الغرض من نشر كتاب بلا امضاء الحقته برسالة لي عن حادثة الحدود وانجهت اليهِ الانظار كثيرًا هو اثبات عدالة الاحكام الصارمة التي حكمت بها المحكمة المخصوصة على الجانين من اهل دنشواي . فدفعًا لكل مظنة من هذا القبيل اقول ان رسالتي المذكورة مؤرخة في ٢١ مايو اي قبل حدوث حادثة دنشواي بنحو شهر من الزمان . وربما كان الباعث على هذا الوهم ان رسالتي لم تعرض على البرلمان الاَّ في شهر يوليو وقد كان السبب في تاخير نشرها اعداد الخارطة على ما اظن او نحو ذلك من الاسباب الخارجة عن السياسة كليًا

اما كيفية معاقبة الذين يعتدون على جيش الاحتلال في المستقبل فموضوعة الآن (٢ يناير) تحت النظر وهي مسألة وعرة كثيرة العقد سواء كان من الجهة القانونية او العملية

(٩) الخدمة الملكية المصرية

من الامور التي يعترف بها الجمهور ان مساعدة الاوربيين لازمة الى حدٍّ لقضاء اشغال الحكومة المصرية ولكن الآراء تختلف عند ارادة تعيين الحد لذلك اللزوم ولكل فريق من الفريقين المختلفين ادلة قوية على صحة رأيهِ . فقوم يقولون لي ان الخدمة تقصر عن ادراك الغاية المرومة من الحسن والكمال بتقليل المستخدمين الاوربيين عن العدد الذي تحتاج اليهِ وان خير الجمهور من السكان يجب ان يقدم على كل اعتبار سواه ُوان السواد الاعظم من المصريين الذين لا يسمع لهم صوت يفضلون الحكومة الحسنة ايًا كان رجالها على الحكومة الوطنية . فلا غنى والحالة هذه عن استخدام عدد عظيم من الاوربيين الآن والى ما شاء الله من الزمان. وقوم يقولون على ما يروى ان المصريين يفضلون الحكومة القاصرة المختلة اذا كان رجالها منهم على حكومة احسن منها واكمل اذا كان رجالها اجانب عنهم وانهُ من الخرق في السياسة ان يرقى التعليم والتهذيب ونقفل ابواب وظائف الحكومة العليا في وجوه المتعلمين وان المصريين لن يتعلموا حكم نفوسهم بنفوسهم ان لم يتمرنوا عليهِ وان كل العلل التي تأول الى سوء الادارة وقتية تزول تدريجًا بتوالي الايام وازدياد الاختبار. ولذلك لايكفي انقاص عدد الاوربيين المستخدمين في الحكومة المصرية الى اقل ما يلزم لحفظها من الاختلال والتقصير بل الواجب انقاصهم اكثر من ذلك والسماح بانحطاط الحكومة واختلالها كثيرًا لاجل الوصول الى الغرض المطلوب

على اني لا ارى فائدة من البحث في هذه المبادىء المجردة اذ كلها من قبيل المجازفة التي ذممتها في محل آخر من هذا التقرير [1] . والمسألة التي نحن بصددها من جملة المسائل التي تقتضي السياسة فيها اختيار وسط بين الطرفين المتناقضين . فما هو واضح ولايحتاج الى زيادة ايضاح اننا اذا اردنا ادخال تمدن الغربيين الى مصر فلا بدَّ لادخالهِ من رجال اوربيين او مصريين أُشربوا روح التمدن الغربي وحصلوا المعرفة اللازمة للجري على طرق الغربيين في الحكومة . والحد الذي يحسن الوقوف عندهُ في تعيين هؤلاء الاوربيين والمصريين الذين تعلموا كالاوربيين يتوقف على مقدار الموجود من هؤلاء المصريين الاكفاء واصعب ما في هذه المسألة ان الموجود اقل من المطلوب بكثير

(١) انظر (٢) الجامعة الوطنية المصرية

اما السياسة التي اتبعت من بدء احتلال الانكليز لمصر سنة ۱۸۸۲ فكان مدارها على تقليل عدد الاوربيين في خدمة الحكومة المصرية بقدر ما في الامكان واستخدام المصريين في اكثر الوظائف المرؤوسة وفي كثير من الوظائف الادارية العليا وتمهيد السبيل رويداً رويداً لزيادة عدد المصريين في الوظائف العالية . واظن ان كل الموظفين البريطانيين الكبار في الحكومة المصرية فاهمون هذه السياسة جيداً وربما كان بعضهم انجح من بعض في تدريب مرؤوسيهم المصريين وتعليمهم وربما كان بعضهم يشدد اكثر من بعض بوجوب بلوغ المصري درجة عالية من الكفاءة قبلما يسلم بالتجاوز عن تعيين الاوربي و بتعيين المصري مكانهُ . ولكني اقول اني لم اجد عند احد من كبار الموظفين البريطانيين في هذه البلاد اقل ميل الى المخالفة في كون هذه السياسة مطابقة للصواب والحكمة او اقل تمنع عن العمل بها متى اقتنع بوجود مصري اهل لتقلد الوظيفة التي تكون خالية

غير ان الصعوبة عظيمة جداً في سرعة استبدال عدد كبير من الموظفين الاوربيين بموظفين مصريين في الحكومة . وماهية هذه الصعوبة غير معلومة جيداً فلذلك يحسن بي ان اطيل الكلام عنها قليلاً فاقول ان البحث يجري كثيراً في هذه المسألة ولكن على فرض ان في الحكومة وظائف يتقلدها الاوربيون مع انهُ يسهل وجود رجال من المصريين اهل لتقلدها . ولست اقول ان هذا الفرض عار عن كل صحة على الاطلاق وانما اقول انهُ يوهم الانسان بخلاف الواقع كثيراً اذ لا ريب عندي ان الامر لا يخلو من وجود وظائف قليلة اذا اخلاها الذين هم فيها الآن من الاوربيين لم يعسر وجود من يصلح لان يخلفهم فيها من المصريين حالاً . ولكن معظم الوظائف التي يتقلدها الاوربيون الآن انما تقلدوها للسبب الذي ذكرتهُ آنفاً وهو ان الموجود من المصريين الاكفاء لا يكاد يفي بالمطلوب ولولا خوفي من اثقال هذا التقرير بالاحصاء والارقام لكان لا يعسر عليَّ ان اثبت بالتفصيل ان معظم الشبان المصريين الذين تخرجوا من المدارس الثانوية او المدارس العليا دخلوا في خدمة الحكومة المصرية بلا صعوبة على الاطلاق وشكوى كل رئيس من رؤساء المصالح هي ان عددهم لا يكفي لسد حاجات الخدمة

فكل من يتدبر تاريخ مصر الحديث وحالتها الحاضرة بالتروي والانصاف لا يستغرب ما ذكرت بل كان يستغرب عدم حدوث الصعوبة التي ذكرتها لو لم تحدث

اما استخدام الاوربيين في الحكومة المصرية فيقصد بهِ غرضان الاول الحصول على ذوي معارف فنية وصناعية لم يكن يتيسر للمصريين تحصيلها الأ منذ عهد قريب والثاني سد ما اعترى الخلق المصري من النقص بطول ما مرَّ عليهِ من سوء الاحكام

فالغرض الاول هو الباعث على معظم الاستخدام من حيث عدد المستخدمين . وهنا اعيد ما قلتهُ قبل مرارًا وهو ان سرعة تقدم مصر المادي في الخمس عشرة او العشرين سنة الماضية لم يسبق لها نظير على الارجح غير ان مفاجأة هذه الحركة للقطر المصري لم تكن كلها نفعًا بلا ضرر . واست اطيل النظر في هذه المسألة من وجهها الادبي وانما اقول ان من القضايا المبتذلة في علم الاقتصاد السياسي هو انهُ اذا ازدادت الثروة ازديادًا عظيمًا فجأة ولم تزدد معرفة كيفية استعمالها خيف ان لا يخلو نفعها من ضرر سواء كانت الزيادة في ثروة الفرد او ثروة الامة

فطفرة الديار المصرية هذه الطفرة الفجائية من الفقر الى الغنى زادت الصعوبة في استخدام المصريين دون الاوربيين في الحكومة المصرية لانهُ لما فاضت ميازيب الثروة على البلاد زاد الطلب من كل جانب لاستخدام اهل الصناعات والمعارف الفنية فاحتاج الامر الى محامين من الاوربيين للمسائل القضائية العديدة التي نجمت والتي لا بدَّ فيها من معرفة الاوربيين وقوانينهم . وكذلك احتاج الامر الى مهندسين مائيين لمسائل الري واطباء للاعتناء بالمستشفيات واحوال البلاد الصحية واطباء بياطرة لمقاومة طاعون المواشي ومساحين متعلمين لرسم خرائط الاطيان ومهندسين ميكانيكيين وميكانيكيين لاعمال عديدة وهلمَّ جرًّا . وهذا الطلب نزل كلهُ فجأة على بلاد غير مستعدة لهُ مطلقًا ولا كان في امكان البريطانيين الذين يشيرون على الحكومة المصرية ان يحتاطوا لهذه الصعوبة كثيرًا في اوائل سني الاحتلال وان كانوا قد سبقوا فادركوا احتمال حدوثها بعض الادراك . لان كل ما كان في طاقتهم عملهُ مدة السنوات الست الأولى كان الجهاد في وقاية البلاد من الافلاس والتخلص من كابوس السودان وجمع ما يتيسر من المال من هنا ومن هناك لاصلاح الري ووضع اساس الثروة التي فاضت على البلاد الآن . فلم يتيسر في سنة ١٨٨٨ صرف مال يزيد عن ٧٠٠٠٠ ج . م . على المعارف العمومية ولم يكن عند الحكومة حينئذٍ غير ١٤ مدرسة فلم يتأتَّ فعل شيء لاصلاح نظام التعليم (الذي لم يكن يصلح لشيء في ايام اسمعيل باشا) الَّا بعد سنة ١٨٨٨ ونجاة مصر من الافلاس[1] . فجعلت الاموال تزداد بين يدي الحكومة منذ ذلك الحين وجعل الجهد في اصلاح ذلك النظام يزداد ويشتدُّ سنة فسنة حتى بلغ مصروف نظارة المعارف في هذه السنة (١٩٠٧) ٣٦٢٨٠٠ ج . م[2] وزاد عدد مدارس الحكومة الى ٥٠

---

(١) اعني بذلك انهُ لم يتيسر الشروع في اصلاح امر المعارف العمومية والتعليم سنة ١٨٨٨ وظلت الحكومة بعد ذلك مغلولة اليدين بالاغلال المالية ولم تطلق منها الاَّ بعد توقيع الاتفاق الانكليزي الفرنسوي سنة ١٩٠٤ (٢) عدا ١١٢٠٠ ج٠م لورشتي الصنائع في بولاق واسيوط

عدد معلميها ٨٤٩ وعدد تلامذتها ١١٠٦٣ وزاد عدد كتاتيب الحكومة الى ١٢٢ والمعلمين فيها الى ٢٦٦ والتلامذة الى ٨٨٩٠ وتراقب نظارة المعارف ٤٤٣٢ كتاباً آخر علاوة على تلك وتعطيها اعانات مالية وعدد المعلمين في هذه الكتاتيب ٦٣٥٨ والتلامذة ١٥٦٥٤٢ وابتدأت الحكومة بترقية التعليم الفني وصرفت ٤٣٥٠٠٠ ج٠م على بناء المدارس في العشر السنوات الاخيرة وبلغ المال الممنوح لبناء المدارس هذه السنة ٨٧٠٠٠ ج٠م ولكن هذه المساعي كلها لا تنتج حالاً النتائج التي تفي بالطلب المتوارد على نظارة المعارف بشدة والحاح اذ لم يكن في الامكان ان الارتقاء الادبي والعقلي يجاري ارتقاء البلاد المادي في هذه الاحوال . ولا غرابة فان اعداد شخص للتطبيب يستغرق زمناً اطول من بناء مستشفى برمته

وهناك صعوبة أخرى كانت معترضة في الماضي ولا تزال معترضة الآن ايضاً فقد قلت ان المصريين كانت تعوزهم المعرفة الفنية ولكن تحصيل هذه المعرفة لا يكون بالدرس في المدارس الابتدائية بل لا بدَّ لهُ في اكثر الاحوال من درس الدروس الثانوية وفي كثير من الاحوال من الدرس في المدارس العليا كمدرستي الحقوق والطب ونحوهما . ولكن لما كان الشبان المصريون يجدون الشهادة الابتدائية كافية للاستخدام في الحكومة والارتقاء الى وظائف ذات رواتب كبيرة ايضاً كان اكثرهم يكتفون بالدرس في المدارس الابتدائية ولا يكلفون النفس قضاء السنين الطويلة ودرس الدروس الصعبة في المدارس الثانوية والمدارس العالية التي تحملهم نفقة اعظم من نفقة المدارس الابتدائية . فلذلك اخذ عدد الطالبين الحصول على الشهادة الثانوية يتناقص تناقصاً مطرداً . فقرَّ الرأي سنة ١٩٠١ تلافياً لهذا المحذور على ان الذين يطلبون الاستخدام في الحكومة من الحائزين للشهادة الابتدائية لا يعينون في وظائف راتب كلٍّ منها يزيد عن ١٠ جنيهات مصرية في الشهر. فجاء تغيير ذلك النظام طبق المرام وازداد تقاطر التلامذة على المدارس الثانوية ازدياداً مطرداً غير ان الذين يبغون الآن استبدال الاوربيين بالمصريين في الحكومة امسوا على قرني قياس ذي قرنين فإما ان يرجعوا الى العهد السابق الضار فلا يصروا على طلب الشهادة الثانوية وتكون نتيجة ذلك انهُ لا يقوم من المصريين من يصلح للخدمة من الشبان المتصفين بالاوصاف اللازمة والمستوفين للشروط المطلوبة . وإما ان يصروا على الشهادة الثانوية او الشهادة المتوسطة التي ذكرتها في تقريري الاخير (وجه ١٣٩) وينتظروا ما لا بدَّ منهُ طبعاً بسبب ما يقتضي من الزمن للحصول على هذه الشهادة وتكون نتيجة ذلك استخدام عدد كبير من الاوربيين مدة من الزمان في الوظائف التي لا يمكن تدبير من يستخدم فيها من

المصريين المستوفين للصفات والشروط المطلوبة

وبالاجمال ان املي وطيد بامكان استبدال الاوربيين بالمصريين تدريجاً في الوظائف التي تقتضي الضرورة استخدام الاوربيين فيها الآن بسبب قصور معرفة المصريين للصناعات والفنون ولكن هذا الاستبدال سيكون بطيئاً بحكم الضرورة والتعجيل بهِ لا يجدي غير خيبة الامل والفشل فيفضي على الارجح الى رد فعل عاقبتهُ الضرر على مصالح المصريين

قلت ان من الاوربيين من يستخدم لعدم الاستغناء عن معارفهِ الفنية او الصناعية ومنهم من يستخدم سدًّا لنقص في الخلق المصري وهؤُلاء الاخيرون قلال بالنسبة الى الاولين ولكنهم يتقلدون وظائف اهم بكثير من وظائفهم في الغالب ٠ ولا اطيل الكلام بهذا الصدد اذ لو شئت ان اوضح وجه الضرورة في استخدام الاوربيين لمثل هذا الغرض لاقتضى ان انشئ مقالةً طويلة في الخلق القومي لامة اميل بكليتي اليها واعطف عطفاً صادقاً عليها ٠ ولو فعلت ذلك لسهل تأويل كلامي بغير مرادي وقيل اني اقصد ان اجرح عواطف احرص اشد الحرص على مداراتها ومعاملتها بغاية الرقة ولاضطررت ان اشرح الاسباب التي تحدث الصعوبات عندما يسعى الشرق في تشرب روح الغرب واقتباس طرق الادارة فيهِ ٠ وليس هذا محل البحث في ذلك فاكتفي هنا بقولي ان استبدال الاوربيين بالمصريين في الوظائف التي من هذا القبيل يقتضي زماناً اطول من استبدالهم بهم في الوظائف الفنيَّة والصناعية اذ الخلق القومي نبت بطيء النمو والتعليم في المدارس على اختلاف انواعها ليس سوى عنصر واحد من العناصر التي تغيرهُ وترقيهِ . وغاية ما يقال انهُ يجب ان لا يدخر وسع في انماء كل الصفات الادبية والعقلية التي يتكون الخلق منها كلها معاً ٠ ويظهر لي ان اشد ما فيهِ من النقائص احتياجاً الى الاصلاح وتقويم الاود في تأهيل المصريين للادارة هو الخوف من تحمل المسؤولية الشخصية . وفقد المقدرة على قضاء الوظائف التي يتقلدها الموظفون المسؤولون بما يجب من الثبات والذكاء ومراعاة الآخرين ٠ وميل المصري عادة الى التطرف فكرًا وفعلاً

تكلمت في ما مضى عن المبادىء العمومية الداخلة في البحث في هذه المسألة فابحث الآن عن حقائق الحالة

اني وان اكن قد اجتهدت في مراقبة استخدام الاوربيين في الحكومة المصرية بوجه الاجمال وكان تعيين بعض الافراد في الوظائف المهمة يحال اليَّ عادةً لكني لم ابحث في تفصيل ذلك منذ اعوام بل اقتصرت على ايضاح السياسة الواجبة الاتباع من هذا القبيل لرؤساء المصالح تاركاً لهم مجالاً واسعاً في الجري عليها . وعندي اننا لو جرينا على نهج آخر

لكانت النتيجة زيادة حصر الوظائف في مركز واحد عما يحسن ان يكون فرأيت اني اذا احصيت من في خدمة الحكومة المصرية الآن وقابلتهُ بمن كان فيها منذ عشرة اعوام لم يخلُ ذلك من فائدة لي وللجمهور الذي اريد اطلاعهُ على الواقع . وعليهِ طلبت كشوفاً من كل ديوان ومصلحة يتبين منها تركيب الخدمة المصرية الملكية في اول يناير ١٨٩٦ واول يناير ١٩٠٦ ويتبين تركيبها في التاريخين المذكورين من الجدول التالي وهو يحتوي على المستخدمين "الثملية" فقط . اما المستخدمون "الظهورات" فنهم عدد كبير اكثرهُ مصريون وهم مستخدمون خصوصاً في مصلحة المساحة التابعة لنظارة المالية ومصلحة السكة الحديد ومصلحة البوستة

الدواوين	سنة ١٨٩٦			سنة ١٩٠٦			الزيادة		
	مصريون	اوربيون	الجملة	مصريون	اوربيون	الجملة	مصريون	اوربيون	الجملة
الديوان المركزي	٣٢١	٣٥	٣٤٦	٣٦١	٣٨	٣٩٩	٤٠	١٢	٥٢
السكرتاريا	٢١	١٠	٣١	٢٠	٧	٢٧	١	٣٠	٤٠
المراقبة	١٠	٤	١٤	١٣	١٢	٢٥	٣	٩	١١
الاموال المقررة	٦٩	٤	٧٣	٨٣	٤	٨٧	١٤	٠	١٤
الدفترخانة	٢٤	١	٢٥	٢٥	١	٢٦	١	٠	٠١
بيع الاراضي	٢٦	١	٢٧	٥١	٣	٥٤	١٦	١	١٧
الجمارك	٢٤٦	٥٠	٢٩٦	٥٣٣	٤٦	٥٧٩	١٨٧	٤٠	١٨٣
خفر السواحل	٧٦	٤١	١١٧	١٨٦	٤٣	٢٢٩	١٧٠	٢	١١٣
البوستة	٣٩٠	٨٤	٤٧٤	٦٣٨	٩٣	٧٣١	٢٤٨	٩	٢٥٧
الموانى والفنارات	٣٣	٤٤	٩٧	٨٠	٨١	١٦١	٣٧	٣٧	٦٤
المساحة	١٢	١٧	٣٠ *	٤٣	٢٨	٧١	٢٩	١١	٤٠
	١٢٦٩	٢٨١	١٥٥٠	١٩٤٣	٣٥٦	٢٢٩٨	٦٧٣	٧٥	٧٤٨
الاشغال العمومية	٥١٤	٥٣	٥٦٦	٥٤٠	٩٩	٦٣٩	٣٦	٤٧	٧٣
الحقانية (١)	١٥٠٧	٢١	١٥٢٨	١٥٦٤	٢٦	١٦٠٠	٥٧	٥	٦٣
المعارف العمومية	٦٣١	٩٣	٧٢٣	٧٩٤	١٦٠	٩٥٤	١٦٣	٦٨	٢٣١
السكة الحديد	٢٦٦٨	١٢١	٢٧٨٩	٤١٨٠	٤٢٤	٥٣٠٤	٢١١٢	٣٠٣	٢٤١٥
التلغرافات	٢٧١	٢٢	٢٩٣	٦٠٢	٢٧	٦٢٩	٣٣١	٥	٣٣٦
الداخلية (٢)	١٥٨٤	٩١	١٦٧٥	١٨٠٥	١٥٠	١٩٥٥	٢٢١	٥٩	٢٨٠
الجملة	٨٤٤٤	٦٩٠	٩١٣٤	١٢٠٢٧	١٢٥٢	١٣٢٧٩	٣٥٨٣	٥٦٣	٤١٤٥

* هذه الارقام هي لسنة ١٩٠١ لان مصلحة المساحة لم تكن قد انشئت على حدة سنة ١٨٩٦

(١) عدا قضاة المحاكم المختلطة والمستخدمين فيها (٢) عدا صف الضباط والانفار في البوليس

فيتبين من هذا الجدول انهُ في السنوات العشر التي نحن بصددها زاد عدد المستخدمين من ٩١٣٤ سنة ١٨٩٦ الى ١٣٢٧٩ سنة ١٩٠٦ اي ٤١٤٥ مستخدماً وزاد عدد المصريين منهم ٣٥٨٣ والاوربيين ٥٦٢ وازيد على ذلك انهُ كان بين الاوربيين المستخدمين سنة ١٨٩٦ ٢٨٦ من البريطانيين و ٤٠٤ من امم اخرى ومن المستخدمين سنة ١٩٠٦ ٦٦٢ من البريطانيين و٥٩٠ من امم أُخرى فعدد المستخدمين من البريطانيين زاد في العشر السنين ٣٧٦ ومن سائر الاوربيين زاد ١٨٦

ولا اظن انهُ يستنتج من هذه الارقام نتائج عموميَّة كبيرة القيمة لان اشغال النظارات المختلفة متعددة فلا يتمشى عليها حكم واحد بل ان ما يكون تعيين الاوربيين لهُ صواباً في بعضها قد لا يكون كذلك في بعضها الآخر ولذلك اطلت النظر في تفصيلها ولا يسعني ضيق المقام ان اذكر نتائج ما وجدت في كل ديوان ومصلحة بالاسهاب فاكتفي بكلام موجز اشرح فيهِ ما وقفت عليهِ من الحقائق واستنتجتهُ من النتائج

(١) نظارة المالية

زاد عدد الاوربيين في الديوان المركزي ١٣ لسببين الاول ان الاشغال المتعلقة بالاجانب كثيرة جدًّا وذلك يقتضي ان يكون جانب عظيم من اشغال الخزينة والحسابات بيد رجال يحسنون معرفة الفرنسوية او الانكليزية . والثاني انهُ انشئ في هذا الديوان مصلحة للمعادن وليس في المصريين من يعرف المعرفة الفنية التي لا غنى عنها في امر المعادن

وقد بذل الجهد في تقليل عدد الاوربيين في السكرتاريا ما امكن على ما يظهر . فقد كتب اللورد ادورد سسل يقول " اننا نتمنى استبدال بعض الاوربيين برجال من المصريين لو امكننا وجود اناس متعلمين منهم التعليم الكافي ولكن ذلك غير ميسور الآن "

وزاد الاوربيون في التفتيش ٩ وسأبسط الكلام على مسألة التفتيش في الفصل المختص بنظارة الداخلية وانما اقول هنا ان الغرض من تعيين مفتشين بريطانيين هو تدارك الاضطرار الى تعيين عدد كبير من الموظفين الاوربيين في وظائف الاجراء والتنفيذ . ولا ارى الآن وجهاً لاحتمال تقليل عدد الاوربيين الموظفين في التفتيش

اما الاموال المقرَّرة والدفترخانة ومبيع الاراضي فليس فيها ما يقال لان عدد الاوربيين لم يزد الاَّ واحداً فيها كلها

واما عدد المستخدمين في الجمارك فقد ازداد كثيرًا في السنين الاخيرة لازدياد تجارة

البلاد جداً فقد كان عدد المستخدمين فيها ٣٩٦ سنة ١٩٠٦ منهم ٣٤٦ مصريون و ٥٠ اوربيون فبلغ ٥٧٩ سنة ١٩٠٦ منهم ٥٣٣ مصريون و ٤٦ اوربيون فازداد المصريون ١٨٧ ونقص الاوربيون ٤ ومن هذه الارقام يتبين ان هذه المصلحة افرغت الجهد بحسن ادارة المستر شيتي في تنفيذ سياسة الحكومة . وقد كتب المستر شيتي يقول :

" كل الوظائف الثانوية التي فيها الآن اوربيون يمكن ان يستخدم فيها مصريون سواء كانت ادارية او فنية ما عدا قليلاً منها ولكن الاوربيين المستخدمين فيها الآن قائمون بالخدمة خير قيام وقد قضوا فيها اعواماً عديدة فلا يمكن استخدام المصريين فيها الا كلما خلت وظيفة منها

وزاد عدد المستخدمين في مصلحة خفر السواحل من ١١٧ الى ٢٢٩ في السنوات العشر التي نحن بصددها وكان عدد الاوربيين منهم ٤١ سنة ١٨٩٦ وصار ٤٣ سنة ١٩٠٦ وقد كتب مدير هذه المصلحة العام تقريراً مطولاً في هذا الموضوع قال في ختامهِ

ان عدم تقلد الضباط المصريين لوظائف اسمى من وظائفهم الحالية ليس من قلة اجتهاد مني في ترقيتهم فاني لم ادخر وسعاً في ترقية كل ضابط مصري كلما تيسر لي ذلك ولكني مقتنع الآن ان هذه الترقية ليست من قبيل المعروف معهُ لان العادة ان تكون عاقبتها وبالاً على صاحبها وتعطيل مستقبلهِ والسبب في ذلك انهُ " بعد ما يرقى الى وظيفة اسمى من التي كان فيها يظهر انهُ غير مستوفٍ للصفات التي تؤهلهُ للبقاء فيها . وهذا يصدق خصوصاً على ضباط البحرية "

وابنت في تقريري الاخير (وجه ٧٢) عظم ازدياد الاشغال في مصلحة البوستة في العشر السنين ١٨٩٥ ١٩٠٥ وان عدد المراسلات ازداد من ٢٢٤٠٠٠٠٠ الى ٥٠٧٠٠٠٠٠ فلا عجب اذا ازداد عدد المستخدمين في هذه الحال من ٤٧٤ الى ٧٣١ كما ذكر في الجدول فازداد ٢٥٧ عما كان عليهِ [1] واما الاوربيون منهم فلم يزد عددهم غير ٩ فقد كانوا ٨٤ ثم صاروا ٩٣

وعليهِ نقص عدد الاوربيين من ٢١،٥ في المئة الى ١٤،٥ في المئة وازداد عدد المصريين في الوظائف الحسنة الرواتب ازدياداً مطرداً

وازداد عدد المستخدمين في مصلحة الموانئ والفنارات من ٩٧ الى ١٦١ وزيادة الاوربيين

(١) وهذا عدا ١٢٠٠ من السعاة والموزعين والتامغين وكلهم مصريون ما عدا ٢٤ منهم ١٣ في الاسكندرية و ٨ في القاهرة و ٣ في بورسعيد

منهم عظيمة اعني من ٤٤ الى ٨١ قال مدير عموم هذه المصلحة "والسبب في زيادة الاوربيين هذه الاعتماد على الانارة بطريقة أكس لان نورها اسطع من النور القديم بكثير واقل نفقةً ولكن ادارتهُ تقتضي عناية زائدة وقد ثبت بالتجربة والاختبار ان استلام المصريين لها غير مأمون . وزد على ذلك ان الفنارات تستعمل ايضاً للارصاد الجوية وهذه لا يحسن المصريون الذين يحرسون الفنارات رصدها"

وهذه المصلحة قائمة على اركان تنفرد بها عن سواها فعوائد المواني والفنارات تؤخذ كلها من السفن الاوربية ومعظمها من السفن التي تمرُّ في ترعة السويس وحسن ادارة هذه المصلحة يمس مصالح الاوربيين اكثر مما يمس مصالح المصريين بكثير فاستخدام الاوربيين فيها عدل من كل وجهٍ

وكان عدد المستخدمين في مصلحة المساحة ٤٢ من المصريين و ٢٨ من الاوربيين في اول يناير سنة ١٩٠٦ ولكن هذا العدد لا يدل على الواقع فانهُ عدد الموظفين "القليين" في تلك المصلحة وهم يديرون ويعلمون ٦٠٠ مستخدم مصري من "الظهورات"

وقد كتب الكبتن ليونس يقول : "ولا يبرح من البال انهُ طلب مني ان انشئَ مساحة بالغة شأو المساحات عند الاوربيين في زمن اقصر من زمان انشاء كل مساحة اوربية فلم يسعني الاَّ تعليم كل انسان العمل الذي يختص بهِ فقط اما الآن وقد قلَّ الضغط فاني اعلم النجباء منهم وادربهم تدريباً عاماً قاصداً ان استخدمهم في وظائف اعلى من التي هم فيها"

(ب) نظارة الاشغال العمومية

كان عدد المستخدمين من الاوربيين في نظارة الاشغال العمومية ٥٢ سنة ١٨٩٦ وعدد المصريين ٥١٤ فبلغ عدد الاوربيين فيها ٩٩ وعدد المصريين ٥٤٠ سنة ١٩٠٦ فزاد عدد الاوربيين في تلك السنوات العشر ٤٧ اكثرهم من البريطانيين وزاد عدد المصريين ٢٦ فقط

على انهُ عند إعمال النظر في هذا العدد يجب ايضاً اعمال النظر في كون مصروفات هذه النظارة السنوية زادت من ٩٣٤٠٠٠ ج م الى ٢٤٢٢٠٠٠ ج م فاقتضت هذه الزيادة استخدام رجال من ذوي المعارف الفنية الذين لا يوجدون بين المصريين الآن الاَّ نادراً . وزد على ذلك ان هذه الزيادة في عدد الاوربيين كان معظمها ايام استلام السر وليم جارستن لادارة الاشغال العمومية وهو من الموظفين البريطانيين المشهورين عند الجميع بميلهم الى المصريين وبشدة رغبتهِ في استخدام المصريين دون الاوربيين كلما وجد سبيلاً الى استخدامهم

ومع ذلك فقد قضت ضرورة الحال على السر وليم جارستن ان لاينفذ سياسة الاستخدام المذكورة آنفاً في اكثر الاحوال بل اضطرَّ ان يستخدم رجالاً من الاوربيين لينفع جمهور الاهالي المصريين وخصوصاً في زيادة ماء الري وتوزيعهِ . وقد كتب يقول ما اوافقهُ انا عليهِ وهو: ان زيادة المستخدمين من الانكليز زادت الخدمة حسناً وفاعليَّة على نسبة زيادتهم

ومع ذلك فقد اعاد السر وليم جارستن النظر في هذه المسألة مليًّا ووضع مشروعاً لاحاجة بي الى تفصيلهِ هنا وانما اقول انهُ يتضمن زيادة عدد الموظفين في الوظائف العليا الادارية من نظارتهِ قريباً وزيادة عدد اعظم منهُ على توالي الايام

(ج) نظارة الحقانية

لا اقول عن هذه المصلحة الاَّ قليلاً فان عدد المستخدمين فيها كلهم من المصريين تقريباً اذ ليس فيها غير ٣٦ اوربيًّا بين ١٦٠٠ مستخدم وقد زيد عدد المستخدمين الاوربيين فيها ٥ فقط في العشر السنين الاخيرة فربما كان عدد الاوربيين فيها اقل مما يجب ان يكون

(د) نظارة المعارف العمومية

كان عدد المستخدمين في نظارة المعارف العمومية ٧٢٣ سنة ١٨٩٦ اي ٦٣١ مصريًّا و٩٢ اوربيًّا فبلغ عددهم ٩٥٤ سنة ١٩٠٦ منهم ٧٩٤ مصريًّا و١٦٠ اوربيًّا [١] اي ان عدد المصريين منهم زاد في العشر السنوات الاخيرة ١٦٣ وعدد الاوربيين ٦٨ فلننظر في هذه الارقام بالتفصيل

اولاً ان جميع مستخدمي الكتاتيب وعددهم ٩٥ نفساً مصريون ما عدا رئيسة مدرسة بولاق لتعليم معلمات الكتاتيب

ثانياً ان عدد المستخدمين " التلاميذ والظهورات " في المدارس الابتدائية كان ٣٧٥ مصريًّا و١٠ اوربيين [٢] في سنة ١٨٩٦ فصار ٤٤٢ مصريين ولا اوربي بينهم في ١ يناير ١٩٠٦ فلم يبقَ لمساعدة الاوربيين اثر في هذه المدارس

اما مدارس البنات فكان عدد المستخدمين فيها ٩ مصريين و٨ اوربيين سنة ١٨٩٦ فصار ٣٢ مصريًّا و١٦ اوربيًّا سنة ١٩٠٦

(١) وهؤلاء عدا المعلمين في الكتاتيب التي ليست تحت مراقبة الحكومة راساً . ومن جملتهم معلمو مدارس المعلمين للكتاتيب ومفتشو الكتاتيب والكتبة المستخدمون في الديوان لكتابة ما يختص بالكتاتيب التي تاخذ اعانة من الحكومة (٢) وكان عدا هؤلاء العشرة من الاوربيين ١٦ آخرون من معلمي المدارس الثانوية يقضون بعض وقتهم في التعليم في المدارس الابتدائية

واما المدارس الخصوصية ومن جملتها مدرسة الزراعة ومدرسة الصنائع والفنون ببولاق ومدرسة الصناعة في المنصورة [١] فكان عدد المصريين المستخدمين فيها ٣١ والاوربيين ١١ سنة ١٨٩٦ فصار ٢٨ من المصريين و١٠ من الاوربيين سنة ١٩٠٦

واما اهم الارقام فهي الدالة على عدد المستخدمين في المدارس الثانوية والمدارس العالية فقد نقص عدد المصريين منهم في المدارس الثانوية من ٨٣ سنة ١٨٩٦ الى ٤٦ سنة ١٩٠٦ بخلاف عدد الاوربيين فانهُ زاد من ٤١ الى ٧٣ في تلك المدة وكذلك المدارس العالية (الطب والحقوق والمهندسخانة والمعلمين) فقد نقص عدد المصريين فيها في السنوات العشر المذكورة من ٤٥ الى ٣٤ ولكن عدد الاوربيين زاد من ١٦ الى ٤٧ فالمدارس الثانوية والعالية تحتوي ١٢٠ مستخدماً اوربيًّا من المئة والستين اوربيًّا المستخدمين في نظارة المعارف كلها وقد زاد عددهم في هذه المدارس لا اقل من ٦٣ في السنوات العشر الماضية

وظاهر ان استخدام الاوربيين في هذه النظارة يختلف عن استخدامهم في ما سواها من النظارات لانهُ ان كان عدم التعليم الاوربي هو من الاسباب العظمى التي تمنع من استخدام المصريين في وظائف الحكومة العليا كما هو الواقع فاحسن طريقة لتأهيلهم للاستخدام هي تعليمهم ما تعوزهم معرفتهُ . ولا غنى في هذا التعليم عن الاوربيين ما دام المعلمون الذين يصلحون لهُ من المصريين غير موجودين . وهذا هو السبب في زيادة الاوربيين المستخدمين في المدارس الثانوية والمدارس العالية ولكن يحسن من كل وجه توقيف مجيء المعلمين الاوربيين الى مصر اذا كان ذلك ممكناً لانهُ علاوة على الاعتراضات المعتادة التي يعترض بها على استخدام عدد زائد منهم اذا استمر مجيء المعلمين الانكليز الى مصر على معدل مجيئهم في السنتين او الثلاث السنوات الاخيرة لم يعد يتيسر ان يرقوا الترقية المناسبة على كثرتهم فيخشى اذ ذاك ان تاخذهم السآمة ويغلبهم الاستياء وتفتر غيرتهم في قضاء واجباتهم الرسمية والحكومة تنظر في هذه المسألة بعين الاهتمام الآن (٢٧ دسمبر) والمأمول انهُ لا يجيء وقت وضع الميزانية لسنة ١٩٠٨ الا وتكون قد قرَّت على قرار قطعي من هذا القبيل

(ه) مصلحة السكة الحديد والتلغرافات

ان السكة الحديد والتلغرافات داخلتان معاً في مصلحة واحدة ويظهر من الجدول التالي الفروع التي زاد فيها المستخدمون الاوربيون والمصريون في هذه المصلحة

(١) اما ورشة الصناعة فليست منها لانها تابعة لنظارة الاشغال العمومية

	سنة ١٨٩٦			سنة ١٩٠٦			الزيادة		
	مصريون	اوربيون	الجملة	مصريون	اوربيون	الجملة	مصريون	اوربيون	الجملة
المراقبة (٦٠٠ ج٠م فما فوق في السنة)	٣	٨	١١	٤	٣٢	٣٦	١	٢٤	٢٥
التفتيش (٢٦ج٠م الى ٤٨ج٠م في الشهر)	٢٩	٢٦	٥٥	١٩	٧٤	٩٣	١٠ —	٤٨	٣٨
وكالة التفتيش (١٦ج٠م الى ٢٥ج٠م في الشهر)	٥٩	٥٦	١١٥	١٢٩	١٤٧	٢٧٦	٧٠	٩١	١٦١
طبقة العمال تحت ١٦ج٠م في الشهر	٢٨٤٨	٥٣	٢٩٠١	٥٢٢٠	١٩٨	٥٤١٨	٢٣٨٢	١٤٥	٢٥٢٧
الجملة	٢٩٣٩	١٤٣		٥٣٨٢	٤٥١	٥٨٣٣	٢٤٤٣	٣٠٨	٢٧٥١

فما لا يسر ذكرهُ ان المصريين نقصوا ١٠ في التفتيش العالي والاوربيين زادوا ٤٨ في ذلك الحين اما المستخدمون في وكالة التفتيش فزادوا ١٦١ منهم ٧٠ من المصريين . ولكن معظم الذين زادوا من الاوربيين زادوا في ما يعرف بطبقة العمال الذين راتب الواحد منهم ١٦ ج . م في الشهر او اقل فان الاوربيين منهم زادوا ١٤٥ والمصريين ٢٥٢٧

وقد كتب الكولونل مكولي يقول ان هذه الارقام توهم بخلاف سياستنا المقصودة في المستقبل . ولكن السبب في زيادة عدد الاوربيين في الوظائف العليا هو ازدياد البضاعة ازدياداً سريعاً منذ سنة ١٨٩٦ فان الموظفين المصريين القدماء كانوا لذلك الحين يفون بالغرض بالجري على طرقهم القديمة البطيئة ولكن لما تكاثر الشغل لم يكن بدٌّ من الجري على طرق جديدة قبل الاستعداد لها فجرب المستخدمون المتقدمون فلم يفلحوا في الجري على الطرق الجديدة بالسرعة المطلوبة . ولما لم يكن لنا حيلة في نقل البضاعة الموجودة غير جلب الرجال المستعدين لنقلها من اوربا جلبناهم من هناك

وقد شرعنا في اعداد المصريين للاعمال المطلوبة منذ مدة ولا ريب في ان كثيرين منهم يصلحون بعد حين لتقلد الوظائف العالية وقد ارسلنا بعضاً منهم الى سكك الحديد الاوربية على نفقة الحكومة لكي يتعلموا هناك . والتعلم هناك حسن من وجوه ولكن ليس من جميع الوجوه وهو اصلح لفرع الهندسة منهُ لفرع نقل البضاعة

ثم ان حاجتنا شديدة الى مهندسين ميكانيكيين من المصريين فاننا كنا جئنا بعدة مهمة الآن نلتزم ان نجيء بأوربي ايضاً ليستلمها وهذه هي الحال خصوصاً في العدد الكهربائية . ولا يخفى ان تعليم المهندس الميكانيكي حق التعليم يقتضي زمناً طويلاً ونفقة عظيمة وهذه الصناعة صعبة فاذا اردنا ان نعلمها لمن يحسنها من المصريين وجب ان نرغبهم في تعلمها باكثر مما نرغب به الذين يدخلون معظم الفروع الاخرى

واقول عن يقين ان عدد الاوربيين سيقل في مصلحة السكة الحديد على توالي الايام ويجب ان يجري ذلك تدريجاً ولكن هذا الامر من اولى الامور بالاعتبار وسيبذل كل الجهد في تقليلهم حالما يتيسر تقليلهم بلا ضرر

اما المستخدمون في مصلحة التلغرافات فاذا اعتبرنا عددهم على حدته وجدناه حسناً فقد كانوا ٢٩٣ سنة ١٨٩٦ منهم ٢٧١ مصريون و ٢٢ اوربيون ثم ازدادت الاشغال ازدياداً هائلاً فاقتضى ذلك ان يزاد العمال فزيد عدد المصريين ٣٣١ فبلغوا ٦٠٢ وزيد عدد الاوربيين ٥ فقط فبلغوا ٢٧ . ويستخدم كثيرون الآن من الخارجين من مدرسة بولاق

(و) نظارة الداخلية

ابحث في مصالح الصحة والسجون ومنع الرقيق من مصالح نظارة الداخلية على حدة اما نظارة الداخلية فيتبين عدد مستخدميها سنة ١٨٩٦ وسنة ١٩٠٦ من الجدول التالي

	سنة ١٨٩٦			سنة ١٩٠٦			الزيادة		
	مصريون	اوربيون	الجملة	مصريون	اوربيون	الجملة	مصريون	اوربيون	الجملة
الديوان	١٢٥	٢٣	١٤٨	١٣٢	٢٦	١٥٨	٧	٣	١٠
المديريات والمدن	٨٠٣	٣	٨٠٦	٧٦٠	١	٧٦١	—٤٣*	—٢	—٤٥
البوليس (١)	٣١٨	٢٩	٣٤٧	٣٨١	٤٤	٤٢٥	٦٣	١٥	٧٨
الجملة	١٢٤٦	٥٥	١٣٠١	١٢٧٣	٧١	١٣٤٤	٢٧	١٦	٤٣

كنت في ما مضى ابحث في النظارات التي يصح ان يستدل فيها من الاحصاء على مقدار ما يصيب الاوربيين والمصريين المستخدمين فيها من ادارة البلاد اما الآن فابحث في نظارة لا يصح استنتاج نتيجة فيها من الاحصاء ان لم اقل ان الاحصاء يوهم فيها بخلاف الواقع فالجدول المذكور آنفاً يدل على ان عدد الاوربيين المستخدمين في الوظائف الادارية من نظارة الداخلية هو ٧١ نفساً فقط والمصريين ١٢٧٣ وان الاوربيين زادوا في السنين العشر التي نحن بصددها ١٦ فقط والمصريين ٨٨ هذا مع حساب ٦١ مصرياً نقلوا الى نظارة المالية وزد على ذلك ان ال ٧١ اوربياً مستخدمون في بوليس القاهرة والاسكندرية وبورسعيد

* ان هذا النقص نقص في الظاهر فقط والسبب فيه نقل الدفترخانة ومكتب التسجيل الى نظارة المالية والغاء مستخدمي المجالس الحسبية في المديريات (١) عدا صف الضباط والانفار

والسويس حيث مجموع البوليس الاوربي ١٨٨ نفساً فان الحاجة الى استخدام بوليس اوربي في المدن التي يكثر السكان الاوربيون فيها معلومة عند الناس عموماً فيبقى من المستخدمين الاوربيين ٣٣ منهم ١١ مفتشاً ووكيل مفتش في المديريات ولا ابالغ اذا قلت ان الكلام والجدال في امر هؤلاء الاحد عشر مفتشاً زادا عن كل ما يقال في استخدام سائر الاوربيين في البلاد كلها. ولا غرابة في ذلك لان تعيينهم بمكان من الاهمية ليس لتعيين غيرهم كما ساوضحهُ ولكن ذلك لا يسوغ تجاهل حقيقة الحال وقول ما يخالف الواقع فالذين يعارضون في استخدام الاوربيين في وظائف المديريات يتكلمون دائماً كأن الاوربيين ملأُوا البلاد وقد زاد كلامهم هذا خصوصاً بعد النظام الذي أُدخل الى مصر سنة ١٩٠٤ وهو جعل خدمة ملكية اوربية فيها بانتقاء شبان لها من المدارس الجامعة البريطانية . ولكن كلامهم هذا بعيد عن الصحة بمراحل وبيان ذلك انهُ استخدم ٣٣ بريطانياً بمقتضى هذا النظام الجديد في السنوات الثلاث التي مرَّت عليهِ وهي ١٩٠٤ — ١٩٠٦ فعين ٢٠ منهم في السودان و١٣ فقط في مصر ويدرس الآن ١٥ آخرون في المدارس الجامعة المختلفة ليعين ٦ منهم في مصر سنة ١٩٠٨ و ٨ في السودان . اما الثلاثة عشر الذين عينوا في مصر فمنهم خمسة في نظارة المالية و ٨ في الداخلية ومن هؤلاء الثمانية ٤ وكلاء مفتشين في المديريات واما السبعة الذين يتم بهم عدد الاحد عشر فكلهم من رجال اكبر من هؤلاء سناً وقد عينوا قبل النظام الجديد

وللمفتشين مجموعة لوائح يسترشدون بها ولكن لا فائدة من الاقتباس منها فهم في الواقع مستشارو المديرين ولا يتيسر تعيين واجباتهم بالضبط والتدقيق كما قال المستر متشل واصاب

هذا وكل من انعم النظر في هذه المسألة يعترف ان هذا النظام لا يخلو من النقائص والعيوب نظرًا وان الجري عليهِ حسب المراد صعب عملاً لان وجود المفتشين يؤول الى اضعاف سلطة المديرين وتقليل شعورهم بالمسؤولية الملقاة عليهم من الجهة الواحدة ولان عدم وجودهم كليًّا في المديريات قد يؤول الى ارجاع مساوىء العهد الماضي ووقوع الادارة في ارتباك عظيم من الجهة الأخرى . ولهذا لم تنقطع المناقشة من اوائل عهد الاحتلال الى اليوم في صعوبة اجتناب الاضرار التي تنتج عن زيادة المداخلة في شؤون الادارة المصرية مع عدم الوقوع في الاضرار التي لابدَّ منها اذا امتنعت تلك المداخلة كليًّا وقد جرّبت طرق متعددة للتوفيق بين ما في ذلك من المبادىء المتناقضة ولست اقول ان طريقة منها نجحت تمام النجاح اذ النجاح التام لا يدرك في إعمال نظام يتوقف على اخلاق الاشخاص الداخلين فيهِ وصفاتهم العقلية الخصوصيّة

وقد وصف قوم علاجاً مجهضاً لهذه العلة وهو ان يعين المديرون من الانكليز فانا لست

امدح هذا الرأي مطلقاً لان تدبير العدد الكافي من الانكليز الحائزين للصفات المطلوبة لا يتيسر في الحال ولأنهُ فضلاً عن ذلك يكون تعيين المديرين من الانكليز تقهقرًا بالمصريين لردهم الى السبيل الذي يفصلهم عن حكومة بلادهم وتحقق حينئذٍ حجة الذين يقولون ان المصريين لا يمكن ان يتعلموا حكم انفسهم ما لم يجرّبوا ذلك ويتمرنوا عليهِ . ثم اني وان كنت لا ادعي ان المفتشين كلهم متساوون في استيفاء البراعة وحسن السياسة والاسلوب او ان المديرين كلهم مستكملون للصفات البالغة تمام المرام لكني مقتنع ان المفتشين يزدادون معرفة واختبارًا للبلاد على الدوام وان المديرين يفضلون الذين سبقوهم باعوام قليلة في البراعة والمقدرة

فاذا كان الامر كذلك وكان عدم المداخلة عرضة للاعتراض من وجوه كثيرة كما هو رأيي ومكروه ايضاً عند السواد الاعظم من سكان القطر فلا مندوحة لنا من الاستمرار على النظام الحالي مع ما فيهِ من النقائص والعيوب التي لا تنكر فهو مشابه للنظام الذي جرت عليهِ الحكومة الفرنسوية في تونس منذ اوائل احتلالها لتلك البلاد كما يؤخذ من تقرير وضعهُ المسيو ريبو سنة ١٨٩٠ وهو ان الحكومة الفرنسوية وضعت مراقباً فرنسويًّا بجانب كل قائد . والقائد بمثابة المدير في مصر وجعلت قيادة البوليس من جملة وظائف ذلك المراقب . فكل ما يرد على القواد او يصدر منهم يعرض على المراقبين الملكيين . فغاية ما يعمل الآن مراقبة إعمال هذا النظام وانتقاء المديرين بالاعتناء التام والسعي حينما يتيسر في انقاص المداخلة الانكليزية في ادارتهم لا في زيادتها

وفي سنة ١٨٩٦ كان عدد المستخدمين في مصلحة الصحة ٢٩٤ نفساً منهم ٣١ اوربيون و ٢٦٣ مصريون فزاد عدد هؤلاء المستخدمين الى ٤٣٩ سنة ١٩٠٦ منهم ٦١ اوربيون و ٣٧٨ مصريون اعني ان المصريين زادوا ١١٥ والاوربيين ٣٠

ويتقلد موظفون بريطانيون وظائف مفتشي اقسام هذه المصلحة وعددها ست . وبعد البحث في هذه المسألة مليًّا مع السر هوراس بنشنج نقرر باشارتهِ ان الوظيفتين اللتين تخلوان من هذه الوظائف الست يتقلدها طبيبان مصريان وعلى توالي الايام يصيران من المفتشين الكبار وعددهم الآن ثلثة وكلهم بريطانيون

وقد انشئت وظيفة معاون بكتريولوجي حديثاً ولم يعين فيها احدٌ حتى الآن فقرَّ الرأي على ان تبقى خالية حتى يعلم مصري التعليم الكافي ويوظف فيها وقد أُنبئت ان في المعمل البكتريولوجي الآن طبيب مصري تبدو عليهِ دلائل البراعة والنجابة فالمراد انهُ بعد ما يدرس في المعمل هنا زمناً يرسل الى اوربا حيث يقضي سنة في درس هذا الفرع الطبي حتى يصير

كفأ لهذه الوظيفة ثم يختار مصري آخر ليتعلم في القسم البكتريولوجي بمعمل مصر القاهرة

والانظار متجهة الآن الى ارسال بعض الاطباء المصريين المنتخبين الى اوربا حيث يتمرنون على العمل بعد اتمام دروسهم الطبيَّة هناك . والى ارسال واحد من الموظفين الصغار في مستشفى القصر العيني بالقاهرة كل سنة الى اوربا ليتقن فيها علم فرع خصوصي من فروع صناعته

وفي سنة ١٨٩٦ كان عدد المستخدمين في مصلحة السجون ٧١ مصريًّا و ٣ اوربيين فزادوا حتى صاروا ١٤٩ مصريًّا و ١٠ اوربيين في سنة ١٩٠٦ فعدد الاوربيين بينهم غير زائد كما هو ظاهر

وفي سنة ١٨٩٦ كان عدد المستخدمين في مصلحة منع الرقيق ٤ مصريين و ٢ بريطانيين فصاروا ٥ مصريين و ٨ اوربيين سنة ١٩٠٦ واستخدام قليلين من الاوربيين في هذه المصلحة ضروري جدًّا وكلهم في السودان

(ز) الخاتمة

واذكر الآن النتائج العمومية التي استنتجتها بعد اعمال النظر مليًّا في هذا الموضوع المهم

اولاً اذا استثنينا مستخدمي مصلحة السكة الحديد فعدد المستخدمين في الحكومة المصريَّة كان ٨٠٧٥ نفسًا بين اوربيين ومصريين في غرة يناير ١٩٠٦ ولا يدخل في هذا العدد قضاة المحاكم المختلطة ولا الموظفون " الظهورات " كلهم تقريبًا فاذا دخل هؤلاء الفريقان فيهِ فربما لم اخطئ كثيرًا اذا قلت انهُ يبلغ ١٠٠٠٠ نفس ولا اكاد اصدق ان هذا الجيش من المستخدمين يلزم لادارة حكومة بلاد يسكنها نحو ١٢ مليون نفس . فكل من اعمل النظر في ذلك يحكم ان هذا العدد العظيم من المستخدمين المرؤوسين في الحكومة المصريَّة يزيد عن الحاجة كثيرًا . والاولى لمصلحة الامة ان يقلَّل هذا العدد وتزاد رواتب من يبقى في الخدمة ولكن كل اصلاح شامل من هذا القبيل يقع وقعًا سيئًا عند الجمهور ويلقي كثيرين في الشدَّة والضيق ولذلك احجمت الحكومة عن مباشرتهِ بجد واهتمام الى هذا الحين اذ لاريب في ان الشدة تكون عظيمة على الموظف الذي يخرج من الحكومة المصرية لانهُ ينتظر منهُ ان لا يعول زوجتهُ واولادهُ فقط بل اقاربهُ الآخرين ايضًا في كثير من الاحيان حتى لقد سمعت ان موظفًا تشكى من زيادة راتبهِ بحجة ان تلك الزيادة لا تفي بما يطلبهُ منهُ اقاربهُ بعد ما يعلمون بها . فلهذا لا اظن انهُ يمكن اجراء اصلاح جوهري او اصلاح سريع من هذا القبيل ولكن هناك وجهًا آخر يستحق الاعتبار على ما ارى وهو احالة عدد معين من المستخدمين الزائدين الذي ليسوا كفأً للخدمة على المعاش وعدم تعيين غيرهم في وظائفهم .

واظن ان اللجنة التي تشتغل الآن بتعديل درجات المستخدمين في الحكومة نظرت في هذه المسألة هذا واني لما رأيت ازدياد عدد الاوربيين هذا الازدياد العظيم في السنوات العشر الماضية شق عليَّ امره في بادىء الامر لانهُ يتبادر الى وهم من يراه لاول وهلة ان الهمة لم تبذل في تنفيذ السياسة التي شرحتها في اول هذا الفصل ولكني لما انعمت النظر في التفصيل تغير ذلك التأثير في نفسي لانهُ تبين لي ان من جملة الخمس المئة والاثنين والستين اوربياً الذين زادوا في تلك السنين ٣٠٣ انفس زادوا في مصلحة السكة الحديد حيث لم يكن للحكومة سلطة تذكر الا منذ عهد قريب . ثم ان راحة الجمهور وسلامة حياته ايضاً تتوقفان في السفر على حسن ادارة سكة الحديد فلا محل اذاً هنا للحجج العمومية والشبيهة بالسياسية على اولوية استخدام المصريين . ثم ان ٤٧ من اولئك الاوربيين زادوا في نظارة الاشغال العمومية حيث لم يكن غنى عن استخدام عدد كبير من الاوربيين وحيث اثبتت النتيجة التي حصلت البلاد عليها ان استخدامهم كان في محله . و ٦٨ زادوا في نظارة المعارف العمومية حيث كانت زيادتهم واجبة لتنفيذ السياسة التي من شأنها استبدال الاوربيين بالمصريين تدريجاً . و٣٧ زادوا في مصلحة الموانى والفنارات لاعتبارات خاصة بها وقد سبق شرحها . فهذه المصالح الاربع كان حظها ٤٥٥ اوربياً من الذين زادوا في السنوات العشر واما الباقون وعددهم ١٠٧ فزيادتهم ليست كثيرة في تلك المدة اذا اعتبرنا الاحوال الخصوصية التي اصبحت مصر فيها . ولا اعني بذلك انهُ لم يكن يمكن الاستغناء عن قليلين من الاوربيين الذين دخلوا في خدمة الحكومة المصرية ولكننا اذا نظرنا الى هذه المسألة بوجه الاجمال وجدنا انهم لم يزيدوا زيادة تستحق المؤاخذة والقيل والقال

وعلى كل حال لم يكن غنى عن زيادة بعض المستخدمين الاوربيين ولا ارى من الممكن او الموافق ان يقلل عددهم حالاً بل ان بعض المصالح لا تزال محتاجة الى رجال منهم وربما لم يكن بد من استخدامهم فيها . وغاية ما اقوله بهذا الصدد الآن اني ارجو ان هذا التقرير يحول الانظار من جديد الى عدم زيادة المستخدمين الاوربيين الا اذا ثبتت الحاجة الى زيادتهم جلياً

وهناك وجه آخر لهذا الموضوع العمومي اعدهُ اهم مما تقدم وهو انهُ لا يحق للمصريين ان يشكوا من استخدام عدد معتدل الكثرة من الاوربيين على شرط ان يبذلوا الجهد في تعليم المصريين تدريجاً وتدريبهم حتى يزيد نصيبهم من وظائف حكومتهم . وهذا امرٌ اود ان ارسخهُ في اذهان رؤساء المصالح وارجو انهم يرسخونهُ هم ايضاً في اذهان مرؤوسيهم الكبار لاني أرى انهُ يمكن ان يزاد تعليم الذين هم تحت الموظفين الاوربيين وتدريبهم عما هو عليه الآن

الباب الثاني

في الامور الاقتصادية

(١٠) حالة البلاد الاقتصادية

تكلمت في تقريري السابق (وجه ٢٨ — ٣٦) عن حالة مصر الاقتصادية وكانت النتيجة العمومية التي وصلت اليها ان "اليسر والثروة قائمان في مصر على اساس وطيد" ولا ازال على هذا الرأي ويسرني ان احد كبار الثقات في هذه المسائل وصل الى مثل هذه النتيجة بعد فحصهِ الامور فحصاً مستقلاً فقد قال المسيو ادمون تيري في مجلة "الاكونوميست اروبيان" بعددها الصادر في نوفمبر "ان يسر مصر مبني على اساسات متينة جدًّا اذ انهُ ثمرة اصلاحات رُسمت رسماً حسنًا ومكن تنفيذها النظامي من مضاعفة قيمة ما يجنيهِ الاهالي وهو نفس الامر المشاهد في جمهورية الارجنتين منذ عشر سنين الّا انهُ اشد في مصر منهُ هناك لانها اكثر ازدحاماً بالسكان واجور العمال فيها اقل واحوال التربة والهواء اكثر موافقة بما لا يقاس للزراعة المتوالية من الارجنتين"

ولا تزال قيمة الاراضي الزراعية تزداد باطراد. وتظهر درجة ارتفاعها من الحقائق الآتية فان مصلحة الدومين باعت بالمزاد في السنة الماضية ١٩٠١٣ فدانًا قطعاً مساحة الواحدة منها نحو ١٧ فدانًا وقد كانت هذه الارض مثمنة في سجل الدومين الذي وضع منذ بضع سنوات بقيمة ٢٤٫٣ ج.م الفدان فكان متوسط الثمن الذي بيعت بهِ ٤٨٫٧ ج. م. وقد بلغ عدد المزايدين ٥٤٥ شخصاً كلهم مصريون ما عدا خمسة وهذا دليل آخر على ان الاراضي غير آخذة في الانتقال بالاجمال الى ايدي الاجانب [١]

وقد اخبرت ان هذه الارض تعطي مشتريها ربحاً سنويًا قدرهُ ٣ ١/٤ الى ٤ بالمئة على حساب الاثمان التي دفعوها ويستدل من هذه الارقام على ان قيمة الارض كادت تبلغ اعظم ارتفاعها ولكن كثيرين من الثقات يظنون انهُ لا يزال هناك مجال لزيادة الارتفاع على فرض ان اسعار القطن لا تسقط سقوطاً عظيماً ومستديماً [٢]

---

(١) انظر فصل ١٤ في « توزيع الاطيان »

(٢) انظر الملاحظات الاخرى بهذا الموضوع في فصل ٢٤ تحت عنوان « التجارة والجمارك »

ومما يستوقف الابصار اكثر من ذلك ايضاً ارتفاع قيمة اراضي المدن وخصوصاً القاهرة والاسكندرية . والحقائق الآتية تغني عن التفصيل والايضاح . فان الارض التي اقيمت عليها الوكالة البريطانية اشتريت منذ نحو ٧ اسنة بعشرين غرشاً صاغاً المتر وقد بيع اخيرًا المتر من الارض في جوارها تماماً بعشرين جنيهاً مصريًا وبلغني انهُ جرت مبيعات عديدة في الاقسام التي هي اقرب منها الى وسط المدينة باسعار تزيد على ٥٠ ج . م المتر وانهُ دفع في حالة استثنائية ١٣٠ ج . م بالمتر ومثل هذه الشواهد يمكن ان يروى عن الاسكندرية

وقد كانت نتيجة ذلك الطبيعية ان اصحاب الدخل القليل اضطروا الى السكنى في الضواحي والحكومة اضطرت ان تبني بعض البيوت وتؤجرها لمستخدميها ولكن قيمة الارض في الضواحي ارتفعت كثيرًا ايضاً . ولست ابدي رأياً في ما اذا كانت الاسعار الحالية تبقى على ما هي عليهِ غير انهُ مما لا شبهة فيهِ ان كثيرًا من الاراضي في الضواحي اشتري بقصد المضاربة

واني اغتنم هذه الفرصة لابدي بعض الملاحظات في مسألة الموظفين ولاسيما الانكليز من الذين يضاربون سواء كان ذلك بالاراضي او بغيرها . فقد دار البحث كثيرًا فيما اذا كان يجب سن قوانين في هذه المسألة والحالة هنا شبيهة جدًّا بالمقامرة في "الكونترانات" فالكل يعلم ان هذا النوع الاخير من المقامرة مضر ولكنهُ لم يستطع احد حتى الآن ان يستنبط طريقة مرضية لوضع حدٍّ لها وكذلك الجميع يعلمون على الارجح ان موظفي الحكومة يجب ان لا يضاربوا ولكنهُ يكاد يستحيل وضع قوانين تمنع المضاربة وتسمح بتثمير المال تثميرًا جائزًا وعليهِ فقد عدل عن سن قوانين خصوصية . اما في العمل فينبغي ان لا يكون في المسألة صعوبة كبيرة اذ فطنة كل واحد يجب ان ترشدهُ بلا صعوبة الى ما اذا كان يجوز لهُ وهو موظف في الحكومة ان يتعاطى مسألة مالية خصوصية فاذا خامرهُ الريب وجب عليهِ استشارة رئيس مصلحتهِ والعمل بما يشير عليهِ بهِ . واني عالم تمام العلم بالتجارب الخصوصية التي اضحى الموظفون الانكليز في مصر معرضين لها فانهم يجدون انفسهم وسط مجتمع ربح كثيرون من افرادهِ ارباحاً عظيمة في السنوات القليلة التي مضت فقد يفكرون (وربما كان تفكيرهم مقرونًا بشيء من الالم طبعاً) ان معظم هذه الثروة نشأ عن تعبهم وجهدهم ولكنهم مع ذلك لا يشتركون في المنافع التي انالوها لغيرهم بل بالضد من ذلك يرون ان رواتبهم المعتدلة باقية على ما كانت عليهِ ونفقات المعيشة ازدادت من كل جهة ازديادًا عظيماً . ثم يلتفتون فيجدون امامهم وسائط يسهل بها في الظاهر ان يزيدوا دخلهم فتتوق نفوسهم الى الاقتداء

بغيرهم من الذين لا تقيدهم قيود الوظائف · فلا بد ان اوجه انظار هولاء الموظفين الى انهُ من واجباتهم مقاومة هذه التجربة وانهُ وان يكن لم يسن قوانين صريحة بهذا المعنى فانهم ان انقادوا الى هذه التجربة كان عملهم هذا ضد مشيئة الحكومة المصرية بل ضد مشيئة الحكومة الانكليزية ايضاً

(١١) القطن

كان من نتائج الموسم الماضي الحسنة ان خففت كثيرًا في الوقت الحاضر ما كان يخشى منهُ على مستقبل القطن المصري عند كتابتي تقريري الماضي · ويرجح ان يزيد المحصول الحالي من نصف مليون الى ثلاثة ارباع المليون من القناطير عن المحصول الماضي رغماً عن كون المساحة التي زرعت قطناً سنة ١٩٠٦ تقل ٦٤٥١٦ فداناً عما كانت سنة ١٩٠٥ [1] على ما يظن . وترجع هذه النتائج الحسنة الى عدة اسباب

اولاً · كانت الاحوال الجوية موافقة بوجه الاجمال

ثانياً . كانت كمية الماء وفيرة فخففت وطأة المناوبات

ثالثاً · كان الضرر الذي الحقتهُ دودة القطن العادية طفيفاً بالنسبة الى ما كان في السنين الاخرى وساشير خصوصاً الى المساعي التي بذلت لمقاتلتها

رابعاً · كانت دودة اللوز التي فتكت فتكاً ذريعاً سنة ١٩٠٥ قليلة الوجود في السنة الماضية على العموم [2]· وقد اصبح من المؤكد تقريباً ان الضرر الذي كان ينسب حدوثهُ الى الضباب ناشئ في الحقيقة عن هذه الدودة التي تظهر في الفصل الذي يكثر الضباب فيهِ عادة

فبالنظر الى هذه النتائج يحتمل ان الآراء التي تغلبت في اواخر سنة ١٩٠٥ لم تكن تخلو من التشاؤم · ولا ريب ان المسألة تستدعي دوام المراقبة فان اختبار فصل واحد لا يكفي للوصول الى نتائج عمومية ذات قيمة تذكر · ومعظم الخوف كما قلت في تقريري السابق هو من اجهاد الارض بتكرير زرعها وعلاج ذلك بيد اصحاب الاطيان والمزارعين

---

(١) كان كل النقص في الوجه القبلي اما في الوجه البحري فزادت المساحة المزروعة قليلاً

(٢) ومع ذلك فقد قال المستر جبسون ان هذه الدودة ظهرت في كل اراضي الدومين وانقصت محصول الفدان ربع قنطار على الاقل

وكل ما نستطيع ان تفعله الحكومة وكذلك الجمعية الزراعية بواسطة وكلائها هو ان تبينا الاضرار التي لابد ان تنجم من هذا الاجهاد واما في ما سوى ذلك فلا نستطيعان فعل شيء. وهناك مجال افسح للعمل وذلك بتوجيه العناية الى اختيار البذرة الجيدة . وقد وزعت الجمعية الزراعية في السنة الماضية بذرة منتقاة تكفي لزرع نحو عشرة آلاف فدان بشرط ان تباع البذرة التي تخرج منها للجمعية بثمن معين فوق ثمن البذرة العادية فحصل بهذه الطريقة من البذرة ما يكفي لزرع ٧٥ الف فدان وسيوزع على المزارعين بقيمة نفقاتها. وقد كتب المستر فودن سكرتير الجمعية الزراعية يقول " انهُ مما يسر ان البذرة جاءت على ما يرام باجماع آراء المزارعين ويؤمل ان يوقف بهذه الواسطة بعض الانحطاط المستمر في البذرة . وتبشر التجارب التي تجري في التربية والنمو مع تجارب معمل الجمعية بكشف حقائق تساعد في ايضاح هذه المسألة الخطيرة الشان "

وقد وضعت مصلحة الدومين تحت امر الجمعية كمية من البذرة المنتقاة جيداً تكفي لزرع ٢٠ الف فدان وستستخدم هذه المساحة لاستخراج البذرة منها هذه السنة

وقد واصل النباتي التابع للجمعية الزراعيَّة درس القطر الذي يتلف كمية كبيرة من البذرة في القطن وتوصل الى نتائج نظرية ذات قيمة عمومية. وهذا القطر هو علة اكثر ما يصيب البذرة من المضار مما كان ينسب قبلاً الى الاحوال الجوية واسباب اخرى . وكثيراً ما يلزم اعادة زرع الاطيان التي زرعت قطناً وذلك مضر ليس لما يقتضيهِ من زيادة العمل فقط بل لتأثيرهِ في المحصول ايضاً فلو استؤصلت شافة هذا القطر لاستغني عن ذلك. وتحت النظر الآن طريقة رخيصة يمكن العمل بها لمقاتلة هذا القطر وستجرب في مساحات متسعة في فصل الزرع المقبل . وقد اخذ النباتي المذكور ايضاً في درس مسألة الوراثة في القطن وهي مسألة مهمة وستنشر النتائج التي وصل اليها في الكتاب السنوي الذي تصدره الجمعية الزراعية

توجهت الانظار اخيراً الى مسألة كمية القطن التي يمكن استخراجها في العالم ولا ريب ان مسألة الحد الذي يمكن ان يزاد اليهِ محصول القطن المصري مما يهم مصر خصوصاً. وقد ابنت في تقريري السابق (وجه ٥١) ان كل تعديل في ميزانية الوارد والصادر بين مصر واوربا يجب ان يكون زيادة في الصادر من مصر عوضاً عن تقليل الوارد اليها من اوربا وعليهِ رأيت ان ابحث في مستقبل محصول القطن المصري. وغني عن البيان انهُ لايمكنني ان ادعي مزيد الدقة والصحة للنتائج التي وصلت اليها بعد استشارتي الثقات وذوي الدراية في الامر

ولكنها قد تكون ذات فائدة لمن يهمهُ هذا الموضوع

على اني احصر كلامي في محصول القطن المصري فقط اذ لا يمكنني في الوقت الحاضر تقدير ما يمكن ان يستخرج من القطن في السودان[1]. غير انهُ من المؤكد انهُ مهما كان محصول تلك البلاد فان اسواق العالم تاخذهُ فوق القطن المصري. واقول ذلك لاني رأيتهم يذكرون من جملة المخاوف الوهمية التي تذكر احياناً بين ما يمكن ان يحدثهُ تقدم السودان من الضرر لمصر ان مناظرة السودان قد تضر بالقطن المصري. على ان الحقيقة اذا احسن فهمها هي انهُ لا خوف من ازدياد محصول القطن على المطلوب بل ان الذين يعوّل على رأيهم في الموضوع يخشون ان يزيد المطلوب في العالم عن الموجود

اما مساحة الاطيان التي يمكن زرعها في مصر حسب احصاءات نظارة المالية الزراعية فكما يأتي

	الوجه البحري	الوجه القبلي	المجموع
	فدان	فدان	فدان
المزروع	٣١٣٢٥٣٩	٢٢٠٧٠٩٩	٥٣٣٩٦٣٨
غير المزروع	٩٣٣٩٨٥	١١٣٤٧٧	١٠٤٧٤٦٢
	٤٠٦٦٥٢٤	٢٣٢٠٥٧٦	٦٣٨٧١٠٠

وقد كانت المساحة المزروعة قطناً ١٥٠٦٢٩٠ فداناً سنة ١٩٠٦ فاذا حسبنا ان محصول القطن الحالي ٦ ٣/٤ مليون قنطار كان متوسط محصول الفدان ٤ ١/٢ قنطار

وتبلغ مساحة الاراضي المزروعة قطناً في الوجه البحري وحدهُ ١٢٦١٠٧ فدادين وذلك ٤٠ في المئة من كل الاطيان الزراعية فيهِ . وكل هذه المساحة تروى الري الصيفي فيمكن زرعها قطناً . فيظهر من هذه الارقام ان الارض الواحدة تزرع قطناً سنتين من كل خمس سنوات بوجه التعديل

وتبلغ مساحة الاراضي المزروعة قطناً في الوجه القبلي ٢٤٦١٨٣ فداناً وذلك جزءٌ صغير من المساحة الزراعية فيهِ لان ما يروى الري الصيفي هناك اقل من نصف تلك المساحة وزد على ذلك ان الاحوال الجوية جنوبي اسيوط غير موافقة لزراعة القطن

ولكي نعلم الى اي حد يمكن زيادة المساحة التي تزرع قطناً افرض ان كل الاطيان التي

(١) انظر الملاحظات التي بهذا الموضوع في تقريري عن السودان في فصل (٧ القطن)

تروى ري الحياض في النصف الشمالي من الوجه القبلي اصبحت تروى الري الصيفي وان الاراضي البور في الوجه البحري والوجه القبلي اصلحت بحيث صارت تزرع فيكون مجموع مساحة الارض التي يمكن زرعها قطناً نحو ٥٦٠٠٠٠٠ فدان (اي المجموع المذكور اعلاهُ وقدرهُ ٦٣٨٧١٠٠ فدان الآ نحو ٨٠٠٠٠٠ فدان جنوبي اسيوط) . فلو فرضنا ان ٤٠ في المئة من هذه الاطيان تزرع قطناً وان متوسط محصول الفدان ٤ ١/٢ قنطار لامكن لهذه المساحة ان تعطي محصولاً سنوياً قدرهُ نحو ١٠ ملايين قنطار . هذا وان جانباً كبيراً من الاطيان التي تزرع الآن تحسَّن وذلك يساعد في زيادة متوسط محصول الفدان ولا يبرح عن الاذهان من الجهة الاخرى ان محصول السنة الماضية وافقهُ فيضان جيد واحوال جوية حسنة بحيث زاد متوسط محصول الفدان عن متوسطهِ في السنوات الاخيرة

اما عشرة ملايين القنطار فيكون سبعة ملايين منها على الاكثر من انواع الميت عفيفي والعباسي واليانوفتش التي اشتهرت بها الدلتا وتكون الثلاثة الملايين الباقية من الانواع الواطئة التي تزرع في الوجه القبلي

وواضح ان ازدياد المحصول الى ١٠ ملايين قنطار لا يمكن ان يتم الآ بعد ان تزاد كمية ماء الري زيادة كبيرة اما بتعلية خزان اصوان او بوسائط اخرى وبعد ان تُصلح اطيان كثيرة في الوجه البحري . وقد قال السر وليم جارستن وهو على الارجح اعظم ثقة في هذه المسائل " اني لا اظن انهُ يستحيل بلوغ محصول القطن المصري عشرة ملايين قنطار ولكنهُ يلزم لذلك سنين كثيرة ١٠ او ١٥ سنة "

وقد يمكن زيادة محصول القطن المصري ايضاً في المستقبل من بابين آخرين احدهما تجفيف بحيرات الوجه البحري واصلاحها والآخر ترقية الزراعة في الواحات . فبالطريقة الاولى تزاد مساحة الاراضي المزروعة ٨٠٠٠٠٠ فدان وكمية المحصول ١٥٠٠٠٠٠ قنطار واما الطريقة الثانية فلا يمكن تقدير نتائجها في الوقت الحاضر

(١٢) الجمعية الزراعية

تقدمت اعمال الجمعية بكل فروعها تقدماً يذكر في السنة الماضية وزاد عدد اعضائها زيادة كبيرة بسبب لجان المديريات التي انشئت سنة ١٩٠٥ فكان عدد الذين دفعوا اشتراكاتهم ٤٤٥٠ عضواً سنة ١٩٠٦ يقابلهُ ٣١٣١ سنة ١٩٠٥ و٢٤٣ سنة ١٩٠٤ وكانت قيمة الاشتراك السنوية اذ ذاك ٥ ج . م . واما الآن فانها جنيه مصري واحد

وللجمعية الآن لجان في اربع مديريات في الوجه البحري وواحدة في الوجه القبلي وسينشأ لجنتان جديدتان هذه السنة احداهما في الوجه البحري والاخرى في الوجه القبلي . ولم يمكن توسيع نطاق الجمعية باسرع مما وسع بهِ لتعذر وجود شبان مصريين حائزين الاوصاف اللازمة فان الجمعية امتنعت منذ البداية عن توظيف احد في لجان المديريات غير الشبان المصريين الذين نالوا شهادة مدرسة الزراعة وقضوا مدة تحت التجربة في ادارة الجمعية او اباعدها . ومن اعمال الجمعية المهمة توزيع الاسمدة الكيماوية ففي السنة الاولى التي وزعتها فيها اي سنة ١٩٠١ بلغت قيمة الكمية التي جلبتها ستة آلاف جنيه واما في الفصل الماضي فبلغت قيمة ما وزعتهُ ١٣٥ الف جنيه . وقد جاءت نتيجة استعمال المزارعين للاسمدة على اتم ما يرام . وفي الحقيقة يمكن ان يقال انهُ ما من بلاد في العالم كانت فيها تلك النتيجة احسن مما كانت في مصر وقد استخدمت هذه الاسمدة كثيرًا في زراعة الحبوب فزاد محصول الفدان من ثلاثة الى اربعة جنيهات بتسميدهِ بما قيمتهُ من جنيه الى جنيه وربع من الاسمدة . وقد كانت السنة الماضية اول سنة وجهت فيها العناية الى محصول الذرة فاتت النتيجة طبق المرام ومحصول الذرة ذو اهمية كبيرة للفلاح فمن الضروري اهتمام الجمعية بهِ اهتمامًا كليًا . وقد اصبح من الامور المقررة الآن ان الاطيان تنتفع في مصر انتفاعًا كبيرًا من الاسمدة الكيماوية ولا شك ان المسألة اضحت ذات شأن عظيم للبلاد والمزارعون يهتمون بها اهتمامًا كبيرًا فان كمية السماد الطبيعي الذي كانوا يستعملونهُ في الماضي قلت كثيرًا وجدَّت احوال يجب الجري على مقتضاها . ومع ان النجاح في استعمال الاسمدة الكيماوية كان سريعًا فالمسألة في طور طفوليتها ومنافعها غير معلومة تمامًا في كثير من الجهات التي انشأت فيها الجمعية اللجان حديثًا فكيف بالمديريات التي ليس لها لجان فيها . ولا ريب ان استعمال الاسمدة الصناعية يزداد ازديادًا سريعًا بازدياد عدد مستخدمي الجمعية

وقد اقرضت الحكومة الجمعية مئة الف ج . م في السنة الماضية بفائدة ٢ بالمئة سنويًا للقيام بالعمل وسلفتها هذه الاموال من سبتمبر الى دسمبر فاستخدمتها الجمعية كلها ثم استردتها وارجعتها الى الحكومة . ولما كانت المبالغ التي تحتاج اليها في المستقبل عظيمة فقد ابلغتها الحكومة انها لا تستطيع ان تقرضها مبالغ اخرى وعليهِ اضحت المسألة تجارية عادية . فانهُ لما كانت الحكومة تقرضها المال بفائدة قليلة وهي توزع الاسمدة بربح ٢ بالمئة فقط كان يستحيل على التجار ان يناظروها . اما في المستقبل فالجمعية لا تستطيع القيام بتوزيع كل ما يلزم كما كان في الماضي فيؤمل ان تحل التجار محلها تدريجًا وتبيع باسعار رخيصة بحيث تستميل المزارعين الى الحصول على

ما يلزمهم بواسطتها · وفي كل البلدان الاوربية قوانين صارمة بخصوص غش الاسمدة وضمان بيعها بخلاف ما في مصر فلذلك ترى المزارع المصري يود ان تستمر الجمعية على مشترى الاسمدة وتوزيعها لعدم وجود ما يحميهِ من هذا القبيل . والمال الذي عند الجمعية يسمح لها بتوزيع الاسمدة للقطن والسكر والذرة هذه السنة اما الحبوب فيضطر المزارعون ان يشتروا اكثر ما يلزمهم لها بطريق التجارة وستبذل الجمعية جهدها لوقاية المزارعين من الغش

(١٣) الخضر والازهار والاثمار

وجهت النظر في تقاريري السنوية الاخيرة الى ما لزراعة الخضر والازهار والاثمار من القيمة التجارية · ولا ريب ان في مصر اراضي كثيرة موافقة جدًّا لان تكون بساتين ولو جعلت كذلك لانت بربح كبير وهناك ايضًا اراض يمكن غرس الاشجار الكثيرة فيها اذ انها لا تصلح لشيء آخر . وقد قرّ الراي الآن على ان تمنح الحكومة مساعدة مالية لجمعية الاسكندرية الزراعية بشرط انفاقها في المسائل المختصة بزرع الخضر والازهار والاثمار · اما فيما يتعلق بباقي القطر فقد تألفت جمعية جديدة تدعى جمعية الخضر والازهار والاثمار التجارية في مصر ويسرني ان اذكر ان البرنس حسين باشا كامل صاحب الايادي البيضاء في هذه المسائل وما شاكلها قبل رئاستها . وقد امدتها الحكومة بمساعدة مالية كبيرة وسهلت عليها امورًا اخرى كاستعمال الاراضي الخ

وقد انشئ بستانان في اول الامر (مساحة احدهما ٥ افدنة والاخرى دون ذلك) في جوار القاهرة وعين للجمعية سكرتير انكليزي اسمهُ المستر ث . براون للقيام باعمالها وخصوصًا ما يتعلق باجراء التجارب لمعرفة اصلح انواع الخضر والفاكهة التي يمكن زرعها في القطر . وقد عهد اليهِ ايضًا في تدريب عدد من الشبان في كل المسائل المختصة بفنهِ كزرع الخضر وتطعيم الاثمار والاشجار وغير ذلك من الامور التي ليست معروفة الَّا قليلاً في مصر . ولا تزال الجمعية في طور طفوليتها ولا ينتظر منها نتائج عظيمة قبل مضي عدة سنوات ولكن انشاءها يعد خطوة الى الامام ولو لم تكن تلك الخطوة الَّا خطوة صغيرة · ويؤمل ان ينشأ فيما بعد بساتين للتجربة في كل المدن الريفية الكبرى فتجري فيها التجارب ويرى فيها المزارعون رأي العين ما يمكن ان تجنيهُ بلاد مصر من هذا القبيل · وكل الذين اعملوا الفكرة في هذه المسألة مجمعون على ان المشاهدة بالعيان هي خير طريقة ان لم تكن الطريقة الوحيدة لاقناع المزارعين المصريين انهُ يمكن الاقدام على هذا النوع من الزراعة بنجاح وربح · وستهتم الجمعية

الجديدة بتنشيط غرس الاشجار واذا تكللت اعمالها بالنجاح فانها تقوم مقام الوسيط بين المزارع والتاجر حتى تتكون حلقة الاتصال بين الفريقين

(١٤) توزيع الاطيان

اوضحت في تقرير سابق ان السياسة التي جرت الحكومة المصرية عليها في السنوات الاخيرة هي السعي بوسائط شرعية مختلفة في ابقاء املاك صغار المالكين في ايديهم واجتناب عمل كل ما يمكن ان يؤدي الى خروجها من ملكيتهم وحلول الاوربيين محلهم فيها مع ايجاد كل التسهيلات المعقولة لاستخدام الاموال الاوربية في تحسين الارض في مصر . وهذه المسألة على غاية الاهمية في رأيي سواء كان من الوجهة الاقتصادية او السياسية ولا حاجة بي ان اخوض في الادلة التي تقام على محاسن الاملاك الصغيرة او عيوبها فانها معلومة عند الذين درسوا المسائل الاقتصادية ولكني اذكر نقطة ذات اهمية خصوصية بالنظر الى الحالة الحاضرة في مصر . فان التسابق في رفع الايجارات لم يؤول الى خلاف ذي بال بين اصحاب الاملاك والمستاجرين بعد لعدم ازدحام البلاد بالسكان ازدحاماً يذكر غير انهُ كلما زاد عدد الاهالي وقلت مساحة الارض البور التي يمكن زرعها خشي من وقوع المنازعات بين اصحاب الاملاك والمستأجرين على نحو ما جرى في البلدان الاخرى واحدث الشيء الكثير من العناء ولا سيما في الهند وارلندا . وخير واسطة لتأجيل حدوث هذا النزاع وتلطيف شدتهِ اذا لم يكن بد من حدوثهِ هو الامتناع عن اتخاذ التدابير التي تفضي الى انقراض صغار المالكين . وليست الاعتبارات التي تصوب هذه السياسة باقل قوة من الاعتبارات الاقتصادية المحضة فاني لا اعلم شيئاً من شانهِ قطع الامل باستقلال المصريين في المستقبل استقلالاً اداريًا حقيقياً واستعمالهم ما يمكن ان ينالوهُ يوماً من حق حكم نفسهم بنفسهم لخير الاهالي عموماً مثل ملاشاة صغار الملاك وخصوصاً اذا كان بين كبار المالكين الذين يخلفونهم كثيرون من الاوربيين . وهذه الاعتبارات هي من جملة الاسباب التي حدت بي الى مراقبة حركة انتقال ملكية الاراضي مراقبة دقيقة مدة سنين عديدة . ويظهر من الجدول الآتي توزيع الاطيان على كبار الملاك وصغارهم في اول يناير سنة ١٩٠٦ واول يناير سنة ١٨٩٦ . وقد وقع الاختيار على سنة ١٨٩٦ لانها اول سنة احصيت فيها املاك الاجانب . اما املاك الحكومة فلا تدخل في هذا الجدول

مساحة الملك	١٩٠٦				١٨٩٦			
	مصريون		اجانب		مصريون		اجانب	
	عدد الافدنة	عدد الملاك	عدد الافدنة	عدد الملاك	عدد الافدنة	عدد الملاك	عدد الافدنة	عدد الملاك
تحت ٥ افدنة	١١٥٩٦٧٠	١٠٠٣٨٠٦	٤٤١٤	٣٨٩٩	٩٨١١٠٤	١٠١٣٧٣	٥٠٣٩	٣٧٠١
من ٥ الى ١٠	٥٣٩٣١٢	٧٦٩٩٢	٤٩٥١	٦٦٦	٥٥٩٨٨١	٨٠٠٢٤	٥٩٢٩	٧٨٦
من ١٠ الى ٢٠	٥١٥٢١٧	٣١٢٤٢	٨٣١١	٥٧٥	٥٦٣٣٠١	٤٠٥٤١	١٠٨١٣	٧٣٨
من ٢٠ الى ٣٠	٣٧١٥٢٢	١١١١٢	٧٢٦٠	٢٧٦	٥٠٧٩٥٩	١٢٥٥٠	٩٣٨٣	٣٧٨
من ٣٠ الى ٥٠	٣١٧٣٤٢	٨٢٤٦	٤١٥٩	٢٥٥	٣٤٠٨٩٠	٨٨٤٧	١٧٤٠٨	٤٥٠
فوق ٥٠	١٧٦٣١٧٥	١٠٩٢١	٥٩٢٤٢٧	١٥٥٤	١٦٦٦٤٤٧	١٠٣٨٩	٥٢٥١٧٨	١٤٨٦
المجموع	٤٦٦٦١٥٠	١١٤٢٣٢٤	٦٢٣٥٢٢	٦٤٢٥	٤٤٢٧١٨٣	٧٦٠٧٣١	٥٧٣١١٩	٦٥٣٩

واقول ان هذه الارقام غير مضبوطة تمام الضبط لانها مجموعة من الاوراد الصادرة من كل بلدة فاذا كان شخص يملك ارضاً في عدة بلاد ذكر غير مرة في كشوف الارقام . ولا يبرح من البال عند مقارنة الحالة سنة ١٩٠٦ بما كانت عليهِ سنة ١٨٩٦ انهُ حدث بعد سنة ١٨٩٦ امران زادا عدد صغار الملاك من المصريين المذكورين في سجلات المموالين الاول ان مصلحة المساحة ذكرت عدداً من صغار الملاك على حدة وكانوا يذكرون قبلاً في سجلات الممولين شركاء مع آخرين والثاني ان تخفيض رسوم التسجيل يسر لكثيرين من صغار الملاك ان يسجلوا عقود مشتراهم للاطيان

ولكن الجدول لا يخلو مع ذلك من فائدة لانهُ يدل على ان صغار الملاك لم ينقصوا بل زادوا . فاذا نظرنا اولاً الى توزيع الاطيان على المصريين وحدهم دون الاجانب وجدنا ان الفئة التي يملك المالك منها اقل من ٥ افدنة زاد عددها وزادت مساحة الاطيان التي تمتلكها زيادة عظيمة . وكذلك الفئة التي يملك المالك منها اكثر من ٥٠ فداناً زاد عددها ومساحة املاكها ولكن اقل من زيادة تلك . اما الفئات المتوسطة بين تينك الفئتين فقد نقصت في العدد والمساحة . وتعليل الزيادة والنقص سهل . فاولاً اني قلت آنفاً ان تسجيل الملاك الصغار لعقود ما يشترونهُ من الاطيان قد ازداد ثم ان الارث في الشريعة الاسلاميَّة يؤُول الى تقسيم الاطيان وتجزئتها وكلا هذا الامرين يعلل ازدياد عدد الذين يمتلكون اقل من ٥ افدنة ونقص الفئات المتوسطة المشار اليها آنفاً على قدر ذلك الازدياد . وثانياً ان البلاد تزداد

ثروة ومالاً والمصريون يثرون اموالهم بمشترى الاطيان على وجه الاجمال وكلا هذين الامرين يأول الى نقل عدد من الملاك من تلك الفئات المتوسطة الى فئة الذين يملكون اكثر من ٥٠ فداناً. والمرجح ان بيع اطيان الدائرة السنية حديثاً زاد عدد الملاك الكبار ايضاً لان اكثر الذين اشتروها كانوا من المصريين

ثم اذا نظرنا الى مساحة الاطيان التي يملكها الاوربيون والمصريون جميعاً نجد ان الاطيان التي يملكها الاوربيون زادت نحو ١٠ في المئة منذ ١٨٩٦ ولكن عدد المالكين الاوربيين قل قليلاً. واظن ان سبب ذلك تأليف شركات الاراضي الاوربية فاذا كان الامر كذلك فالامل ان ينتقل جانب كبير من الاراضي التي يملكها الاوربيون الآن الى ايدي المصريين متى تمّ اصلاحها وعرضت للبيع

واقول في الختام ان مساحة الاطيان المسجلة زادت من ٥٠٠١٠٠١ فدان الى ٥٢٩٨٧٧٢ فداناً في السنين العشر الاخيرة فالزيادة ٢٩٧٧٧١ فداناً منها ٥٨٧٠٣ للاوربيين و٢٣٩٠٦٨ للمصريين

(١٥) بيع الاراضي الاميرية

كثرت الطلبات التي ترد على الحكومة المصرية لمشترى الاراضي الاميرية او اخذ امتياز بها فيحسن ان اذكر صريحاً السياسة التي تنوي الحكومة الجري عليها في هذه المسألة المهمة

لا ريب ان الحكومة عازمة على بيع مساحات متسعة من اراضيها البور في المستقبل ولكن موعد ذلك لا يزال بعيداً فانهُ ما لم تزد مياه الري في القطر المصري كثيراً فهذه الاراضي الواقع اكثرها في الوجه البحري لا يكون لها قيمة. ولم نقرر حتى الآن (١١ يناير) الطريقة التي تجري الحكومة عليها لزيادة المياه ولكن متى قرّ الرأي عليها استغرقت الاعمال اللازمة للحصول على تلك الزيادة عدة سنوات. ولما كان اصلاح معظم تلك الاراضي يحتاج الى اعمال كبيرة فالارجح انها تباع لشركات الاراضي او لافراد قادرين على القيام بالنفقات اللازمة لاصلاحها . اما الشروط التي يجري البيع عليها فلم تعين بعد وما دامت غير معينة فالحكومة لا تبيع شيئاً من تلك الاراضي

وهذا القول يصدق ايضاً الآن على الاراضي البائرة التي تروى بماء الفيضان او الماء الصيفي او بماء الآبار . ولا استطيع ان اقول متى يبت الرأي نهائياً في تلك الشروط فان

هذه المسألة عظيمة الاهمية تقتضي بحثاً دقيقاً ونظراً طويلاً . ولما كانت الاعمال اللازمة لزيادة كمية ماء الري تستغرق عدة سنوات كما تقدم فلا حاجة الى الاسراع ببت الرأي في تلك الشروط على انهُ من اهم الاغراض التي ترمي اليها الحكومة في وضع تلك الشروط ان نتأكد ان الاراضي تباع بعد اصلاحها قطعاً صغيرة او تؤجر ويعطى المستأجر حق مشتراها اذا شاء عند انتهاء مدة الايجار

(١٦) البنوك

تقدمت المفاوضة الجارية مع البنك الاهلي في زيادة التقريب بينهُ وبين الحكومة تقدماً عظيماً على انهُ لا يزال (٢١ يناير) هناك مسائل قليلة لم يبت الرأي فيها . ومما يذكر عن هذا البنك ويشكر عليهِ انهُ بذل جهدهُ في العام الماضي لادارة شؤونهِ على وجهٍ يطابق مطالب الحكومة

ولقد كابدت جميع البنوك المصرية مشقة عظيمة في الشتاء الماضي بالنظر الى كثرة ما طلب منها من النقود لسدّ الحاجة التي نشأت عن اقبال موسم القطن اقبالاً لا مثيل لهُ من جهة جودة المحصول وارتفاع ثمنهِ وذلك انهُ لما افتتح الموسم وردت طلبات عظيمة على البنوك من داخلية القطر ولم تكن البنوك قد استعدت لهذا الامر فحلّ بها ضنك شديد ودام هذا الضنك بضعة اسابيع بالنظر الى تأخير ورود النقود من اوروبا ولكنْ موارد البنوك جاءت في الختام كافية للمطلوب رغماً عن قلة النقود في سوق لندن يومئذٍ . وليس هذا الدليل الوحيد على ثبات البنوك المصرية ومتانتها فان هناك دلائل اخرى كثيرة تدل على ان اعمال البنوك جارية على مبادىء الحكمة والفطنة اكثر مما كان يعهد فيها منذ اعوام قليلة

(١٧) دودة القطن

ورد علي من نظارة الداخلية بيان مفصل عن الاعمال التي جرت في العام الماضي لمقاومة دودة القطن ولولا ما فيهِ من التطويل لاضفتهُ الى هذا التقرير ولكن يكفيني ان اقول ان مساحة الاطيان التي اصابتها دودة القطن في سنة ١٩٠٦ بلغت ٢٤٣٢٧٣ فداناً يقابلها ١٦٩٣١٢ فداناً في سنة ١٩٠٥ والظاهر ان التدابير التي اتخذت لمقاومتها نجحت نجاحاً عظيماً . قال المستر هورن بلوار بعد ما قاوم الدودة احسن مقاومة في مديرية البحيرة حيث اشتدّت وطأتها خصوصاً : " وما انتهت التدابير التي اتخذت لمقاومة دودة القطن في العام الماضي

حتى زالت الريب التي كانت قد استولت على الناس اولاً فوجدنا الجميع في هذا العام ميالين الى العمل وراغبين فيهِ وكانت نتيجة مقاتلة الاولاد لها احسن مما كان في العام السابق وكذلك كان انتظام العمل اتم طبقاً لما كان ينتظر واهتم كبار المزارعين بمقاومة الدودة على حسابهم"

وكتب المستر متشل عن النتائج عموماً يقول "اصبحنا الآن قادرين على الفتك بدودة القطن الاعتيادية والدودة التي تأكل جذور القطن وهو صغير والدودة التي تمهد السبيل للفطر المعروف بالدودة العسلية ولكن دودة اللوز لم نهتدِ الى طريقة الفتك بها بعد"

(١٨) السكر

تمَّ الاتفاق بعد افلاس شركة السكر الذي ذكرناهُ في تقرير العام الماضي (وجه ٤٥) على تجديدها فمدَّ اجل الشركة بموجب هذا الاتفاق ونقصت مصروفاتها وزيد رأس المال اللازم لادارة عملها وكانت الحكومة قد وعدتها بالمساعدة فابتاعت منها سككها الحديدية بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ ج ٠ م

واتصل بي ان المديرين الجدد وفقوا الى الاقتصاد والتوفير وانهم باذلون الجهد لجعل صناعة السكر رابحة على اننا لا نعلم ما يكون نصيبهم من النجاح بل نترك ذلك لمستقبل الايام لان التوسع في صناعة السكر يتوقف على اتساع المساحة التي تزرع قصباً وزراعة القصب نفسها تتوقف على سعر السكر في العالم ونسبتهِ الى سعر المحصولات الاخرى . هذا والراجح على ما يظهر ان زراعة السكر تبقى شائعة في المديريات القبلية . اما الاقاليم الوسطى فقد نقصت فيها المساحة المزروعة قصباً لان ارتفاع اسعار القطن حمل المزارعين على زرعهِ بدلاً من القصب

واقترح بعضهم تحسين مستقبل زراعة القصب بطريقتين . الاولى اجراء الامتحانات اللازمة لاختيار اكثر اصناف القصب محصولاً . والثانية مد السكة الحديدية الى الاطيان التي حول ريها من ري الحياض الى الري الصيفي في جهة الترعة الابراهيمية . وبناء على اقتراح الطريقة الاولى اجرت الجمعية الزراعية الخديوية امتحانات كثيرة في اطيان بعض المزارعين والمحصول يجمع الآن منها والمظنون ان النتيجة تكون حسنة . ثم ان الجمعية تفاوض البلاد الاجنبية الآن في مسألة زراعة القصب . اما الاقتراح الثاني المتعلق بمد سكة حديدية الى القسم الغربي من جهة الابراهيمية فهو تحت البحث الآن ولكن يخشى ان الخطوط الجديدة لا تأتي بربح يناسب رأس المال الّا اذا رفعت تعريفة النقل ولكن لا يبعد ايضاً ان هذه الخطوط تزيد زراعة اصناف اخرى ايضاً غير القصب

(١٩) نقود الورق

راجت نقود الورق التي اصدرها البنك الاهلي المصري رواجاً مطرداً فبلغ متوسط قيمة الاوراق التي تداولتها الناس يومياً في السنة الماضية ١٨٠٤٣٣٤ ج . م يقابلها ٩١٣٢١٦ ج . م سنة ١٩٠٥ وقد تناول هذا الرواج كلَّ الاوراق على اختلاف فئاتها على انهُ شمل الاوراق الصغيرة التي قيمتها خمسون غرشاً وجنيه واحد بنوع خاص فتضاعف تداولها مع ان الزيادة كانت خصوصاً في الاوراق التي قيمتها ٥ ج . م فما فوق سنة ١٩٠٥ . وقد بلغت قيمة الاوراق المتداولة حتى ٣١ دسمبر الماضي ٢١٧١٢٢٦ ج م يقابلها ١٣٨٨٧٧٣ ج . م في مثل ذلك اليوم من سنة ١٩٠٥ وفي سنة ١٩٠٦ بلغ تداول اوراق النقود اعظمهُ اي ٢٣١٥٣٨٩ ج . م يوم ٢٨ دسمبر وفي سنة ١٩٠٥ بلغ اعظمهُ اي ١٣٨٨٧٧٣ ج . م يوم ٣١ دسمبر

(٢٠) حركة النقود

الحقت بهذا التقرير مذكرة لمسيو روسن عن حركة النقود

[المترجم] وقد اغفلناها لانها لا تهم معظم قراء التقرير العربي

(٢١) البنك الزراعي

قبلت الحكومة المصرية في خلال السنة الماضية ان تضمن سندات بقيمة ٦٥٧٠٠٠٠ جنيه يصدرها البنك الزراعي بفائدة ٣ ١/٢ بالمئة منها ما قيمتهُ ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه بدلاً من السندات الموجودة بهذه القيمة ولم تضمنها الحكومة والباقي من القيمة وهو ٤٠٧٠٠٠٠ جنيه اصدر منهُ ما قيمتهُ ١٥٧٠٠٠٠ جنيه بالثمن الاصلي في ابريل سنة ١٩٠٥ وبقي اصدار سندات اخرى بقيمة ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه

وفي دسمبر ١٩٠٦ خير حاملو السندات التي قيمتها ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه ولم تضمنها الحكومة ان يستبدلوها بسندات من التي ضمنتها الحكومة بعد دفع ٦ في المئة فلم يختر ذلك سوى حملة ما قيمتهُ ١٥٠٠٠٠٠ جنيه من تلك السندات . فدخل على البنك من ذلك ٩١ آلاف جنيه واضيفت الى مالهِ الاحتياطي

وقد عقد البنك السنة الماضية ٨٩٤٢٩ سلفية بقيمة ٣٤٦٦٧٣٦ جنيهاً مقابل ١٠٦٣٧٣ سلفية بقيمة ٢٨٦٤٥١٥ جنيهاً سنة ١٩٠٥ ومن هذه السلفيات ٣٦٦٢١ سلفية من فئة (١) اي سلفيات تصدر بلا رهن مقابل وصولات بخمسين غرشاً الى ٢٠ ج . م والبقية وعددها

٥٢٨٠٨ سلفيات من فئة ب وهي سلفيات معطاة برهن وتسدد بعد مدة معلومة من السنين ويختلف قدرها من ١٠ ج.م الى ٥٠٠ ج.م

وبلغ متوسط قيمة السلفيات التي من فئة ب ٥٩،٢ ج . م يقابلها ٤٢،١ ج . م سنة ١٩٠٥ وسبب ذلك تغيير البنك لنظام السلفيات في اواخر سنة ١٩٠٥ وجعلها مساوية لثلاثين ضعفاً من قيمة المال على الطين عوضاً عن ٢٥ ضعفاً

وقد كان تحصيل مال الفائدة والاستهلاك جيداً في خريف سنة ١٩٠٦ بسبب حسن موسم القطن وارتفاع الاسعار فحصل قبل آخر دسمبر مبلغ ١٧٠٨٩١٠ ج . م وهو كل ما يستحق عن السنة الا ٥٤٠٠٠ ج . م فحصل ٥٠٠٠٠ ج . م منها في الاسابيع الثلاثة الاولى من يناير

وسدد ٢٦٢٥ سلفية من فئة ب بقيمة ١٧٨١١٢ ج.م مقدماً السنة الماضية والارجح ان اكثرها سدد باموال اقترضت من محلات اخرى بفائدة اقل من ٩ في المئة

وخفض معدل الفائدة على السلفيات القديمة والجديدة التي يصدرها البنك من ٩ الى ٨ في المئة ابتداء من ٣١ دسمبر سنة ١٩٠٦ طبقاً للاتفاق المعقود مع الحكومة المصرية بان تخفض الفائدة ١ في المئة بعد ان يزيد مجموع السلفيات عن ٧٠٠٠٠٠٠ ج.م

(٢٢) صناديق الوفر في البوستة

بلغ مجموع المال المودع في صناديق البوستة ٢٣٦٠٠٠ ج.م في ٣١ دسمبر سنة ١٩٠٥ وكان ٣٢٥٠٠٠ ج.م في ٣١ دسمبر سنة ١٩٠٦ فتكون الزيادة في السنة الماضية ٨٩٠٠٠ ج.م وكان عدد المودعين ٤٣٤٢٤ نفساً فزاد ايضاً حتى بلغ ٥٩٠٨٤ نفساً منهم ٤٣٨٧٧ من رعايا الحكومة المحلية والباقون وقدرهم ١٥٢٠٧ من امم اجنبية مختلفة جلهم ايطاليون او يونانيون

وزاد ايضاً عدد الاولاد الذين يودعون المال بواسطة اوراق التمغة زيادة تذكر في العام الماضي فبلغ ٤٢٢٥ نفساً في ٣١ دسمبر وقد قر الرأي على ارسال كاتب من كتاب البوستة مرتين في الاسبوع الى المدارس الكبيرة في مصر والاسكندرية لاستلام النقود التي تكون قد توفرت عند الطلبة وذلك لرفع مشقة الذهاب الى مكتب البوسطة عنهم

وقد جرى تحسين عظيم في مسألة صناديق الوفر في العام الماضي وذلك انهُ وقع اتفاق بين مصلحتي البوستة في مصر وانكلترا فحواهُ انهُ يجوز تحويل الاموال التي تتوفر في صناديق

البوستة من كلّ من البلادين الى الاخرى وعمل بهذا الاتفاق من اول يناير سنة ١٩٠٦ ثم جرى اتفاق آخر على هذا النمط مع مصلحة البوستة في ايطاليا وعمل به من اول نوفمبر سنة ١٩٠٦

(٢٣) صناعة التعدين

يصدر قريباً (في ١٣ يناير) تقرير مسهب للمستر ولس عن صناعة التعدين فاجتزئ بذكر نتيجته العمومية قال

تؤيد المعلومات التي جمعت في السنة الماضية الرأي الذي ابديته في تقريري السابق وهو ان كل الدلائل تدل على ترقي صناعة التعدين واتساعها في المستقبل فهناك مناجم قديمة كثيرة تبتدئ على بعد ١٢٥ ميلاً من القاهرة جنوبًا وتنتهي الى حدود السودان وهي لا تحتاج الآ الى من يدير العمل فيها ثم ان التنقيب عن المعادن لا يبتدئ في البلاد ما لم تفتح للمنقبين ولا بد من مضي وقت في البحث والاعمال الابتدائية ولا يزال نصيب مصر من مناجمها والتعدين فيها مجهولاً . اما الصحارى فلم يكد يوجه التفات اليها وما جرى من البحث والتنقيب فيها فقليل لا يذكر

(٢٤) التجارة والجمارك

لا حاجة بي الى تفصيل نتيجة التجارة واعمال الجمارك بل اختصر في ذلك نظرًا الى التقارير التفصلية التي تنشر عن هذه المسائل وتشرحها شرحًا وافيًا فاقتصر على الامور العمومية الآتية .

ازدادت التجارة المصرية مع البلدان الاجنبية ازديادًا مطردًا منذ تسع سنوات متوالية عن كل ما سبقها فبلغت قيمة الوارد والصادر ٤٨٨٨٨٠٠٠ ج . م في سنة ١٩٠٦ اي انها زادت ٦٩٦٤٠٠٠ ج . م عما كانت عليه في سنة ١٩٠٥ وزادت عن ضعف ما كانت عليه سنة ١٨٩٨ التي كانت تحسب سنة لا مثيل لها

وبلغت قيمة الوارد على القطر المصري ٢٤٠١١٠٠٠ ج . م وبلغت قيمة الصادر منهُ ٢٤٨٧٧٠٠٠ ج . م فتكون زيادة الوارد ١٣/١٠ في المئة وزيادة الصادر ٢٢ ١/١٠ عما يقابلها في سنة ١٩٠٥ ولم تزد قيمة الوارد من البضاعة على الصادر منها في السنة الماضية ولكن النقود الواردة على البلاد بلغت ٩٠٧٧٠٠٠ ج . م حال كون الصادرة منها لم تزد عن ٢٠٦٨٠٠٠ ج . م فيكون الوارد الصافي ٧٠٠٩٠٠٠ ج . م يقابلهُ اقل من مليون في سنة

١٩٠٥ ومما يذكر ان هذا الصافي لم يبلغ ٥٠٠٠٠٠ ج٠م من قبل . فالظاهر ان في القطر اموالاً كثيرة مذخورة فيهِ[1]. ولعادة المصريين هذه علاقة عظيمة بسعر الاطيان فلا ريب في ان ثروة اصحاب الاطيان والاملاك ازدادت كثيرًا كما انهُ لا ريب في ان كثيرين من المصريين اكتسبوا مالاً لم يدروا ما يفعلون بهِ غير ادخارهِ او شراء الاطيان بهِ وعليهِ لا يصح ان يكون ريع الاطيان وحدهُ قاعدة تثمينها كما هي الحال في البلدان الاخرى

قلت في تقريري السنوي الاخير ان رسوم الجمرك على الفحم الحجري والسوائل التي تتخذ وقودًا وفحم الخشب والحطب وخشب البناء وزيت البترول جعلت اربعة في المئة بدلاً من ثمانية ولكن لا يمكننا بيان النتيجة التي نتجت عن هذا التنقيص بسبب العوامل الكثيرة التي اثرت في التجارة كاختلاف رسوم الشحن واضطراب الاحوال في روسيا وظهور الطاعون البقري. ولكن تبين لي ان سعر الفحم وسعر الخشب المجلوب من سواحل البحر المتوسط نقصا نحو ٤ في المئة . ولا يصح ان يقال ان استيفاء رسم قدرهُ ثمانية في المئة على معظم اصناف البضاعة يحول دون رواج التجارة ومع ذلك فلا شك انهُ يحسن تنقيص رسم الجمارك في المستقبل حتى يصير اربعة في المئة على جميع الاصناف وتقييد ذلك بكونهِ احتياطًا ماليًّا ولكن لا ينتظر اتخاذ هذا الاحتياط في ميعاد قريب لكثرة المصروفات التي تطلب من الحكومة من كل جهة

(٢٥) تجارة السجاير

يدفع الآن رسم جمركي قدرهُ عشرون غرشًا صاغًا على الكيلو من الدخان الوارد الى مصر ولم يكن يسترجع شيء من هذا الرسم على الدخان الذي يعاد اصدارهُ من مصر منذ بضع سنوات ولكنهُ قرّ الرأي سنة ١٨٩١ على ارجاع ٥٠ في المئة منهُ اي ١٠ غروش صاغ على الكيلو متى اعيد اصدارهُ وكنت وقتئذٍ ميالاً الى هذا التعديل ولكن الامر جاء على خلاف ما كنت انتظر فاني علمت بعد ذلك ان مدخني السجاير المصرية في الخارج لم يستفيدوا منهُ بل ذهب كل الربح على ما يظهر الى جيوب الوسطاء . ومما يحسن ذكرهُ ان تجارة اصدار السجاير من مصر ليست على ما يظنها البعض من الاهمية فانها وان يكن ربحها يزيد كثيرًا عما في انكلترا لكنها لا تبلغ عشر هذه التجارة في العالم

(١) ذكرت جريدة غرفة التجارة الانكليزية في عدد يناير شواهد غريبة عن ميل المصريين الى ادخار المال . وقد اثبتت بحوادث كثيرة من هذا القبيل من ذلك ما قيل لي عن ثقة منذ عهد قريب وهو ان مصريًا غنيًا توفي وترك ثروتهُ كلها وقدرها ٨٠٠٠٠ جنيه ذهبًا مذخورًا في منزلهِ ولا ريب ان اذخار المال هذا يبعث كثيرًا على ارتكاب الجنايات

وقد رفعت الحكومة الالمانية الرسوم الجمركية على واردات السجائر في اول يوليو سنة ١٩٠٦ من ٢٫٧٠ مارك (١٣ غرشاً صاغاً) الى ٧ ماركات (٣٤ غرشاً صاغاً) في الكيلو وضربت ايضاً على السجائر الاجنبية ضريبة جديدة تتدرج حسب سعر الالف ويبلغ متوسطها على معظم الاصناف التي تصدر من مصر الى المانيا نحو ٢٫٧٠ مارك (١٣ غرشاً صاغاً) في الكيلو فاصبح مجموع ما يدفع على السجائر الواردة عليها (من رسوم جمركية وضريبة) ٩٫٧٠ مارك اي ٧٤ غرشاً صاغاً على الكيلو . وكانت المانيا لذلك العهد في مقدمة البلدان التي تجلب السجائر المصرية ولكن الرسوم المذكورة اثرت فيها فان ما جلبتهُ من السجائر المصرية كان ١٩٠٦٤٣ كيلو في الاشهر الستة الاولى من سنة ١٩٠٦ فهبط الى ٧٥٨١٥ كيلو فقط في الستة الاشهر الاخيرة من تلك السنة . وقد التمس اصحاب معامل السجائر المصرية من الحكومة ان ترد اليهم كل الرسوم التي يدفعونها عند اعادة الاصدار وليس نصفها فقط . ولكن ذلك يحمل الحكومة خسارة ٦٠ الف جنيه سنوياً لانهُ وان كان ما يلحق السجائر الصادرة الى المانيا من ذلك يبلغ ٣٠ الف ج.م فقط ولكن يجب معاملة السجائر الصادرة الى البلدان الاخرى بمثل تلك المعاملة فتخسر الحكومة بهِ نحو ٦٠ الف ج.م

وبعد انعام النظر في هذه المسألة قرّ الرأي على عدم اجابتهم الى طلبهم لان العمل بهِ محفوف بصعوبات لا حاجة الى شرحها وزد على ذلك ان الحكومة الالمانية فرضت تلك الرسوم بقصد حماية تجارتها على ما علمت فاذا ردت الحكومة المصرية كل الرسوم التي تأخذها فالمرجح ان الحكومة الالمانية تزيد رسومها على نسبة ذلك بحيث تكون النتيجة ان دافعي الضرائب من المصريين يخسرون ٦٠ الف جنيه واصحاب معامل السجائر في مصر لا يستفيدون شيئاً لا هم ولا غيرهم . وهذا حجة قاطعة

ثم اني اغتنم هذه الفرصة فاذكر شيئاً عن تأثير زيادة الرسوم الانكليزية في تجارة السجائر المصرية بعد ان زيدت من ٣ شلينات و١٠ بنسات في الليبرة الى ٤ شلينات و١٠ بنسات في ٤ ابريل سنة ١٩٠٤ فان كمية السجائر المصرية الصادرة الى انكلترا هبطت من ٢٧٢٨٠٣ ليبرات سنة ١٩٠٣ الى ٢٦١٩٦٨ ليبرة سنة ١٩٠٤ و٢٢٩٥٩٣ ليبرة سنة ١٩٠٥ فيظهر ان زيادة الرسوم في انكلترا ادت الى نقص ما يصدر من السجائر المصرية اليها . وقد زيدت الرسوم الانكليزية هذه الزيادة لتزيد بها ايرادات الحكومة الانكليزية وليس لحماية التجارة كما في المانيا ولست اعلم هل وفت زيادتها هذه بالمرام . ولكني احب بالنظر الى مصلحة مصر ان تعاد الرسوم الانكليزية الاصلية

الباب الثالث

في المالية

(٢٦) حساباب سنة ١٩٠٦

كانت ميزانية السنة الماضية كما يأتي :—

	جنيه مصري
الايرادات	١٣٥٠٠٠٠٠
المصروفات	١٣٠٠٠٠٠٠
الزيادة	٥٠٠٠٠٠

فاظهرت الحسابات النتائج الآتية

الايرادات	١٥٣٣٧٠٠٠
المصروفات	١٣١٦٢٠٠٠
الزيادة	٢١٧٥٠٠٠

فزادت الايرادات ١٨٣٧٠٠٠ ج٠م عما قدرت بهِ وكانت هذه الزيادة في كل فصل مهم من فصول الحسابات على تفاوت بينها ٠ ثم ان الايرادات زادت ٥٢٤٠٠٠ ج ٠ م عن ايرادات سنة ١٩٠٥ التي لم يسبق لها نظير (وقدرها ١٤٨١٣٠٠٠ ج٠م)

اما المصروفات فزادت ١٦٢٠٠٠ فقط عما قدرت بهِ فالزيادة الصافية كانت اذاً اكثر مما قدرت بهِ بمبلغ ١٦٧٥٠٠٠ ج٠م

(٢٧) المال الاحتياطي

كانت حالة المال الاحتياطي في اول يناير سنة ١٩٠٧ كما يظهر من الجدول التالي

الايرادات	جنيه مصري	المصروفات	جنيه مصري
رصيد يناير ١٩٠٦	١٢٠٨٧٧٠٧	دفعات اكثرها للاشغال العمومية	٤٦٧٤٥٨٥
تصفية الدائرة ...	١٠٨١٨١٢		
منشورات ...	٣٨٥٠٤٨		
الزيادة	٢١٧٥٤٣١	رصيد ١ يناير ١٩٠٧	١١٠٥٥٤١٣
الجملة	١٥٧٢٩٩٩٨	الجملة	١٥٧٢٩٩٩٨

فيظهر اذاً انهُ في اينابر سنة ١٩٠٧ كان الباقي من المال الاحتياطي ١١٠٥٥٠٠٠ ج٠م منها ٢٣٥٣٠٠٠ ج٠م مخصصة للصرف في المستقبل والرصيد الباقي غير مخصص ٨٧٠٢٠٠٠ ج٠م

(٢٨) الدين المصري

بلغ مجموع الدين المصري ٩٦٤٨٤٠٠٠ جنيه في ٣١ دسمبر سنة ١٩٠٥ وبلغ مال الفائدة والاستهلاك في تلك السنة ٣٧٠٩٠٠٠ جنيه وسدد من اصل هذا الدين ٣٠٣٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٠٦ فيكون الدين الباقي على مصر ٩٦١٨١٠٠٠ جنيه في ٣١ دسمبر سنة ١٩٠٦ وقد بلغ مال الفائدة والاستهلاك ٣٦٩٩٠٠٠ جنيه ولكن لا يغرب عن البال ان عند الحكومة المصرية وفي صندوق الدين سندات من اصل هذا الدين قيمتها ٨٧٦٥٠٠٠ جنيه وفائدتها ٣٣١٠٠٠ جنيه وبناء على ذلك يكون مجموع الدين الذي يتداول الجمهور سنداته ٨٧٤١٦٠٠٠ جنيه وتكون فائدتهُ التي تدفعها الحكومة (الممولون المصريون) ٣٣٦٨٠٠٠ جنيه

ذكرت في تقريري السنوي السابق (وجه ٦٣) ان الدين المصري كان ٩٦٤٥٧٠٠٠ جنيه سنة ١٨٨٣ (بداية الاحتلال) ومال الفائدة والاستهلاك ٤٢٦٨٠٠٠ جنيه وان هذا الدين كلهُ كان بيد الجمهور حينئذٍ. وبعد ذلك عقد القرض المضمون وقدرهُ ٩٤٢٤٠٠٠ جنيه ثم قرض آخر قدرهُ ٤٨٨٢٠٠٠ جنيه لانشاء اعمال عمومية واستبدال معاشات وتعيين مرتبات لاعضاء العائلة الخديوية ثم زاد الدين الاممي ٣٩٠٤٠٠٠ جنيه بسبب تحويل بعض الديون سنة ١٨٩٨ فبلغ مجموع الديون التي زادت على مصر بعد سنة ١٨٨٣ ١٨٢١٠٠٠٠ جنيه ولكن من الجهة الاخرى سدد دين الدائرة السنية وكان ٩٠٠٩٠٠٠ ج من سنة ١٨٨٣ ونقص دين الدومين الى ١٣١٦٠٠٠ ج بعد ان كان ٨٢٥٥٠٠٠ ج سنة ١٨٨٣ ونقص ١٦٥٩٠٠٠ جنيه من الدين المضمون فصار ٧٧٦٥٠٠٠ جنيه ونتيجة ذلك كلهِ ان الدين المصري نقص ٢٧٦٠٠٠ جنيه عما كان عليهِ في سنة ١٨٨٣ ومال الفائدة والاستهلاك نقص ٥٦٩٠٠٠ جنيه بسبب بيع اراضي الدائرة والدومين وتحويل فائدة الدين الممتاز من خمسة الى ثلاثة ونصف في المئة وفائدة دين الدومين من خمسة الى اربعة وربع فقط

على ان هذا الحساب يتضمن السندات التي عند الحكومة وفي صندوق الدين وفائدتها

فاذا طرحنا هذه السندات يكون الدين المصري قد نقص ٩٠٤١٠٠٠ جنيه ويكون مال الفائدة والاستهلاك الذي تدفعهُ الحكومة وبالتالي المولون المصريون قد نقص من ٤٢٦٨٠٠٠ جنيه الى ٣٣٦٨٠٠٠ جنيه اي ٩٠٠٠٠٠ جنيه كل سنة . فعلى الحسابين تكون النتيجة على اتم ما يرام وهذه الارقام دليل ساطع على ان المصريين استفادوا الفوائد العظيمة من الاحتلال البريطاني (١)

(٢٩) ميزانية ١٩٠٧

تقدر ميزانية الايرادات والمصروفات لهذه السنة كما يأتي :

الايرادات	١٤٧٤٠٠٠٠ ج . م
المصروفات	١٤٢٤٠٠٠٠ « «
الزيادة	٥٠٠٠٠٠ « «

وقد قدرت الايرادات بمزيد التأني والحذر كالعادة وهي تنقص ٥٩٧٠٠٠ ج . م عن ايرادات سنة ١٩٠٦ وقد ذكر السر فنسنت كوربت المستشار المالي في مذكرته الايضاحات الوافية عن هذه الميزانية سواء كان عن الايرادات او المصروفات فلا حاجة بي الى اعادة ما قالهُ فاحصر كلامي في امر عظيم الشأن يحتاج على ما يظهر لي الى زيادة ايضاح فان اهم ما ورد في الكتاب اللطيف الذي كتبهُ اعضاء مجلس شورى القوانين الى ناظر المالية عن ميزانية السنة انهم اشاروا بتخفيض الضرائب وزيادة المصروفات في آن واحد كما فعلوا في ما مضى ولما كان القصد من زيادة المصروفات هذه ترقية المعارف العمومية وتنظيم المحاكم الشرعية فاني اوافقهم على ان ذلك امر مرغوب فيهِ ولكني على يقين ان اعضاء مجلس الشورى الذين يعرفون تاريخ البلاد الحديث حق المعرفة يوافقونني ايضاً على ان اول امر تجب مراعاتهُ هو حفظ التوازن المالي فيهمنا اذاً ان يفهموا جيداً المبادئ الرئيسية التي يتعين على الحكومة المصرية مراعاتها في سياستها المالية في الاحوال الحاضرة وان يستنتجوا من هذه المبادئ الحدود التي لايجوز تعديها في تقليل الايرادات او زيادة المصروفات . وهذه المبادئ اربعة وهي

اولاً اجتناب كل ما يمكن ان يؤدي الى ضرب ضرائب عمومية جديدة

ثانياً تدبير المال اللازم لسد المصروفات المتزايدة التي تطلبها المصالح التي بدفع المولون

(١) انظر ايضاً فصل (٣٩) ميزانية ١٩٠٧

مصروفاتها كالحربية والبوستة والحقانية ونحوها

ثالثاً ان الحكومة مضطرة الآن ان تأخذ من الضرائب العمومية كل المصاريف التي تحصل الحكومة الاموال اللازمة لها في البلدان الاخرى من الرسوم والضرائب المحلية

رابعاً ان يكون الوفر السنوي من زيادة الايرادات على المصروفات كبيراً ليتوفر بذلك المال اللازم للاعمال العمومية الكبيرة كالسكك الحديدية والري ونحوها مما لا تزال البلاد في حاجة شديدة اليهِ الاَّ اذا كانت تقترض المال لهُ اقتراضاً

اما في ما يختص بالمبدإ الاول فاقول اني لا اعتد كثيراً بالاحصاءات التي يقصد منها اظهار ما يصيب الفرد في البلدان المختلفة من الضرائب لانها تبنى عادة على معلومات لا تفي بهذه المقابلة . فان بعض البلدان يدخل الايرادات والمصروفات المحلية في حسابات الامة العمومية وبعضها يخرجها منها . وبعضها يستدين المال لتثميرهِ والانتفاع بربحهِ وبعضها يستدينهُ لينفقهُ على ما لا ربح منهُ فيكون حملاً على الامة . وبعضها يدخل ايرادات سكك الحديد ومصروفاتها في حسابات الامة العمومية لان سكك الحديد تكون ملكاً للامة وبعضها لا يفعل ذاك لان سكك الحديد تكون ملكاً للشركات لا للحكومة . فالمقابلة بالضبط والتدقيق تكاد تكون محالاً مع وجود هذا الاختلاف . ويقال عن ثقة بلا تطويل وتفصيل في الحساب ان ما يصيب اهل مصر من الضرائب قليل جداً بالنسبة الى ما يصيب اهالي كل بلاد من بلدان اوربا وان الضرائب خففت كثيراً عن سكان مصر في الاعوام الاخيرة . والعيب في النظام المالي بمصر الآن ليس ثقل الضرائب بل عدم توزيعها بالقسط على الناس كما سأبينهُ (١)

وحسبي ان اقول الآن ان سياسة تخفيض الضرائب التي جرت الحكومة عليها منذ اعوام عديدة من اعظم الاسباب في ازدياد ثروة البلاد

ولما كان اعضاء مجلس الشورى قد اعربوا عن رغبتهم في زيادة تخفيض الضرائب فيستنتج من ذلك انهم يستحسنون هذه السياسة تمام الاستحسان ولا يستصوبون العدول عنها

واما في ما يختص بالمبدإ الثاني المذكور آنفاً وهو سد النفقات المتزايدة التي تقتضيها مصالح يجب على دافعي الضرائب عدلاً ان يقوموا باعبائها فلا يغب عن الاذهان ان المصالح الادارية ظلت مدة ٢٢ سنة بعد ابتداء الاحتلال البريطاني في احتياج شديد الى المال بحكم الضرورة لان الحكومة المصرية لم تكن حرة في التصرف بايرادات

(١) انظر فصل " (٤١) مدينة القاهرة "

مصر الأ سنة ١٩٠٤ والراجح انهُ لا يعلم الأ القليون عدا الواقفين على حقائق هذه المسألة انهُ لو لم يعقد الاتفاق الانكليزي الفرنسوي سنة ١٩٠٤ لوقعت الادارة المصرية في ورطة ولكن عقد هذا الاتفاق وقاها شرَّ الوقوع فيها ولذلك لم يكد عقدهُ يتم حتى انهالت الطلبات من المصالح التي تنفق الاموال على الخزينة المصرية بعد ان أُجلت الى ذلك الحين وهذه الطلبات نجمت عن احتياجات جديدة اقتضاها يسر البلاد وازدياد ثروتها واصلاح الطرق الادارية فيها . ويظهر مما ورد في تقريريّ السنوتين الاخيرتين ان تلك الطلبات كانت ثقيلة جدًّا وهي لا تزال كذلك وان الجهد في سدها كان عظيمًا جدًّا ايضًا . فاننا اذا ضربنا صفحًا عن مصروف المصالح ذات الايراد (وهذه قد ازداد مصروفها بازدياد الايراد) وجدنا انهُ زيد ٥٣١٠٠٠ ج . م في ميزانية ١٩٠٥ و ٥١٨٠٠٠ ج . م في ميزانية ١٩٠٦ للقيام بمصروفات ادارية محضة في مصالح ليست بذات ايراد ولكن مصروفاتها ضرورية لا غنى عنها ومع ذلك كلهِ لم تستطع الخزينة ان تسد كل الطلبات اللازم سدها . بل لا يزال يطلب منها مصروفات اضافية من كل جانب فان مصالح كثيرة لا يزال يعوزها مستخدمون ولا تزال رواتب مستخدميها ادنى مما يجب ان تكون فان ارتفاع اسعار الاشياء وازدياد نفقات المعيشة في هذه الايام غيرا المركز المالي لكل موظف ومستخدم في الحكومة من اعلاهم الى ادناهم . ويطلب قوم الآن بالحاح تنقيح لائحة المعاشات . فهذه الامور وامثالها مما يسهل ايرادهُ يجب ان تعطى حقها من المراعاة والاعتبار عند النظر في كل اقتراح يراد بهِ زيادة تخفيض الضرائب او زيادة المصروف لجهة معينة

واما المبدأ الثالث وهو عدم وجود نظام من نظامات الضرائب المحلية فقد تكلمت عنهُ في فصل الحكومة المحلية من هذا التقرير . وانما اقول هنا ان لا علاج لهذه العلة ما دام نظام الامتيازات الاجنبيَّة على ما هو عليهِ ولا غنى للحكومة عن نقد الاعانات المالية للمجالس البلدية والقومسيونات المحلية مع علمها ان هذه الاعانات لا تفي بحاجات تلك المجالس والقومسيونات وان اعطاءها لها يؤخر في اجرائها اصلاحات اهم وانفع للاهالي عمومًا

واما المبدأ الرابع وهو ابقاء زيادة الايرادات على المصاريف عظيمة لتدبير المصروف الاساسي اللازم لعمل الاعمال العمومية العظيمة فمبدأ عظيم الاهمية ويجب شرحهُ جيدًّا حتى يفهم جليًّا فاقول ان جميع الناقدين حتى اشدهم عداوة للنظام الحالي — وهؤلاء عددهم غير قليل في مصر وانكلترا — لا يسعهم ولو كرهًا عنهم الأ التسليم بان السياسة المالية التي جرت الحكومة المصرية عليها من بدء عهد الاحتلال البريطاني لم تخل من النجاح وهم

بتسليمهم هذا رغماً عنهم يضعفون قوة انتقادهم. اذ لا مبدأ سياسي اصح واصدق على الارجح من انهُ اذا كانت مالية بلاد من البلدان مختلة او مرتبكة ظهر تأثير ذلك في شؤُونها السياسية والادارية عموماً بخلاف ما اذا كانت ماليتها منتظمة صحيحة فانهُ يمكن حينئذٍ اصلاح ما في حكومتها او ادارتها من العيوب والنقائص شيئاً فشيئاً وان لم يمكن اصلاحها كلها . اما النجاح المالي الذي اشرت اليهِ فناتج معظمهُ عن قدرة البلاد على تجديد قواها وعن اجتهاد اهلها كما ابنت في تقرير السنة الماضية [1] وكل ما للحكومة من الفضل في ذلك هو انها اطلقت المجال للطبيعة حتى تعمل عملها وساعدتها بعض الشيء في سيرها بخلاف ما كان يفعلهُ الحكام السابقون

فلا مشاحة في ان النجاح قد حصل ومن البراهين عليهِ انهُ صرف على سكك الحديد والترع والمباني في العشرين سنة الماضية ١٩٣٠٣٠٠٠ ج.م من المصروفات غير الاعتيادية ولم يستلف منها الا ٣٦١٠٠٠٠ ج.م والباقي وقدرهُ ١٥٦٩٣٠٠٠ ج.م دفع من الايرادات وفضلاً عن ذلك بقي في الرصيد ٨٧٠٢٠٠٠ ج.م في ٣١ دسمبر سنة ١٩٠٦ للقيام باعمال عمومية اخرى ذات ريع وايراد [2] ولا يغب عن الاذهان ان هذا المبلغ هو علاوة عن المال الاحتياطي والرصيد الذي يستعملهُ صندوق الدين وكل من هذين المبلغين يؤخذ من الايرادات ايضاً ويبلغ مجموعهما ٣٠٥٠٠٠٠ ج.م ومهما يكن من ذلك فواضح انهُ لا تستطيع بلاد في العالم ان تستمر على اخذ مصروفاتها العمومية والمحلية مع مصروفات الاعمال العمومية الكبيرة من ايراداتها العمومية الى ما شاء الله فالباقي من المال الاحتياطي يكفي عدة اعوام على الارجح ولكن لا بد من نفاده يوماً ولا خوف من ذلك من الجهة المالية اذ الخطة التي تجري عليها كل حكومة حالتها طبيعية والثقة بها عظيمة بعد نفاد مالها الاحتياطي هي ان تستدين مالاً لتنفق منهُ على عمل الاعمال العمومية . الا ان حالة الحكومة المصرية غير طبيعية لسوء الحظ فان الفرمانات الشاهانية التي صدرت حين كانت مصر على شفا الافلاس من كثرة استدانة الاموال وصرفها بلا حساب تقيد الحكومة المصرية من جهة عقد القروض . ولست اقول ان هذه القيود لا يمكن ان تفك لاني على يقين من تدبير طريقة لفكها متى حان الزمان لذلك ولكن ما دامت مصر مقيدة بها فالاصوب تأجيل الزمان الذي يقتضي إما توقيف المصروف الاساسي او استدانة المال . وليس لهذا التأجيل غير سبيل واحد وهو ان تبقى زيادة الايرادات على المصروفات عظيمة كل سنة ولا سبيل

(١) انظر وجه ٢٤ من تقرير سنة ١٩٠٥ (٢) انظر فصل " (٢٧) المال الاحتياطي "

الى بقاء هذه الزيادة عظيمة غير ابقاء الزيادة في المصروفات السنوية على قدر الزيادة في الايرادات السنوية . وعلى ذلك يؤمل ان الزيادة تظل كل سنة على قدر ما كانت في السنة الماضية (٢١٧٥٠٠٠ ج.م) ليستعاض بها عما يؤخذ من المال الاحتياطي

فيهمنا اذًا ان نعلم كم كانت زيادة الايرادات المصرية السنويَّة في السنين الاخيرة وقد بحثت عن ذلك بحثًا مدققًا فوجدت انهُ لا يتيسر لنا تعيين ذلك بالتدقيق من مجرد النظر في الارقام الواردة في الحسابات المطبوعة وذلك لان الايرادات زادت بادخال مبالغ فيها كانت تترك قبلاً خارجة عنها او كانت تذكر فيها كايرادات صافية بحيث ان كل زيادة من هذا القبيل تقابلها زيادة مناسبة لها في المصروفات ايضًا فهي زيادة اسميَّة لا حقيقيَّة . ثم ان الايراد من ضرب النقود يختلف كثيرًا فلا يصحُّ ان يعد من جملة ابواب الايراد التي يقاس عليها . هذا من الجهة الواحدة ومن الجهة الاخرى نجد ان تخفيض الضرائب الذي تمَّ في السنين الاخيرة ينقص زيادة الايرادات السنوية نقصًا موقتًا ان لم يكن دائمًا . فبعد ما حسبت حساب هذه العوامل المؤثرة في زيادة الايرادات تبين لي ان الايرادات زادت على معدل ٥٥٣٠٠٠ ج.م في كل سنة من السنوات الخمس الماضية .ولا يمكنني ان اقول ان كان متوسط هذه الزيادة يستمر دائمًا وانما اقول اني لا ارى سببًا يوجب عدم استمرارهِ لا سيما وان الاموال الطائلة التي تجعل الآن مصروفات اساسية لا بدَّ ان يكون لها ريع وايراد في المستقبل على وجهٍ من الوجوه . غير ان الامر يتوقف على تقلب فصول السنة وعلى سعر القطن ولا يمكن الانباء بكل امر من هذين الامرين الاَّ على سبيل الحدس والتخمين . ولكن مهما كان المستقبل فلا ريب في ان المبلغ الذي ذكرتهُ آنفًا وهو ٥٥٣٠٠٠ ج.م يصح ان يتخذ دليلاً يستدل بهِ الآن . فالواجب ان لا تزاد مصروفات الحكومة الآن عن هذا المبلغ والاَّ تعدينا المبادئ الجوهريَّة التي ارى المحافظة عليها امرًا واجبًا

واعود بعد هذا الشرح الطويل الى النظر في ميزانية السنة الجارية . فقد قدرت المصروفات فيها بمبلغ ١٤٢٤٠٠٠٠ ج . م بزيادة ١٢٤٠٠٠٠ ج . م عن المصروفات التي قدرت في ميزانية ١٩٠٦ ولكن من هذه الزيادة ٢٧٥٠٠٠ ج م غير حقيقية بل ظاهرية لانها حاصلة عن ذكر مبالغ في الايرادات والمصروفات كان لا يذكر منها قبلاً الاَّ صافي الاعداد بعد طرح مبلغ من آخر [1]

(١) وقد اوضحت ذلك بالتفصيل في سنة ١٩٠٤ (وجه ٢٤)

ويجب ايضاً طرح مبلغ ٣٢٠٠٠٠ ج.م من الزيادة المذكورة آنفاً لمعرفة الزيادة الحقيقيّة في المصروفات وذلك للاسباب التي شرحها السر فنسنت كوربت في مذكرتهِ والمبلغ المذكور هو ما بقي من الاعتمادات الخصوصية التي منح اكثرها للبناء سنة ١٩٠٦ فنقل الى حساب هذه السنة ولا ريب في انهُ يبقى مبلغ يعادلهُ بلا صرف في ختام سنة ١٩٠٧

ولاجابة مجلس شورى القوانين الى ما يرى ويروم بقدر الامكان طرح مبلغان آخران ايضاً عند تقدير ميزانية السنة الجارية احدهما ٣٥٠٠٠ ج.م لحساب التعداد وهذا مصروف لا يتكرر سنويًّا والآخر ٤٤٠٠٠ ج م اضيفت الى مصروفات جيش الاحتلال وهذا وان يكن يتكرر سنويًّا لكنني ارجو ان لا يزيد عما هو عليهِ. فجملة هذه المبالغ الاربعة ٦٧٤٠٠٠ ج.م واذا طرحناها من الزيادة كلها وقدرها ١٢٤٠٠٠٠ ج . م بقي ٥٦٦٠٠٠ ج.م فالزيادة الحقيقيَّة في المصروفات الادارية لم تزد عن مبلغ ٥٥٣٠٠٠ج.م وهوما قلت آنفاً انهُ متوسط زيادة الايرادات السنويَّة الاَّ زيادة قليلة قدرها ١٣٠٠٠ج.م ولم يكن من الحكمة ان تزاد المصروفات عن ذلك

هذا واني اعلم ان الناقد الذي لا يتجاوز طبقة الناقدين الاعتياديين والذي لا يسأل عما يقول او يفعل يقتصر غالبًا على الاطناب في طلب اصلاحات يحب الجميع اجراءها ولكنهُ لايبين طريق الوصول الى المال اللازم لاتمامها. فلست اشكو من خطتهِ هذه واما من يقول ويفعل وهو شاعر بانهُ مسؤُول عن اقوالهِ وافعالهِ فلا يسعهُ ان يغفل الامر الاخير اي تدبير المال اللازم للاصلاح ولهذا اطلت الكلام في هذا المعنى حتى يعلم اعضاء مجلس شورى القوانين خصوصاً الحدود التي لا يحسن بالحكومة ان تتعداها لاجابة رغائبهم وتحقيق امانيهم بوجه السرعة سواء كان من جهة تخفيض الضرائب او من جهة زيادة المصروفات لانها اذا تعدت تلك الحدود كانت العاقبة على الارجح مما يسوءهم ويسوء الامة التي ينوبون عنها . وساتكلم على حدة عن امكان الاصلاح في المسائل الخصوصيَّة التي وجه مجلس شورى القوانين الانظار اليها

(٣) العلاقات المالية بالسودان

سيجري قريبًا تغيير جديد مهم جدًّا في العلاقات المالية بين مصر والسودان فقد كان الشك في المنفعة المادية من امتلاك السودان جائزًا منذ بضعة اعوام ولكن كل شك من هذا القبيل اخذ في الزوال سريعاً ان لم يكن قد زال تماماً وسأسهب في تقريري عن السودان

في الكلام عن الارتقاء السريع الجاري في السودان بعناية السر رجينلد ونجت واعوانهِ واقتصر هنا على قولي ان ايرادات السودان زادت زيادة كبيرة تجيز التغيير او الابتداء بالتغيير على الاقل في علاقات السودان المالية بمصر

ومهما كانت الآراء في الماضي بخصوص المنفعة المادية من امتلاك السودان فلم يكن هناك ريب في فائدة تلك البلاد لمصر

وقد جرت الحكومتان الانكليزية والمصرية على مبدإٍ لا ينقض في سياستهما السودانية وهو انهُ من الجوهري لخير مصر واهلها ان تكون مياه النيل من منبعهِ الى مصبهِ بيدها ولما كان امتلاك السودان بناء على ذلك محتوماً على حكام مصر وجب عليهم ترقية موارد تلك البلاد لمصلحة اهلها ولكي لا تظل عبأً على المالية المصرية . ولكن هذه الترقية لا تتم الاَّ بانفاق المال والمال انما يتيسر الحصول عليهِ من الحكومة المصرية . وقد اتضح جليًّا منذ البداية ان الحكومة المصرية لا يمكن ان تنتظر ربحاً من المال الذي تنفقهُ في ادوار الترقي الاولى ولكن يؤمل ان السودان تتمكن بعد ذلك من دفع فائدة المال الذي يصرف عليها . وقد دنا الوقت الذي تخطو فيهِ الخطوة الاولى في هذا السبيل

فأول مسألة اقتضى النظر فيها هي مقدار المال الذي يجوز ان يحسب ديناً على السودان فبعد فحص الحسابات فحصاً دقيقاً ظهر انهُ صرف الى آخر سنة ١٩٠٦ مبلغ ٣٥٠٠٠٠٠ ج . م على اعمال عمومية فيها فقرَّ الرأي على ان تدفع فائدة ٣ في المئة على هذا المبلغ . وتمَّ الاتفاق مع الحكومة السودانية على ان تدفع الى الحكومة المصرية ٤٥٠٠٠ ج . م اي فائدة ٣ في المئة على مبلغ ١٥٠٠٠٠٠ ج . م من اول يناير ١٩٠٨ وبعبارة اخرى ان الاعانة المالية التي تمد بها الحكومة المصرية السودان لسد عجزها السنوي ستنقص قدر ذلك المبلغ ويؤمل ان تزاد الاموال التي تدفعها السودان على سبيل الفائدة سنة فسنة ولكن لا يغب عن البال ان السودان ستصرف مصروفات اساسية اخرى ويمكن ان دينها يزداد غير اني واثق انهُ لا يمضي زمان طويل حتى تستغني السودان عن الاعانة المالية وتنقلب الحال عليها فتبتدئ بدفع مبلغ صافٍ للحكومة المصرية فائدة المال الذي اقرضتهُ

(٣١) ملخص الحالة المالية

تلخص حالة الحكومة المصرية المالية في غرة يناير سنة ١٩٠٧ بما يأتي

اولاً . يظهر من حسابات سنة ١٩٠٦ ان الايرادات زادت ٢١٧٥٠٠٠ ج . م عن

المصروفات . وقد بلغت ايرادات تلك السنة ١٥٣٧٧٠٠٠ ج . م وهي اعظم من ايرادات كل سنة من السنين السابقة

ثانياً . تقدَّر ايرادات سنة ١٩٠٧ بمبلغ ١٤٧٤٠٠٠٠ ج . م . والمصروفات بمبلغ ١٤٢٤٠٠٠٠ ج.م فتكون زيادة الايرادات على المصروفات ٥٠٠٠٠٠ ج.م

ثالثاً . كان رصيد المال الاحتياطي ١١٠٥٥٠٠٠ ج.م منها ٢٣٥٣٠٠٠ ج.م مخصصة لمصروفات اسياسية مختلفة

رابعاً . سددت ديون بقيمة ٣٠٣٠٠٠ جنيه في خلال سنة ١٩٠٦ . وبلغ مجموع الدين المصري الاسمي الآن ٩٦١٨١٠٠٠ جنيه منها ٨٧٦٥٠٠٠ جنيه عند الحكومة او مندوبي صندوق الدين والباقي وقدره ٨٧٤١٦٠٠٠ جنيه بيد الجمهور

خامساً . بلغ ما استدانتهُ حكومة السودان من الحكومة المصرية ليصرف على الاعمال العمومية ٣٥٠٠٠٠٠ ج . م . وستدفع فائدة ٣ في المائة على ١٥٠٠٠٠٠ ج.م من هذا الدين من غرة يناير سنة ١٩٠٨

(٣٢) الايلولة

شرحت في تقريري السنوي الاخير (وجه ٧٦) رسم الايلولة وقلت ان مجلس شورى القوانين طلب الغاءهُ . فمعظم هذا الرسم وهو ما يجمعهُ موظفو المديريات قد الغي وخسرت الحكومة بذلك ايراد ١٨٠٠٠٠ ج.م سنوياً بوجه التقدير وبقي منهُ ما تجمعهُ المحاكم الشرعية وهو غير كثير ولا مانع من الغائهِ من الوجهة المالية ولكن هذه المسألة داخلة في جملة المسائل التي تنظر نظارة الحقانية فيها الآن قصد تنقيح كل الرسوم التي تتقاضاها المحاكم الشرعية فلا يبت الامر فيها الا بعد ما تفرغ نظارة الحقانية من ذلك

(٣٣) مال النخيل

عاد مجلس شورى القوانين فالحَّ على الحكومة في الغاء مال النخيل وقد اشرت الى هذه المسألة بالايجاز في تقريري الماضي (وجه ٧٥) وابنت ما ينشأ عن الغاء تلك الضريبة من الحيف في توزيع الضرائب وسينظر في هذه المسألة بالتدقيق في هذه السنة غير انهُ لا يمكنني القول بما يقر عليهِ الرأي نهائياً في امرها لما في تفاصيلها من الصعوبة ولانهُ يترتب على الغاء هذه الضرائب تقليل الايرادات ١٣٠٠٠٠ ج م

(٣٤) اموال الاطيان

ذكرت في تقريري السنوي السابق (وجه ٧٣) ان ما تأخر من اموال الاطيان لم تبلغ قيمته الا ٣٥٠٠٠ ج٠م في سنة ١٩٠٣ و ٢١٠٠٠ في سنة ١٩٠٤ و ١٨٠٠٠ ج٠م في سنة ١٩٠٥ بعد ان كان يبلغ مبلغاً عظيماً في ما مضى ٠ اما في سنة ١٩٠٦ فان كل المطلوب من اموال الاطيان وقدره ٥٠٠٠٠٠٠ ج٠م تحصل بكل سهولة ولذلك كانت حوادث الحجز على العقارات او المنقولات اقل من ان تذكر ولا ريب ان السبب الاعظم في ذلك هو اقبال موسم القطن في الفصل الماضي وارتفاع ثمن القطن ومع ذلك فان في هذا الامر دليلاً على نجاح البلاد وحسن احوالها لان الواقع الذي لا ريب فيه هو ان اموال الاطيان اصبحت الآن خفيفة على عاتق الفلاحين بسبب اصلاح نظام الري من جهة وبسبب تخفيفها وتعديلها في بعض المديريات من جهة اخرى

(٣٥) تعديل ضرائب الاطيان

تم تعديل ضرائب الاطيان في مديريتي اسيوط وجرجا في العام الماضي ويسرني ان اذكر ان الاعتراضات على اعمال لجان التعديل كانت قليلة فانها لم تبلغ سوى ٥٣ اعتراضاً في مديرية اسيوط حيث المساحة التي عدلت ضرائبها تبلغ ٤٩٥٠٠٠ فدان وملاكها ١٢٥٠٠٠ وزد على ذلك ان اللجنة التي تنظر في تلك الاعتراضات رفضت ٣٣ اعتراضاً منها اما مديرية جرجا وهي اصغر من مديرية اسيوط فقد بلغت الاعتراضات فيها ٣٢ اعتراضاً ولكن اللجنة رفضت نصفها بعد اعادة النظر على الاطيان التي عدلت ضرائبها

وقد ابتدأ تعديل الضرائب في مديرية المنيا والمنتظر ان يتم هناك وفي مديرية بني سويف في خلال سنة ١٩٠٧ وعند ذلك ينتهي تعديل الضرائب في القطر المصري كله وكان الابتداء به سنة ١٨٩٩

وقد ذكرت في تقريري السنوي السابق (وجه ٧٤) ان الضرائب الجديدة لا يعمل بها الا في السنة الخامسة التالية للسنة التي تم التعديل فيها وبناء على ذلك كانت المديريات التي حصلت فيها الضرائب على التعديل الجديد اربعاً في آخر سنة ١٩٠٦ وتحصل بحسب هذا التعديل في مديريتين اخريين من اول يناير سنة ١٩٠٧ وفي بقية المديريات في خلال السنوات الآتية من سنة ١٩٠٨ الى ١٩١٢

(٣٦) تصفية الدائرة السنية

تمت تصفية الدائرة و بيعت كل املاكها واستلم المشترون وا كثرهم من المصريين ١٦٠٠٠ فدان من اطيانها بين غرة اكتوبر ١٩٠٥ وآخر مارس ١٩٠٦ وقد علمت ان الاموال التي استلفت لشراء هذه الاطيان لم تكن كثيرة

و بلغ نصيب الحكومة من ارباح التصفية في آخر سنة ١٩٠٦ نحو ٣٢٠٠٠٠٠ ج٠م دفع لها منها ٢٦٠٣٠٠٠ ج٠ م والباقي لها ٥٩٧٠٠٠ ج٠م وقد ذكرت في تقريري الاخير (وجه ٧٣) ان بعض اعضاء العائلة الخديوية يدعون بحقوق لهم في ما اصاب الحكومة من مال التصفية فقد حكمت محكمة مصر الابتدائية بسقوط دعواهم هذه ولم تنظر امام محكمة الاستئناف حتى الآن (٩ يناير)

(٣٧) مصلحة الدومين

لم تقفل حسابات هذه المصلحة سنة ١٩٠٦ بعد غير انهُ يرجح ان تبلغ زيادة ايراداتها على مصروفاتها ١٦٠٠٠٠ ج٠م على الاقل وقد بلغت قيمة ما سدد من دينها في خلال السنة ٢١٨٦٩٣ ج م وتبلغ قيمة الباقي منهُ ١٣١٥٦٩٢ ج٠م ٠ والراجح انهُ لا تنتهي سنة ١٩٠٠ حتى يكون هذا الدين قد سدد كلهُ اما الاراضي التي لم تبع فكانت مساحتها ١٤٧٤٥٦ فدانًا في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٦ . فاذا دامت اسعار الاراضي الزراعية على ما هي عليهِ الآن فانهُ يبقى للحكومة عند تمام تصفية هذا الدين اكثر من ١١٧٠٠٠ فدان بوجه التقدير وقيمتها ٥٠٠٠٠٠٠ ج٠م على الاقل

(٣٨) المعاشات

ان القوانين التي تعطى بموجبها المعاشات لموظفي الحكومة المتقاعدين او لورثتهم بعد وفاتهم لا تخلو من التعقيد وقد عدلت مرارًا لاسباب مالية وغير مالية ولكن الحقوق التي اكتسبها المستخدمون بمقتضى القوانين السابقة لم تمس عند تعديلها ولذلك تجد بين موظفي الحكومة الآن من تختلف حقوقهم في المعاش اختلافًا كبيرًا ٠ فموظف يستحق المعاش بحسب لائحة سعيد باشا الصادرة سنة ١٨٥٤ وآخر بحسب لائحة اسمعيل باشا الصادرة سنة ١٨٧١ وآخر بحسب لائحة توفيق وهي احدثها عهدًا وقد صدرت سنة ١٨٨٧

ولا حاجة الى الافاضة في مزايا كل من هذه اللوائح وانما اذكر ان لائحة سعيد باشا كانت اكثرها سخاء اما لائحة اسمعيل باشا فاقل من لائحة توفيق باشا سخاء بوجه الاجمال

ولكنها تمتاز عليها من بعض الوجوه حتى ان كثيرين من الموظفين اختاروا البقاء عليها مع انهم خيروا في استمداد حقوقهم من لائحة توفيق باشا عند ما صدرت سنة ١٨٨٧

اما الموظفون الذين عينوا بعد سنة ١٨٨٧ فيعطون المعاش بمقتضى لائحة توفيق باشا وستصبح هذه اللائحة الوحيدة التي يعمل بها بعد انتهاء المعاشات المستحقة بحسب القوانين القديمة الاَّ اذا غيرت . فقد اثبت الاختبار ان لائحة توفيق باشا تحتاج الى التعديل كسابقتيها لانهُ نجم عنها في العشرين سنة التي مضت عليها مشكلات وشواذ كثيرة لا يمكن التخلص منها على الارجح الاَّ بتعديل اللائحة تعديلاً تامًّا على اساس علمي مطابق للعدل اما امكان تحسين المعاشات في غضون ذلك التعديل فمسألة اخرى محفوفة بمصاعب كثيرة لارتباطها من جهة بمسألة تحسين حالة موظفي الحكومة على وجه العموم ومن جهة اخرى بما اذا كانت موارد الحكومة المالية تسمح لها بان تزيد شيئًا من هذا القبيل

ومما يزيد هذا الامر الاخير وضوحًا ان قائمة المعاشات الملكية والعسكرية لسنة ١٩٠٧ تستغرق ٤٨٠٠٠٠ ج . م من المصروفات المقدرة في الميزانية بمبلغ ١٤٢٤٠٠٠٠ ج . م يطرح منها ٨٠٠٠٠ ج . م تستقطع من رواتب الموظفين على المعاش فيبقى ٤٠٠٠٠٠ ج . م تدفعها الحكومة . وهذا المبلغ يشمل المعاشات المستحقة بحسب لوائح تزيد سخاء عن اللائحة الحالية كما تقدم فهو سينقص بانتهاء تلك المعاشات وسينقص ايضًا بانقطاع معاشات الموظفين في الدائرة السنية والمصالح الاخرى التي الغيت . ولا يخفى ان عددًا كبيرًا من المعاشات استبدل في السنوات الاخيرة فبلغت قيمة هذا الاستبدال منذ سنة ١٩٠٠ ٥٢٧٠٠٠ ج . م ثم ان عدد موظفي الحكومة زيد كثيرًا في المدة الاخيرة وهذا يزيد ما يصرف على المعاشات . واول مسألة واجبة المعرفة قبل الاقدام على تغير جديد هي ما اذا كانت هذه العوامل المتناقضة تزيد المبلغ الذي يصرف على المعاشات او تنقصهُ . وعليهِ قرَّ رأي الحكومة على البحث في هذه المسألة بحثًا حسابيًّا لتقف على حقيقتها فتمكنت لحسن الحظ من الاستعانة باثنين من كبار الحساب في لندن وهما المستر ويات والمستر ريان فجاءا مصر في الربيع الماضي وتوليا جمع المعلومات العديدة اللازمة لبحثهما ولكن تقريرهما لم يرد حتى الآن (٢ يناير) والمرجح انهُ لا يقتصر على اظهار المبلغ النهائي الذي يلزم صرفهُ على المعاشات بحسب اللائحة الحالية بل يظهر ايضًا متوسط عدد الوفيات من مستخدمي الحكومة وما شابه ذلك من المسائل . وعسى ان تكون النتائج المالية التي يظهرانها مما ييسر للحكومة السخاء في اللائحة الجديدة التي تضعها للمعاش ولكن كل وعد من هذا القبيل يكون قبل

اوانهِ حتى يعلم المبلغ الذي تقتضيهِ المعاشات بموجب اللائحة الحالية

(٣٩) مصلحة البوستة

بلغ ايراد مصلحة البوستة ٢٣٧٠٠٠ ج . م في سنة ١٩٠٦ يقابلها ٢٠٦٠٠٠ ج . م سنة ١٩٠٥ وذلك من تخفيض بعض الرسوم في هذه السنة كما سأبينهُ . وبلغ مصروفها ١٥٨٠٠٠ ج . م فيكون الايراد الصافي ٥٢٠٠٠ ج . م

والتقدم عام لكل فرع من فروع هذه المصلحة

وقد خفض رسم تسجيل الرسائل في داخل القطر فجعل ٥ مليات بدلاً من ١٠ فكانت النتيجة ان المسجلات زادت ٧٠ في المئة . وزاد عدد الرسائل المتبادلة بين بريطانيا والمستعمرات البريطانية من جهة والقطر المصري من جهة اخرى ٦٠ في المئة بسبب تخفيض رسم التخليص وجعلهِ بنساً واحداً

وخفض رسم التخليص على الرسائل المتبادلة بين ايطاليا ومستعمراتها من جهة والقطر المصري من جهة اخرى من اول يوليو سنة ١٩٠٦ فجعل رسم التخليص ١٥ سنتيماً على الرسائل الواردة على القطر المصري من تلك الجهات و٥ مليات على الرسائل الواردة اليها من القطر المصري

وبلغت قيمة طرود البضائع المرسلة على يد البوستة ٤ اضعافها في السنوات العشر الماضية وبلغت قيمة مجموعها ٧٢٦٠٠٠ ج . م في سنة ١٩٠٦ وفي ذلك زيادة قدرها ١٧ في المئة عما يقابلها في سنة ١٩٠٥

وزادت الحركة في اعمال قسم الطرود المحول عليها بقيم زيادة مطردة كما زادت في السنوات الماضية . وكنت اؤمل ان تكون معاملة هذا القلم قد امتدت الى بريطانيا العظمى ولكنني آسف جداً لان ذلك لم يحصل بعد

وبلغت قيمة النقود التي ارسلت على يد مصلحة البوستة ٢٥٣٠٠٠٠ ج . م في سنة ١٩٠٦ يقابلها ٢٣٣٠٠٠٠ ج . م في سنة ١٩٠٥

وخفضت عمولة البوستة على ارسال النقود في داخلية البلاد فجعلت ٣ مليات بدلاً من ٤ منذ اول يناير سنة ١٩٠٦ فزادت الحوالات المالية زيادة سدت ما كان يمكن ان يحدث من العجز بسبب هذا التخفيض

وزاد تبادل حوالات البوستة بين القطر المصري من جهة وبريطانيا العظمى

ومستعمراتها من جهة اخرى زيادة تذكر . وقد ادخل نظام هذه الحوالات في شهر ابريل سنة ١٩٠٥ فصدر في تلك السنة من اول ابريل الى ٣١ دسمبر ٥٨٥٤ حوالة من القطر المصري تبلغ قيمتها ٣٥١٤ جنيهاً ودفع ٢٤١٦ حوالة تبلغ قيمتها ١٨٦٤ جنيهاً وبلغ عدد الحوالات الصادرة من مصر في سنة ١٩٠٦ — ١٩٦٤٠ حوالة تبلغ قيمتها ١١٧٧٠ جنيهاً ودفع ٦٣٥٠ حوالة تبلغ قيمتها ٤٨٠٠ جنيه

وفتح في العام الماضي ١٢ مكتباً جديداً للبوستة . وانشئ ١٥١ بوستة طوافة . وادخل نظام توزيع المراسلات على المنازل في ١٧ بندراً فاصبح عاماً لجميع المدن الكبرى

(٤٠) الملح

لا يخفى انهُ لما الغي احتكار الملح من غرة يناير سنة ١٩٠٦ قبلت شركة الملح والصودا التي كان لها وحدها الحق في بيعهِ ان تبيعهُ على يد وكلائها بحيث لا يتجاوز ثمن الكيلو منهُ بالمفرق مليمين وكان ثمنهُ مدة الاحتكار خمسة مليمات وتكفلت الحكومة ان لا تشغل ملاحاتها او لا تؤجرها لغير الشركة مدة ست سنوات (ثم زيدت تلك المدة الى عشرين سنة)

وهذا الاتفاق لا يمس حقوق اصحاب الملاحات التي ليست في اراضي الحكومة ولا حقوق الذين اخذوا الامتيازات بملاحات بورت سعيد . بل يحق لهؤلاء الاخيرين بمقتضى امتيازهم ان يبيعوا الملح في القطر المصري عند الغاء احتكارهِ بنفس الشروط التي تبيعهُ بها شركة الملح والصودا . وقد بلغ المخزون من الملح في داخلية القطر اقلهُ في آخر دسمبر سنة ١٩٠٥ لان الذين يبيعون بالمفرق امتنعوا طبعاً عن المشترى لما علموا بقرب تخفيض الاسعار . فلما الغي الاحتكار تهافت الناس على المشترى في يناير فبلغت المبيعات في ذلك الشهر اكثر من ربع الكمية التي بيعت في خلال السنة السابقة

ومع ان الاسعار التي باعت شركة الملح بها كانت تبقي للبائعين بالمفرق ربحاً عظيماً لو باعوا الكيلو بمليمين (اي اعظم سعر للبيع بالمفرق) لكنهم اغتنموا في البدء فرصة تخفيض الثمن لربح ارباح كبيرة ببيعهِ باكثر من مليمين فلم يمضِ زمن طويل حتى ظهرت آثار المناظرة والمزاحمة في اسعار الجملة والمفرق فان الملح المستخرج من بورت سعيد والملاحات الخصوصيَّة عرض في اسواق القطر ايضاً فلم يأتِ شهر ماي حتى نزل سعر الملح بالجملة الى نصف ما كان عليهِ تقريباً ثم نزل اكثر من ذلك في خلال تلك السنة وهو يختلف الآن (٦ يناير) من ٣٠

مليمًا الى ١٢٠ مليمًا في كل ١٠٠ كيلو على حسب المناظرة وبعد المحل الذي يستخرج الملح منهُ ونزلت اسعار البيع بالمفرق ايضًا ولكن معظم الربح من هذه المزاحمة والمناظرة كان من نصيب الباعة على ما يظهر . ومما يدل على ذلك انهم وجدوا حديثًا ان اقة الملح اي الكيلو وخمس تباع بالمفرق بمليمين وتشرى بالجملة على حساب ٨٠ مليمًا كل مئة كيلو فيربح الباعة اكثر من مئة في المئة ولا ريب في ان تخفيض الثمن ادى الى زيادة "المقطوعيَّة" زيادة كبيرة حتى بلغت مئة الف طن على الاقل سنة ١٩٠٦ وقد خسرت الحكومة من ايراداتها بالغاء الاحتكار ١٧٠٠٠٠ ج . م . ومؤكد ان الشارين وصغار البائعين بالمفرق استفادوا بقدر ما يعادل هذا المبلغ او يزيد عليهِ وان الغاء الاحتكار عاد بالفائدة على الاهالي عمومًا

(٤١) مدينة القاهرة

قلت في كلامي عن ميزانية هذه السنة ان اعظم عيب في نظام مصر الحالي هو عدم توزيع الضرائب بالقسط والسواء . ولا ريب في هذا القول فان ما يصيب الاطيان من الضرائب اكثر مما يجب ولا اعني بذلك ان مال الاطيان اعظم مما يجب ان يكون [1] فان اسعار الاطيان وحدها تدل على ان الحالة ليست كذلك وانما اقصد ان اهل الحرف والصنائع وسكان المدن عمومًا لا يتحملون ما يجب ان يتحملوهُ من الضرائب . ولاظهار ذلك اذكر الحقائق الآتية عن ايرادات مصر القاهرة ومصروفاتها في السنوات الثلاث الاخيرة واستثني منها الاموال التي صرفت على ابنية الحكومة وعلى كباري النيل . فقد بلغت المصاريف بعد طرح تلك المبالغ كما يأتي

	١٩٠٤	١٩٠٥	١٩٠٦
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
لانارة الشوارع والجناين الخ	٥٨٦٥٧	٩٢١٧٠	٩٤١٣٤
للكنس والرش	٢٨٦٢١	٣٤٤١٥	٣٩٥٤٦
لفرش الشوارع بلاسفلت	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
مصارف لماء المطر وغيره	١٨٤٥٠	١٠٠٠	٥٠٠٠
شوارع جديدة	٥٧١٠٠	١١٠٠٠	٩١٠٠٠
الجملة	٢٤٩٦٨٠	٥٨٥٨٥	٢٤٩٦٨٠

(١) انظر كلامًا بهذا الشان في فصل "(٢٤) اموال الاطيان"

والضريبة الوحيدة التي تجبى من سكان المدن في القطر المصري هي عوائد الاملاك وقدرها ٨ في المئة من قيمة ايجارها وهذه بلغت في مصر القاهرة في السنوات الثلاث الماضية كما يأتي :

	جنيه مصري
١٩٠٤	٩١٦٥٥
١٩٠٥	٩٩٠٥٨
١٩٠٦	١٠٠٣٧٦

فيظهر مما تقدم ان جانباً كبيراً من المصروفات المحلية في القاهرة يحملها دافعو الضرائب في القطر عموماً وان اصحاب المنازل الذين زادت ثروتهم كثيراً في السنوات الاخيرة لا يدفعون الى الخزينة المصرية غير رسوم الجمارك على البضائع الواردة التي يستعملونها. فالضرائب غير موزعة اذاً بالسواء واذا أريد انشاء مصارف في العاصمة فلا بدّ من النظر في فرض ضرائب محلية اخرى على اهلها وربما نظر ايضاً في انشاء مجلس بلدي لها

الباب الرابع

في الري

(٤٢) فيضان سنة ١٩٠٦

زاد "تصرف" النيل سنة ١٩٠٦ زيادة تذكر عنهُ في السنوات السبع التي سبقتها. ففي تلك السنين كانت مناسيب النيل دون المتوسط حتى بلغت في صيف احداها اوطأ ما ذكر في التواريخ. اما السنة الماضية فكان اعلى منسوب بلغهُ النيل مثل منسوب الفيضان المعتدل لا الفيضان الجيد . وكان هبوط المياه طبيعيًّا . فبناء عليهِ ينتظر ان تكون حالة النيل في صيف ١٩٠٧ احسن مما كانت عليهِ منذ بضع سنوات

(٤٣) خزان اصوان

عاد الخزان بفوائد عظيمة على البلاد سنة ١٩٠٦ كما عاد عليها في السنين السابقة . وقد ابتدأوا بملائهِ ماء في ٩ نوفمبر سنة ١٩٠٥ فبلغ الماء المخزون فيهِ اعلى ارتفاعهِ في ٩ يناير سنة ١٩٠٦ ولكنهم لم يحتاجوا الى زيادة ماء النيل بهِ الى ١٠ ماي . فجعلوا يفرغون منهُ منذ ذلك اليوم من ٦ الى ٢٠ مليون متر مكعب يوميًّا حتى فرغ في ٢١ يوليو اي بعد ما كانت مياه الفيضان قد مرّت باصوان . وضبط عيون الخزان لتفريغ الماء اللازم من اصعب الامور ويقتضي دوام الاعتناء ودرس مناسيب الماء جنوبيَّ الخزان . غير ان المستر مكدونلد المهندس المقيم في اصوان ومساعدهُ المستر كوبر اتقنا ذلك " حتى جعلاهُ في مصاف العلوم " على ما قال السر وليم جارستن . وما دمنا في الكلام عن توزيع المياه اقول ان موظفي الري لقوا من اهالي القرى في القسم الاخير من الصيف الماضي "ما يدهش من قلة احترام القوانين والمبالاة باللوائح فبات تنفيذها اعسر بكثير مما هو عليهِ عادةً" . ولا ريب عندي ان بعض ذلك ناشئ عن عدم موافقة لائحة الترع الدائر البحث الآن على تنقيحها . والبعض الآخر عن عدم احترام القوانين فان هذا الروح قد سرى في البلاد كما اشرت اليهِ مرارًا ومن اسباب ذلك الحركة التي حدثت في الصيف الماضي اثر مسألة الحدود بين مصر وتركيا . وقد تمت التكسيات التي اشرت اليها في تقريري السابق (وجه ٧٨) وهي سميكة مصنوعة من الغرانيت والسمنت وممتدة تحت عيون الخزان على عرض النهر ويختلف عرضها من ٣٠ الى

٦٠ متراً · وقد انفق على بنائها ٣٠٤٠٠٠ ج · م فجاءت طبق المرام واستحق المستر مكدونلد واعوانهُ مزيد الثناء عليها · واكرّر هنا ما قلتهُ في السنة الماضية وهو ان الخزان وطيد الاركان ثابت البنيان

(٤٤) اعمال التحويل في مصر الوسطى

صرف نحو ٧٠٠٠٠٠ ج·م السنة الماضية لتحويل ري ٦٤٥٥٠ فداناً من ري الحياض الى الري الصيفي . فبلغت المساحة التي حولت كلها ٢٨٦٦١٨ فداناً وبلغ كل ما صرف على تحويلها ٢٤٦٦٠٠٠ ج · م . اي نحو ٩ ج · م الفدان وفتح اعتماد قدرهُ ٦١٣٠٠٠ ج·م لادامة هذا العمل سنة ١٩٠٧ وسيلزم مبلغ مثلهُ لسنة ١٩٠٨ ويؤمل ان يتم التحويل كلهُ في آخر سنة ١٩٠٨ وسيبلغ كل ما يصرف حسب التقدير الحالي ٤٢٠٠٠٠ ج · م ولكن اذا استمرت قيمة الارض واجور العمال على الارتفاع فربما لم يكفِ المبلغ المذكور لذلك · وقد اشرت مراراً الى غرابة مركز الحكومة في مشترى الاطيان اللازمة لاعمال التحويل فان ارتفاع قيمة تلك الاطيان ناتج عن اعمال التحويل نفسها ومع ذلك فالحكومة تضطر الى مشتراها بالثمن الذي ستبلغهُ الاطيان المجاورة لها بعد اتمام تحويلها . وقد اجاز القانون المتعلق بذلك لاصحاب هذه الاطيان ان يربحوا الارباح العظيمة من هذا التحويل ولكنهُ ثقيل الوطأة جداً على دافعي الضرائب . ويظهر لي انهُ مجحف ايضاً بحقوقهم فعدّل بعض التعديل بعد مفاوضات طويلة مع الدول وسنرى ما تكون نتيجة هذا التعديل

(٤٥) قناطر اسنا

ذكرت في تقريري الماضي (وجه ٧٧) ان الرأي قرّ على انشاء سد في اسنا بمليون جنيه وستعطى مقاولتهُ للخواجات ايرد . والغرض منهُ رفع منسوب المياه ايام الفيضان حتى تستقل الحياض في جهات اسنا عن الفيضان جيداً كان او رديئاً فقد قاسى اصحابها كثيراً من ضرر الشراقي في السنين الرديئة الفيضان وقد شرعوا في بناء هذا السد سنة ١٩٠٦ فجاءت الاعمال الابتدائية على ما يرام وجيء بكل الآلات اللازمة وبمقدار كبير من المواد وانشئت المحلات والمنازل والمستودعات واقيم مستشفى ايضاً هناك وابتدأ العمل في الطرف الشرقي في اول ديسمبر وابتدأ ايضاً بناء السد عند الهويس من الجهة الغربية

وبلغ مجموع ما صرف سنة ١٩٠٦ ١٥٩٠٠٠ ج · م بعضها على مشترى الارض ولكن اكثرها على مشترى الآلات والمواد

الباب الخامس

في المواصلات

(٤٦) السكة الحديد

ارى من الواجب عليَّ ان اذكر مزيد اعتباري للخدمات الجليلة التي خدم بها الماجور جنستون القطر المصري حتى توفاهُ الله في السنة الماضية. فادارة سكة الحديد ادارة قلما يشكر الانسان عليها ولا سيما في القطر المصري حيث يقاسي مديروها العذاب من عيوب نظام فرضتهُ الضرورة السياسية عليهم ولكن الماجور جنستون كان خير من يصلح لاستخراج النفع من هذا النظام الفاسد لعظم براعتهِ في صناعتهِ وعلو همتهِ التي لا يعتريها كلل وثباتهِ ومثابرتهِ واستقامة قصدهِ ودماثة اخلاقهِ مع شدة ميلهِ الى المسالمة. ولا يعرف مقدار نجاحهِ في اعمالهِ غير العارفين بالمصاعب التي لاقاها في سبيلهِ وقد عاش حتى شهد الغاء ذلك النظام وزوالهُ ولكنهُ لم يعش حتى يجني كل الفوائد التي تجتنى من الغائهِ

قلت في كلامي عن ميزانية السنة الجارية ان الاتفاق الانكليزي الفرنسوي الذي أبرم سنة ١٩٠٤ وقع حين كان توقيعهُ لازماً لانقاذ مصر من الوقوع في ورطة ادارية شديدة . وهذا القول يصدق على مصلحة السكة الحديد اكثر مما يصدق على كل مصلحة سواها . فالناس انما يلتفتون في مثل هذه الامور الى النتائج ولا يدري الاَّ القليلون انهُ لو لم يتيسر لمصلحة السكة الحديد المصرية ان تزيد نسبة مصروفات الاعمال الى الايرادات وان تزيد مصروفها الاسامي على توسيع نطاقها وتحسين ما عندها لعجزت عن ان تفي بحاجات البلاد المتزايدة . ولكن ذلك قد تيسر لها والحمد لله وانا اكتب الآن ما اكتبهُ عنها وقد زادت آمالي فيها عما كانت عليهِ في ما مضى

فاولاً كانت نسبة مصروفات الاعمال الى الايرادات ٥٥٫٦ في المئة سنة ١٩٠٥ و ٥٤٫٧ في المئة سنة ١٩٠٦ ولا تكون اقل من ٦٠ في المئة في السنة الجارية . وبعض السبب في هذه الزيادة ارتفاع سعر الفحم الحجري واجرة العمال وبعضهُ الاعتماد على الرأي الصائب الذي اشار بهِ السر تشارلس سكوتر وهو ان يكون تجديد القاطرات بمال من الايرادات وليس من المال الاحتياطي

وثانياً صرف من الثلاثة ملايين الجنيه المصري التي اشار المستر تشارلس سكوتر بصرفها نحو ٠٠٠ ٦٢٥ ١ ج ٠ م الى آخر سنة ١٩٠٦ وأعطي مبلغ ٠٠٠ ٦٠٠ ج ٠ م ليصرف في هذه السنة . ويظهر الآن انهُ متى صرفت الثلاثة الملايين كلها فلا بد من صرف مليون آخر ايضاً

ويظهر من الجدول التالي ان الارباح الصافية تزيد عن فائدة المال المصروف محسوبة ٥ في المئة

السنة	قيمة رأس المال*	الارباح الصافية	نسبتها في المئة من رأس المال
١٩٠٢	٠٠٠ ٢٠٣٨٣	٠٠٠ ١٠٥٩	٥،١٩
١٩٠٣	٠٠٠ ٢٠٨٤٨	٠٠٠ ١٠٧٣	٥،١٤
١٩٠٤	٠٠٠ ٢١٢٨٠	٠٠٠ ١٢٣٣	٥،٧٩
١٩٠٥	٠٠٠ ٢٢٠٠٠	٠٠٠ ١٣٢٧	٦،٠٣
١٩٠٦	٠٠٠ ٢٣٢٠٠	٠٠٠ ١٤٧٥	٦،٣٥

وقد بلغ عدد ركاب سكك الحديد ٠٠٠ ٥٥٠ ٢٢ نفس سنة ١٩٠٦ يقابلهُ ٠٠٠ ٠٣٦ ٢٠ نفس سنة ١٩٠٥ وبلغت زنة البضاعة التي نقلت سنة ١٩٠٦ ٠١٩ ٧١٢ ٦ طنات منها ٦٧٣ ٩١٦ ٣ طناً للجمهور و٣٤٦ ٧٩٥ ٢ لمصلحة السكة الحديد يقابل ذلك ٢٠٢ ٦٢٢ ٥ طن سنة ١٩٠٥

(٤٧) السكك الحديدية الضيقة

بلغ طول سكك الحديد الزراعية المفتوحة في القطر المصري ١١٤٥ كيلو متراً . والشركات الثلاث صاحبة هذه السكك قائمة بعملها قياماً حسناً على ما يظهر . وقد تحسنت ادارة سكة حديد الفيوم التي شكوت منها في تقاريري السابقة تحسناً عظيماً . وقد ادخل العنصر الاوربي فيها فكانت النتيجة في سنة ١٩٠٦ ان المصروفات نقصت ٤٠٠٠ ج ٠ م . والربح الصافي زاد ٦٠٠٠ ج ٠ م عما كانا سنة ١٩٠٥

* ان قيمة راس المال عينت بالتقريب لانه لم يتيسر حصر المال الذي صرف على سكة الحديد المصرية بالضبط . والراجح ان القيمة المذكورة آنفاً ليست دون الواقع

وبلغ عدد الركاب في العام الماضي في السكك الحديدية التابعة لهذه الشركات ٦٨٣٤٠٠٠ نفس . وبلغ وزن البضاعة التي نقلت بها ٩٢٩٠٠٠ طن . وقد سرني ان عدد طلبة المدارس الذين يستخدمون هذه السكك في ذهابهم وايابهم يزداد ازدياداً سريعاً والاجرة التي تؤخذ منهم تختلف بين ١٥ و ٣٠ غرشاً في الشهر على نسبة المسافة التي يقطعونها

وقد زادت حركة النقل على هذه الخطوط زيادة عظيمة حتى ان القاطرات التي كانت منذ بضع سنوات تكفي للقيام بالعمل المطلوب منها اصبحت الآن غير كافية

وادركت كل الشركات انها في حاجة الى الاهتمام بامر المحطات لان هذه المحطات اصبحت ضيقة بالنسبة الى كثرة القطن الذي يخزن فيها قبل شحنهِ في العربيات حتى ان بعض معامل القطن رفضت نقل قطنها في هذه السكك لهذا السبب

(٤٨) مصلحة التلغرافات

بلغ ايراد مصلحة التلغرافات ١٠٤٠٠٠ ج . م في سنة ١٩٠٦ وزاد المصروف فيها ١٦٠٠٠ ج . م عما كان عليهِ في سنة ١٩٠٥ فبلغ ٩٠٥٠٠ ج . م وقد خصص مبلغ ٨٠٠٠ ج . م من زيادة المصروف المشار اليها بزيادة رواتب المستخدمين

وكان عدد التلغرافات الخصوصية التي ارسلت في سنة ١٩٠٥ مليوني تلغراف فبلغ ٢٣٠٠٠٠٠ في سنة ١٩٠٦

ولا يمكن الآن تقليل ساعات العمل على العمال او السعي في التخفيف عليهم باعطائهم يوم راحة في الاسبوع لان عددهم لا يزال اقل مما يجب ان يكون بالنظر الى العمل المطلوب منهم لا سيما وانهُ يزداد سريعاً ولكنهُ يؤمل ان يخرج في هذا العام من المدارس عدد كافٍ من التلامذة الذين يتعلمون التلغراف فيتيسر بذلك تخفيف العمل على العمال

وقد زاد عدد الطلبة في قسم التلغراف في مدرسة الصنائع والفنون عما يمكن ان يسع فاستؤجر مسكن آخر لاقامة الزائدين وهذا المسكن يسع ٣٠ تلميذاً . ثم ان مصلحة السكة الحديد اخذت تبني مدرسة خصوصية لها لكي تعلم فيها طلبة فن التلغراف التابعين لقلمها التجاري او لمصلحة التلغراف

(٤٩) التليفونات

ازداد عدد التلغرافات المستعجلة في العام الماضي عما يقابلهُ في العام في سنة ١٩٠٥ والمظنون ان السبب في ذلك هو ان الخطوط التليفونية بين بورصتي القاهرة والاسكندرية لا تزال غير كافية لاداء المطلوب . ولذلك منحت الحكومة المال اللازم لانشاء خطين جديدين في هذا العام . وقد مد خط التليفون بين مصر وطنطا . وتقدم العمل في انشاء خطوط تليفونية في الارياف كثيرًا و بلغت الخطوط التليفونية المستعملة الآن ١٣٧٥ خطاً

(٥٠) حركة الانتقال بين مصر واوربا

ذكرت في تقريري السنوي السابق ان عدد الذين قدموا القطر المصري بطريق الاسكندرية او بور سعيد بلغ ١٠٠ الف نفس في سنة ١٩٠٥ وانهُ كان ٩٠ الفاً في سنة ١٩٠٤ و ٧٤ الفاً في سنة ١٩٠٣ و ٦٠ الفاً في سنة ١٩٠٢ بقطع النظر عن الجنود

وقد بلغ هذا العدد في سنة ١٩٠٦ نحو ١٠٧٠٠٠ منهم ٨٧٠٩٧ قدموا بطريق الاسكندرية و ١٩٨٥٠ بطريق بور سعيد . ولست اعلم كم كان بينهم من السياح ولكني لا اشك في ان القسم الاعظم منهم من المقيمين في القطر المصري دائماً

وقد نزل الى القطر المصري في السويس ١٤٨٦٢ نفساً غير المذكورين وغير الحجاج

الباب السادس

في الاعمال العمومية

(٥١) ميناء الاسكندرية

يعسر عليَّ ان اشرح الاعمال المهمة التي عملت اخيرًا في ميناء الاسكندرية من غير رسم يوضحها فاقتصر على خلاصة تقرب ذلك من ذهن القارئ

واولاً اتكلم عن الميناء الخارجي فقد صرف مبلغ ١٠٣٠٠٠ ج . م منذ سنة ١٩٠٥ على عمل ستة مراسٍ جديدة لسفن الفحم ومخازن واسعة لخزنهِ وابتدأ استعمال مرسيين منهما منذ الصيف الماضي وانبئت (في ١٧ يناير) ان الثالث والرابع منها يتمان في آخر يناير وان الخامس يبتدئ استعمالهُ في آخر اغسطس . ثم اعطي اعتماد مالي اضافي قدرهُ ٥٥٠٠٠ ج.م في السنة الجارية لبناء مرسيين آخرين وهما لازمان جدًّا لان مقدار ما ورد من الفحم في سنة ١٩٠٦ زاد بمقدار ١٥٠٠٠٠ طن عما ورد منهُ في سنة ١٩٠٥ و بمقدار ٥٠٠٠٠٠ طن عما ورد سنة ١٩٠٠ فمتى تم بناء المراسي الستة اتسعت الفسحة على الرصيف في الميناء الداخلي للتجارة العمومية وقد اعطي ١٠٠٠٠ ج . م سنة ١٩٠٥ لتوسيع الارض عند الطرف الاخير من رصيف الفحم والمأمول ان ذلك يتم في آخر يونيو من هذه السنة وفتح اعتماد قدرهُ ١٧٩٠٠٠ ج . م سنة ١٩٠٥ لبناء ستة ارصفة لمراكب الخشب في القباري وجعلت جائزة للخواجات الماجا المقاولين اذا كانوا يتمون العمل قبل الوقت المتفق عليهِ وهو ابريل ١٩٠٨ ولكنني لا ادري ان كانوا يستطيعون اتمامهُ قبل ذلك وفتح اعتماد آخر قدرهُ ١٢٠٠٠٠ ج.م لاطالة الحاجز الحالي الذي تتنفس الامواج عليهِ وعمل حاجز آخر مثلهِ من جهة رصيف المواشي الجديد عند المسلخ والمأمول ان الحاجز المذكور آنفًا يطال في آخر ١٩٠٧ بحيث يمنع الامواج التي تثيرها الرياح الغربية من الدخول الى الميناء . واعطي نحو ٢٥٠٠٠ ج . م لبناء ميناءٍ للمواشي قرب المسلخ وقد تم بناؤُهُ في اغسطس ١٩٠٦ وهو مستعمل الآن

اما الميناء الداخلي فقد فتح اعتماد قدرهُ ١٠٦٠٠٠ ج.م لبناء ارصفة جديدة واربعة مراسٍ في الماء العميق عند رصيف الترسانة ولكن هذا العمل تأخر ويؤمل ان يتم مرسوَ

من المرامي الاربعة في شهر نوفمبر وآخر في شهر يناير سنة ٨ ١٩ والانظار متجهة الآن الى شراء ما يلزم من عدد الرفع والنقل ونحوها

واعطي نحو ٦٧٠٠٠٠ ج.م من المال الاحتياطي لاصلاح ميناء الاسكندرية فصرف نحو ٣٣٢٠٠٠ ج.م منهُ الى آخر ١٩٠٦ علاوة على ١٠٦٠٠٠ ج.م صرفت على الترميم واصلاحات اخرى ثانوية . ثم اعطي مبلغ ١٠٠٠٠ ج.م لجرف الممر الجديد بالكراكات بين الصخور وعرضهُ ٦٠٠ قدم وسيكون عمقهُ ٣٥ قدماً . وقد استعانوا بكراكات الاميرالية البريطانية كثيرًا في هذا العمل والمأمول ان العمل كلهُ يتم في يونيو من السنة الجارية . وارجو بعد اتمامهِ ان يتم الاتفاق على ان كراكات الاميرالية تجرف الرمال الواقعة الى الشمال الشرقي من الحاجز الكبير الذي تتنفس الامواج عليهِ . اما الآن فهناك مساحة ٥٠٠ فدان لا تصلح الآ لرسو السفن الشراعية التي لا يلزم لها ماءٌ عميق فمقدار ما يلزم جرفهُ يبلغ ٣٦٠٠٠٠٠ متر مكعب فمتى تم جرف هذا المقدار تصبح الاسكندرية من احسن موافي البحر المتوسط ان لم اقل انها تصبح احسنها

وستتم الاعمال الجارية الآن سنة ١٩٠٩ وحينئذٍ ينتظر ان يزيد مقدار ما يمرُّ بميناء الاسكندرية من الواردات والصادرات كثيرًا فقد كان مقدارها ٢٣٩٤٠٠٠ طن سنة ١٩٠٠ فصار ٣٤٥٠٠٠٠ طن ١٩٠٥ و٣٦٦٠٠٠٠ طن سنة ١٩٠٦ فاذا فرضنا ان متوسط زيادتها السنوية يكون ١٠ في المئة وهو متوسط على غاية الاعتدال فالصادرات والواردات تزيد حتى تبلغ ٤٨٠٠٠٠٠ طن سنة ١٩٠٩ وحينئذٍ يكون قد تم ٨٠٠٠ متر من المرامي او متر لكل ٦٠٤ طنات من البضاعة وقد زار الاميرال بلومفيلد والمستر ملافال مهندس ميناء الاسكندرية المشهور اشهر الموافي التجارية في بريطانيا العظمى وقارة اوربا في الصيف الماضي قصد تغيير ما يريان تغييرهُ موافقًا لحاجات الاسكندرية فوجدا ان نسبة المرامي الى طنات البضاعة متر لكل ٢٨١ طنًا في تريستا ومتر لكل ٣٦٨ طنًا في همبرج ومتر لكل ٣٨٠ طنًا في مرسيليا ومتر لكل ٢٣٣ طنًا في الهافر ومتر لكل ٢٧٤ طنًا في لفربول ومتر لكل ٤٠٢ طن في منشستر ومتر لكل ٥٨١ طنًا في جلاسكو وان ارصفة اضافية كانت تبنى في كل ميناء من تلك الموافي وان الميناء الواحد الذي تزيد فيهِ نسبة المتر الى الطن على ما هي في الاسكندرية هو ميناء انتورب حيث النسبة متر الى ٧١٩ طنًا ولكن لا يخفى ان كثيرًا من البضائع التي تمرُّ بميناء انتورب يرسل بحرًا الى داخلية البلجيك والمانيا ومع ذلك فقد ابتدأوا هناك باطالة الرصيف ٤٥٠٠٠ متر . وعليهِ لا ريب عندي

انهُ متى تمت الاعمال الجارية الآن في ميناء الاسكندرية يحتاج الامر الى عمل اعمال اخرى غيرها ولكن يحتمل ان اتمام ميناء بورت سعيد يخفف عن ميناء الاسكندرية غير ان رأيي هو ان تجارة القطر المصري تزداد ازدياداً عظيماً بحيث لايؤثر ميناء بورت سعيد في ميناء الاسكندرية شيئاً

اما العمق اللازم لمدخل بوغاز الحوض التجاري فلم يكمل حتى الآن لانهم التزموا ان يوقفوا الجرف بالكراكات مراراً هناك في السنة الماضية لكي لا يؤخروا الجرف اللازم لاعمال الميناء . ومع ذلك فقد استعملوا ذلك الحوض لثمانٍ وعشرين باخرة تجارية بقيت فيهِ مدة ٨٨ ½ يوم واستعملتهُ الحكومة لسفنها مدة ٥٧ يوماً . وهذا العمق قاصر عن الوفاء بحاجات البواخر التجارية الكبيرة التي تختلف الى ميناء الاسكندرية . وسيزيد قصورهُ هذا متى فتح الممر بين الصخور في الخريف المقبل

(٥٢) ميناء بورت سعيد

تقدم العمل في ميناء بورتسعيد في العام الماضي تقدماً عظيماً على جانبي القنال واوشك الحوض المظيم الذي أُنشئَ على الشاطىء الايمن ان يتم وهو معدٌّ للبواخر التي تنقل فحماً

وأُنشئت مستودعات كثيرة على الشاطىء الغربي بالقرب من حوض الشريف . فمدّت الخطوط الحديدية اليها والامل عظيم ان العمل يجري فيها بكل ما يمكن من السرعة لان الناس متشوقون الى انجازهِ بالنظر الى نمو التجارة في البلاد وازدحام البضائع في الاسكندرية

(٥٣) كباري النيل

تقدم العمل في كوبري الروضة تقدماً عظيماً والمرجح اتمام بنائهِ في الاجل المتفق عليهِ مع المقاول . قال السر وليم جارستن : ان العمل جارٍ على غاية ما يرام والفولاذ الذي يستعمل لهذا الكوبري من النوع الجيد

ولما سئل السر بنيامين باكر تقديم تقرير عن هذا الكبري كتب (في ١ فبراير) ما يأتي

اجريت اليوم التفتيش في كبري الروضة فاقول ان حالتهُ حسنة من حيث العمل فيهِ والمواد المعدة لهُ . وانَّ بناءهُ يعد مثالاً لاعظم الاعمال التي يقوم بها بناؤو الكباري الجيزون على احدث الطرق . اما الاعمال التي يقوم بها العمال الوطنيون فحسنة ايضاً غير ان

الضرورة تقضي باعادة بعضها مرتين وذلك لعدم وجود آلات برشمة بمصر كما في البلاد الاخرى . وحيث ان في مصر اعمالاً اخرى تقتضي مبرشمين فقد اخذ المقاولون يعلمون عمالاً آخرين هذا العمل مهما كلفهم الامر لكي يتوفر العدد اللازم منهم لكبري الروضة

ولا شك ان تعليم عمال احتياطيين ليس بالامر السهل على السر وليم ارولد وشركائه ولكنهُ يفيد البلاد لاحتياجها الى المبرشمين "

اما الرسوم الموضوعة لبناء كوبري جديد في بولاق فلا تزال تحت النظر . والمأمول ان هذا العمل يعرض للمناقصة العمومية في اثناء هذه السنة . وقد قدرت قيمة الارض اللازم نزع ملكيتها عند طرفي الكوبري بمبلغ ٦٨٠٠٠ ج . م

(٥٤) المباني العمومية

كانت الحاجة الى المباني العمومية عقبة تعترض تقدم الاصلاح على اختلاف انواعه رغماً عن كثرة الاموال التي انفقت في السنوات الاخيرة . ولا تزال الطلبات ترد من كل جهة لانشاء مستشفيات ومدارس ومكاتب بوستة ومراكز بوليس الخ . وهي طلبات لا يمكن اجابتها اليها كلها دفعة واحدة

وقد صرفت نظارة الاشغال العمومية وحدها على المباني العمومية في سنة ١٩٠٦ مبلغاً لا يقل عن ٧٨٠٠٠ ج . م فتم بناء ٤٣ بناء وابتدأ بناء ٤٨ وبلغ ما صرف على المدارس والورش وحدها ٩٦٠٠٠ ج . م كل ذلك عدا ما تصرفهُ مصالح السجون والصحة والجمارك التي تهتم هي نفسها بمبانيها العمومية

الباب السابع

في الادارة

(٥٥) المكاتبة الرسمية

اشرت غير مرة الى ميل الموظفين في مصر الى الاكثار من المكاتبات الرسمية على غير حاجة . وامامي الآن مثال يدل على هذا الافراط دلالة صريحة وهو ملف رسمي يحتوي ٣١ صفحة مكتوبة كلها بآلة الكتابة . والاولى منها مؤرخة في ٢٦ من فبراير ١٩٠٥ وهي ترجمة عقد بيع مكتوب بالعربية وقد جاء فيهِ " ان الحكيم محمد عثمان علي الزاكر من ناحية بنبان بمديرية اصوان اشترى من ابن اخيهِ محمد علي الزاكر من اهالي تلك الناحية والمديرية نصف حمار بمبلغ ١٩٥ غرشاً "

والظاهر انهُ وقع شك في كون الحمار مشترًى او مسروقاً فتبادل الموظفون في اصوان ودنقلة والقاهرة وغيرها ٧٣ افادة رسمية في هذا الموضوع وآخر افادة منها مؤرخة في ١١ من نوفمبر ١٩٠٦ هذا ولم تتقرر بعد ملكية الحمار مع انها ظلت موضوع البحث مدة سنة وتسعة اشهر . فآمل ان رؤساء المصالح يبذلون جهدهم في منع مثل هذه الاعمال

(٥٦) البوليس

لا يكاد المصلح يجد بين كل القضايا العديدة المعقدة التي يضطر الى حلها قضية اصعب من قضية تنظيم بوليس مستوفٍ شروط وظيفتهِ . ومصر مثل غيرها من البلدان لا ينتظر ان الجري فيها على نظام اداري بعد اصلاحهِ وتحسينهِ ينتج نتائج عظيمة في الحال بل جلُّ ما يمكن عملهُ فيها هو ان يسير الانسان تدريجاً في السبيل الذي يؤدي الى الغرض المقصود حتى يحصل التحسين المطلوب على توالي الايام ولا ريب عندي ان نظارة الداخلية سائرة في السبيل المؤدي الى الغرض المقصود من هذا القبيل . فقد انشأ اللورد كتشنر مدرسة للبوليس سنة ١٨٩١ ولكنها لم تتقدم تقدُّماً سريعاً جدًّا لقلة المال كما هي الحال في سائر الاصلاحات . الاَّ ان توقيع الاتفاق الانكليزي الفرنسوي اكسب مصر حريتها المالية منذ سنتين او ثلاث سنوات فجاء ذلك بالنتيجة الشافية فانهُ بدخل المدرسة الآن ثم يخرج منها

نحو ٣٠٠ تلميذ سنوياً وبعد ما يتعلمون فيها ستة اشهر ونصف شهر يصيرون كونستبلات ويعطون مرتباً اعظم من مرتب البوليس الذين يؤخذون من الجيش . والمأمول ان قوة البوليس كلها تؤلف على هذا النمط في المستقبل ولكن عدد الذين يطلبون الدخول الى المدرسة الآن لا يزيد كثيراً عن عدد المراكز الخالية

اما النتائج التي يؤمل الوصول اليها على توالي الايام فلا يتيسر الكلام عنها من الآن . قال المستر متشل "واسمع الناس احياناً يشكون قائلين ان الكونستبلات الجدد يستخدمون ما يؤتونهُ من زيادة الفهم والذكاء لزيادة ابتزاز المال من الاهالي . ولكن مهما يكن في تثقيف اخلاقهم وتقويم اودهم من المشقة فعلمهم لا يدخرون وسعاً في ذلك وفي تشويقهم الى مبادئ اسمى من التي كانت قبلاً نصب عيونهم وذلك تحت ادارة الماجور الجود مدير المدرسة الجديد وبحسن ارشاده . على انهُ لا بدَّ من خيبة الأمل في بعض من اولئك التلامذة ولكن لا تضعف عزائم المستر متشل والماجور الجود بسبب ذلك اذ لا ريب عندي ان الكونستبلات الذين يتخرجون من تلك المدرسة يكونون بوجه الاجمال ارقى بكثير من الذين يدخلون في خدمة البوليس على النظام الذي كان متبعاً قبلاً . وعلى كل حال لا يمكن الانسان ان يفعل اكثر مما يُفعل الآن . قال المستر متشل " ولا اظن ان بوليساً في العالم يعلَّم احسن مما يعلَّم البوليس المصري الآن " وانا اشهد بصحة هذا القول بناء على ما رأيتهُ من تلك المدرسة اما من جهة الآداب والاخلاق فلا ينتظر من الكونستبل المصري ان يكون ارقى فيها من الهيئة الاجتماعية التي يعيش فيها

ثم ان المدرسة تعلم تلامذة غير الكونستبلات ليكونوا ضباطاً في البوليس وهي تخرج نحو ثلثين من هؤلاء الضباط كل سنة . قال المستر متشل "والذين يطلبون ان يتعلموا ليكونوا ضباطاً كثار لاحدَّ لعددهم ولكنهم كلما زادوا علماً وتهذيباً ضعفوا جسماً وبنيةً فقد طلب تسعة عشر تلميذاً من الذين اتموا دروسهم الثانوية الدخول الى المدرسة في شهر سبتمبر الماضي فلم يقبل منهم بعد الفحص الطبي غير ثمانية"

ثم ان التعليم في هذه المدرسة كلهُ بالعربية ومما يحسن ذكرهُ انهُ لم تحدث في السنة الماضية حادثة سكر او تمرد او سرقة فيها

ويقيم التلامذة الآن في بناء استؤجر لهم ريثما تتم المدرسة التي تبنى لهم بمبلغ ٤٥٠٠٠ ج . م والمأمول انها تتم في شهر اكتوبر المقبل

وقد ربط مبلغ ٥١٠٠٠ ج . م في ميزانية السنة الجارية لزيادة عدد البوليس وزيادة

راتبهِ ايضاً . ولا حاجة الى شرح الوجوه التي يصرف هذا المال فيها وانما اقول ان ١١٣ كونستبلاً اوربيًّا آخرين استخدموا في مصر القاهرة والاسكندرية وقنال السويس

(٥٧) الخفر

اذا كان انشاء بوليس مضمون في القطر المصري يعد امرًا صعب الحل فربما كانت مسألة تنظيم الخفر في الارياف اصعب منهُ اذ البوليس يتبعون نظاماً عسكريًّا والانفار عائشون تحت انظار ضباطهم ولكن الخفراء يتفرقون في طول البلاد وعرضها بحيث يصح ان يعدوا من عامة الناس لا من موظفي الحكومة وشأنهم في ذلك شأن العمد . وقد ابنت الاصلاحات التي أُدخلت في هذه المصلحة في تقريريَّ السنويين السابقين بيانًا وافيًا فلا حاجة الى اطالة الكلام الآن فيهِ . ولا ريب ان ذلك حسن فان الخفراء باتوا احسن حالاً مما كانوا عليهِ من جهة الاجور والسلاح والملابس وزد على ذلك ان الذين يسهرون الليل منهم لا يطلبون للخدمة في النهار كما كانوا يطلبون من قبل وان لم يكن يمكن منعهم من الشغل في اطيانهم الخصوصية . ومما يجدر ذكرهُ لهم مقرونًا بالثناء عليهم بالرغم عما ينسب اليهم من الاتفاق مع اللصوص والمتشردين — ولعلهُ لا يخلو من الصحة احيانًا — هو انهُ قد قتل منهم اربعة عشر رجلاً في العام الماضي حين قيامهم بوظيفتهم وقد اعطت الحكومة مكافأة قدرها ٥٠ ج.م لعائلة كلٍّ من هؤلاء القتلى

ولكن مع دلائل هذا التحسين لا يزال الخفراء بوجه الاجمال ادنى من ان يعدوا قوة كافية لحفظ الامن وقد ذكرت في العام الماضي ان الحكومة عينت ملاحظين للخفراء براتب شهري يتراوح بين ثلاثة جنيهات وخمسة في الشهر وناطت بهم مراقبة عدد من النواحي والمرور فيها برفقة خفراء يؤخذون بالمناوبة كل ذلك بناء على طلب مجلس شورى القوانين ولكن يسوءُني ان اقول انهُ وان كان هذا المشروع حسن الوضع لكن لم تأتِ النتائج مطابقة لما كان يُنتظر منهُ . قال المستر متشل " ولا يسعني ان اقول ان هذا المشروع جاء بنتائج تستحق المصروفات التي صرفناها عليهِ رغمًا عما بذلناهُ من الاجتهاد فيهِ " والسبب في ذلك هو ان الملاحظين انفسهم قصروا عن القيام بواجباتهم وقد اصاب المستر متشل حيث قال . " لا يُرجى من الخفراء مزايا غير موجودة في رؤسائهم " . ومع ذلك فان المشروع لا يهمل ولكن شأن هذه المسألة شأن غيرها من المسائل العديدة التي يتوقف اصلاحها على اخلاق العمال المنوطين بها فان الأمل الوحيد في الحصول على نتيجة حسنة في المستقبل

معلق بوضع نظام صحيح والاتكال على الثبات والتمرين والتدقيق في اختيار الرجال لتعزيز هيئة الموظفين وترقية اخلاقهم تدريجاً

على ان هناك عقبة تعترض في سبيل الاصلاح وهي انهُ يصعب الحصول على العدد اللازم من العمال للقيام بالخدمة رغماً عن زيادة الرواتب في الايام الاخيرة والسبب في ذلك ارتفاع اجور العمال في طول البلاد وعرضها

وقد اتصل بي ان بعض الدوائر تستحسن جعل الخدمة اجبارياً ولكني لا استحسن ذلك والمستر متشل يرى رأيي وفي ظني ان السبب الاكبر الذي يجعل بعضهم يميلون الى الرأي الاول هو ان كثيرين يرغبون في زيادة عدد الخفراء ولكنهم لا يريدون ان يقوموا بالنفقة اللازمة لذلك ولكن الحقيقة هي ان عدد الخفراء كافٍ في معظم الجهات وقد يزيد عن الحاجة في غيرها ولكن النقص ناشئ عن عدم كفاءتهم ولذلك اوافق على رأي المستر متشل وهو يرى ان احسن طريقة لحلّ المشاكل الناتجة عن هذه الحال « هي الامتناع عن زيادة عدد الخفراء زيادة تذكر الاَّ اذا قضت بذلك احوال خصوصية وقتياً والميل الى تنقيص العدد وزيادة الأجور وقد بلغت نفقات الخفراء في المديريات في العام الماضي ٥٥١٠٠٠ ج ٠ م منها ٤٧٤٠٠٠ ج ٠ م قام بدفعها الاهالي و ٧٥٠٠٠ ج ٠ م منحتها الحكومة من ايرادها العمومي ولم يتيسر للحكومة زيادة هذه المنحة في سنة ١٩٠٧ بالنظر الى المصروفات العظيمة المطلوبة منها في جهات اخرى

(٥٨) العمد

اشرت في تضاعيف كلامي على مسألة ادخال المجالس النيابية تدريجاً في القطر المصري الى ان اساس المشروع الذي وضعهُ اللورد دفرين هو السعي لانقاذ الاهالي من ظلم مشايخ البلاد[١] وزدت على هذا ان اهالي القرى لا يزالون ينتخبون العمد بوجه عام نواباً عنهم وذلك على الرغم مما خولهم اياهُ القانون النظامي من حرية الانتخاب ٠ ولا مشاحة في ان مركز العمدة تغير عما كان عليهِ منذ ٢٥ عاماً فاصبح العمد لا يستطيعون ان يتجاوزوا حدود وظيفتهم كما كانوا يفعلون في ذلك العهد ولكن سلطتهم ضعفت من جهة اخرى كثيراً ٠ فقد قال المستر متشل " اننا قد ابعدنا النواب الذين يستطيعون وحدهم ان يكونوا واسطة التقارب بيننا وبين الاهالي "

---

(١) انظر " (٦) في مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية "

وانا لا اشك في صحة قول المستر متشل غير انهُ لم يكن مناص من اضعاف سلطة العمد في دور الانتقال من حكومة استبدادية الى حكومة ساد في عصرها النظام وامتد فيها ظل القانون . وقد ارتئي الغاء نظام القرى القديم الغاء تامًّا بالنظر الى صعوبة تنفيذهِ ومنافاتهِ لروح العصر . ولكن المستر متشل يعارض في هذا الرأي وانا اشاركهُ في هذه المعارضة واری وجوب المحافظة على هذا النظام وبذل الجهد في اصلاحهِ رغمًا عما يعترضهُ من الصعوبات التي توهي العزائم

(٥٩) السجون

بحث ذوو الحل والعقد مؤخرًا بحثًا مستفيضًا في مسألة معاملة المسجونين في القطر المصري . ولست اريد الخوض فيها في هذا التقرير لان رأي الباحثين لم يقر على شيء حتى الآن (١٠ يناير) ولان مدير عموم السجون سيبحث في هذه المسألة بحثًا وافيًا في تقريرهِ القادم

ومن المحتمل ان تتخذ التدابير لارسال اصحاب السوابق من المجرمين الى اصلاحيات خاصة بالبالغين سن الحلم والادراك غير انهُ لا بد من احداث شيء من التغيير في القانون قبل اتمام ذلك

وقد انفق نحو ٧٥٠٠٠ ج . م على بناء السجون في السنة الماضية منها ٣٠٠٠٠ ج . م على بناء الاصلاحية الجديدة ونحو ٢٧٠٠٠ ج . م على بناء سجن في القناطر الخيرية

(٦٠) ادارة تحقيق الشخصية

ان تحقيق البوليس للشخصية حسب النظام الذي وضعهُ الكولونل هارفي (باشا) منذ اعوام لا يزال يأتي بفائدة عظيمة ولا تنحصر فائدتهُ في بيان سوابق المجرمين الذين يحاولون اخفاء شخصيتهم الحقيقية باسماء مستعارة بل تتناول وجهًا آخر وهو رفع التهمة عن الذين يتهمون خطاءً بارتكاب بعض السوابق فقد ظهرت فائدة هذا الوجه الثاني في حوادث كثيرة في العام الماضي

ومما تسرّ معرفتهُ هو ان تخوف الناس من هذا النظام في بادىء الامر اخذ يزول . قال الكولونل هارفي " ولم يتفق قط في حادثة من الحوادث ان رجال النيابة او القضاة ارتابوا في صحة هذا النظام بل كانوا يقبلون شهادة الخبيرين بهِ حالاً ويعدونها شهادة قاطعة "

(٦١) الحشيش

من الاخبار التي ترتاح النفوس الى سماعها أنَّ عدد الذين آل تعاطيهم الحشيش الى اختلال شعورهم وادخالهم مستشفى المجاذيب في القاهرة نقص نقصاً مطرداً في السنوات الاخيرة ولكن لا ريب في انَّ الحشيش لا يزال رائجاً رواجاً عظيماً وقد بلغ ما ضبطهُ رجال خفر السواحل والبوليس والجمارك في العام الماضي ١٥٣٤٥ كيلوغراماً . ومن الغريب انَّ الحادث المعروف بحادثة شبه جزيرة سيناء سهَّل السبلَ لادخال الحشيش الى القطر المصري تسهيلاً عظيماً وذلك لانَّ بلوك الهجانة المنوط بهِ مراقبة الحدود عند الصحراء الغربيَّة دُعي الى شبه جزيرة سيناء للقيام فيها وقتيًّا في فصلي الصيف والربيع الماضيين فما علم المهربون انَّ الحدود خلت من المراقبين حتى فاض بحر الحشيش على القطر المصري كما قال المستر مثل . وربما كان ذلك هو السبب في تقلب اسعار الحشيش في خلال العام الماضي فانها تفاوتت من ٦٥ فرنكاً الى ١٢٠ في الكيلو

ولما كان كلُّ الحشيش الذي ينفد في القطر المصري وارداً من بلاد اليونان الحَّت الحكومة المصرية على الحكومة اليونانية حين المفاوضة في تجديد المعاهدة التجارية بين الحكومتين في منع زرع الحشيش في بلاد اليونان منعاً تامًّا ولكن الحكومة اليونانيَّة أبتْ ذلك فتمَّ الاتفاق بعدئذٍ على اخذ تدابير مختلفة لمقاومة اصدار الحشيش من البلاد اليونانية الى القطر المصري واهمُّ هذه التدابير وضع ضريبة اضافية على الاطيان التي تزرع حشيشاً ومنع اصدارهِ الى القطر المصري منعاً باتًّا ولا ريب في ان الحكومة اليونانية تسعى في انجاز وعودها بكل صدق واخلاص . على انهُ وان يكن ابداء الرأي الآن صريحاً في ما ينتج عن ذلك يعدُّ قبل اوانهِ لكني لا ارى بدًّا مع ذلك من ان اقول ان تهريب الحشيش الى القطر المصري لم يقاوم بعد مقاومة فعَّالة . ولا غرابة في ذلك فانَّ مقاومتهُ صعبة جدًّا لانَّ طول ساحل اليونان وقرب جزر الارخبيل العديدة من البر يسهلان تهريبهُ على المهرّبين فانهم كثيرًا ما يأتون بالحشيش الى جهة غير مطروقة في احدى تلك الجزر ثم يرسلونهُ الى القطر المصري في السفن الصغيرة التي تمخر في البحر المتوسط وهي كثيرة العدد بعضها بخاري وبعضها شراعي ولذلك رأى احد الاذكياء العارفين باحوال التهريب ان خير واسطة لحفظ القانون هي ان لا يسمح بنقل الحشيش من جهة الى اخرى في بلاد اليونان وان لا يؤذن من اصدارهِ الاَّ في ثغر او ثغرين معينين كبيرا وبتراس مثلاً لانهُ يمكن ان يراقب حينئذٍ مراقبة فعالة وهو رأي جدير بالاعتبار

(٦٢) المسكر

تكلمت بالايجاز عن هذه المسألة المهمة في تقريريَّ السابقين وقد دار البحث عليها في البرلمان اخيرًا فرأيت ان ابسط الكلام عنها هذه المرة اكثر مما فعلت في المرتين السابقتين

كتب المستر متشل يقول " انهُ وان تكن المسكرات لم تتأصل في مصر بعد لكن تعاطي المسكر زاد عما كان عليهِ مع شدة مقاومتنا لهُ ضمن دائرة اختصاصنا ومع كره معظم الاهالي لهُ ايضًا "

واليك مجمل المعلومات التي يمكن استخلاصها من احصاءات الجمارك . كانت زنة " المشروبات الروحية " التي دخلت القطر سنة ١٩٠١ ٥١١١٧٦ كيلو فارتفعت الى ٦٧٤٢٧٦ كيلو سنة ١٩٠٥ وهي آخر سنة عندي احصاؤها الآن (٣ يناير) . وزادت " المشروبات الروحية " الموضوعة في الزجاجات في تلك المدة من ٨٥١٢٧ " دستة " الى ١١٤٨٤٩ " دستة " اما الكحول الصرف فقد قلَّ الوارد منهُ من ١٣٩٢٤٧٥ الى ٥٨٣٠٢٦ كيلو[1] وزاد الوارد من البيرا الموضوعة في البراميل من ٩٩٦٧٧ الى ١٢١٤٩٤ " دستة " والموضوعة في الزجاجات من ١٥٧٩٠٨ الى ١٦٧٨٦٩ دستة والوارد من الخمر من ١٣١٠٩١٧٩ الى ١٤٤٧٨٢٣٠ كيلو والموضوع منها في زجاجات من ٣٣١٧٧ الى ٤١٣٥٩ دستة وترد اكثر المشروبات الروحية من فرنسا والجزائر وتركيا وانكلترا واليونان ويرد الكحول الصرف من النمسا والمجر وروسيا والبيرا من انكلترا والمانيا والنمسا والخمر من قبرص واليونان وايطاليا وتركيا وكذلك من فرنسا والجزائر ولكن بكميات صغيرة بالنسبة الى البلدان الاخرى

وتصعب معرفة مقدار الزيادة التي نشأت في الواردات عن زيادة النزلاء الاوربيين في القطر ومقدار الزيادة التي نشأت عن زيادة تعاطي المصريين للمسكرات . غير انهُ مما لا ريب فيهِ ان الوارد من تركيا وهو العرق (الزبيب) وما شاكل من المشروب يتعاطى اكثرهُ المصريون والطبقات الواطئة من الاوربيين . وقد ازداد الموسكي انتشارًا وكذلك نوع رخيص من البيرا الانكليزية ورد منهُ مقادير كبيرة اخيرًا . والرأي الغالب على الذين يوثق بحكمهم ان تعاطي الخمور الواردة من الخارج لم يزدد ازديادًا كبيرًا عند المصريين ما خلا الطبقات العليا

واهم كثيرًا من مسألة المشروبات الواردة من الخارج مسألة المسكرات المصنوعة في

(١) اما سنة ١٩٠٦ فبلغت واردات الكحول الصرف ٩٤٢ ٤٩٥ في الاحد عشر شهرًا الاولى منها

داخل القطر . فان في القاهرة ٤٣ معملاً للكحول منها ١٣ للوطنيين والباقي يملكهُ الاجانب

ويستخرج الكحول في مصر من الدبس (عسل السكر) وتجارتهُ محصورة كلها تقريباً في شخص واحد ويؤخذ من احصاءاتهِ ان الكمية التي تستخرج لهُ زادت من ١٧٨ ٦١٩ ١ كيلو سنة ١٨٩٩ — ١٩٠٠ الى ٠٣١ ٤٣٢ ٤ كيلو سنة ١٩٠٥ — ١٩٠٦ ونحو نصف هذه الكمية يستعمل للشرب والنصف الآخر للوقود ويقطر الزبيب في كل انحاء القطر وتباع الاقة منهُ بسبعة غروش ولكنهُ يتعذر تقدير مجموع الكمية التي تقطر منهُ

وقد اوردت في ما تقدم خلاصة المعلومات التي امكنني الحصول عليها من الاحصاءات ولست اشك في صحة النتيجة العمومية التي وصل اليها المستر متشل فقد قال " ان عادة شرب الخمر والمشروبات الروحية شاعت بين شبان الطبقات العليا من الاهالي[١] فهم يتشبهون بالاوربيين في عاداتهم ولكنهم لا يعرفون دائماً الحد الذي يجب ان يقفوا عندهُ فالقاعدة عند الاوربيين المحترمين ان لا يفرطوا في شرب الخمر ومن افرط منهم شذَّ عن القاعدة واما المصريون فالذين يتعاطون الخمر يميلون الى الافراط منهُ . اما الفلاحون فلم تتطرق اليهم عادة شرب المسكرات ولا يصح ان يعد السكر من اسباب ارتكاب الجرائم . ومن النادر ان تجد مصرياً سكران ولو في مدينة من مدن الارياف "

وهاك جدولاً بعدد حوادث السكر التي حدثت سنة ١٩٠٥ و١٩٠٦ في كل انحاء القطر في الاشهر العشرة الاولى التي تنتهي في ١١ اكتوبر

	١٩٠٥	١٩٠٦
في الشوارع	٨٨٣٦	٨٨١٠
في المحلات العمومية	٧١	٣٢
	٨٩٠٧	٨٨٤٢

قلت في تقريري عن سنة ١٩٠٤ ان القطر المصري قد استفاد كثيراً جداً بنوع عام من اتصالهِ باوربا ولكن ان كان التمدن الاوربي يوصل اليهِ ما يزيل الفضيلة الكبرى من فضائل الاسلام وهي الامتناع عن المسكرات فذلك عار على اوربا ولا ريب انهُ يخشى على

(١) كتب مدير عموم الجمارك يقول " واذكر على سبيل الاستشهاد عن عادات الطبقات العليا انهُ وصلني منذ مدة كتاب من رجل فرنسوي من الذين يجلبون الخمر من الخارج قصد فيهِ ان يقنعني بنعمة " فواتيرهِ " فذكر اسماء اربعة من الذين يشترون منهُ وكلهم باشاوات مسلمون وموظفون في الحكومة ما عدا واحداً "

المتصفين بهذه الفضيلة من فقدها . ولا ازال على رأيي هذا من حيث العار ومن حيث الخوف من زوال هذه الفضيلة وكلما مرَّت سنة بغير اصلاح القوانين الحالية ازداد الخوف من زوال تلك الفضيلة

وانتقل الآن الى ذكر ما للحكومة من السلطة على مقاومة هذه الآفة ومنهُ يظهر ان سلطتها غير كافية فان بيع المشروبات الروحية بالمفرق مقيد بقانون " المحلات العمومية " كالقهوات والمطاعم والحانات والبارات الخ . فلا يمكن بيعها في هذه المحلات بوجه الاجمال الاَّ بعد حصول اصحابها على رخص من الحكومة وهذه الرخص تعطى مجانًا فلا تأخذ الحكومة شيئًا عليها مع اني لا اعرف مسوغًا لضرب الضرائب افضل من ضربها على هذه الرخص . وقد استثنيت " الاحياء الاوربية في القاهرة والاسكندرية وبورت سعيد والاسمعيلية والسويس " من هذا القانون بناء على طلب الدول فيستطيع الانسان ان يفتح حانة فيها على شرط ان يشعر البوليس بذلك قبل فتحها باسبوعين ومتى اعطيت الرخص لم يمكن استرجاعها الاَّ بامر المحكمة واذا كانت بيد الاجانب وجب صدور قرار من المحاكم المختلطة باسترجاعها وهذه القاعدة تُمشى على كل اصحاب الحانات وما شاكلها من المحلات التي فتحت قبل ٢١ نوفمبر سنة ١٩٠١ وهو التاريخ الذي ابتدأ فيهِ العمل بالقانون المتعلق بهذه المسألة . ولا يمكن للحاكم ان تحكم بسحب الرخص نهائيًا الاَّ في احوال خصوصية اهمها

(١) بيع المشروبات الروحية المغشوشة او الشروع في بيعها

(٢) صدور احكام في جنايات او جنح معينة على اصحاب الرخص . ولكن سحب الرخص في هذه الحالة يدوم خمس سنوات فقط

(٣) تعاطي الحشيش في المحلات التي بيد اصحابها رخص اذا كان قد سبق فحكم عليهم لمثل هذا الذنب

(٤) المقامرة في تلك المحلات اذا كان قد حكم على اصحابها لهذا الذنب في خلال السنوات الثلاث السابقة

ولمفتشي الحكومة الحق بعد اعلان القنصليات في ما يتعلق بالاوربيين ان يفتشوا كل المحلات العمومية ولكنهم لا يعملون بهِ لانهُ يفضي الى الكدر والاستياء ويستلزم نفقات كثيرة ولا يأتي بفائدة في الاحوال الحاضرة بل لا بدَّ للحصول على الفائدة من مراقبة المشروبات الروحية الواردة من الخارج والمصنوعة في القطر ومراقبة تجارتها ويجب سن القوانين لمعرفة درجة الكحول وذكر المواد المضرة بالصحة العمومية وتعيين طريقة التحليل الخ . والحكومة

مستعدة لانشاء المعامل الكيماوية وتعيين المفتشين الخبيرين للقيام بالعمل ولكنهُ ما دامت العقبات الناشئة عن الامتيازات الاجنبية موجودة فلا فائدة من ذلك

اما تجارة الكحول بالجملة وبيع المشروبات الروحية بالمفرق في المحلات التي لا تشرب فيها فغير مقيدين بقوانين الآن

ولا يجوز انشاء معامل البيرا والكحول بلا رخصة غير ان الحكومة لا تستطيع الامتناع عن اعطاء الرخص اذا كان الموقع الذي يراد انشاء المعمل فيهِ موافقاً وقام الذي يطلب الرخصة بكل الشروط التي تشترطها مصلحتا الضبط والربط والصحة العمومية فيظهر من هذه الخلاصة المختصرة ان سلطة الحكومة غير كافية للقيام بما تقتضيهِ هذه المسألة . وليس هناك الأوجه واحد يرجّى منهُ خير وهو ان الحكومة اهتمت بهذه المسألة كثيراً منذ اعوام ولم تكن الحانات قد انتشرت في الارياف حينئذٍ فقرّ رأيها سنة ١٨٩١ على ان لا تعطي رخصة بانشاء حانة في بلدة لا يبلغ عدد سكانها ٣ آلاف نسمة الآ في احوال خصوصية ولكن موظفيها اهملوا تنفيذ هذا القرار بعض الاهمال فتقرّ الرأي في مارس سنة ١٩٠٥ على عدم اعطاء الرخص في كل بلدة كبيرة كانت او صغيرة بلا إذن من نظارة الداخلية وقد تولى المستر مشل نفسهُ النظر في طلب كل رخصة مدة السنتين الماضيتين فحال ذلك دون تكاثر الحانات ولا شك عندي انهُ من اهم الاسباب في حصر اكثر حوادث السكر في المدن. وكل ما سمعتهُ يؤيد الرأي الذي ابداهُ المستر مشل وهو ان رذيلة السكر لم تنطرق بعد الى اهالي الارياف تطرقاً يذكر . واقول ايضاً انهُ رغماً عن قصور القوانين الحالية لحملة المستر مشل واعوانهِ على المسكرات في الثلاث السنوات الماضية لم تخلُ من الفائدة لان عدد المحلات العمومية التي تباع فيها المشروبات الروحية في كل انحاء القطر كان ٤٣١٤ في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٥ فنقص الى ٣٤٢٥ في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٦ اي انهُ قل ٨٨٩ في سنة واحدة وكان عدد هذه المحلات العمومية ٣٤٢٥ في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٦ منها ٩٧٣ محلاً في " الاحياء الاوربيَّة " في القاهرة والاسكندرية وبورت سعيد والسويس فقلَّ عددها ١١٧ في خلال السنة ويسرني انهُ ليس في القرى التي يقل عدد سكانها عن ٣ آلاف نفس غير ٥٥ حانة

اما اصحاب هذه المحلات فمنهم ١٩٨٦ اجانب والباقون وعددهم ١٤٣٩ من رعايا الحكومة وقد دهشت لما علمت ان ١٩١ من هؤلاء مسلمون

وقبل ختام الكلام في ما نحن فيهِ احب ان اوجه بعض الاقوال خصوصاً الى الذين

يهمهم امر الاصلاح في مصر من اهل انكلترا · فاقول ان في مصر مسائل عديدة تقتضي العناية والاهتمام · وانا واثق ان الحكومة جرت في كثير منها كما في مسألة التعليم ومسألة استخدام المصريين مكان الاوربيين وغيرهما على سياسة صحيحة مطابقة لرأي الناس في انكلترا داخل البرلمان وخارجهُ اذا كنت قد ادركت رأيهم على صحتهِ · وهذه السياسة كانت حرة سمحاء وستظل كذلك الى ما شاء الله . وانما نحتاج الى مال وزمان للتوسع فيها على الرسم الذي رسمهُ لها واضعها وعلى نمط ما تمَّ منها حتى الآن · ولكن هناك طائفة أُخرى من الاصلاحات التي لم تتقدم تقدماً يذكر ومن جملتها ما يختص باصلاح الآداب العموميَّة ولا سيما استئصال شافة انواع مختلفة من الرذائل ويظهر لي من المسائل العديدة التي تسأل في البرلمان ان الاهتمام بمثل هذه المسائل شديد هناك

اما السبب في قلة التقدم فيها فهو ان نظام الامتيازات الاجنبيَّة الحالي يحول دون الاصلاح من هذا القبيل · ومهما قلت لم ازد على ما يجب ان اقولهُ لاقناع كل من يهمهُ اصلاح مصر بانهُ ان لم يغير ذلك النظام عما هو عليهِ فلا امل في تقدم هذا الاصلاح تقدماً جوهريًّا او سريعًا · ورب قائل يقول ولماذا لا تفاتحَ الدول في كل مسألة من هذه المسائل على حدة · فاقول ان ذلك جُرِّب ولكنهُ لم يأتِ بنتيجة ترغب المجرب في الجري عليهِ . وربما ادرك الانكليز اخفاق الجاري على هذه الطريقة من تذكر الصعوبة التي يجدها الانسان في حمل مجلسي النواب والاعيان على المصادقة على مشروع قانون واحد يشتد الاختلاف والجدال فيهِ فما بالهم بالصعوبات التي تجدها مصر في عرض تدابيرها التشريعية العديدة ليس على مجلسين فقط بل على خمس عشرة دولة واقناعهنَّ بقبولها والمصادقة عليها مع احتياج كثيرات منهنَّ الى مشاورة مجالسها الشوروية قبل البت في مصادقتها عليها او رفضها لها

ولست اعلم دواءً لهذا الداء غير ما ذكرتهُ في تقاريري السابقة وهو انشاء مجلس محلي تشريعي ذي سلطة على سن قوانين تنفذ على الاوربيين المقيمين في القطر المصري ومتى انشئ فاول عمل يعملهُ يكون انشاء محاكم جنائية لمعاقبة الذين يتعدون القوانين التي يسنها · فحينئذٍ يمكن توجيه العناية الى المسائل المتعددة التي يجب الاعتناء بها على وجه يرجى معهُ الوصول الى نتائج حسنة . واما قبل ذلك فلا

هذا هو الحل الجوهري الوحيد للمشكلات الحالية فما دامت مصر غير حاصلة عليهِ فهي تبذل في المستقبل ما تيسر لها من السعي القليل في سبيل الاصلاح المطلوب كما كانت تفعل في الماضي ولكن لا يغتر احدٌ بمقدار ما ينتج عن سعيها هذا اذ ما ينتج عنهُ لا يمكن ان

يكون وافياً بالمراد حتى تحصل على الحل المذكور آنفاً. وعليهِ أرى انهُ يجب على كل المصلحين المصريين ان يوجهوا جل جهدهم الى هذا الامر الآن لانهُ امر جالل سواء نظرنا اليهِ من جهة المصالح المصرية او الاوربية او من جهة شرف الحكومة البريطانية وقدر التمدن الاوربي عموماً . وكل ما سواهُ من الامور لا يذكر بجانبهِ في الاهمية . وما دام ذلك المجلس غير موجود فليس من العدل بل من الجور والعبث ايضاً ان تلام الحكومة البريطانية او الحكومة المصرية او وكلاؤُهما على وجود مساوئ وعيوب يعترف هؤُلاء بوجودها كما يعترف الناقدون واللائمون و يتأسفون من وجودها كما يتأسفون هم ولكنهم لا يستطيعون مداواتها حتى يصلح النظام التشريعي الغالب الآن على بر مصر

(٦٣) المقامرة

اغتنمت الحكومة المصرية في الربيع الماضي فرصة المفاوضات الدائرة مع حكومة اليونان لاجراء تغييرين مهمين في الطريقة التي تجري عليها في معاملة اصحاب محلات المقامرة من اليونان وهم كثيرون فاتفقت مع حكومة اليونان اولاً على ان يكون للبوليس المصري الحق في دخول كل الغرف التابعة لمحل عمومي تجري فيهِ المقامرة وكان لا يجوز لهُ قبلاً الدخول الاَّ الى الغرف التي تجري فيها المقامرة فعلاً . وثانياً ان يجعل قواس من القنصلية اليونانية في كل بندر من البنادر تحت امر رجال البوليس دائماً ليسير معهم عند اول اشارة منهم الى محل المقامرة الذي يريدون تفتيشهُ

وقد جاء هذان الاصلاحان بفوائد عظيمة فكان في مصر القاهرة في اوائل سنة ١٩٠٦ سبعة عشر محل قمار للاوربيين منها ١٥ لجماعة من اليونانيين فاقفل من هذه المحلات الخمسة عشر اثنا عشر محلاً . وقد جرى مثل ذلك في الاسكندرية فاقفل ثمانية محلات من المحلات الاثني عشر المهمة فيها و يقال ان الاربعة الباقية غير ناجحة وقد حدث الآن مشكلة تدل على الارتباك والتعقيد اللذين ينشآن عن تعدد المحاكم في القطر المصري . فان صاحب محل للمقامرة اتهم حديثاً بارتكابهِ "مخالفة" حسب القانون اليوناني فحكم القنصل بان المسألة ليست من اختصاصهِ بل من اختصاص المحاكم المختلطة . ولكن المحاكم المختلطة تعد الذنب جنحة خارجة عن دائرة اختصاصها بحيث انهُ لا يمكن محاكمة المتهم على الاطلاق في الوقت الحاضر وقد لخص المستر متشل شرح الحالة الحاضرة بقولهِ

" و بالاجمال يقال ان المعاهدة الجديدة جاءت بفائدة جلية ولكن النتائج التي حصلت

لا تكاد تذكر في جنب ما اضاعهُ البوليس من الوقت وما تحملهُ من المشقة، وما دام هؤلاء القوم يمكنهم ان يوقعوا بين البوليس والمحاكم المختلطة والمحاكم القنصلية فالمسألة اصبحت الآن محصورة في ما اذا كان يمكنهم ان يربحوا ربحاً يذكر بعد كل المضايقة التي يجدونها هم والمقامرون منا . على انهُ لا يمكن استئصال هذه الآفة ما دامت الامتيازات الاجنبيةُ على ما هي عليهِ"

(٦٤) تجارة الرقيق الابيض

تتألف اللجنة التنفيذية لجمعية منع الرقيق الابيض في الاسكندرية من تسعة اعضاء منخوبين من الطوائف الاوربية المختلفة و يضاف اليهم الماجور هوبكنسون حكمدار بوليس الاسكندرية وقد اظهر مزيد الاهتمام بهذه المسألة . وسكرتيرها هو المستر بلاتنر الذي كان مستخدماً في لندن وقبرس وجنى منهما اختباراً عظيماً وهو رئيس قلم بوليس مركزي ينظر في كل المسائل التي تتعلق بالآداب العمومية ويسرني ان اذكر انهُ لم يبلغني شكوى عن لسان احد من سوء تصرف البوليس او تعرضهم لهُ بلا مسوغ

وقد أُنقذ سبع عشرة فتاة في العام الماضي من ايدي المتاجرين بالاعراض وسلمن الى الجمعية . وقد علمت انهُ يعترض في سبيل مساعي هذه الجمعية ثلاثة امور وهي اولاً ان الجمعية ليس لها ذاتية قانونية لان الحكومة لم تعترف بها رسمياً فينتج عن ذلك انهُ لا يمكن مقاضاة هيئة الجمعية عند الاقتضاء بل العضو الذي يكون لهُ علاقة بالحادثة التي تفضي الى المقاضاة. على ان المنتظر ان تعترف الحكومة بهذه الجمعية رسمياً في ميعاد قريب (٢١ يناير) وعند ذلك يصير لها ذاتية قانونية كجمعية الرفق بالحيوان

ثانياً ان نظام الامتيازات الاجنبية يحول دون اتخاذ الاجراءات الفعّالة بالسرعة الواجبة ضد الاوربيين بالنظر الى الطرق المتخذة الآن في تنفيذ تلك الامتيازات وان يكن القناصل قد مدّوا يد المساعدة الى هذه الجمعية ونفوا تسعة وثلاثين قوّاداً في العام الماضي بناء على شكواها

ثالثاً ان خلو القاهرة وبور سعيد من جمعيات تماثل الجمعية التي في الاسكندرية يغل يد هذه الجمعية ولكننا نأمل ان اعتراف الحكومة بها يؤول الى انشاء فروع لها كما جرى في جمعية الرفق بالحيوان بعد اعتراف الحكومة بها

(٦٥) جمعية الرفق بالحيوان

يقتضي عليّ ان احيل الذين يهمهم هذا الموضوع بنوع خاص على التقرير الوافي الذي اوشك ان يصدرهُ (٢ يناير) المستر هوراس رمبولد السكرتير الاكرامي لجمعية الرفق بالحيوان في القاهرة . و يسوءُني ان المستر رُمبولد عازم على السفر من القطر المصري قريبًا بعد ان ساس الجمعية وادار ماليتها على وجه يطلق الالسنة بمدحهِ والثناء عليهِ

واحب ان اوجه الانظار بنوع خاص الى امر اشار المستر رمبولد اليهِ في تقريرهِ وذلك ان اربعة اخماس المال الذي يكتتب بهِ لهذه الجمعية في القاهرة يقوم بدفعها الاوربيون ولا سيما الانكليز الذين في الحكومة المصرية مع انهُ لا ريب في انهم لا يعدون من طبقة الاغنياء وذلك بخلاف ما في الارياف فقد اكتتب اهل الفيوم بمبلغ ١١٥ ج . م للفرع الذي أنشئ في تلك المدينة واكتتب اهل المنصورة بمبلغ ١٩٠ ج . م واكتتب اهل طنطا بمبلغ ١٣٣ ج . م واهل اسيوط بمبلغ ٤٥ ج . م وأنشئ مستشفى للدواب في المنيا بلغت نفقتهُ ١٢٠٠ ج . م ومعظم هذا المال اكتتب بهِ اعيان المصريين . على اني واثق بان توجيه انظار المصريين الاغنياء المقيمين الآن في القاهرة وهم كثيرون الى هذا الامر كافٍ لحملهم على مد يد المساعدة الى هذه الجمعية . لان الهبات التي جاءت الجمعية من المصريين في القاهرة في العام الماضي مقتصرة على ما اكتتب بهِ تلامذة مدرسة المعلمين التابعة لنظارة المعارف العمومية من جهة وتلامذة المدرسة الحربية في العباسية وصف ضباطها من جهة اخرى فبلغ ما اكتتب بهِ الفريق الاول ٢٥٠ غرشًا صاغًا وهي حسنة تذكر لهم مع الشكر وما اكتتب بهِ الفريق الآخر ٥٥٠ غرشًا صاغًا ولكني اؤمل كثيرًا ان آخرين من الذين عندهم من المال الذي ينفقونهُ على عمل الخير ما ليس عند اولئك الطلبة يقتدون بهم ويحذون حذوهم

ولا مشاحة في ان جمعية القاهرة وسائر الجمعيات تؤثر الآن تأثيرًا جليًا في البلاد كلها وان كان تأثيرها لا يزداد الاَّ تدريجًا فان معاملة الحيوان الاعجم اصبحت الآن احسن بكثير مما كانت عليهِ قبلاً

(٦٦) الحج

بلغ عدد الحجاج المصريين ١١٦١٥ في سنة ١٩٠٦ فنقص عما كان عليهِ سنة ١٩٠٥ (حين كان ١٤٣٦٦) ولكنهُ زاد عن متوسط عددهم في الست عشرة سنة الماضية (٦٢٥٧)

ثم ان التدابير العسكرية التي اتخذت لمرافقة المحمل على نحو ما ذكرت في تقريري السنوي السابق (صفحة ١٠٧) جاءت طبق المرام وانقضى الحج بسلام ولم يصبهُ ما يكدر صفوهُ

اما المصاريف التي صرفتها الحكومة على الحجاج الذين رافقوا المحمل فلم تزد الاَّ قليلاً عما دفعهُ الحجاج انفسهم

وقد حاولت الحكومة في العام الماضي ان تقنع الحجاج بان يوصوا بحفظ محلات لهم من قبل في بواخر معينة تبحر من السويس في مواعيد معينة ايضاً فاخفقت في ذلك كل الاخفاق لان الحجاج يفضلون الذهاب الى السويس حينما يشاؤون والسعي في السفر منها في اقرب آن . ولكن الحكومة عازمة على اتخاذ طريقة اخرى لتنظيم سفر الحجاج فتقوم قطرات مخصوصة بهم من الوجه القبلي والوجه البحري وتنقل امتعتهم مجاناً

وقد أُعطي مجلس الكورنتينات مبلغاً قدرهُ ٩٢٠٠ ج . م لانشاء محل للتطهير في السويس حتى يسهل التطهير عند السفر الى الحجاز

(٦٧) تجارة الاسلحة والذخيرة

لا غنى عن مراقبة بيع الاسلحة واقتنائها نظراً الى كثرة الجنايات خصوصاً في القطر المصري ورجال البوليس باذلون اقصى جهدهم في ذلك والقانون يخولهم السلطة الوافية بالغرض المقصود ولكنهُ انما يخولهم اياها نظراً واما عملاً فتنفيذ القانون من اعسر الامور لان البوليس يلزم ان يعلم من الدفاتر المعروضة لتفتيشهِ ما يفعل بائعو الاسلحة وغيرهم بما عندهم من الاسلحة . ولكن كثيراً ما يتفق ان ما يذكرهُ البائع او الشاري عن ذلك يكون كاذباً او غامضاً فلا يدرك البوليس مقصودهُ منهُ . فتلافياً لهذا المحذور قرَّ الرأي حديثاً على ان يلزم الشاري بوضع امضائهِ ثم تبين ان ذلك يوقع في محذور آخر وهو اقتفاء آثار صاحب الامضاء واقامة الدعوى عليهِ اذا كان امضاؤهُ مزوراً . وكثيراً ما يتفق ايضاً ان الشراء يتم على يد صديق او خادم فيبقى اسم الشاري الحقيقي مجهولاً فقد ظهر اخيراً من فحص الدفاتر بالتدقيق في بندر من بنادر المديريات ان كل اسم وكذلك كل عنوان مذكور فيها كان مزوراً . وظهر

من فحص الدفاتر ايضاً ان الاسلحة والذخائر كثيراً ما ترسل من جهة الى اخرى باسم شخص لا وجود له مطلقاً

غير ان اسلحة كثيرة ضبطت وصودرت في السنة الماضية بموجب احكام صادرة من المحاكم . والمأمول ان دوام السهر والمراقبة على ما يرد وما يباع من السلاح وتنفيذ قانون امتناع الاسلحة وبيعها يقلل عدد الاسلحة التي لم تعط بها رخص حتى لا تتجاوز حد الاعتدال ولا يغرب عن البال ان الامتيازات الاجنبية لا تجيز التعرض للاوربيين في هذه المسألة

(٦٨) مصلحة الرقيق

لا يخطئ من يقول ان تجارة الرقيق قد بطلت في الوجه البحري . اما الوجه القبلي فقد حدث فيه حادث ذو شأن في ديسمبر سنة ١٩٠٥ بين جنود مصلحة منع الرقيق وعربان العشاباب النازلين في صحراء اتباي بين النيل والبحر الاحمر . وتحرير الخبر ان دورية ارسلت من دراو الى ساحل البحر الاحمر بناء على بلاغ من بعضهم ولكنها وصلت متأخرة لسوء الحظ فلم تستطع منع النخاسين عن انزال قافلة من الرقيق الى البحر . على انها تمكنت من معرفة المحل الذي كانوا نازلين فيه فدار القتال بينها وبينهم فأصيب احد الجنود برصاصة وجرح جرحاً بالغاً . اما العربان فتشتتوا واستولت الجنود على بعض جمالهم وبنادقهم . ولما نمي الخبر الى الكبتن مكردو ألف دورية اخرى وضم اليها فصيلة من رجال خفر السواحل . فما مضى ١٥ يوماً حتى قبضت على زعماء الجناة فحكم على عشرة منهم بالاشغال الشاقة مدة خمس عشرة سنة وعلى واحد مدة ست سنوات كذلك

ولم يتصل بمصلحة منع الرقيق خبر عن تجارة الرقيق في قنال السويس في السنة الماضية ولكن ذلك لا يدل على ان النخاسة قد بطلت اذ يحتمل انها لا تزال تجري سرًّا

(٦٩) بلدية الاسكندرية

زادت ايرادات المجلس البلدي الاعتيادية في الاسكندرية في سنة ١٩٠٦ مبلغ ٣٧٠٠٠ ج . م عما كانت عليه في سنة ١٩٠٥ فبلغت ٢٢٦٠٠٠ ج . م

وتكاد تكون زيادة الايراد كلها ناشئة عن زيادة ثروة المدينة ونموّها . اما المصروفات الاعتيادية فبلغت ١٨٥٠٠٠ ج . م يقابلها ١٨٠٠٠٠ ج . م سنة ١٩٠٥ فتكون زيادة الايرادات الاعتيادية على المصروفات الاعتيادية ٤١٠٠٠ ج . م . وكانت ايرادات هذا

المجلس عند انشائهِ في سنة ١٨٩٠ لا تزيد عن ٥٤٠٠٠ ج . م

ولما انشئ الرصيف الجديد في الاسكندرية وضعت البلدية يدها على مساحة عظيمة من شاطىء البحر وجزأتها لاعدادها للبناء . وكان المظنون في ذلك الوقت ان بيع تلك القطع يأتي بالمال الكافي لسد ما انفق على بناء الرصيف وقدرهُ نحو ٣٦٠٠٠٠ ج . م . والظاهر من ثمن ما بيع من تلك القطع حتى الآن انهُ اذا بقي السعر على ما هو عليهِ يبلغ ثمن تلك الارض كلها مليوني جنيه . وبناء على ذلك يكون مركز بلدية الاسكندرية فريداً في بابهِ لان معظم المجالس البلدية يئن تحت عبء الديون حال كون بلدية الاسكندرية غير مدينة من جهة بل عندها ملك يرجى ان تتمكن عند بيعهِ من اجراء اصلاحات كثيرة ومع ذلك ارى وجوب التروي قبل الاقدام على زيادة المصروفات زيادة تذكر

(٧٠) مراقبة الآلات البخارية

يزداد عدد طلبات الرخص لادارة الآلات البخارية في الاعمال الصناعية . فبلغ عدد الرخص التي اعطيت في العام الماضي ٦٠٩ ويبلغ عدد الآلات البخارية في القطر المصري الآن ٦٤٤٧ آلة منها ٣٤٩٧ مستعملة في الصناعة و ٣٩٥٠ للري

ولم يحدث في العام الماضي انفجار في الآلات البخارية . قال السر وليم جارستن :

وقد ظهر التحسين جلياً في ادارة هذه المصلحة ولكن لا تزال هناك صعوبة سببها قلة كفاءة العمال الوطنيين الذين توكل اليهم ادارة معظم تلك الآلات . على اننا نأمل ان انتشار تعليم الصنائع والفنون في البلاد يزيد معارف هؤلاء العمال

(٧١) الفنارات

أُعلي الفنار المقام في جزيرة الاخوين بالبحر الاحمر ووضع فيهِ مصباح اقوى من الذي كان فيهِ . وبلغت نفقة ذلك ٦٠٠٠ ج . م . وقد انفق نحو ٣٩٠٠٠ ج . م على فنار سنجانيب قرب بورت سودان وسيصاءُ قريباً . ولا يزال البحث جارياً في انشاء فنار آخر على ساحل افريقية عند خليج السويس على بعد عشرين ميلاً من فنار صخر نيو بورت جنوباً بغرب

الباب الثامن

في الصحة العمومية

(٧٢) مستشفيات الحكومة

بلغ عدد الذين عولجوا في مستشفيات الحكومة في السنة الماضية نحو ٣١٠٠٠ مريض في العيادات الداخلية و١٢٨٠٠٠ مريض في العيادات الخارجية والزيادة مطردة في عدد الذين يعالجون في هذه العيادات سنة فسنة

وقد تكررت الشكوى من عدم مناسبة بناء القصر العيني في القاهرة لان يكون مستشفى ولست ارتاب في صحة هذه الشكوى وفي ان الضرورة ستقضي بانشاء مستشفى جديد في القاهرة ولكن شدة الحاجة الى الابنية الاخرى قد تدعو الى تأجيل هذا العمل

اما مستشفى الاسكندرية فقد كتب السر هوراس بنشنج عنهُ ما يأتي

" يزداد اقبال الوطنيين من سكان الاسكندرية على هذا المستشفى الذي يديرهُ الدكتور بتس وقد تحسنت ادارتهُ العامة ومعالجة المرضى فيهِ عما كانتا عليهِ في السنين الماضية "

ومن الامور التي تدعو الى الارتياح في هذا الباب اهتمام الافراد في مصر الآن بمساعدة الحكومة في هذا السبيل . مثال ذلك ان شواربي باشا انشأ مستشفى في قليوب فيهِ ثلاثون سريرًا وعين مبلغًا من المال يدفع الى مصلحة الصحة العمومية سنويًا للانفاق على هذا المستشفى حيث يعالج جميع المرضى مجانًا فكان شواربي باشا باحسانهِ وجودهِ خير قدوة للمثرين من اصحاب الاملاك في هذه البلاد

(٧٣) مستشفى اللقطاء

لا يزال متوسط الوفيات بين اللقطاء كثيرًا جدًا فقد توفي ٩٥ من ١١٢ دخلوهُ في السنة الماضية ويقول السر هوراس بنشنج ان كثرة الوفيات ناتجة عن سوء حال الاطفال قبلما يؤتى بهم الى المستشفى لان الامهات اللواتي ينبذنَ اطفالهنَّ كذلك يتخلينَ عنهم بعد الولادة حالاً فلا يلتقطون عادةً الاَّ بعد تعرضهم للعوامل الجوية ساعات

(٧٤) الامراض المعدية

بلغ عدد اصابات الجدري التي بلغ الحكومة خبرها ١٩١٠ في سنة ١٩٠٦ يقابلها ٤١٨٩ اصابة في سنة ١٩٠٥

ولم يظهر فرق يذكر في اصابات الحصبة فقد بلغت ٣٠٠١ في سنة ١٩٠٦ يقابلها ٣١٣٩ في سنة ١٩٠٥

وزادت الاصابات بالدفثيريا فبلغت ٣٥٩ في سنة ١٩٠٦ وكانت ٢٥٨ في سنة ١٩٠٥

(٧٥) تطعيم الجدري

بلغ عدد الاولاد الذين طعموا بلقاح الجدري في مصر في سنة ١٩٠٦ نحو ٤٣٩٠٠٠ يقابلهم ٤٢٧٠٠٠ في سنة ١٩٠٥ . وقد كتب السر هوراس بنشنج في ذلك ما يأتي :—

" ويقال بالاجمال ان التطعيم يتم على ما يرام بين الوطنيين طبقاً للقانون ولكن ذلك لا يصدق على الاوربيين لان القانون لا يجبرهم على تسجيل مواليدهم في مكاتب الصحة العمومية "

وقد أجلي استخراج اللقاح في معمله عن نتائج حسنة جداً وبلغ متوسط النجاح في التطعيم الاولي ٩٨٫٥ في المئة وفي الذين أعيد تطعيمهم ٨٢ في المئة

(٧٦) وفيات الاطفال

لا تزال وفيات الاطفال فاحشة في كثرتها واليك عدد الوفيات بين البالغين والاطفال في القاهرة فقط :—

	البالغون	الاطفال
مصريون	٧٦٠٥	١٤٩٢٧
اوربيون	٥٧٨	٣٢٧

ولا ريب في ان زيادة الوفيات بين المصريين بالنسبة الى الاوربيين مسببة عن كون الاوربيين اشد عناية باطفالهم منهم ويجدر بي في هذا المقام الاشارة الى الصيدليات التي انشأها بعض السيدات المحسنات في القاهرة وسواها للعناية بالاطفال فانها خليقة بمساعدة الجمهور واقباله عليها

(٧٧) مستشفى المجاذيب

وسع نطاق هذا البيمارستان مؤخرًا وزيد عدد الاسرَّة فيهِ من ٥٢٠ الى ٦٤٠ وكان في جوارهِ بناء للجيش المصري يستعملهُ مستشفى فاخلاهُ في شهر دسمبر الماضي وهذا المنزل يرم الآن و بعد لحاجة البيمارستان ومتى تمَّ العمل فيهِ يتيسر قبول ١٧٢ مريضًا آخر

وهذا البناء يقلل الزحام الى ان يفتح البيمارستان الجديد في الخانكا وقد اعدت جميع رسوم هذا البيمارستان وعين المكان الذي يبنى فيهِ وسوّر ما مساحتهُ ٧٥ فدانًا من الارض لهذا الغرض

وقد اشرت غير مرة الى ضرورة سن قانون للمجانين ولكن تراكم الاشغال الاخرى حال لسوء الحظ دون اتمام هذا القانون على ان المسألة ستنال نصيبًا كبيرًا من الاهتمام في السنة الحالية

(٧٨) الطاعون

زاد عدد الاصابات بالطاعون زيادة تذكر في سنة ١٩٠٦ بالنسبة الى سنة ١٩٠٥ فبلغ عدد الاصابات ٦٣١ والوفيات ٤٧٥ يقابلها ٢٦٦ اصابة و ١٨١ وفاة في سنة ١٩٠٥ وقد كتب السرهوراس بنشنج في ذلك ما يأتي : —

" يستحيل تعيين علة هذه الزيادة الكبيرة في عدد الاصابات وجل ما يقال اننا لا نتوصل الى وضع حدٍ لهذا المرض الاَّ بالمراقبة والاهتمام الدائمين "

(٧٩) الرَّمد

يسرني ان مكافحة الرمد التي كان السرارنست كاسل اول من نادى بها وتابعتهُ الحكومة فيها لا تزال جارية بهمة واقدام وقد بدت الحاجة الى انشاء مستشفيات ثابتة للرمد في المدن الكبرى لاستحالة التطبيب في الخيام في اثناء فصل الصيف حينما يكثر التهاب العيون فيزيد عنهُ في سائر فصول السنة وسيفتح المستشفى الرمدي الاول الذي انشأتهُ الحكومة في طنطا في خلال هذه السنة . وقرر مبلغ من المال في ميزانية هذه السنة لانشاء مستشفى آخر في اسيوط ولكن اعيان هذه المدينة يفكرون الآن في انشاء هذا المستشفى على نفقتهم فاذا تمَّ لهم ذلك خصت الحكومة المال ببناء مستشفى في مكان آخر

وقد زاد عدد الذين عولجوا في السنة الماضية سبعة آلاف وكان مجموع زيارات المرضى

الذين عولجوا في المستشفيات ٩٤٠٠٠ زيارة ومجموع العمليات التي عملت ٥٨٠٠ وقد كتب السر هوراس بنشنج يقول : —

" يزداد ارتياح الناس في جميع انحاء القطر المصري الى هذه المستشفيات واعتمادهم عليها ولا يقتصر ذلك على الفقراء الذين يعالجون مجاناً بل يتناول الموسرين الذين يدركون فائدة هذه المستشفيات في تخفيف الآلام والاوجاع "

وفي هذه المستشفيات الآن اربعة اطباء مصريين وقد قال السر هوراس بنشنج " ان اهتمامهم بعملهم ونشاطهم ونجاحهم مما ترتاح اليهِ النفس ويحمل على الامل الشديد بارتقاء هذا المشروع في المستقبل "

(٨٠) البرك

اشرت في تقاريري الماضية الى وجوب ردم برك الماء الراكد التي تكون في جوار المدن والقرى المصرية وفي قلبها احياناً ففي السنة الماضية بدئ باخراج هذا الفكر الى حيز الفعل فمنحت الحكومة خمسة آلاف ج . م لهذا الغرض فاحسن انفاقها وسيوالى العمل في السنة الحالية ولكن شدة الحاجة الى المال في الاعمال الاخرى قضت لسوء الحظ بانقاص هذا المبلغ الى ٣٠٠٠ ج . م ولي امل كبير بردهِ الى اصلهِ في المستقبل

(٨١) ماء الشرب في البنادر

كتب السر هوراس بنشنج في هذا الموضوع يقول : —

" لا يزال ماء الشرب الذي تستقيهِ شركة القاهرة من آبار روض الفرج جيداً جداً من جميع الوجوه ويضاهي في صفائهِ من الشوائب احسن ماء للشرب في مدن اوربا وقد قلّ الصدأ الذي كان ينبعث في اول الامر من بعض الانابيب القديمة بسبب اشتداد الضغط عليها ويوسخ الثياب التي تغسل بهِ ولا ريب في انهُ سيزول في المستقبل

" ومعامل التحليل التابعة لمصلحة تراقب يومياً نقاوة الماء وطهارتهُ بفحصهِ فحصاً بكتريولوجياً

" وقد وفت مرشحات جول المستعملة في الاسكندرية والمنصورة بالغرض تماماً فجيء بمرشحات مثلها الى دمياط حيث تمّ مد انابيب الماء في خلال السنة الماضية

" وابتدأ العمل في مدّ انابيب الماء في منوف وينتظر الفراغ منهُ قبل انصرام العام ويستقى ماء هذه المدينة من الآبار وقد عرضت مقاولة لتقديم ماء الشرب من الآبار الى مدينة الزقازيق وسيشرع في العمل قريباً

" وسيؤتى ببرشيجة من مرشحات جول الى حلوان في سنة ١٩٠٧ والهمة منصرفة الى درس مشروع جرّ ماء الشرب الى دمنهور و بنها وقنا والمحلة الكبرى وسواها من المدن والمأمول الشروع في بعضها في خلال السنة القادمة "

(٨٢) الكَلَب

ابتدأ التطبيب في مستشفى الكَلَب الخاص بالحكومة في اول مايو ١٩٠٦ فنجح نجاحاً كبيرًا وبلغ عدد الذين عولجوا فيهِ ٤٥١ منهم ٦٣ اوربيًّا من المقيمين في مصر و ٢١ مريضاً جاؤوا من فلسطين وسورية خصوصاً ليعالجوا والباقون وعددهم ٣٦٧ مصريون ولم يمت من جميع الذين عولجوا سوى اربعة

ولا ريب في ان التدابير التي اتخذت في سنة ١٩٠٥ ولا تزال نافذة المفعول في سنة ١٩٠٦ في القاهرة والاسكندرية وبورت سعيد من كمّ افواه الكلاب واهلاك الضال منها جاءت باحسن النتائج في انقاص عدد الاصابات بالكَلَب بين الحيوانات و بين الناس

(٨٣) الطاعون البقري

حدث في السنة الماضية ٣٦٤ اصابة بالطاعون البقري في حظائر محجر الاسكندرية و٩ اصابات في سلخانة الاسكندرية و ١١ اصابة في حظائر محجر بورت سعيد و٤٧٠ اصابة في سائر انحاء القطر المصري

وكثرة الاصابات بالطاعون البقري في حظائر المحاجر تشير الى الخطر العظيم الذي يحيق بمصر اذا سمحت باستجلاب المواشي الحية من البلدان الملوَّثة بالطاعون البقري ولذلك انصرفت الهمة الى استجلاب المواشي الصحيحة السليمة من السرب ورومانيا

(٨٤) حمى الملاريا

جاهد الدكتور روس جهادًا حسنًا في ابادة الطاعون من بورت سعيد فقلَّت حمى الملاريا وسائر انواع الحميات فيها والظاهر ان تربة ارض بورت سعيد مشبعة بالاقذار وان لا بدَّ من تدبير طريقة صالحة لصرف الاقذار منها والخطوة الاولى في سبيل هذا المشروع تكون بانشاء مجلس بلدي مختلط والموضوع بأسرهِ معروض للنظر

ولا تزال الاسماعيلية سليمة من اصابات الملاريا الخبيثة والهمة مبذولة في ابادة البعوض من السويس وبعض اقسام القاهرة

(٨٥) الابنية غير الصحية

سن" قانون في شهر اغسطس سنة ١٩٠٤ يخول الحكومة حق التحكم في الابنية التي لا تنطبق على شروط الصحة وهذا القانون يشمل جميع الابنية الخاصة بالاعمال الصناعية من اتون الجير الى دكان الجزار ومن وابور حلج القطن الذي يعمل فيهِ ثلاث مئة عامل الى دكان الصباغ الصغير وقد كتب الدكتور جرنفل احد مفتشي الاقسام في مصلحة الصحة العمومية ما يأتي : —

" بدأ تحسين يذكر في بعض انواع الابنية لا سيما الاصطبلات في المدن الكبيرة والزرائب في بعض البنادر ودكاكين البدالين

" ولا يسع المتأمل الأ استعظام الفرق بين حانوت البدال الذي كان شائعاً في القرى منذ سنة وكان عبارة عن كوخ حقير مظلم قذر فاسد الهواء كثير الجرذان و بين الحانوت الجديد المفروش بالبلاط والمستوفي شروط النظافة والترتيب الذي اخذ يشيع في تلك القرى

"وكان البدالون في ما مضى يبيعون المشروبات الروحية — واغلبها من ادنى الانواع — فمنعوا عن بيعها ما عدا الذين عندهم رخص قديمة للبيع بالمفرق وفائدة الكف عن بيع الكحول على هذه الصورة كبيرة من الوجهة الصحية فقد رأيت بنفسي البدالين يقطرون الكحول في دكاكينهم و يصبغونهُ و يصبونهُ في زجاجات و يبيعونهُ كنياكاً او سواهُ من المشروبات التي قد تكون رائجة او التي يروجونها

" على ان مجال العمل لا يزال متسعاً فقد وجهنا اهتمامنا الى المعامل الكبيرة كوابورات حلج القطن فاهتممنا بالتهوية والتدابير الصحية ولكن بقي هناك امور اخرى تختص بتشغيل الصغار وساعات العمل ونحوها مما لا بدَّ من النظر فيهِ متى تيسر وجود الموظفين الاكفاء على ان ذلك يحتاج الى سن قوانين جديدة "

و يحسن بي ان اقول ان سن بعض القوانين التي يشير اليها الدكتور جرنفل يستدعي معاونة الدول فلا يحسن تعليق الآمال الكبيرة بما سيتم من هذا القبيل

الباب التاسع

في الحقانية

(٨٦) المحاكم المختلطة

ان التقرير السابغ الاذيال الذي ينشرهُ (٢٥ يناير) السر ملكولم مكاريث قريباً يغنيني عن الاسهاب في الامور المتعلقة بالحقانية ولذلك اكتفي بابداء بعض الملاحظات على امور ذات اهمية خصوصية

ذكرت في تقريري عن السنة الماضية (وجه ١٢٢) ان اللجنة الدولية التي كانت عاقدة جلساتها منذ شهر يناير سنة ١٩٠٤ قبلت خمسة امور من الثمانية التي كانت الحكومة المصرية قد عرضتها عليها اولاً . ثم صدرت دكريتات خديوية بتلك الامور الخمسة ومما يجمل ذكرهُ انهُ لم تصادف مسألة منها صعوبة تستحق الذكر فان اللجنة تناقشت في موضوع كل منها صارفة النظر عن الوجوه السياسية الخارجية ومع ذلك لم تبلغ حد الفصل فيها الاّ بعد سنتين وتسعة اشهر . وحسبنا هذا دليلاً على عدم موافقة النظام التشريعي الحالي لما تقتضيه احوال البلاد الآن

واما الامور الثلثة الباقية من الثمانية التي عرضتها الحكومة المصرية فهي اهمها ولا تزال تحت البحث وهي

(١) القانون الذي يجيز بيوع السلم ولو كان الغرض منها مجرد دفع الفروق .

(٢) قانون توحيد اقلام التسجيل المختلفة (في المحاكم المختلطة والمحاكم الشرعية والمحاكم الاهلية) وضبط نظام السجلات العقارية عموماً . وغاية المأمول انهم لا يبطئون في هذا الاصلاح الشديد اللزوم والعظيم الاهمية

(٣) قانون لاصلاح الخلل العظيم في النظام الحالي لحجج الملكية العينية وذلك بادخال نظام تسجيل عقود الملكية على مبدإِ قانون طورنس وحسب القوانين المتبعة في المانيا والنمسا وتونس والبلدان الاخرى

وقبل ان انتقل من الكلام عن المحاكم المختلطة اريد ان اوجه الانظار الى ما جاء في تقرير السر ملكولم مكاريث حيث قال :

" ان قانون مرافعات المحاكم المختلطة هو (كغيره من الامور الكثيرة في مصر) في حاجة شديدة الى المراجعة والتنقيح . ولولا ما يحول دون ذلك من الاعتراضات السياسية والتشريعية لتم اصلاحه منذ زمن طويل . فمن جملة معايبه الكبرى انهُ يمهد للخصوم سبيل المماطلة والتأخير ووضع العقبات بواسطة الاجراءات المعروفة " بالحكم غيابيًا لعدم تقديم طلبات " (وهذا ما لا وجود لهُ في قانون المرافعات الاهلي) فالخصم الذي من مصلحته التأخير في الفصل يمكنهُ بهذه الواسطة ان يحسب غائبًا قانونًا ولو كان حاضرًا فعلاً فيمتنع عن المرافعة او الاشتراك في اي شيء كان من الاجراءات حتى يصدر الحكم عليهِ — وهو غيابي حسب القانون — فالنتيجة ان الخصوم يكونون هم اصحاب الحل والعقد دون المحاكم وهذا امر ينتبه اليهِ محاموهم غاية الانتباه . وبالاختصار يرى فريق من اعظم القضاة دراية وكفاءة ان الآلة القضائية الحالية اصبحت غير قادرة على القيام بعملها فلا بد من ادخال الاصلاح الى اجزائها كافة اذ قد بلغنا درجة يجب عندها " اصلاح محاكم الاصلاح نفسها "

ولا شك ان المسألة التي يشير اليها السر ملكولم مكلريث تستحق النظر

(٨٧) المحاكم الاهلية

اما من جهة المحاكم الاهلية فاقتصر على توجيه النظر الى ملاحظات السر ملكولم مكلريث في موضوع محاكم المراكز . ومعلوم ان هذه المحاكم انشئت منذ ثلاثة اعوام بقصد تسهيل القضاء والاسراع فيهِ وخولت حق الحكم بالحبس مدة لا تتجاوز الشهر وبالغرامة الى جنيهين مصريين . والتحقيق امام هذه المحاكم منوط بالبوليس وحدهُ فلا دخل للنيابة العمومية فيهِ

وقد اعترف الجميع بأن هذا النظام قد صحَّ ولذلك اصبح في النية تخويل هذه المحاكم الحق بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة اشهر وبالغرامة الى عشرة جنيهات مصرية وفي النية ايضًا تخويلها السلطة للحكم في السرقات الصغيرة التي لا تتجاوز قيمة المسروق فيها ٢٥ غرشًا صاغًا

(٨٨) المجرومون الاحداث

اطلت الكلام في تقريري عن السنة الماضية (وجه ١٢٩ — ١٣٢) على المسألة المهمة المتعلقة بمعاملة المجرمين الاحداث . وقد ذكرت انهُ أنشئت محاكم خصوصية للاحداث واشرت الى وجوب زيادة الانتباه قبل سوقهم اليها ولا شك ان النجاح كان قرين الامرين كليهما فقد قامت محكمتا مصر والاسكندرية بواجباتهما حق القيام ودقق النظر مدة السنة

الماضية في الاحكام الصادرة على الاحداث المجرمين وفي مسألة حبسهم احتياطياً ووجهت انظار القضاة واعضاء النيابة الى كل قضية وجد فيها ما يحتاج الى نظر

وقد قال السر ملكولم مكلريث " ان هذه المراقبة انتجت نتائج حسنة جداً والامل عظيم باستمرار هذا التقدم "

ومما يسر ذكرهُ ان عدد الاحداث الذين حوكموا سنة ١٩٠٦ كان ٣٣٤٦ يقابلهم ٧٢٥٩ سنة ١٩٠٥ وان عدد الذين حكم عليهم بالحبس نقص من ٤٨٢ الى ٧٩

وتنشأ الآن اصلاحية كبيرة للصبيان والبنات وسيزاد عليها قسم للصنائع فتزول بذلك صعوبة من اهم الصعوبات التي تعترض القضاة حتى الآن وحينئذٍ يتمكنون من ارسال الصبيان والبنات الى الاصلاحية متى رأوا وجوب الحكم عليهم بهذه العقوبة

(٨٩) الجنايات

بلغ عدد الجنايات التي ارتكبت سنة ١٩٠٦ ٣٢٠١ يقابلها ٣٠١١ سنة ١٩٠٥ فتكون الزيادة ١٩٠ جناية وقد نقص عدد السرقات (من اصحاب السوابق) ١٥٠ سرقة وظهر ايضاً نقص قليل في جنايات الشروع في السرقة واتلاف المزروعات والتزوير والاغتصاب وهتك العرض غير ان جنايات القتل زادت من ٥٨٣ الى ٧٤١ والشروع في القتل من ٣٤٤ الى ٣٩٢ والسرقة من ٤٤١ الى ٤٩٧ والحريق عمداً من ٤٤٠ الى ٥٢١

ولا مشاحة ان هذه الزيادة التي اشرت اليها مراراً في تقاريري السابقة هي اسوأ ما يوجب الاستياء في مصر . وكثيراً ما يلحُّ على الحكومة في البحث عن اسباب هذه الزيادة وازالتها عوضاً عن معاقبة المجرمين لان ذلك هو العلاج الحقيقي لهذا الداء وانا اوافق على انهُ متى زادت الجنايات في بلاد وجب البحث عن سبب زيادتها ولكني اقول ان معالجتها بغير العقاب يجب ان تتوقف على السبب الذي يظهر التحقيق نوعهُ . نعم ان زيادة الفقر تؤدي الى زيادة الجنايات غالباً ولكن ما من شخص يعلم ولو قليلاً عن احوال بر مصر يظن ان الجنايات زادت في القطر المصري اخيراً بسبب الفقر فلا بدَّ اذاً من سبب آخر لهُ ومعرفتهُ غير عسيرة في رأيي . فالسبب هو على ما ارى ان القانون لا يرهب المجرمين الارهاب الكافي لروعهم فقد عوقب مرتكبو ٤٣٫٥ في المائة فقط من الجنايات التي ارتكبت السنة الماضية واما مرتكبو ٥٦٫٥ في المئة الباقية فقد تعذَّر الاهتداء اليهم او اثبات الجريمة عليهم بعد الاهتداء اليهم

حدثني رجل فرنسوي خطير الشأن خبير باحوال الجزائر قال ان القوانين العرفية استبدلت اخيرًا بالقوانين المدنية الاعتيادية في بعض البلاد الواقعة خلف الجزائر فاستنتج احد مشايخ الجزائر من ذلك استنتاجًا غريبًا حيث قال " على العدل السلام اذ لا بد فيه من شهود الآن "

فالى هذا القول اوجه انظار الذين يريدون الاسراع في ادخال الاساليب الغربية برمتها الى بلاد شرقية متأخرة لانهُ لم يدر في خلد الشيخ قط انهُ قد يحكم على البريء اذا تعذر وجود الشهود وانما الذي خطر بباله هو انهُ ما دام لا يحكم على احد بلا شهود فالمجرمون ينجون اذًا من العقاب . وهذا نفس ما يجري الآن في القطر المصري فقد قلت مرارًا واعيد الآن ايضًا اني اعارض في اتخاذ التدابير العنيفة لحل هذه المسألة وارى ان لا يحدث اقل تغيير جوهري في النظام الحالي غير انهُ لا يصح ان يغتر احد بالوقت المطلوب او بالصعوبات التي لا بد من ملاقاتها قبل ان يحل حكم القانون المنتظم محل النظام الاستبدادي الذي ظلت احكامهُ تجري على المصريين الى عهد قريب . وعلينا في اثناء ذلك ان نستخدم كل الوسائل الممكنة لتقليل عدد الجنايات ومنع الميل الى ارتكابها فضلاً عن تحسين نظام البوليس والقضاء وذلك باتخاذ الطرق الموافقة كالتعليم وانشاء اصلاحيات للبالغين

غير اني اؤمل مع ذلك ان ينال المجرمين العقاب الموافق متى ثبت ذنبهم. واني ازدري بالشفقة الكاذبة التي تأخذ قومًا على الجانين دون المجني عليهم · وكثيرًا ما لاحظت من بعض الادلة ما جعلني اعتقد ان هذه الشفقة تقرب من التناهي في القطر المصري

اما عدد الجنح فوجب للرضى اكثر من عدد الجنايات فقد بلغت الجنح سنة ١٩٠٦ ٦٣٨٥٣ جنحة يقابلها ٧٧٠٦٠ جنحة سنة ١٩٠٥ فتكون قد نقصت ١٣٠٢٧ جنحة واهم سبب لهذا النقص هو انهُ تقرر في السنة الماضية ان يباح للمجني عليهم طلب محاكمة المذنبين بدلاً من النيابة العمومية في بعض الجرائم الصغيرة التي لا يخشى منها الاخلال بالنظام العام

وقد اشرت في تقريري عن السنة الماضية (وجه ٧٩) الى ان النيابة العمومية قد شطت وافرطت في طلب العقاب فادى الامر الى كثرة رفع القضايا العمومية في جرائم صغيرة

ولكن بقطع النظر عن هذا السبب نقص عدد الجنح نقصًا حقيقيًا مهمًا فقد بلغ عدد السرقات ١٦٥٧٩ سنة ١٩٠٦ يقابلها ١٨٥٢٦ سرقة سنة ١٩٠٥ فتكون قد نقصت ١٩٤٧ سرقة وكتب النائب العمومي في ذلك يقول " ان سببهُ غير معلوم علم اليقين ولكن يحتمل ان يكون السبب تأثير قانون سنة ١٩٠٤ الذي يقضي بالاشغال الشاقة على بعض ذوي السوابق

من السارقين . ومعلوم ان الذين عادتهم السرقة يختلفون اختلافاً كلياً عن الذين يرتكبون السرقة باكراه فاولئك طائفة تحترف السرقة احترافاً و بعضهم يقتصر فيها على سرقات خصوصية فمنهم سارق الطسوت النحاسيَّة وسارق الحمير وسارق الديوك الروميَّة وسارق المعزى وقام منهم في هذه الايام سارق الدراجة (البيسكلت) ايضاً فهؤلاء وامثالهم هم المقصودون في القانون الذي ابتدأ العمل بهِ منذ ابريل سنة ١٩٠٤ وقد نظرت المحاكم تلك السنة في ٢٨٤ قضيَّة وفي سنة ١٩٠٥ في ٤١٧ قضية وفي سنة ١٩٠٦ في ٤٢٥ فحكمت على كثيرين من هؤلاء المجرمين الذين ادمنوا السرقة بالاشغال الشاقة مدة سنتين مع تخفيض المدة المحكوم بها عليهم اذا اظهروا حسن السلوك . وقد علمت منذ شهرين من رؤساء مصلحة السجون انهُ حكم مرة ثانية على تسعة منهم بعد الافراج عنهم فمن المحتمل اذًا ان النقص في عدد مرتكبي هذه الجريمة ناشىءٌ عن وجود قسم كبير من المحترفين السرقة في السجون

واقول اخيرًا انهُ نظر في ٦٩٨٨١ مخالفة في السنة الماضية وذلك اقل ١٨ في المائة مما كان سنة ١٩٠٥ وهذا دليل على ان التدقيق قد زاد في رفع القضايا في هذه الجرائم الطفيفة وما دمنا في الكلام عن الامن العام اشير الى حادثة جرت حين كتابة هذا التقرير وهي انهُ قبض في اواخر يناير ١٩٠٧ على ثلاثة روسيين في الاسكندرية لشبهة وقعت عليهم بالتآمر على نسف باخرة روسية كانت راسية في ذلك الميناء فطلبت القنصلية الروسية بحق الامتيازات الاجنبية تسليم هؤلاء المذنبين اليها لترسلهم الى روسيا حيث يحاكمون ولا ريب في ان طلبها هذا قانوني كما ان اجابتها الى طلبها امر واجب على الحكومة المصرية ومع ذلك قام قوم في الاسكندرية يحرضون على نصرة هؤلاء المذنبين

ثم امتدَّ هذا التحريض الى القاهرة ايضاً ونشرت مقالات شديدة على غاية الطيش والحماقة في بعض الجرائد فهاج قوم من الاوربيين وهجمت غوغاؤهم على القنصلية الروسية في الاسكندرية وكسرت شعارها وعقدت اجتماعات عمومية في القاهرة وجرت مظاهرات شديدة في الشوارع فاضطر الحال الى وضع قوة من البوليس لخفارة منزل قنصل روسيا الجنرال فاتمت واجباتها بثبات وحكمة في القاهرة والاسكندرية كلتيهما . ولما علمت الجرائد المحلية الكبرى بحقيقة الحال قبحت افعال المهيجين اما المتهمون فارسلوا الى بلادهم على باخرة روسية وتحدث الناس حينئذٍ بامر الذين كانوا السبب في التحريض والتهييج في هذه المسألة لانهم من اعظم المتعصبين للامتيازات الاجنبيَّة . فيظهر جليًّا من ذلك انهم لا يثبتون على رأْي واحد ولكن عدم ثباتهم هذا لا يصح ان يتخذ دليلاً على وجوب تعديل

نظام الامتيازات الاجنبية او على عدم وجوبهِ

وأَولى من ذلك بالاعتبار ان الحوادث التي حدثت بسبب تلك الواقعة تدلُّ على المتاعب والاخطار التي تنشأ عن ازدياد الاوربيين سريعًا في القطر المصري فان كثيرين منهم من اهل الخصومات والقلاقل فيسهل على المحرضين ان يهيجوا شهواتهم ولكن يعسر عليهم تسكينها بعد اثارتها . ثم ان اهل الطبقة التي نحن بصددها منهم ميالون طبعًا الى تعدي القوانين وهذا الميل يقوى فيهم ويزيد متى علموا ان نظام الامتيازات الاجنبيَّة يمنع من استعمال السلطة التي يمنحها القانون في بر مصر بمثل السرعة والتأثير اللذين تستعمل بهما في البلدان الاخرى . فلا جرم ان الامتيازات الاجنبيَّة تأول الى اضعاف اعمال الادارة والقضاء . وهذا امر جلل يستوجب اعتبار أُولي الشأن واهتمامهم على ما أرى ولا يهتم بهِ احد اهتمام اولئك الاوربيين الذين يحافظون على القانون والذين اتخذوا بر مصر موطنًا لهم . ولذا ولغيرهِ من الاسباب أرى انهُ يحسن بهم ان يتدبروا الامر جيدًا قبل ان يقدموا على معارضة الاصلاحات التي مرَّ الكلام عليها في اوائل هذا التقرير

ولهذه المسأَلة وجهًا آخر حقيقًا بالاعتبار فقد اتهم فيها ثلاثة بمحاولة نسف سفينة والظاهر ان التهمة مبنيَّة على اسباب قوية فلو افلحوا في سعيهم فلربما كانوا قد قتلوا كثيرين من الابرياء فلا محل للشفقة عندي على اناس يسعون في ادراك اغراضهم السياسية بمثل هذه الوسائط . ولكن لا يخفى انهم لم يُسلموا الى رجال الحكومة الروسية بناءً على كونهم قد اتهموا بجناية بل لان رجال الحكومة الروسية طلبوا نقلهم الى باخرة لارسالهم الى روسيا . فكان الواجب القانوني على الحكومة المصرية ان تفعل ما فعلت تمامًا ولو لم يتهم اولئك الروس الثلثة بارتكاب جريمة ما على الاطلاق

فليكن معلومًا اذًا انهُ بمقتضى نظام الامتيازات الاجنبية يمكن نفي المذنبين بذنوب سياسيَّة من القطر المصري ولو لم يتعدوا القانون العمومي ولا يقلل هذا الامكان وجود حامية انكليزية في القطر المصري بوجهٍ من الوجوه . وهذه الحالة القانونيَّة يمكن ان تنتج نتائج قابلة للانتقاد من الوجهة العموميَّة

(٩٠) المحاكم الشرعية

اريد ان اوجه النظر الى الملاحظات التي ذكرها المستر مالكولم مكلريث في تقريرهِ عن الحيرة العظيمة التي تنشأ عن الصعوبات المتعلقة باستبدال اعيان الوقف وانصافًا لديوان

الاوقاف الاول انهُ لا يستحق معظم الانتقاد العام الذي يوجه اليهِ احياناً ولا اقصد بذلك انهُ لا يحتاج الى اصلاح بل ان المسأولية في ما نحن فيهِ واقعة على المحاكم الشرعية لا على الديوان وليس من يشك في ان الصعوبات العظيمة التي تحول دون حمل هذه المحاكم على القبول باستبدال عين من اعيان الوقف لا تضر بمصالح المستحقين في الوقف فقط بل تؤثر تاثيراً سيئاً ايضاً بمنعها تقدم البلاد · وهذه المسألة من المسائل التي يصعب على غير المسلمين التعرض لها للاسباب التي اشرت اليها مراراً فاحول اليها انظار اعضاء مجلس شورى القوانين وغيرهم من اصحاب النفوذ في اصلاح المسائل الاسلامية المحضة . وعلى ذكر المحاكم الشرعية اقول ان مجلس شورى القوانين حوّل النظر اخيراً الى وجوب تحسين حال القضاة الشرعيين فتمّ شيءٌ من هذا القبيل واؤمل ان يتم اكثر منهُ قريباً

والامر الجوهري هو وضع نظام يمكن الاكفاء دون سواهم من الانتظام في سلك القضاة الشرعيين . فناظر المعارف الحالي مهتمٌ بهذه المسألة اشد الاهتمام ولديهِ الآن مشروع لانشاء مدرسة لتخريج القضاة الشرعيين والمأمول ان سعيهُ هذا يكلل بالنجاح

الباب العاشر

في التعليم

(٩١) نظرة اجمالية

حدث تغيير مهم في موظفي نظارة المعارف العمومية في السنة الماضية فبعد ان كانت هذه النظارة ونظارة الاشغال العمومية في يد ناظر واحد منذ سنة ١٨٩٤ تخلى فخري باشا عن نظارة المعارف وعين سعد باشا زغلول من نابغي اعضاء محكمة الاستئناف الاهلية خلفاً لهُ في هذه النظارة كما ورد قبلاً(١)

وكانت نظارة فخري باشا مقرونةً بالارتقاء في جميع الشؤون الخاصة بالتعليم ولهُ فضل كبير في تحسين نظام الاعانات للكتاتيب بما ابداهُ من العناية والهمة وبعد النظر

وقد خسرت نظارة المعارف العمومية خسارة جسيمة باستقالة يعقوب ارتين باشا الذي تقلد منصب وكالة النظارة منذ سنة ١٨٨٤ الاّ قليلاً · ولم تكن عناية ارتين باشا

---

(١) راجع الفصل (٣) عن الوطنية المصرية

بشؤون التعليم مقتصرة على اهتمام الموظف فقط بل كان منشأها ادراكه حاجات البلاد الحقيقية وعزمه على تخليد اثر له في هذا الجزء من عوامل الارتقاء فاعتزل منصبه بعد ان رأى معظم المبادىء التي ناضل عنها معمولاً بها وفي البلاد نظاماً محكم الاتقان للمدارس . وكان حسن التدبير والادارة بما اتصف به من التساهل والحلم المقرونين بالثبات فله فضل كبير في تقدم نظارة المعارف وحسن ادارتها في العشرين سنة الماضية بما ابداه من الدراية والعلم والخبرة

ومن دلائل الاعتراف بتعاظم شأن التعليم ترقية المستر دنلوب الى منصب مستشار لنظارة المعارف وهو الرجل الذي اصابه من الانتقاد ما لم يصب سوى القليلين من موظفي الانكليز في مصر ولكنني واثق بمجيء زمان يعترف الجمهور فيه بما أعترف به الآن من انه ليس في موظفي الحكومة المصرية سوى قليلين من الذين قاموا بخدمات كالتي قام بها المستر دنلوب في ترقية مصالح الامة المصرية الحقيقية وتوفير اسباب سعادتها

وقد سبق لي ان اسهبت غير مرة في وصف خطة التعليم العامة المتبعة في مصر فلا أحتاج الى اعادة الكلام فيها بالتطويل وحسبي ان اقول الآن انني بالرغم عن الانتقاد المر الذي توجه كثيرًا الى هذه الخطة لم اقف على ما يغير رأيي في سلامتها من العيوب

واما مسئلة التعليم المجاني في المدارس العليا فلم اجد من ردّ على الحجج التي اوردتها في تقريري الاخير (صفحة ١٣٢ — ١٣٧)

وعليه فالخطة الاخيرة لا يعدل عنها وفوق ذلك كله فناظر المعارف الجديد سعد زغلول باشا موافق عليها كل الموافقة

وقد اطلعت على اعتراض الذين يقولون ان المبالغ التي أنفقت على التعليم لا تكفي لسد حاجات البلاد وهو قول أصادق عليه وجوابي على هذا الاعتراض ما قلته قبلاً من ان يد الحكومة المصرية لم تطلق في التصرف في ايراداتها الا في سنة ١٩٠٤ . اما مؤخرًا فقد زاد المخصص للتعليم زيادة سريعة[1] فكان ١٩٧٠٠٠ ج.م. في سنة ١٩٠٣ واصبح ٣٧٤٠٠٠ ج . م . في السنة الحالية . وقد اسهبت في فصل آخر من هذا التقرير في وجوب المحافظة على التوازن المالي[2] ولكني آمل ان المخصص للمعارف في اعتمادات سنة ١٩٠٨ يزاد زيادة عظيمة من دون ان يحاد عن هذا المبدإ المالي القويم

والامور التي تقتضي اشد الاهتمام هي (١) ترقية التعليم الصناعي (٢) اتخاذ التدابير

(١) انظر الفصل (٩) في "الخدمة الملكية المصرية" حيث التفاصيل مستوفاة

(٢) راجع الفصل (٢٩) عن ميزانية سنة ١٩٠٧

لتشويق الناس الى احتراف صناعة التعليم (٣) انشاء الابنية اللازمة للمدارس . والذي اخشاهُ ان انفاذ هذا الامر الاخير سيكون بطيئاً بحكم الضرورة فالمسألة ليست مسئلة مال فقط اذ لو دبر المال فلا سبيل الى انشاء جميع الابنية المطلوبة للمدارس الأ بعد انقضاء زمان طويل

(٩٢) التعليم الابتدائي العالي

بلغ عدد المدارس الابتدائية العالية التي تحت ادارة نظارة المعارف العمومية ومراقبتها ٣٢ مدرسة وفي اوائل السنة الماضية فتحت مدرسة جديدة في بنها تسع ثلاث مئة تلميذ

وبلغ مجموع التلامذة ٧٥٨٤ في سنة ١٩٠٦ يقابلهم ٦٨١٥ في سنة ١٩٠٥ و ٧٩ في المئة من الطلبة مسلمون

ولا يسع الناظر الى المدرسين في هذه المدارس الاّ الشعور بشدة الحاجة الى المعلمين فقد تبين بالاحصاء ان ١٧٢ معلماً من ٤١٠ معلمين حائزون لشهادة التعليم او دبلوما احدى الكليات وثلاثة حائزون للشهادة الثانوية و ١٢١ حائزون للشهادة الابتدائية و ١١٤ بلا شهادة ما

وفي ما سوى المدارس الداخلة تحت ادارة نظارة المعارف مباشرة عرض عشرون من المدارس الابتدائية الحرة ان تكون تحت مراقبة هذه النظارة وبلغ عدد الذين يتعلمون في هذه المدارس ٤٦٩٠ تلميذاً

وكان عدد الذين تقدموا لامتحان الشهادة الابتدائية الاخير من مدارس الحكومة ١٦٣٦ طالباً وعدد الذين تقدموا من المدارس الحرة والذين درسوا في بيوتهم ١٧٣٦ فنجح من المجموع ٩٠٤ فقط اي ٢٧ في المئة منهُ ومعظم الذين سقطوا قصروا عن اجتياز امتحان اللغات الاجنبية او الحساب ولست ارتاب في ان كثرة عدد الساقطين تدلُّ في الغالب على عدم كفاءة المعلمين الذين يدرّسون هذه الفروع

اما الذين نالوا الشهادة وعددهم ٩٠٤ فان ٥٦٤ منهم يوالون طلب العلم في مدارس الحكومة وسواها و ٢١٤ انتظموا في خدمة الحكومة و ٢٦ في اعمال اخرى خصوصية والباقون وعددهم مئة لا عمل لهم

(٩٣) التعليم الثانوي

فتحت مدرسة ثانوية رابعة في القاهرة في السنة الماضية في دار موقتة . والعمل جارٍ

في بناء مدرستين ثانويتين جديدتين احداها في القاهرة والاخرى في الاسكندرية

ويحق للتلامذة ان يتقدموا لامتحان الشهادة الثانوية بعد دراسة ثلاث سنوات ولكن النظارة مهلت في السنة الماضية السبيل لاول مرة على الذين يرغبون في متابعة التحصيل سنة رابعة ومما يحسن ذكره ان ١٦١ تلميذاً اغتنموا فرصة هذا التسهيل منهم ١٠٣ من تلامذة القسم الادبي و ٥٨ من القسم العلمي وعندي انهُ اذا انشئت مدرسة جامعة او كلية عالية في مصر فطلبتها يجب ان يكونوا من امثال هؤلاء التلامذة *

وقد بلغ عدد الطلبة الذين تقدموا لامتحان الشهادة الثانوية ٧٤٠ يقابلهم ٤٤٧ في سنة ١٩٠٥ و ٣٧٩ في سنة ١٩٠٤ فنجح ٣٦٦ منهم او ٤٩ في المئة من المجموع وكان متوسط سن الطالبين ١٩ سنة وخمسة اشهر . وعدد المسلمين من الناجحين ٢٥٦ او ٧٠ في المئة من المجموع يقابلهُ ٦٦ في المئة سنة ١٩٠٥ و ٦٨ في المئة سنة ١٩٠٤

ومن الناجحين الذين بلغ عددهم ٣٦٦ ٢٧٧ انتظموا في المدارس الفنية و ٧٢ في خدمة الحكومة و ١٢ في الاعمال الحرة و ٥ لا يعرف لهم عمل ونحو ٤١ في المئة يدرسون الحقوق و ١٦ في المئة يدرسون الطب ودخل ٢٤ فقط من الناجحين مدرسة المعلمين الخديوية

(٩٤) التعليم الابتدائي (الكتاتيب)

تقدم التعليم الابتدائي في الكتاتيب في السنة الماضية تقدماً يذكر

ففي اوائل السنة عني بتنقيح قانون الاعانات تنقيح الراغب في انفاذ كل انتقاد وجه اليهِ فزيد الوقت المخصص لدرس القرآن واصول الدين الاسلامي في بروجرام الدرس الملحق بالقانون في فصلين من النهار الى ثلاثة ونبه في مواضع كثيرة من القانون الى وجوب الاهتمام بالتعليم الديني في جميع المدارس الاسلامية فاصبح نصف النهار في الكتاتيب الاسلامية خاصاً بتدريس القرآن واصول الدين الاسلامي ولا يخفى ان تكريس جزء كبير من الوقت القصير المخصص للتعليم للاستظهار غيباً قابل للاعتراض من الوجهة التعليمية ولكن الرأي العام الاسلامي الخ عن اخلاص قصد ورغبة صادقة في وجوب زيادة الوقت المعين لتدريس القرآن فلم يحسن بنظارة المعارف ان تكون بمعزل عن رغبة المسلمين في هذه المسئلة وفي ما سوى ذلك فقد جعلت قوانين الكتاتيب قابلة للتوسع حتى يستطاع جعلها مطابقة لاحكام المكان والزراعة ويبقى فيها مجال لإعمال قرائح المدرسين ومقدرتهم

* سنبحث في ما يلي (الفصل ٩٨) في امر انشاء المدرسة الجامعة

وقد قابلت الجرائد والجمهور هذا التغيير في القوانين بالارتياح التام فأصبح الامل معقوداً على انها تفي بالغاية وتحرك همم المحسنين وذوي البرّ الى نشر التعليم الابتدائي بانشاء الكتاتيب وايقاف المال عليها

ولا يستنتج مما تقدم ان القوانين القديمة قضت باهمال التعليم الديني في الكتاتيب الاسلامية فقد تبين في التفتيش السنوي الاخير ان عدد التلامذة الذين بلغوا الثالثة عشرة كان اقلّ من ٣٠٠٠ وعلى ذلك فان ٤٤٣٢ تلميذاً كانوا يحفظون جميع القرآن غيباً و٣٨٣٣ تلميذاً يحفظون ثلاثة ارباعهِ و ٤٥٩٤ يحفظون نصفهُ و٧٣٦٢ يحفظون اكثر من ربعهِ و٥٢٨٩٣ يحفظون منهُ ما يقلّ عن الربع بمقادير مختلفة . فعدد الذين استظهروا نصف القرآن كان مساوياً لعدد طلبة السنة الثالثة في القراءة والكتابة والحساب

فهذه الارقام تبرهن على ان ما تمّ من التغيير في الكتاتيب بفضل الاعانات لم يقلل من شأن التعليم الديني بادخال العلوم الاخرى بل ان التعليم الديني اصاب نصيباً وافراً من التحسين العام

وقد اشرت في تقريري السنوي الماضي الى الاهتمام بانشاء الكتاتيب وتحسين الموجود منها بغيرة الاهالي ومعاشهم الاّ ان غيرة الجمهور في بعض المديريات وَنَت لسوء الحظ ولكنها اشتدت في بعض المديريات الاخرى فجاءت بنتائج محمودة واخصّ بالذكر مديرية الدقهلية التي مديرها مصطفى ماهر باشا فقد توفقت جمعية تحسين الكتاتيب — المساعي المشكورة ؟ — التي انشئت فيها منذ اقل من سنتين الى بناء ٢٦٨ كتّاباً نصفها يسع الواحد منهُ من ٨٠ الى ١٠٠ تلميذ وقد بني بعض هذه الكتاتيب بما تبرع بهِ بعض المثرين وأُنشئ غيرهُ بما اكتتب بهِ اهالي الناحية التي هو فيها ويقدَّر مجموع نفقة بناء هذه الكتاتيب بثمانين الف جنيه مصري

ولما كان انشاء الكتاتيب بلا تدبير المال اللازم للانفاق على ادارتها مما يرتاب في فائدتهِ فقد تحققت الجمعية ان لا بدّ من مصدر ايراد دائم لما يضم الى الاعانة التي تمنحها الحكومة للانفاق على الكتاتيب فبذلت المساعي لتدبير الاوقاف فتكللت اعمالها في هذا الباب بالنجاح ايضاً واوقف اهل الخير ٣٠٩ افدنة من الاطيان ذات الريع بعضها من اجود اطيان المديرية فضلاً عن بعض العقارات في المنصورة وخصّ ريع هذا الوقف بكتاتيب المديرية عامةً او ببعضها وتقدَّر قيمة هذه الاوقاف بمبلغ ٤٦٠٠٠ ج٠ م٠ وايرادها السنوي بمبلغ ٢٥٠٠ ج٠ م . اي بمتوسط ١٠ ج . م . للكتاب الواحد في السنة ومع ان هذا المبلغ والاعانة واجور التعليم التي يدفعها الطلبة لا تقوم بنفقات الكتاب مع ابلاغهِ الدرجة المطلوبة

من الكفاءة لكنها على كل حال سند كبير ومتى اخذت فوائد هذه المدارس تبدو للعيان وتحركت اريحية الناس برؤيتهم ثمرة اهتمامهم فالمرجح ان يتوالى الجود بالمال لهذا الغرض . ونفقة الكتاب الواحد من ٤٠ الى ٥٠ ج . م . في السنة ماعدا اجور التعليم واعانة الحكومة ليكون في المنزلة المطلوبة من الكفاءة . وسيبنى في مديرية الدقهلية ٤٣ كتّاباً جديداً ووعد بعضهم بارصاد ٥٧ فداناً لها

اما في سائر القطر فالتقدم في هذا الباب مخيب للآمال اذا قوبل بما تمّ في مديريّة الدقهلية فقد بلغ مجموع الكتاتيب الجديدة التي انشئت في السنة الماضية ٣٣٠ وعدد ما رمم من القديمة نحو ٩٠ وبلغ مجموع الاطيان التي اوقفت على الكتاتيب ٣٢ فداناً يقدَّر ريعها بمبلغ ٢١٠ ج . م

وفي اواخر السنة الماضية تألفت جمعية في القاهرة لتحسين كتاتيبها فبلغ مجموع ما اكتتب به لها ١٦٠٠ ج . م

وليس من ينكر ان ما تمّ في مديريّة الدقهلية يستحق الاعتبار حتى ولو سلمنا ان الدافع في مثل هذه الاحوال ليس الاختيار بل يغلب ان يكون منشأهُ حث مدير المديرية وان نصيب الموظفين من تحريك الهمم في هذا الشأن اكثر مما قد يطابق في البلدان الغربية . فما حدث يدل على ان في اهالي الارياف الذين لا يعبأون في الظاهر بكل ما لا يختص باطيانهم ومصالحهم الشخصية استعداداً كافياً لاعانة المشروعات العمومية المفيدة فاذا لم يكن هذا الشعور هو حب المصلحة العمومية بعينهِ فانهُ التبرّ الذي يسبك حب المصلحة العمومية منهُ

وفي سنة ١٩٠٥ قرّ قرار الحكومة على تنشيط المهتمين بانشاء الكتاتيب بمنح الارض اللازمة لبنائها واشترطت لذلك بعض شروط وفي السنة الماضية رأت من الحكمة اضافة شرط آخر يقضي بانهُ اذا كانت قيمة الارض المطلوبة تتجاوز ٥٠٠ ج . م فلا تعطى الارض الا اذا كان للكتّاب مصدر ريع دائم ينتج ٤٠ ج . م على الاقل في السنة فبلغ عدد الطلبات التي تقدمت في السنة الماضية ٣٤١ قبل منها ٢٧٩ ورفض ٤٣ وبقي ١٩ في معرض النظر والبحث ومن هذه الطلبات ١١٥ جاءت من مديرية الدقهلية . وبلغ مجموع مساحة الارض التي وهبتها الحكومة في سنة ١٩٠٦ لانشاء الكتاتيب ٣٢ فداناً يقابلهُ ١٥ فداناً في سنة ١٩٠٥ وكان نصيب اهالي مديرية الدقهلية من هذه الهبة نصفها . وجميع الطلبات التي يقصد بها خير الكتاتيب حقيقة تنال حقها من الاعتبار والجود

وقد تيسر لنظارة المعارف بعد انشاء الكتاتيب الجديدة ان تخطو خطوة في سبيل

توحيد العمل وتنظيمه فقد كان من مساوئ الكتاتيب في العهد الماضي ان يقلّ عدد التلامذة في بعضها عما يجب لتنظيم الفرق او للقيام برتب معلم كفوء وكثيرًا ما كان في المكان الواحد بضعة كتاتيب صغيرة يناظر الواحد منها الآخر وجميعها سواء في النقص وعدم الكفاءة فحيثما أنشئت كتاتيب جديدة بذلت المساعي لضم ما يتفق وجوده من الكتاتيب الصغيرة اليها بمعونة اصحاب النفوذ من اهالي الناحية ونقل معلمي الكتاتيب الصغيرة الى الكتاتيب الجديدة حتى لا يبقوا بلا عمل فكان من ذلك ان تيسر لنظارة المعارف في السنة الماضية حين نقحت قوانين الاعانات ان تزيد اقلية التلامذة في الكتاتيب التي تأخذ الاعانة من ٢٠ الى ٢٥ ولكن النظارة لا تنوي انفاذ هذا القانون بصرامة بل انها اتخذت تدابير تبقي الكتاتيب بمقتضاها تحت التفتيش اذا بدا وجه الامل من زيادة عدد تلامذتها وبلوغهم الحد المطلوب فنتج من هذه الخطة ان نقص عدد الكتاتيب التي تحت المراقبة ولكنَّ عدد التلامذة والمعلمين زاد زيادة كبيرة وفي الجدول التالي بيان الارقام عن السنوات التسع التي نفذ فيها مشروع الاعانات

السنة	عدد الكتاتيب التي تحت المراقبة	عدد التلامذة			عدد المعلمين والمعلمات		
		صبيان	بنات	المجموع	ذكور	الاناث	المجموع
١٨٩٨	٠٣٠١	٠٠٦٩٣٨	٠٠٥٩٨	٠٠٧٥٣٦	٠٤٩٠	٠٩	٤٩٩
١٨٩٩	٠٤٠٣	٠٠٩٨٣٩	٠٠٥٦٨	٠١٠٤٠٧	٠٥٧١	٠٤	٥٧٥
١٩٠٠	٠٤٨٣	٠١١٣١٨	٠٠٩٩٧	٠١٢٣١٥	٠٦٢٧	٠٧	٦٣٤
١٩٠١	٠٩٢٥	٠٢٤٦٩١	٠٢١٤٠	٠٢٦٨٣١	١٣٥٢	١٢	١٣٦٤
١٩٠٢	١٣٤٦	٠٣٦١٤٢	٠٢٩٦٣	٠٣٩١٣٥	١٥٧٤	١٣	١٥٨٧
١٩٠٣	٢٦٢٣	٠٧٠٢٠٧	٠٥٥٢٦	٠٧٦٢٢٨	٣٢٦٠	٢٣	٣٢٨٣
١٩٠٤	٣٦٩٨	١١٥٨٧١	٠٨٦١٥	١٢٤٤٨٦	٥٦٢١	٣٠	٥٦٥١
١٩٠٥	٤٨٥٩	١٣٦٠٨٣	٠٩٦١١	١٤٥٦٩٤	٦٢٩٥	٣٢	٦٣٢٧
١٩٠٦	٤٤٣٢	١٤٥٨٣٨	١٠٧٠٤	١٥٦٥٤٢	٦٥٥١	٣٣	٦٥٨٤

واكبر اعانة منحت لكتّاب واحد في السنة الماضية ٣٣ ج ٠ م و ١٥٠ مليمًا ومتوسط الاعانات ٥ ج ٠ م و ٥٠٠ مليمٌ ومتوسطها لكتاتيب الدرجة الاولى ١٠ ج ٠ م و ٢٨٠ مليمًا ولكتاتيب الدرجة الثانية ٤ ج ٠ م و ١٠٠ مليم

(٩٥) تعليم البنات

صارت مسألة تعليم البنات في مصر في منزلةٍ من التقدم تدعو الى شدة الاهتمام بها فان ما كان الوالدون يبدونهُ في ما مضى من الاستنكاف من تعليم بناتهم في مدارس الحكومة والمدارس الخصوصية آخذ في الزوال سريعاً . ولا تنحصر رغبة الوالدين الآن في تعليم بناتهم فقط بل تتجاوزهُ الى الاهتمام بنوع التعليم الذي تعلمهُ المدارس فقد كان الوالد منذ بضع سنوات يقصر اهتمامهُ على السماح لابنتهِ بالدرس في مدرسةٍ مكتفياً بذلك اما الآن فكثيرون من الوالدين يزورون المدرسة السنية و يطلبون الوقوف على بروجرامها فاذا لم يلائمهم اعربوا عن رغبتهم في البحث عن مدرسة خصوصية تفي بغايتهم . ومدارس الحكومة الابتدائية للبنات تعد الطالبات للامتحان لنيل الشهادة الابتدائية واللواتي يجزنَ هذا الامتحان يحق لهنَّ الانتظام في مدرسة المعلمات . وقد اعرب بعض الوالدين عن رغبتهم في توسع بناتهم في العلوم ولكن شدة الحاجة الى المعلمات المتدربات حملت نظارة المعارف على توجيه كل قواها الى اختيار سياق للدروس يؤهل الطالبات للدخول في مدرسة المعلمات . ففي سنة ١٩٠٦ ترك بعض التلميذات المدرسة السنية لأن والديهنَّ رغبوا في تعليمهنَّ فروعاً لا محل لها في بروجرام مدارس البنات وبناء على ذلك ستضطر الحكومة الى اعمال الفكرة في ما اذا كان الزمان قد حان لسير خطوة اخرى في سبيل ترقية التعليم العالي للبنات واعداد بروجرام اعلى من البروجرام الحالي فان منهاجاً كهذا يصادف ارتياح الوالدين الذين لا يهمهم اعداد بناتهم لمهنة التعليم بل يرغبون في تعليمهنَّ تعليماً عامًّا مستوفىً

وقد بلغ عدد مدارس البنات ٢٠٩٠ مدرسة في دسمبر ١٩٠٦ فيها ١٣٧٠٥ تلميذات اي بزيادة ١٥ في المئة عن عدد التلميذات في سنة ١٩٠٥ وزاد عدد البنات في الكتاتيب زيادة كبيرة ففي سنة ١٩٠٠ كان عددهنَّ ١٦٤٠ تلميذة في ٢٢٥ كتاباً (في جملتها الكتاتيب التي تحت مراقبة الحكومة) فبلغ عددهنَّ في سنة ١٩٠٦ في كتاتيب الحكومة وحدها ٢١٣٥و٧٠٤ ١ بنات في الكتاتيب الخصوصية التي تحت مراقبة الحكومة

وقد ادخل اصلاح جليل في امر تدبير المعلمات المتدربات ولا يخفى ان من الامور المرغوب فيها حصر التعليم في مدارس البنات الابتدائية في النساء فقط ولكن الضرورة قضت باستخدام بعض المشايخ المتقنين ففي السنة الماضية حلَّت معلمة من مدرسة البنات محل احد هؤلاء المشايخ فكان ذلك الخطوة الاولى في الاستبدال الذي يحصر التعليم في مدارس البنات الابتدائية في النساء

(٩٦) التعليم الصناعي

كان هم الحكومة بترقية التعليم الصناعي قبل السنوات الخمس الماضية مقتصرًا على مدرسة الصنائع والفنون التي انشئت في بولاق في سنة ١٨٣٩ ومدرسة المنصورة الصناعية التي انشئت في سنة ١٨٨٩

ففي سنة ١٩٠١ بذلت المساعي في انشاء مدارس صناعية لتعليم ابناء الصناع واصحاب الحرف باستجداء ذوي البر وتحريك اريحية الاهالي

وفي الوقت عينهِ فتحت الحكومة الورش الصناعية في بولاق سنة ١٩٠٣ وفي اسيوط في السنة الماضية فبلغت نفقات بناء كل واحدة منهما وتجهيزها ٢٠٠٠٠ ج . م . لا يدخل فيها ثمن الارض . ويبلغ ما تنفقهُ الخزينة على كلٍّ منهما ٤٠٠٠ ج . م . في السنة وفي سنة ١٩٠١ انشئت مدرسة صناعية في الاسكندرية لابناء "شيالي" جمركها بهمة شتي بك مدير عموم الجمارك

ولبى بعض ذوي الخير والاريحية نداء الحكومة فبنى محمود باشا سليمان في سنة ١٩٠٣ مدرسة صناعية في ابي تيج واوقف عليها المال بجود وسخاء وهذه المدرسة تعلم الصنائع الشائعة في تلك الجهة وهي الحياكة والنجارة والخراطة والحدادة ونحوها وهي تحت مراقبة الحكومة ولكن ادارتها بيد الباشا وحدهُ وقد نجحت نجاحًا عظيمًا فكانت خير أثر لما انطوى عليهِ مؤسسها من حب المصلحة العامة المقرون بالتعقل . وفيها الآن ٩٢ تلميذًا يتعلمون مجانًا [1]

وفي السنة عينها فتحت جمعية العروة الوثقى اكتتابًا لانشاء مدرسة صناعية في الاسكندرية فاكتتب بعشرة آلاف جنيه مصري وقد تمَّ بناء هذه المدرسة بعد ان تأخر لاسباب قاهرة فاقطعت الحكومة الارض بثمن زهيد ووهبت الجمعية ٣٠٠ ج . م لاتمام البناء وهي تساعدها في ابتياع العدد والاجهزة وستسع هذه المدرسة ٥٥٠ تلميذًا ويكون لها ريع دائم قدرهُ ٨٠٠ ج . م في السنة

وفي سنة ١٩٠٤ انشأت جمعية التوفيق القبطية مدرسة صناعية في الفجالة بمصر لتعليم النجارة والحدادة والعمل جارٍ في انشاء مدرسة صناعية قبطية في بولاق اكتتب بالمال

---

(١) من اسباب تشويق الناس الى التعليم الصناعي اعفاء الذين يتعلمون في الورش الصناعية في بولاق واسيوط ومدرسة ابي تيج من الخدمة العسكرية وقد اعفي طلبة ١٠ رستي بولاق والمنصورة ومدرستي الزراعة والهندسة من قبلُ

اللازم لها اجابةً لدعوة البطريركية القبطية . وقد تقدم من هاتين المدرستين طلب الى الحكومة لاستجداء رفدها وسينظر فيهِ متى حان الوقت لاعداد اعتمادات سنة ١٩٠٨

وفي السنة الماضية ابدت مدينة الفيوم ومدينة بني سويف رغبة في انشاء المدارس الصناعية فاكتتبوا في الفيوم بنحو ٩٠٠٠ ج . م. لهذا الغرض ووعد بعضهم بدفع اشتراكات سنوية الى مدد معينة للانفاق على المدرسة واكتتبوا في بني سويف بمثل هذا المبلغ واوقفوا ٦٦ فداناً لينفق ريعها على المدرسة . وقد اجل بناء المدرستين الى زمن حتى تبنيا طبقاً لآراء ذوي الخبرة وهذا التأخير توازيهِ الفائدة الحاصلة من الاعتماد على رسوم ومقايسات محكمة الوضع

وقد شرع دولة البرنس حسين كامل باشا في انشاء مدرسة صناعية لمديرية البحيرة

فيرى مما تقدم ان ما قوبلت بهِ دعوة الحكومة من التلبية ينشط الهمم و يدعو الى الارتياح والآمال معقودة على سريان هذه الروح في البلاد بأسرها فتتحرك همم اهالي البنادر الكبرى ويتبارون في انشاء المدارس الصناعية في بنادرهم وادارتها على نفقتهم اذ ليس بين اعمال البرّ ما هو اجدر بالرفد واحق بالمعونة من هذا العمل وليس بينها ما يعود بالخير والنفع مثلهُ لا على طبقات الفقراء فقط بل على الامة باسرها

ولما رأت الحكومة انتشار هذه الرغبة الاختيارية وشدة الحاجة الى التعليم الصناعي في مصر فكرت في السنة الماضية في وجوب استقدام احد ذوي الخبرة والكفاءة لدرس المسئلة بحذافيرها والاشارة عليها بالمنهاج الذي يحسن نهجهُ فيها في المستقبل فتوفقت الى استقدام المستر سدني ولز ناظر مدرسة بترسي الفنية في لندن فدرس الموضوع درساً دقيقاً وافياً وزار المدارس على اختلاف طبقاتها ودرجاتها وورش الحكومة والورش الخصوصية وقابل اصحاب الاعمال في القاهرة والمديريات ووضع تقريراً ضافياً ثميناً ضمنهُ ملحوظاتهِ عن المدارس الموجودة التي يراد الشروع فيها ومشورتهُ في ما يجب اتباعهُ في المستقبل

ولا أحاول تلخيص تقرير المستر ولز ولكني اريد الاعراب عن موافقتي لاقوالهِ التالية وهي "ويتعلق نجاح العمل على مقدار التعاضد والتعاون اللذين يكونان بين المدارس الصناعية ومن فيها و بين اصحاب الاعمال سواءٌ كانوا في الحكومة او خارجاً عنها فيجب ان يكون مديرو هذه المدارس من كبيرهم الى صغيرهم شديدي العلاقة بالذين يستخدمون متخرجيها فيستطلعونهم نصيحتهم ويستميلونهم اليهم و ينظرون في حاجاتهم فيكتسبون ثقتهم في اعمال هذه المدارس ورغبتهم في استخدام طلبتها بعد خروجهم منها"

فوقعَ تقرير المستر ولز وقعاً حسناً في نفس الحكومة فعمدت الى البحث عن خير الطرق لانفاذ اقتراحاتهِ

ولا يخفى ان مسئلة التعليم الصناعي مرتبطة ارتباطاً محكماً بمسئلة الارتقاء الزراعي وقد طالما جاهرت الجرائد وسواها بوجوب انشاء نظارة للزراعة ولكن الحكومة مع اعترافها بوجوب اتخاذ التدابير لمساعدة الزراعة فضلت تنشيط روح الاعتماد على النفس بين اصحاب الاطيان على انشاء نظارة اخرى وعلى توسيع مجال الاعتماد على الحكومة لانهُ من آفات الضعف في الشرق

ففي سنة ١٨٩٨ ساعدت الحكومة في تأليف الجمعية الزراعية الخديوية وهي جمعية اختيارية جل اعضائها من اصحاب الاطيان الذين يدفعون لها رسماً معيناً والغرض من تأليفها اقامة المعارض واجراء الامتحانات الزراعية والعلمية وتقديم التقاوي والسماد الصناعي والاهتمام بالاجمال بجميع مصالح الفلاحين ويرى من هذا التقرير[1] وتقاريري الماضية ان الجمعية قامت بخدمات جليلة الفائدة في تنشيط الهمم وتحسين الشؤون الزراعية

فلما عرضت مسئلة انشاء مصلحة للاهتمام بالتعليم الصناعي قرّ القرار على الجمع بين شؤون الزراعة والصناعة وانشاء مصلحة تابعة لنظارة المعارف تدعى ادارة الزراعة والتعليم الصناعي ينسج فيها على منوال المصلحة التي نظمها السر هوراس بلنكت في ارلندا وادارها بدراية وحذق وعين المستر سدني ولز مديراً عاماً لهذه المصلحة وسيتولى اعمالهُ فيها حالما يستطيع اعتزال مركزهِ في انكلترا

ولا يستطاع الآن تعيين علاقات هذه المصلحة بالجمعية الزراعية الخديوية تعييناً تاماً ولكن يجدر بي ان اقول في هذا المقام ان المصلحة الجديدة لا يراد بها الاستغناء عن الجمعية وفروعها المنتشرة في المديريات بل انها تعتمد في القيام باعمالها على جمعيات كهذه تمثل مصالح الزراعة في البلاد فالمصلحة الجديدة لم تنشأ لازالة الاعتماد على النفس بل لتقوية مبدإِهِ ولمعاونتهِ

وسيعرض المستر ولز قريباً اقتراحات اخرى يبسط فيها رأيهُ في كيفية انفاذ طريقتهِ ولي امل بتدبير المال اللازم حين تعدُّ اعتمادات سنة ١٩٠٨

---

(١) انظر فصل (١٢) الجمعية الزراعية

(٩٧) تعليم المعلمين

ورد في تقرير جاءني من نظارة المعارف العمومية ما يأتي

" يجب ان لا ندخر وسعاً في زيادة المعلمين المدرسين الاكفاء في العربيَّة والانكليزيَّة والرياضيات لانها الطريقة الوحيدة التي يؤمل منها لتدبير المدرسين للمدارس الابتدائيَّة وتعيين العدد اللازم من المعلمين الوطنيين في المدارس الثانوية "

والمسألة ذات شأن عظيم وهي الآن في معرض النظر في نظارة المعارف العمومية فاذا لم يكن في الطاقة تدبير المال اللازم في ميزانية ١٩٠٨ للتقدم في هذا الامر تقدماً محسوساً بت آمالي خيبة عظيمة

وقد وصفت في تقريري الماضي (صفحة ١٤٧) الاسلوب المتبع في اعداد المعلمين فاكتفي الآن بالاشارة الى النجاح الذي تمَّ في السنة الماضية

زاد عدد الطلبة في المدرسة الناصرية حيث يتدرب معلمو العربية والعلوم التي تدرس فيها فكان عدد الحاضرين في آخر سنة ١٩٠٦ ٢٥٤ يقابلهم ٢١٠ في سنة ١٩٠٥ و١٦١ في سنة ١٩٠٤ و١١٥ في سنة ١٩٠٣ و ٩٧ في سنة ١٩٠٢ وقد جاء في التقرير الذي اشرت اليه آنفاً " ان هذا يقصر عن سدّ حاجات النظارة ولكن الزيادة التي وقعت في السنتين الماضيتين لم يمرَّ بها الزمان الكافي بعد لتؤثر في عدد المتخرجين وانما يظن ان مسئلة تدبير العدد الكافي من المشايخ المدرَّبين للمراكز التي تعلو على مراكز الفقهاء حلَّت على ما يرام وجل الفضل في هذا الحل عائد الى التحسين في مرتبات المراكز التي يشغلها المعلمون المتخرجون في المدرسة الناصرية "

اما في ما يختص بمدرسة المعلمين الخديوية التي فتحت ابوابها مؤخرًا فقد اذيع منشور منذ نحو سنة يضمن للطلبة الذين يتمون دروسهم فيها شروطاً مالية احسن من قبل فكانت النتيجة طبق المرغوب ولبى الدعوة ٣٥ من حائزي الشهادة الثانوية وهم يتدرَّبون الآن في هذه المدرسة

وفي مدرسة عبد العزيز لمعلمي الكتاتيب ١٢٤ طالباً يقابلهم ١١٦ في السنة الماضية

وفي مدرسة الفيوم لمعلمي الكتاتيب ٧٢ طالباً

وفي مدرسة قليوب ٦٧ طالباً

اما دوائر التمرين والتدريب فقد علمت عنها ان ٦٥ طالباً من المعلمين حضروا الفرق

الخصوصية لمعلمي المواضيع الانكليزية والرياضيات في مدارس القاهرة وهذه الدروس تلقى في دار مدرسة المعلمين الخديوية وقد بلغني ان الذين اتموا درس سنتين منهم استفادوا فائدة حسنة وافادوا

ولا تزال الدروس التي تلقى مرتين في الاسبوع على المعلمين في كتاتيب الحكومة والكتاتيب التي تحت مراقبتها سائرة على قدم النجاح وتعقد هذه الدروس في مكانين في القاهرة وفي ٣٩ مكانًا في المديريات و يحضرها ٢٦٣٦ من الفقهاء والعرفاء وقد بلغ عدد الذين نجحوا في امتحان شهر اغسطس الماضي ٣١٠

(٩٨) الجامعة المصرية

تألفت لجنة من اعيان المصريين اخيرًا للنظر في انشاء مدرسة جامعة وطنية وقد قرأت المنشور الذي اذاعهُ سكرتير اللجنة (قاسم بك امين) بامعان وتدقيق فلم اجد فيهِ ما لا يطابق آرائي فقد ورد في المنشور المذكور ان اسلوب التعليم المتبع في مدارس الحكومة الآن ناقص — وهو قول يوافق الجميع عليهِ — وانهُ يستحسن تسهيل السبل لتعليم أرقى من الذي يتيسر طلبهُ في مدارس الحكومة الفنية كالحقوق والطب الخ وذلك بانشاء جامعة علمية ادبية تفتح ابوابها لكل طالب علم مهما كان جنسهُ ودينهُ وهو مبدأ حسن لا يختلف فيهِ اثنان وغرض محمود يحسن توجيه مساعي الناس اليهِ على اختلاف مللهم ونحلهم

ولما كان اخراج هذا المشروع من القوة الى الفعل يقتضي زمانًا فاني اشير على اصحابهِ ان يدرسوا تاريخ انشاء المدارس الجامعة في البلدان الاخرى ويبذلوا الجهد في افهام المصريين الغرض الحقيقي الذي يتوخونهُ ويجدر بهم ايضًا اعمال الفكرة في بعض التفاصيل الخاصة بالمشروع واهمها امر تدبير الطلبة وتعيين اللغة التي تتخذ اساسًا للتعليم واعداد الاساتذة والمعلمين للجامعة في المستقبل فهذه هي الامور الجوهرية التي يحسن ان يدور البحث الاول عليها ويتلوها امر الشؤون المالية وعلاقة الجامعة بنظارة المعارف والمدارس الفنية العالية وتأليف مجلس ادارة لها ووضع نظام لادارة الطلبة والسكن الى غير ذلك من الامور التي تستحق النظر والاعتبار

واهم المسائل كلها هي من يكون طلبة العلم في هذه الجامعة والمفهوم من منشور اللجنة ان الرأي السائد انما هو استخدام عدد من الاساتذة لالقاء الدروس " على كل راغب في التعلم يريد ان يحضر درسًا ليتفقه في العلم ويقضي وقتهُ في ما يفيد " وظني ان

جامعة هذا غرضها تقصر عن ادراك الغاية المنصوص عليها في المنشور فتوسيع نطاق فائدة الجامعة يقضي بأن يكون لها كيان مجتمع شرعي وان يكون الانتظام في عضويتها مطمحاً للابصار وطلب العلم فيها من الاعمال الشريفة الجدية ويجب امتحان الذين يطلبون الانضمام اليها حتى يثبت انهم قابلون للاستفادة من دروسهم فيها وان يشترط على الطالب حضور عدد معلوم من الدروس وان تعدّ قوانين لحفظ النظام بين التلامذة والمفهوم ان طلبة الجامعة يتألفون من جميع الذين يرغبون في ادراك منزلة من الحذق الفني تفوق المنزلة التي يستطاع بلوغها في الكليات الموجودة والذين يتوقون الى ترقية مداركهم بتلقي التعليم العالي باعمّ معانيهِ وذلك مما يقضي بتكييف مشروع الجامعة لاستمالة ابناء الاغنياء المصريين — وكثير منهم الآن — الى الاقبال عليها وعدّ الزمان الذي يقضونهُ فيها جزءاً من رأس مالهم العقلي في جهاد الحياة كما يعدّ ابناء الطبقة العالية في اوربا التعليم في جامعاتها

وليس غرضي من الاشارة الى هذه الأمور تثبيط همة القائمين بامر هذا المشروع فان ذلك بعيد جدًّا عن مرادي وانما قصدت تقديم بعض النصائح لهم في الخطة التي يجدر بهم اتباعها وتحويل هممهم اليها ومع انني قلت ان لا بدّ من مضي زمان ما قبل اخراج المشروع من القوة الى الفعل فلست ارى مانعاً يحول دون اتمامهِ وخير ما يتفاءل بهِ في حل الصعوبات التي قد تعترضهُ القاء مقاليد نظارة المعارف الى رئيس اللجنة السابق

(٩٩) مدرسة الزراعة

في هذه المدرسة الآن ٦٥ تلميذًا منهم ٣٨ مصريون و ٢٧ من الامم الاخرى ومن المصريين ٢٩ مسلمون يقابلهم ٢٢ في سنة ١٩٠٥ فيرى من ذلك ان نسبة التلامذة المصريين زادت ولكن المجموع لم يزد زيادة تدعو الى الارتياح

وينتظر ان ينال التلميذان المصريان اللذان أُرسلا الى مدرسة الزراعة الملكية في سيرنستر شهادتيهما قريباً

وجميع الموظفين الفنيين المصريين في الجمعية الزراعية الخديوية من متخرجي هذه المدرسة ولما كانت الجمعية قد وسعت نطاق اعمالها مؤخرًا فسيوجد فيها مراكز خالية لكثيرين من تلامذة هذه المدرسة في السنوات المقبلة وقد ابلغ ديوان الاوقاف ومصلحة الزراعة السودانية وبعض الشركات الزراعية ناظر المدرسة انها مستعدة لاستخدام التلامذة فاتخذت التدابير لاعلان هذه الحقائق واصبحت الآمال معقودة على زيادة كبيرة في عدد طالبي الدخول في شهر اكتوبر القادم

(١٠٠) مدرسة الهندسة

في هذه المدرسة ٨٩ تلميذًا يقابلهم ٥٧ في سنة ١٩٠٥ و ٣٥ في سنة ١٩٠٤ و ٢٣ في سنة ١٩٠٣ و ٥٨ من المجموع الحالي مسلمون و ٤٠ منهُ قبلوا في شهر سبتمبر الماضي منهم ثلاثون من المسلمين وكانت نسبة المقبولين من المسلمين الى المجموع في سنتي ١٩٠٣ و ١٩٠٤ خمسين في المئة وفي سنة ١٩٠٥ ٦٦ في المئة وفي سنة ١٩٠٦ ٧٥ في المئة فعدد طالبي الدخول من المسلمين آخذ في الزيادة

واني ارغب في تحويل انظار الشبان المصريين ووالديهم الى التسهيلات التي يجدونها في هذه المدرسة والى انهُ لايخشى من كثرة الزحام بين عارفي فن الهندسة في المستقبل القريب وقد سبق لي ان ذكرت في هذا التقرير[١] ان مصلحة الاشغال العمومية لا تكاد تجد كفايتها من المهندسين

(١٠١) مدرسة الحقوق

في هذه المدرسة الآن ٣٥٨ تلميذًا منهم ٢٦٣ من المسلمين وقد اطردت الزيادة في عدد طالبي الدخول في السنوات الست الاخيرة فقد كانوا ٣٠ في سنة ١٩٠١ فصاروا ١٦٧ في سنة ١٩٠٦

وفي يونيو الماضي نال اربعون تلميذًا الدبلوما فانتظم ١٨ منهم في خدمة الحكومة وتعاطى ٢٢ صناعة المحاماة ولا ريب في ان درس الحقوق محبوب عند الشبان المصريين الآن على ان المسألة هي ما اذا كان الذين يدرسونهُ لا يزيدون عن المطلوب بعد سنوات قليلة وقد كتب المسيو برناردي وكيل لجنة الامتحان في يونيو الماضي العبارة الآتية وهي خليقة باعتبار الشبان المصريين الذين شرعوا يستعدون لتلقي المهنة التي ينوون احترافها و باعتبار والديهم فقال " اني موقن ان الحكومة والبلاد في حاجة الى الاكفاء من حائزي شهادة الحقوق ولكنهما لا تحتاجان الى العدد الكثير منهم وعندي ان الموجود من عارفي علم الحقوق في مصر يفوق المطلوب وان من مصلحة الحكومة والبلاد صرف افكار الشبان الى تعلم الفنون الاخرى التي اهملت اهمالاً كبيرًا يوجب الاسف "

---

(١) انظر (٩) الخدمة الملكية المصرية

(١٠٢) مدرسة الطب

حاز عشرون تلميذاً شهادة هذه المدرسة في سنة ١٩٠٦ وطلب ٩٧ تلميذاً الدخول فيها فلم يسع المدرسة قبولهم كلهم فقبلت ٥٧ منهم فقط . ولا ريب في ان نسبة الاطباء الى عدد الاهالي الآن صغيرة وان الاعتماد على الاطباء والحاجة اليهم يزدادان كلما ازداد الناس علماً وتنوراً وعلى ذلك فقد قال الدكتور كيتنج مدير المدرسة " واني مقتنع بوجوب التزام الحذر في عدد الاطباء الذين يتخرجون من المدرسة لأنهُ اذا ظهر لهؤلاء الشبان بعد خروجهم منها ان لا عمل لهم نقص عدد طالبي الدخول اليها دفعة واحدة فلا يعود الى سابق عهده الا بعد ان تتضرر الحكومة من قلة عدد الاطباء من الشبان وعندي ان من اشد الآفات على البلاد الاكثار من الاطباء المعوزين " وقد اورد الدكتور كيتنج حججاً سديدة على صحة رأيهِ البادي في عبارتهِ الاخيرة لا يسعني اثباتها بالتفصيل

(١٠٣) مدرسة الطب البيطري

في هذه المدرسة الآن ثلاثون تلميذاً منهم عشرة دخلوها في سنة ١٩٠٦ وفي السنة الماضية جاز سبعة تلامذة الامتحان النهائي ونالوا الدبلوما بعد ان اتموا دراسة ثلاث سنوات

(١٠٤) مدارس العميان

اتمت مدرسة العميان في الزيتون في جوار القاهرة سنتها الاولى كمدرسة عمومية في ٣٠ سبتمبر الماضي وقد لبى الجمهور الدعوة لاسعاف هذه المدرسة بالمال فانقضت السنة وفي صندوقها رصيد صغير لحسابها وقد عزمت احدى السيدات المحسنات على وقف بعض عقاراتها على هذه المدرسة فيزداد بهِ ريعها الدائم ولكنها تبقى في حاجة شديدة الى معونة الجمهور ورفده

وقد وسع نطاق عمل المدرسة في السنة الماضية بفتح ورشة في القاهرة تحت ادارة معلم انكليزي كان في ورشة كهذه في انكلترا فيتعلم التلامذة حبك السلال والكراسي وقد نجحوا نجاحاً باهراً في الاعمال الصناعية وفي الدروس . و بلغ متوسط عدد التلامذة الداخليين في خلال السنة ٢٧ ومتوسط الذين اشتغلوا في الورشة من التلامذة الخارجيين عشرة

وفي الاسكندرية مدرسة صغيرة للعميان تعمل عملاً حسناً ايضاً

(١٠٥) كلية فكتوريا في الاسكندرية

في كلية فكتوريا في الاسكندرية الآن ٢١٥ تلميذاً منهم ٧٩ اسرائيليون و٧٩ مسيحيون و٥٧ مسلمون والعمل جارٍ في بناء الدار الجديدة التي ستنقل المدرسة اليها وهي تسع ٣٥٠ تلميذاً يكون منهم ١٢٠ الى ١٥٠ داخليين

والظاهر ان بعض عبارات القيتها عند وضع حجر اساس البناء الجديد في الخريف الماضي اولت على غير الوجه المقصود منها ففهم البعض انني اشير بادخال التعليم الزمني الخالص من كل صبغة دينية الى مصر ولكن ذلك بعيد عن الواقع فاني لا اوافق على التعليم الزمني وحده في مصر او في سواها نعم ان التعليم الديني لا محل له في بروجرام كلية فكتوريا بسبب اختلاف مذاهب التلامذة ولكن الطلبة من اسرائيليين ومسيحيين ومسلمين يتلقون دروساً دينية اختيارية عن معلمين قد لا يكونون ضرورةً بين معلمي المدرسة الدائمين. ولمعلمي الدين الخيار في تعليمه على الوجه الذي يروق لهم واظن انني مصيب في قولي ان معظم تلامذة كلية فكتوريا يتلقون التعليم الديني اما في بيوتهم او في المدرسة ولست اقول انهُ يحسن الجري على هذا المنوال في المدارس الاخرى ولكننا اذا اعتبرنا احوال مصر الخصوصية فقد سدّ هذا الاسلوب حاجة عمومية والظاهر انهُ مقرون بالنجاح

(١٠٦) المكتبة الخديوية

في المكتبة الخديوية الآن ٦٤٠٠٠ مجلد وقد اهدت الدائرة السنيَّة اليها في السنة الماضية مجموعة ثمينة موَّلفة من ١٠٠٧ مجلدات وهي جزء من مكتبة الخديوي ابرهيم باشا

وبلغ عدد الذين زاروا غرف القراءة في سنة ١٩٠٦ ١٧٠٠٠ يقابلهم نحو ١٤٠٠٠ في سنة ١٩٠٥ وبلغ عدد الذين زاروا غرف المتحف ١٢٠٠٠ يقابلهم ٨٠٠٠ في سنة ١٩٠٥

ومن الدلائل على تعاظم شأن قسم اعارة الكتب كثرة الطلبات التي تقدمت لزيادة الكتب في الحقوق والطب والفلسفة والأدب

الباب الحادي عشر

في العلوم والفنون

(١٠٧) مصلحة المساحة

أطال السر فنسنت كوربت في كلامهِ على الميزانية في بيان اهمية العمل الذي عملتهُ مصلحة المساحة . وقال انها مُنحت اعتماداً قدرهُ ٥١٠٠٠ ج . م في سنة ١٩٠٦ واعتماداً آخر قدرهُ ٧٠٠٠٠ ج . م سنة ١٩٠٧ لتتمكن بذلك من الاسراع في عملها وانا اقول الآن انها انشئت سنة ١٨٩٨ وشرعت سنة ١٨٩٩ في طبع ونشر خرطها على مقياس ١/٢٥٠٠ ومسحت ٦٩٠٠٠٠٠ فدان وطبعت ٢٢٥٠٠ خريطة لخمسة ملايين فدان منها . غير انهُ يلزم ايضاً رسم ١٢٠٠٠ خريطة لمديريتي الشرقية والبحيرة اللتين يلزم ان تعاد مساحتهما لانهما مسحتا قبل اتمام عمل المثلثات الذي من شأنهِ اثبات صحة المساحة

اما الارض التي مسحت لرسم خرطها فليست سوى جزء صغير من اعمال هذه المصلحة لانهُ عند طبع الخرط ترد شكاوى عديدة وكل منها تحقق بدقة. ففي التسعة الاشهر الاخيرة التي انتهت في ٣١ اكتوبر سنة ١٩٠٦ حقق ٣٢٣٥٤ شكوى ووجد ٥٤٥٣ منها فقط في محلها ومن هذا العدد الاخير ٣٥ في المئة ناتج عن خطإ القياس و٦٥ في المئة عن خطإٍ في المعلومات التي أُعطيت لمندوبي المصلحة

(١٠٨) المساحة الجيولوجية

كان معظم عمل هذه المصلحة في السنة الماضية تفحص الصحراء الشرقية وعمل تقرير ابتدائي عن القسم الممتد منها بين ٢٦° و٢٢° من العرض الشمالي

وفي خلال السنة الماضية نشر أُمناء المتحف البريطاني تقريراً بقلم الدكتور اندريوس من اعضاء الجمعيَّة الملكيَّة عن ذوات الفقرات التي عاشت في الدور الجيولوجي الثالث في الفيوم وقد ووصف فيهِ بقايا الاحافير التي جمعت في السنوات الخمس الماضية في الصحراء الواقعة شرقي بركة قارون

(١٠٩) المرصد الفلكي

زيد على الآلات التي في المرصد آلة لرصد الكهربائيَّة (الكترومتر) كانت قد

استعملت منذ اوائل سنة ١٩٠٦ لتسجيل اختلافات كهربائيَّة الجو . وقد زيد عليها ايضاً بارومتر يركب هناك الآن

ووضع في محل المغناطيس آلات لقياس المغنطيسيَّة وتسجيلها وتم تصحيحها وضبط تركيبها تقريباً وبعد ذلك يبتدى‌ء درس المغنطيسية في هذه الجهات الافريقية على وجهٍ أتم وأوفى بالمقصود مما كان في الماضي

(١١٠) الآثار المصرية

تقدم ترميم الهياكل على ما يرام . واقام المسيو لجران في الكرنك كل الاعمدة التي سقطت سنة ١٨٩٩ ويراد المسيو مسبرو ان يشرع بعد ذلك في اقامة المدخل الساقط في الطرف الغربي من قاعة الاعمدة

وقد أتم المسيو بارسنتي ترميم هيكل ادفو . وابتدأ المسيو كويبل يحفر في سقَّاره فعثر على آثار مهمَّة من عهد الدولة التاسعة والعاشرة ووجد المسيو لفيفر والمسيو ادجار المفتشان في مصلحة الآثار أشياء لا تخلو من الفائدة . فالاول اكتشف قطعاً مكتوبة من رواية ميننددر والثاني وجد تحفاً ومصوغات فضية نفيسة في الزقازيق من عهد رعمسيس الثاني

وقد تمَّ دهن متحف القاهرة من الداخل ويمكن الآن ترتيب ما فيهِ بسرعة وأضيف الى فهرس المتحف سبعة مجلدات . وسرق من المتحف في السنة الماضية عشرون تمثالاً صغيرًا لم يعثر الا على ستة منها . ويراد الآن محاكمة بعض الخفراء بسبب سرقتها

(١١١) حفظ الآثار العربية

أنفق في السنة الماضية مبلغ ١٣٢٠٠ ج . م على حفظ ابنية قديمة اسلاميَّة وقبطيَّة . منها ٨٠٠٠ ج . م دفعها ديوان الاوقاف و ٤٨٠٠ ج . م دفعتها الحكومة المصرية و ٤٠٠ ج . م دفعتها بطركخانة الاقباط

ومن أهم الاعمال التي عملت ترميم جامع السلطان حسن وجملة ما أنفق عليهِ الى غاية السنة الفائتة ١١٠٠٠ ج . م . غير انهُ يلزم عمل أشياء كثيرة ايضاً فيهِ لحفظهِ من السقوط حفظاً تاماً

هذا وقد ذكرت في تقريري السنوي الماضي (وجه ١٥٦) انهُ بناء على اشارة المستر سومرس كلارك تقرَّر ترميم الديرين القبطيين المشهورين في سوهاج والمعروفين بالدير الابيض والدير الاحمر فتم فحص هذين الديرين وقدرت نفقة ترميمها ولكن لم ينفق غير

٦٠٠ ج . م في السنة الماضية على الدير الابيض لان بناءهُ أمسى في حالة سيئة جيدة فلم يتيسر الاسراع في ترميمهِ اكثر من ذلك

(١١٢) حديقة الحيوانات

ان الجنائن الواسعة التابعة للسراي التي شادها اسماعيل باشا في الجيزة قد حوّلت الآن الى وجهة يقصد منها المنفعة العموميَّة فجعلت منذ بضع سنوات حديقة للحيوانات يقصدها الكثيرون للنزهة وربما قصدها بعضهم للعلم والاستفادة

ذكرت في تقاريري السابقة ان رسم الدخول الى تلك الحديقة أُنقص من قرشين الى نصف قرش من اول يناير سنة ١٩٠٥ لتسهيل الدخول على الطبقات الدنيا من الناس فجاءت النتيجة طبق المرغوب لان عدد الزائرين بلغ ١٧٧٥٨٧ نفساً سنة ١٩٠٥ و٢٢٣٤٢٥ سنة ١٩٠٦ وكان ٦٤٧٤١ سنة ١٩٠٤ وبلغت قيمة ما تحصل من رسم الدخول ١٧٠٧ ج . م سنة ١٩٠٦ وفي هذا المبلغ زيادة قدرها ٣٢٢ ج . م عما يقابلهُ في سنة ١٩٠٤ مع ان الرسم انقص عما كان عليهِ في تلك السنة

هذا والمظنون ان الافيال التي استخدمها هنيبال كانت افريقيةً ولكن لم يحاول احد ان يجعلها داجنة في هذه الازمان او ان يذللها ويعلمها اذ لو كان يمكن استخدامها لكان يحسن نقل الاثقال عليها حيث يتعذر نقلها على الحمّالين في جهات السودان النائية التي لم يرتقِ فيها العمران . وقد دار البحث على هذه المسألة منذ سنتين او ثلاث سنوات فقرَّ الرأي على تجربة ذلك . ولما كان هناك ستة افيال صغيرة في حديقة الحيوانات وقد قضت فيها مدة من الزمن اغتنم الكبتن فلاور هذه الفرصة ووضع في هذا الموضوع تقريرًا كثير الفائدة لا يمنعني من اثباتهِ برمتهِ هنا غير ضيق المقام وقد قال فيهِ انهُ يظهر ان الافيال الستة تحكي الافيال الهندية التي من قدها في الفهم وقبول العلم ولين العريكة وهو يرى انهُ ليس ثمَّ مانع قاطع من تذليل الافيال الافريقية وتعليمها غير انهُ يقتضي لذلك نفقات اذ لا بدَّ من وضع مقادير عظيمة من الطعام في الطرق التي تسير فيها . وهناك صعوبة اخرى عظيمة وهي كون الجهات التي يحتاج الناس فيها الى استخدام الفيلة للنقل تكثر فيها الافيال البرّيَّة فيخشى عند ذلك ان الافيال المذللة تجفل وتشرد في الاباطح والمستنقعات بحمولتها لا سيما وان تذليلها لا يكون تامًّا

وهاك ما قالهُ الكبتن فلاور في الختام "والراجح ان استخدام مركبات ذات اربع عجلات

مما يساق بعدد محركة وفتح الطرق اللازمة لها لنقل الاثقال في السهول والجهات التي تمر القوافل فيها يكون خيرًا من استخدام الافيال وارخص ونحن ننتظر الآن نتيجة التجارب التي تجرب بالاوتوموبيل في بحر الغزال رجاء ان تزيدنا علمًا ومعرفة بهذا الامر

هذا في السهول والسكك المطروقة واما البلاد الكثيرة التلال والجهات التي لا تزار الأ من حين الى حين في جنوب السودان فيمكن ان استخدام بعض الافيال المذللة فيها يكون مفيدًا جدًا للنقل والجولان والارتياد ليس الآن فقط بل بعد اعوام كثيرة ايضًا . وعليه يمكن ان تقسم الطرق التي تسير فيها الى مراحل و يوضع العلف لها في كل مرحلة حتى تجد طعامها فيها حين وصولها اليها كما يجري الآن في الجهات القليلة السكان في الجنوب الشرقي من اسيا "

وقد قال الكبتن فلاور في سياق الكلام " والموجود من الافيال في افريقية كثير لا ينفد بصيدها وقتلها للحصول على العاج منها بحسب قوانين وقيود معقولة . واما ما كان يقال منذ اعوام من ان هذه الافيال قد قلّت واشرفت على الانقراض فقد ثبت فساده بعد فتح الجهات الاستوائية من افريقية "

الباب الثاني عشر

في الخاتمة

(١١٣) الخاتمة

لا ارى خيرًا من ان اختم تقريري عن هذه السنة بكلمات يسيرة اوجهها خصوصًا الى الموظفين البريطانيين في الحكومة المصرية . فانهم حريون في هذه الاحوال اكثر مما كانوا في الماضي بان يسمعوا مني كلامًا يفيدهم من حيث كونهُ يدلهم على المسلك العام الذي يسلكونهُ والخطة التي يتبعونها

سمعت كثيرًا في هذه الايام الاخيرة ان المصريين عمومًا لا يشكرون على الخيرات التي لا ريب في انهم نالوها بواسطة الاحتلال البريطاني. ولا يهمني ان ابحث في ما اذا كانت هذه التهمة صحيحة او لا اما رأيي الخصوصي فهو ان اقل ما يقال فيها هو انها لا تخلو من مبالغة كثيرة . ومهما يكن منها فهي ليس مما يهم امرهُ البريطانيين الموظفين في الحكومة

المصرية . نعم ان كل علامة ظاهرة على عدم الشكر تحرك شعوراً بخيبة الأمل في نفوس الذين جدوا وكدوا وتجشموا المشاق لخير المصريين ونجحوا في ذلك نجاحاً عظيماً بوجه الاجمال اذ ذلك الشعور طبيعي ومغتفر . ولكن يجب على الموظفين الذين اعنيهم ان يتذكروا ان الشكر على الجميل ليس في المعتاد فضيلة من فضائل الامم وان يوجهوا بعد هذا جل همهم الى الواجب عليهم وذلك الواجب جلي واضح وهو ان يستمروا في المستقبل على الجد والاجتهاد في قضاء مهمتهم السامية بكل قوتهم وطاقتهم كما كانوا يفعلون في الماضي لانها مهمة يهم نجاحهم فيها جمهور المصريين الذين لا يسمع لهم صوت وليس المصريين فقط بل اهل بلادهم وكل امة متمدنة في اوربا ايضاً

على ان هناك سبباً اقوى واحق بان يخيب آمال اولئك الموظفين البريطانيين ويضعف عزائمهم وهو ما بدت دلائله في الايام الاخيرة فاظهرت ان اقواماً من بني وطنهم يخطئون مقاصدهم ويحملون افعالهم على غير مرادهم منها ويصغرون الصعوبات العظيمة التي يجدونها في مراكزهم ويحملونهم مسأولية مساوئ ومنكرات لا طاقة لهم على ابطالها ويقللون ما فعلوه من الحسنات ويبالغون في تعظيم ما لم يفعلوه حتى الآن وينتقدون الادارة المصرية عموماً انتقاد المتعنت المتشفي لا انتقاد العادل المنصف . على ان هذا كله على فرض صحته برمته لا يوجب ضعف العزائم وصغر النفوس فالادارة المصرية ليست معصومة عن الخطاء ولا خالية من العيوب. وانتقادها بالانصاف لا يخلو من فائدة ولا غنى لكل من تقلد المناصب العمومية عن التعرض لانتقاد كثيرين من الجائرين ولكنني مع هذا كله مقتنع ان كثيراً من النقد والكلام الذي يعد تحريفاً عن عمد وتمويهاً للحقائق انما هو حاصل عن قلة علم صاحبه وخير رد عليه هو تقريب ذلك العلم منه حتى لا يفوته امره . ولا اعني بذلك ان كل ناقد غير صحيح العلم حسن النية اذ لست اجهل ان لنظام الاحكام الحالي في مصر اعداء كثيرين. فكل موظف معزول . وكل طالب وظيفة لم يظفر ببغيته . وكل مضارب بالاطيان طامع بالمكاسب التي فتحت اعمال السر وليم جارستن واعوانه ابوابها امامه . وكل طامح الابصار الى امتياز عظيم القدر من الامتيازات التي كان يقتنصها من الحكومة المصرية في الزمن الغابر او كان يتواطأ مع تلك الحكومة على اقتناصها من الامة المصرية في ذلك الحين — هؤلاء وكثيرون آخرون على شاكلتهم هم اعداء النظام الحالي الطبيعيون وان كانوا كثيراً ما يخفون عداوتهم تحت ستار الحجج المقبولة التي لا يخفى كذبهم ورياؤهم فيها عن عين الخبير البصير. فهذه عداوة يسرني وجودها والواجب على الموظفين البريطانيين ان يديروا ادارة البلاد

دائمًا على وجهٍ لا يقللها مطلقاً . نعم انها تقلق البال وتكدر الصفاء هنيهة من الزمان ولكنها لا تؤثر تأثيرًا يذكر لانها لا تمثل الرأي البريطاني العام

فلهذه الاسباب اقول انهُ ليس ثم ما يوجب ضعف العزائم . ولكن هناك ضربًا آخر من الانتقاد حقيقاً بالاعتبار خصوصاً لاني سمعتهُ كثيرًا من الذين يعول على حكمهم من الاوربيين والمصريين وهو ان بعض الموظفين البريطانيين يميلون في هذه الاعوام الى الابتعاد عن المصريين وان الميل الذي يجب ان يزداد بين الشعبين كل منهما الى الآخر كلما ازداد ظهور النفع من دخول البريطانيين في شؤون المصريين اخذ يقل عوضاً عن الازدياد . ولست اطيل البحث هنا لمعرفة مقدار ما نتج من ذلك عن السياسة المتبعة في مصر اذ الموظفون المرؤوسون غير مسؤولين عن تلك السياسة . وغاية ما اقول من هذا القبيل هو اولاً انهُ لم يكن مناص من بعض هذا البعاد لان الذين كانوا يعرفون مظالم العهد الماضي ومغارمهُ قد ولى زمانهم وثانياً لان ما ينتج من ذلك البعاد عن تحريف الذين يحرفون معاني تلك السياسة ويحولونها عن حقائقها ويموهون مقاصدها على شعب كثير التصديق هو اكثر مما ينتج منهُ عن تلك السياسة نفسها . على انهُ ان كان ذلك البعاد آخذًا في الازدياد فعلاً بين الشعبين فتداركهُ ممكن ليس بتغيير تلك السياسة ولا بتدابير اصلاحية خاصة بل بفعل الاشخاص وسلوكهم . فانهُ كثيرًا ما يقال لي ان الشبان من الموظفين البريطانيين الذين اتوا هذه البلاد حديثًا لا يتحامون ايلام عواطف المصريين كما يتحامى ذلك الذين جاؤوا قبلهم . وعندي ان معظم السبب في ذلك هو ان وظائف الحكومة ازدادت تعددًا وتركيباً وواجباتها ازدادت كذلك فازدادت الصعوبة في جعل كل شخص تحت مراقبة رئيسهِ الشخصية وسيطرتهِ الدائمة . ومهما يكن السبب في ذلك فاني احول انتباه كل موظف بريطاني الى هذا الامر اذ ما من عاقل في هذا القطر يعتقد ان واحدًا من البريطانيين الذين يخدمون الخديوي غير مستقيم وصادق او غير عادل فالواجب ان يكون ميل الناس اليهم مثل اعتقادهم هذا بهم ويحق لمن يقرأ اقوالي هذه ان يطلب مني ان ازيد معناي جلاءً ووضوحًا على ان ذلك يعسر عليَّ فاني بعد ما اختبرت امور الادارة في الشرق خمساً وثلاثين سنة اراني عاجزًا عن تعيين الصفات التي يجب ان يكون الغربي متصفاً بها وتعيين السلوك الذي يجب ان يسلكهُ ليحوز ثقة الشرقي ويكتسب حسن ظنهِ بهِ ولكني مع ذلك واثق ان الغربي يستطيع ان يحوز تلك الثقة ويحصل على حسن الظن . فعلى كل موظف بريطاني ان يتعلم باختبارهِ وبمراقبتهِ اخلاق الذين يخالطهم كيف يحوز ثقتهم بهِ ويكتسب حسن ظنهم فيهِ . وليتذكر

خصوصاً ان كل ازدراء او استخفاف يقع منهُ في المعاشرات الاجتماعيَّة يؤدي بكل تأكيد الى اخفاق المسعى وان كل كلمة تقال بلا تروٍ وكل فعل يفعل بلا تأنٍ واعتبار يمكن ان يجرح العواطف حيث لا يقصد جرحها ويفضي الى عواقب لا يعلم الاَّ الله مؤداها

فعسى ان لا يخطئ احدٌ قصدي من اقوالي هذه اذ لا قصد لي ان الوم احداً وانما قصدي النصيحة واني عالم ان كل بريطاني موظف تقريباً في هذا القطر تزيد اشغالهُ عن طاقتهِ وان الشكاوى الجزئيَّة التي تبلغني من حين الى حين ناتجة عن ضيق وقت اولئك الموظفين عن الالتفات الى كل الامور الصغيرة التي تعرض عليهم . واني عالم ايضاً انهم يحملون ما يحملون حتى تضيق اخلاقهم ويفرغ صبرهم ولكني اؤمل مع ذلك انهم يتذكرون ان من اهم واجباتهم السعي في اكتساب اميال الذين يعاملونهم ويخالطونهم فانهم اذا افلحوا في ذلك كان جزاؤهم سهولة اتمام الاصلاحات التي يهمهم اتمامها

هذا واني الخ (الامضاء) كرومر

الملحق الاول

كتب من الجمعيات العمومية عن تعديل الامتيازات الاجنبية

(١)

من رئيس غرفة التجارة الانكليزية في الاسكندرية الى ارل كرومر

الاسكندرية في ١٧ دسمبر سنة ١٩٠٦

مولاي اللورد

اقترحتم نخامتكم على غرف التجارة وما شابهها من الجمعيات في تقريركم السنوي الماضي عن حالة مصر وماليتها وادارتها ان تبدي رأيها في ما ورد فيهِ من الاقتراحات المتعلقة بالغاء الامتيازات الاجنبية

وبناء على ذلك عقدت لجنة غرفة التجارة الانكليزية عدة اجتماعات للبحث في هذه المسألة فأتشرف الآن ان اعرض على فخامتكم نتيجة ما تداولتهُ من الاقوال في القرار الآتي :

قرَّرت اللجنة اولاً انها ترى النزلاء الاوربيين في مصر لا يقبلون الغاء الامتيازات الاجنبية ما لم تحدد العلاقات بين مصر وانكلترا تحديداً جليًّا يضمن دوام الكفة الراجحة

لانكلترا في مصر . فمتى حدّدت تلك العلاقات فمن رأي اللجنة ان الغاء الامتيازات يكون مفيدًا وموافقًا جدًّا

ثانيًا . ترى اللجنة في ما يتعلق بالمجلس التشريعي المختلط ان الهيئة الاجتماعية المصرية غير مستعدة الآن بوجه الاجمال لان تُنتخَب او يُنتخَب منها اعضاء يقومون بالاعمال الخطيرة الشان التي يقتضيها المجلس التشريعي . وليس بين الطوائف والمصالح المختلفة ارتباط واتحاد كافٍ لتأليف هيئة موافقة من المنتخِبين . اما الذين يليقون ان يُنتخَبوا فقلائل وهم اكثر الناس اشغالاً واقلهم فراغًا فقلما يحتمل انهم يترشحون الانتخاب والذين عندهم الوقت الكافي لذلك لا يمكن ان يقال انهم من الطبقة التي يمكن الاعتماد عليها اذا انتخبوا اعضاء لمجلس كهذا

ثالثًا . تحفظ اللجنة آراءها في ما يتعلق بالامور الاخرى في هذه المسألة ايضًا

وقد بحثت اللجنة التي تنوب عن اعضاء غرفتنا المقيمين في القاهرة فوافقت لجنتنا الرئيسيَّة على الفقرة الاولى والثالثة من هذا القرار واما الفقرة الثانية المتعلقة بالمجلس التشريعي فانها تعترف بالصعوبات المذكورة فيها ولكنها ترى انها ليست مما يتعذر التغلب عليهِ وانهُ يمكن ان يوجد بين اعيان النزلاء من يعوَّل عليهم

هذا واني الخ (الامضاء) ه . ب . كنجهام

(٣)

من طائفة الافوكاتية في القطر المصري الى ارل كرومر

الاسكندرية في ٢١ يناير سنة ١٩٠٧

مولاي اللورد

اجتمعت نقابة طائفة الافوكاتية في القطر المصري للمداولة في المسألة التي عرضتموها فخامتكم عليها عما اذا كان يجب تعديل في نظام التشريع الحالي فيما يتعلق بالاجانب فهي وان كانت لا ترى ان لها الحق في ابداء رأي يقيد طائفة الافوكاتية ادبيًا قبل استشارتهم في مسألة ذات شأن كهذه الا انها ترى في النظام الحالي كافة ومشقات عديدة تؤدي الى بطء كثير وصعوبات عديدة فيحتاج الى اصلاحات جوهرية وهذه الاصلاحات تقتضي ضرورةً البحث والنظر حتى لا يمس اجراؤها الضمانات المؤكدة للاجانب الآن

هذا واني الخ . رئيس نقابة الافوكاتية

(الامضاء) سيموند

(٣)

من غرفة التجارة المختلطة الدولية الى ارل كرومر

القاهرة في ٢٥ يناير سنة ١٩٠٧

مولاي اللورد

انهُ وان تكن قوانين الغرفة التجارية المختلطة (الدولية) لا تبيح لها الاشتغال بالمسائل السياسية الا انها اجابةً لرغبة فخامتكم قد انعمت النظر في الاقتراحات الواردة في تقريركم عن سنة ١٩٠٥ والتي من شأنها الغاء الامتيازات واستبدالها بضمانات جديدة . فتتشرف بعرض نتيجة بحثها عليكم

كانت الامتيازات بادئ بدء معاهدات تجارية غرضها ايجاد المعاملات التجارية بين المسلمين والمسيحيين فلذلك أُعطي الاجانب امتيازات مختلفة هي في الحقيقة ضمانات لاشخاصهم ومنازلهم ومقتنياتهم وكان القسم التجاري المحض من تلك الامتيازات كثير الاهمية وقتئذٍ وهو الذي يهم التجار الاجانب مباشرة . اما الآن فقد استبدل بمواد المعاهدات التجارية مع الباب العالي وهي اوسع منهُ واصلح وبالاتفاقات التجارية المبرمة مع مصر . ثم جاء قانون المحاكم المختلطة بالضمانات اللازمة للاعمال التجارية

وعليهِ لم يبقَ في الامتيازات الاجنبية اليوم ما يحتاج الى البحث الا الاقسام غير التجارية وهي تشمل الضمانات العمومية التي للاجانب ولو لم يكونوا تجارًا اي حماية اشخاصهم ومنازلهم وعدم اختصاص المحاكم بمحاكمتهم في المسائل الجنائية . ولما كانت هذه المسائل لاتهم التجار من حيث هم تجار بل تهمهم بالذات فالغرفة التجارية المختلطة (الدولية) التي تمثل مصالح تجارية محضة لا تستطيع ابداء رأيها فيها ولا الاشارة باتباع هذا التعديل او ذاك في مسألة الامتيازات. ولكنها تقول من الوجهة التجارية ان الامتيازات لا تتعب الاجانب بل تضمن لتجارهم الحرية التي لا غنى لهم عنها في القيام باعمالهم ولذلك لا تستصوب الغاءها . ثم ان فخامتكم ترون " ان الدرجة التي بلغتها مصر من التقدم والحقائق المعلومة عن نظام البوليس المصري وما شاكل ذلك من الامور توجب معاملة الاوربيين معاملة خاصة بهم مدة مديدة من الزمان " . فما دامت الحال كذلك والبلاد لم تستعد بعد لالغاء الامتيازات الغاء تامًا فسن نظام مجرَّب لا يخلو من

الخطر . ولماذا يستبدل النظام الحالي الذي يرضي بوجه الاجمال بنظام جديد لا نعلم خباياهُ ولا نقدر نتائجهُ

ولا يغب عن الاذهان ان الفضل في تقدم ثروة هذه البلاد التقدم العجيب الذي افاد المصريين كما افاد الاوربيين يرجع جانب كبير منهُ الى هذا النظام والى ثقة الاوربيين بدوامهِ

وهب ان المجلس التشريعي الذي تقترحون لفخامتكم انشاءهُ جاء طبق المرام فكيف يكون تنفيذ قوانينهِ الجديدة اذا انيط ذلك بالادارة المصرية

ان في ذلك صعوبة كبيرة ان لم يكن معضلة لا تحل كما يتضح من النظر الى الطريقة التي تنفَّذ بها اللوائح العديدة المتعلقة بالصحة العمومية مثلاً او تنظيف الشوارع وحفظ النظام فيها عموماً

اما في ما يتعلق بحماية الاشخاص ومنازلهم فكل ضمان جديد وهمي لا محالة اذ قد بذلت المساعي الكثيرة لتنظيم البوليس او تجديد تنظيمهِ ومع ذلك يقع تحت نظرنا يومياً حوادث عديدة تدلنا على عدم استعداد رجالهِ للقيام باعمالهم الفنيَّة

واما من جهة المحاكمات الجنائيَّة فلا ضمان للاوربيين خير من كونهم لا يحاكمون الاَّ في قنصلياتهم . وقد قامت المحاكم القنصلية باعمالها دائماً على وجهٍ لم يترك مجالاً لشكوى منها على ما نعلم وقد اصبتم لفخامتكم في بيان البطء الذي ينشأ عن الاجراءات التي يجب اتباعها في مفاوضة الدول للموافقة على الاصلاحات التي يراد اجراؤُها او التعديلات التي يراد ادخالها على القوانين واللوائح الموجودة . فحبذا لو وجدت طريقة لتسهيل تلك الاجراءات والامل ان ازدياد الاتفاق مع الدول التي لها شأن في هذه المسألة يوصل الى حلها على ما يرام

هذا واني الخ

(الامضاء) نائب الرئيس

م . برنشنيدر

الملحق الثاني

كتاب من ارل كرومر الى رئيس غرفة التجارة الانكليزية في الاسكندرية

عن النيل في ١٨ فبراير سنة ١٩٠٧

سيدي

ورد عليَّ كتابكم المؤرخ في ١٧ دسمبر فارجو ان تعربوا لغرفة التجارة عن عظيم شكري لها على تلبيتها ما طلبتهُ في تقريري السنوي الماضي من ابداء الراي في الاقتراحات التي جاءت فيهِ عن الامتيازات الاجنبية . فالملاحظات التي ابدتها لي ذات فائدة وتستحق محل النظر والاعتبار

وقد لحظت ان الاقتراحات التي وردت في تقريري السنوي الماضي وصفت بانها « تأول الى الغاء الامتيازات الاجنبية ». فاقول ان هذا الوصف لا يطابق تلك الاقتراحات لان الآراء التي عرضتها على الجمهور في السنة الماضية والتي سازيدها تفصيلاً في تقريري الآتي لم يكن الغرض منها الغاء الامتيازات الاجنبية بل تعديل النظام الحالي على وجه يبقي ما هو لازم منها لخير الاوربيين في مصر و يعدل النظام التشريعي تعديلاً مطابقاً لمقتضى احوال البلاد . وقد ذكرت غرفة التجارة نتيجة مداولتها على هيئة قرارين

اما القرار الاول فقد اعربت غرفة التجارة فيهِ عن ترددها في تأييد ما اقترحت من التغيير حتى تحدّد العلاقات التي بين الحكومة الانكليزيّة والحكومة المصرية تحديداً يضمن بقاء الكفة الراجحة لانكلترا في مصر. فقد امرتني حكومة جلالة الملك الآن ان اقول انها تعترف بان دوام ما جرى من الاصلاح في مصر حتى الآن وترقية ذلك الاصلاح يتوقفان على الاحتلال الانكليزي. وكذلك يقال في كل تغيير يطرأ على نظام الامتيازات الاجنبية. و بناء عليهِ تطلب حكومة جلالة الملك ان يفهم الجميع انهُ ليس ثمَّ موجب للتردد في تغيير ذلك النظام بسبب الشك في دوام الاحتلال البريطاني للقطر المصري

اما القرار الثاني فيتعلق بالصعوبات التي تحول دون انشاء مجلس تشريعي يحوز ثقة البلاد فتلك الصعوبات عظيمة ولكني أؤمل التغلب عليها ولا اطيل الكلام بهذا الصدد الآن لاني عازم على الاسهاب فيهِ في تقريري عن السنة الماضية

هذا واني الخ — (الامضاء) كرومر

الملحق الرابع [1]

الاساس اللغوي للتعليم [2]

في مدارس الحكومة المصرية

قد كثر في الايام الاخيرة البحث بين الجمهور فيما يجب ان يكون واسطة التعليم بمدارس الحكومة المصرية من اللغات ولذا حسن ان نذكر هنا ما ينجلي بهِ وجه الصواب فيها فنقول

ان الآباء المصريين على وجه العموم يرغبون في ان يكون معظم تعلم اولادهم بواسطة لغة أوروبية ذلك ليعرفوا هذه اللغة المعرفة الحقة التي تؤهلهم لان يحصلوا على الفوائد الادبية والعملية والمادية التي تعدهم لنيلها بالقطر المصري مثل هذه المعرفة وهذه هي خطة المدارس الكثيرة العدد التابعة لجمعيات التبشير كما انها ايضاً خطة معظم المدارس الاهلية الحرة المنتشرة بالقطر. وهي كلها بعيدة عن مراقبة الحكومة وسيطرتها وهي بالطبع متبعة في نظامها ما يلائم رغبة آباء التلاميذ وفي سيرها بموجب هذا النظام دليل على انهُ منطبق على رغائب هؤلاء الآباء وقد اتبعت الحكومة في مدارسها مثل هذا النظام لعلمها ان رغبة الاهالي منصرفة نحوهُ من جهة ولاعتقادها ان ذلك موافق لحاجيات القطر من جهة اخرى. ومع ذلك فقد وجه الى الحكومة في غضون الاشهر الاخيرة كثير من الانتقاد على عملها هذا لانهُ كما يقول المنتقدون ضار جداً بلغة البلاد ومضعف للقوى المفكرة عند التلاميذ. وقد يستقبل مثل هذا الانتقاد بمزيد الارتياح لانهُ يدل على الاهتمام بشؤون التربية غيران الواجب على النظارة قبل كل شيء ان تحقق من ان التلاميذ لا يكونون بذلك عرضة للضياع وفريسة لآراء الاحزاب ونحلهم كما انهُ يجب عليها ان تراعي رغبات الاهالي ما دامت لا تتجاوز حد المعقول وان توجه التفاتها الى الحاجيات الحقيقية للبلاد

(١) اما الملحق الثالث فمذكرة عن حركة النقود اغفلناها لانها لا تهم معظم القراء (المترجم)

(٢) ننشر هذا الفصل بحروفهِ كما وصل الينا من نظارة المعارف (المترجم)

وليعلم ان التعليم بالكتاتيب التي هي مدارس القرى جار كلهُ بواسطة اللغة العربية سواء في ذلك كتاتيب الاعانة الخاضعة لتفتيش الحكومة فقط والكتاتيب الأميرية التي تديرها الحكومة وكل كتاب من الكتاتيب الحرة الخاضعة لقانون الاعانة يحاول تعليم لغة اوروبية لا يكون له حق في اخذ الاعانة

اما المدارس الابتدائيَّة التي هي مبدأ درجات التعليم الأوروبي فنظارة المعارف ترى من الواجب ان يكون عامة التعليم فيها بلغة البلاد ما عدا اللغتين الانجليزية والفرنسية اللتين يجب ان يتعلمها الاطفال من ابتداء الدراسة الى انتهائها بواسطة استعمالها انفسهما متدرجاً في ذلك بتدرج السنين الدراسية

واول من تجاوز ذلك الى اتخاذ اللغة الاوروبية واسطة لتعليم غير اللغة من المواد التي تعلم بالمدارس هو المرحوم علي مبارك باشا فانهُ في سنة ١٨٨٩ وقد كان ناظرًا للمعارف وقتئذٍ جعل التعليم بالمدارس الثانوية بهذه الطريقة بعد ان كان العمل بها مقصورًا على التعليم بالمدارس الفنية العالية فقط والعبارة الآتية مقتطفة من التقرير الرابع الذي قدمهُ سعادتهُ للاعتاب السنيَّة بخصوص حال التعليم في مصر يؤيد بها رأيهُ في لزوم السير على هذه الخطة في التعليم الثانوي وهي بحروفها

" اما تعليم اللغات الاجنبيَّة التي لها في هذا العصر من الاهميَّة بمصر خاصة ما لا يخفى فانهُ لم يأتِ الى الآن في مدارسنا بالنتائج المطلوبة وليس ذلك لتقصير من المعلمين او فتور في همتهم فانهم في الواقع اهل لما عهد اليهم من الوظائف غير ان الوقت المخصص لتعليم هذه اللغات غير كاف حتى يكتسب التلامذة ملكة استعمال اللغة ويسهل عليهم التكلم بها وهو امر لا يمكن الحصول عليهِ الا بعد تمرين طويل مستمر. فلازالة هذا المحظور بقدر الامكان نقرر ان مواد العلوم الجاري تدريسها الآن باللغة العربيَّة يصير تعليمها من الآن فصاعدًا بمعرفة مدرسي اللغات الاجنبيَّة اما باللغة الفرنساوية او الانجليزية ولذلك اذا درس التاريخ والجغرافية والعلوم الطبيَّة بلغات اجنبيَّة وضم هذا الى تعليم اللغة المقصودة بالذات يكمل تعليم هذه اللغة لاشتمال هذه العلوم على التمرينات التي تتقوى بها التلامذة في اللغة هذا ويناط بتعليم اللغات الاجنبية مدرسون فرنساويون او انجليزيون ذوو اهلية فانهم نظرًا لكون هذه اللغات هي لغاتهم الاصلية يقدرون بذلك على تأدية ما يكلفون بهِ من تعليمها بنجاح تام "

ولطالما صادفت النظارة مصاعب جمة في سبيل الحصول على الاكفاء من المعلمين

المصريين لتدريس العلوم الرياضية وفن الرسم حتى اضطرت منذ سنة ١٨٩٧ ان تلقي بمقاليد تعليم هذه العلوم الى معلمين اوربيين بصفة موقتة ولا يزال هذا الترتيب معتبرًا انهُ ترتيب موقت يعمل بهِ حتى يتيسر للنظارة ايجاد الاكفاء من الوطنيين وعندئذٍ يناط بهم ولا شك تعليم الرياضيات والرسم باللغة العربية كما كان الحال سابقًا ويكون ذلك في السنتين الاولى والثانية من التعليم الثانوي على الاقل. وانما كان التعليم في عامة موادهِ تقريبًا بالمدارس الفنيَّة العالية وهي الطب والحقوق والمهندسخانة والمعلمين باللغة الانجليزية او الفرنسيَّة لمكان الضرورة فقط ولقد كانت العمدة في التدريس بمدرسة الحقوق على اللغة الاوربية منذ انشائها في سنة ١٨٦٨ اما المدارس العالية الاخرى فقد حاولت الحكومة في ظروف مختلفة جعل التعليم فيها باللغة العربية غير ان التجربة اثبتت ان ذلك ضار بمتانة التعليم في هذه المدارس ولم تكن الصعوبة مقصورة على ايجاد المعلمين الاختصاصيين في فنونهم المختلفة الذين يتبعون سير النمو الفني باوربا خطوة خطوة وهو ما ليس في الامكان الحصول عليهِ الآن بمصر بل هناك صعوبة اخرى وهي تعذر ايجاد الكتب الفنيَّة العصرية في اللغة العربية لاسباب جوهرية حقيقيَّة ذلك ان الحاجة في كل سنة الى مثل هذه الكتب بمصر لا تكاد تتعدى حد العشرات ان لم نقل الآحاد من نسخها ولا يخفى ان العلوم تنمو في اوربا بسرعة تعتبر معها الكتب الفنيَّة بعد انجاز طبعها بقليل من الزمن غير حديثة مهما بلغت هذه الكتب من الكمال وقد يوجد باوربا من ارباب الفنون الذين يرغبون في اقتناء ما يطبع من الكتب العصرية المبسوطة الموافقة للنمو السريع للفنون المختلفة العدد الكافي وحدهُ لرواجها ونفاق سوقها

وقد يقول بعضهم انهُ يتسنى للحكومة ان تتسنم هذه الصعوبة بايجاد التراجم العربية لكل المؤلفات الاوربيَّة المهمة الا ان التراجم مهما بلغت من الاتقان لا يمكن ان تكون مطابقة للاصل تمامًا وزيادة على ذلك فان فقر اللغة العربية في الاصطلاحات الفنيَّة وجمود تراكيبها مع تعقيد عباراتها كل ذلك يحول دون صيرورة هذه اللغة صالحة لتأدية الاغراض الفنيَّة وعلى فرض امكان ايجاد المترجمين الاكفاء وتذليل الصعاب التي تلاقى في سبيل الحصول على الاذن من المؤلفين الاصليين بترجمة كتبهم فان التراجم تستدعي من النفقات ما يحول دون اقتنائها فضلاً عن انها ربما الحقت بالكتب القديمة قبل ان تظهر في عالم المطبوعات[1]

(١) قد رأت النظارة في العهد الاخير ضرورة الاستغناء عن كثير من المؤلفات والتراجم باللغة العربية في الطب والفنون ووزعتها بلا قيمة لكونها اصبحت غير مناسبة للعصر ولم تجد من يقبل على شرائها باي ثمن كان

ومما ينبغي ملاحظتهُ ايضاً ان التعليم العالي لا يكتفى فيهِ بتحصيل ما تشتمل عليهِ الكتب المقررة للمدارس العالية لا نها مهما بلغت درجتها فانها لا تعتبر الاَّ اساساً وباباً لمضمار العلوم اذ يجب معها الاطلاع على غيرها فاذا تخرج الطالب وجب عليهِ ان يكون دائماً على بينة مما يستجد من الاعمال والافكار التي تنشر في الجرائد والمطبوعات العلمية الحديثة ولما كان من المستحيل في الحقيقة وجود كتب فنيَّة عالية في اللغة العربية فهي اجدر ألاَّ يوجد بها جرائد علمية على مثال النشرات الاوربية

ومن هنا يتضح انهُ لاجل ان يكون التعليم في مدارس الطب والحقوق والمهندسين والمعلمين المصرية (وان كانت الاخيرة لا يحتاج فيها الى اللغات بدرجة المدارس الثلاث الاولى) متيناً تحتم على الطالب الذي يصل الى درجة التعليم العالي ان يكون لهُ المام كافٍ باحدى اللغتين الانجليزية او الفرنسية حتى يتسنَّى لهُ بسهولة تلقي العلوم ومطالعة المجلاتَ والتصانيف باحدى هاتين اللغتين فاذا اضعفنا من اهمية التعليم باللغة الاوربية في المدارس الثانوية تسرب الفساد الى المدارس العليا وقلت متانة التعليم فيها

ويخيل للانسان ان هناك شيئاً من التضارب بين القائمين بنهضة انشاء جامعة عصرية تعلم فيها العلوم العقلية العالية بطريق اوسع مما هو حاصل الآن وبين المطالبين بجعل التعليم باللغة العربيَّة وذلك لان قصر التعليم على ان يكون بها قد يؤدي الى تضييق في الدراستين العموميَّة والفنيَّة نظراً لضيق دائرة اللغة العربيَّة فيهما

وزيادة على ذلك فانهُ بالنظر لتقدم مصر المادي اتجهت همم كثير من الآباء الى ارسال ابنائهم الى المدارس الجامعة والكليات الفنية باوربا لاتمام تعليمهم فيها ولا شك ان هذا يستدعي تحصيل احدى اللغتين الانجليزية او الفرنسيَّة على وجه الكفاية وفضلاً عن هذا كلهِ فان الحاجة الى معرفة احدى اللغتين جيداً علاوة على اللغة العربيَّة تزداد يوماً فيوماً في عامة مصالح الحكومة وفروعها على اننا لم نسمع قط بان احدى مصالح الحكومة شكت من قلة معرفة المترشحين للتوظف باللغة العربيَّة فيها في حين انها كلها محتاجة الى موظفين اوسع الماماً باحدى اللغتين الانجليزيَّة او الفرنسيَّة ممن يتقدمون اليها واذا اريد تمهيد السبل لتحقيق الرغبة في اتناء الوظائف العالية بالحكومة الى المصريين على طريق اوسع مما هو حاصل الآن فلا سبيل لذلك الاَّ نشر التعليم الاوروبي العالي بين الطبقات العليا من الاهالي وها قد صارت مصر بحكم الظروف لا تستطيع ان ترد تيار المدنية الاوروبيَّة الذي اوجدهُ محمد علي باشا او تهدم النظام الاوروبي الذي وضع هو اساسهُ منذ قرن وقد قال اسماعيل

باشا في سنة ١٨٧٩ " بلادي اصبحت لا تعتبر جزءا من افريقيا بل هي قطعة من اوربا "
ولم تكن هذه العبارة من باب المفاخرة التي لا اساس لها وذلك لان مصر اصبحت في ذلك
الوقت بحكم الضرورة مرتبطة بامم اوربا بروابط شديدة نظرًا لنمو اعمالها الصناعيّة والتجاريّة
فهذه العلاقات التجاريّة والروابط الاخرى التي تربط مصر بالامم الاخرى وكذا مركزها
الجغرافي كل ذلك يحول دون ان يتخذ في مصر من وسائل التربية والتعليم ما يتخذ في غيرها
من البلاد المنعزلة. ومما يزيد في اهمية تعليم احدى اللغتين الانجليزيّة او الفرنسيّة النمو
الحديث الذي لم تكن للحكومة يد في ايجاده فمصر قد دخلت في مضمار التجارة واشتبكت في
ميدان الصناعة فقد اسست بها المصارف المالية وانشئت الشركات وراجت الاعمال التجارية
والصناعية و بذلك فتحت للمصريين ابواب كثيرة للعمل غير باب الاستخدام في الحكومة ولا
شك انهُ لا يتسنى للطلبة الذين يربون في مدارس الحكومة انتهاز هذه الفرص الاَّ باعدادهم
للدخول في غمار هذا المعترك والاَّ باؤوا بالخيبة وفاز بالغنيمة مواطنوهم ممن يربون في مدارس
المرسلين والمعاهد العلمية الاجنبيّة الاخرى التي لها عناية بتعليم اللغات الاوربية

وقد يظهر جليًّا من الاحصاآت التي وضعت عن المتخرجين من المدارس الثانويّة ان مبلغ
نجاحهم في مستقبل حياتهم متناسب مع مبلغ ما حصلوا عليهِ واحكموهُ من اللغات الاوروبية
اثناء الدراسة الثانويّة فان من بين ١٠١٧ طالبًا أتموا دراستهم الثانويّة اثناء السنوات الست
الماضية ٧٦٠ اي ٧٥ في المائة انتظموا في سلك المدارس الفنية في مصر او في الخارج
و٢٠٨ طلاب اي ٢٠ في المائة دخلوا خدمة الحكومة و٣٢ طالبًا اي ٣ في المائة استخدموا في
مصالح اخرى خارجة عن الحكومة ومن هذا يتضح ان ٩٨ في المائة سلكوا طريقًا فيهِ للغة
الاوروبية المكانة العظمى والمنزلة الكبرى

بقيت مسألة وهي اننا اذا سلمنا ان اتقان تحصيل الانجليزيّة او الفرنسية ضروري للحياة
الفنية والاداريّة والتجاريّة فهل من المستحسن ان يشرع في دراسة احداها من السنة الاولى
الابتدائية ؟ أو ليس في الامكان تحصيل الكافي لذلك منهما اذا اقتصرنا على تعليمها فقط
من غير جعلهما واسطة لتعليم العلوم بهما بدلاً من اللغة الاهلية ؟

ان تعليم اللغة الاوروبية قد أعيد ادخالهُ في السنة الاولى من المدارس الابتدائية بناء
على رغبة الكثيرين من آباء التلاميذ الذين تأففوا من انهم يدفعون عن اولادهم المصروفات
المدرسية المقررة للتعليم الابتدائي في حين انهم لم يحصلوا الاَّ على معلومات لا تكاد تجاوز
ما يتعلمونهُ في الكتاتيب القليلة النفقات الاَّ قليلاً فكان الاقبال على هذه السنة الدراسية

قليلاً جدًّا وقتما أُلغي منها تعليم اللغة الاجنبية اذ كان آباء التلاميذ يفضلون ان لا يدخلوا ابناءهم بمدارس الحكومة الاَّ بعد ان يتهيأوا للدخول في السنة الثانية بها وهذا جعل سني التعليم الابتدائية في الحقيقة ونفس الامر ثلاثًا بدلاً من اربع وهذا بالرغم عن اباحة قبول الناشئين بهذه المدارس متى بلغوا من العمر سبع سنين على ان التلاميذ عند الالتحاق بهذه المدارس يكونون ملمين عادة بمبادىء القراءة والكتابة وشيء من الحساب مما سبق لهم تحصيلهُ في التعليم المنزلي او التعليم بالكتاتيب

ومن الاشياء المسلَّمة ان الشروع في تعليم اللغات الاجنبية في مثل هذه السن على تضارب آراء ارباب فن التربية فيهِ لا يخلو من الفوائد الجمة وهاك ما قالهُ في هذا الشأن المرحوم الاستاذ جوت (Professor Jowet) ناظر كليَّة باليول (Balliol) سابقًا ضمن خطبة القاها على جماعة من المدرسين الفرنساويين باكسفورد (Oxford) :

" ان اول خطوة في تعليم اللغات العصرية على طريقة ناجحة هي تعليمها على الترتيب والاسلوب اللذين تدل عليهما الطبيعة فمن المشاهد ان القوى العقلية تقوى عادة بتقدم السن فهي تزداد في المرء كلما تقدم عمرهُ حتى يبلغ متوسط العمر على الاقل غير ان ملكة تحصيل اللغات تضعف في الانسان كلما تقدم سنهُ اي انها متناسبة مع السن نسبة عكسية تقريبًا فهي وغيرها من بعض الملكات الاخرى خصيصة بالطفولية ويندر من تبقى معهُ طول حياتهِ اذ العادة ان تضيع هذه الملكة من الانسان بسرعة فهي فيهِ قبل بلوغ السنة العاشرة اقوى منها بعدئذ كما انها قبل العشرين اقوى منها بعدها وهكذا في سائر ادوار العمر المتوالية ويتعلم الطفل لغتهُ باسلوب يكاد لا ندرك كنههُ فهو يريد ان يتكلم وان يخاطب وقد يستعمل لذلك في اول الامر الحركات والاشارات التي تعينهُ على ما لا يمكنهُ النطق بهِ حتى تظهر قوة الكلام التي كانت كامنة فيهِ فيستعمل الكلمات والعبارات بسرعة كما انهُ يكرر اسماء الاشياء والاشخاص المألوفة لهُ وكلما ازداد لسانهُ طلاقةً ازدادت نفسهُ ابتهاجًا وسرورًا حتى اذا بلغ من العمر خمس سنوات او ستًّا يكون قد حفظ عن ظهر قلب نحو اربعمائة او خمسمائة كلمة يستعملها بموجب قواعد واحكام تامة في حد ذاتها تقريبًا بحيث لا يحيد عنها الا نادرًا واذ ذاك لا يكون استعدادهُ لتلقف اللغات تلاشى لانهُ اذا وضع في ذلك الحين ببلاد اخرى غير بلادهِ وسمع اللغة الفرنسية مثلاً او غيرها من اللغات الاجنبية وصادفت اصواتها اذنيهِ في كل مكان حل بهِ تعلم هذه اللغة الجديدة بنفس الطريقة والسهولة اللتين تعلم بهما لغتهُ الاولى تقريبًا وذلك لان قوة التقليد لم تزل حية فيهِ وبتغيير الوسط المحيط بهِ مرة

اخرى يحصل على لغة ثالثة بالطريقة عينها . ومما يشاهد فيهِ انهُ قلما يخلط هذه اللغات بعضها ببعض لانهُ اذا وجد في نفسهِ ما لا طاقة لذاكرتهِ على احتمالهِ حلت اللغة الجديدة محل لغة اخرى قديمة لان اللغات اما ان تبقى برمتها او تنسى برمتها ومع ذلك فان اللغة المنسية لا تزال كامنة في حافظتهِ اذ يمكنهُ استرجاعها بسهولة في قليل من الايام او الاسابيع ان لم يكن على الفور وذلك بسماعهِ الاصوات التي كان يسمعها كثيرًا في اثناء طفوليتهِ "

فمدارس الحكومة المصرية لا تتبع في تعليم اللغات العصرية الطريقة المهجورة القديمة التي تستخدم فيها الاجروميات بل تتبع في تعليمها الاسلوب الطبيعي الآنف الذكر لملائمتهِ لما تقتضيهِ الطبيعة كما سبق بيانهُ وبعبارة اوضح تعلم اللغتان الانجليزية والفرنسيَّة بهذه المدارس على انهما لغتان حيتان تستخدمان للتخاطب لا على انهما ميتتان يقتصر فيهما على مجرد مطالعتهما في الكتب . وكل الخبيرين بشؤون التعليم[1] والواقفين على حقيقة فن التربية باوروبا وامريكا على السواء يؤيدون هذا المبدأ على طريق الاجماع . فلا بد حينئذ من الشروع في تعليم اللغة الاوروبية في اول الحياة كما انهُ من الضروري ان تتخذ هذه اللغة على قدر ما تسمح بهِ الظروف آلة للتفكير والتعبير ولذلك نرى اللغة الانجليزية في الغالب تستعمل واسطة في تحصيلهما كما انها مستخدمة في التعليم الثانوي واسطة في تحصيل معظم العلوم لاعداد التلاميذ لما يتلقونهُ من العلوم بالمدارس العالية التي تعلم علومها للضرورة بلغة اجنبية . والاقتصار على تعليم اللغة لا يؤهل التلميذ لتحصيلها التحصيل الحيوي الحقيقي ما دام لا يستعملها في شؤونهِ الاجتماعية واذا كانت الطريقة المتبعة الآن قاصرة غير وافية بالمرام فمن باب أولى تكون الطريقة المقترحة اكثر قصورًا واقل نجاحًا في اعداد التلميذ لما هو في حاجة اليهِ

والاعتراض بان الطريقة المتبعة الآن ضارة باللغة العربية مناقض لما تقررهُ الحقائق الواقعة فان ما يخص اللغة العربيَّة في سني الدراسة الثانويَّة الاربع هو ثماني ساعات في الاسبوع وكثير من تقارير مفتشي هذه اللغة بالمدارس والذين يمتحنون طلاب امتحان شهادة الدراسة الثانويَّة فيها ناطقة بحسن تحصيل الطلبة لها وفضلاً عن هذا فان سعادة سعدزغلول

---

(١) جاء في التقرير الخصوصي نمرة ٤ المسمى « المذاكرات العلمية خلال المسامحات » الذي وضعتهُ حكومة الهند في العام الماضي ضمن رسالة عنوانها الطرق الحديثة لتعليم الانجليزية بالمانيا للمستر فريزار استاذ فنون الآداب الانجليزية ببلدة بونا ما ينطق بنصح حكومة الهند باتباع هذه الطريقة الطبيعية الاصلية في تعليم اللغات الحديثة بمدارس الهند وقد ايد هذا الرأي المستر شارب مدير المعارف بمقاطعة بنغال في رسالة عنوانها " مذاكرات في التربية بمعرض سانت لويز "

باشا ناظر المعارف الحالي الذي هو من اعاظم الخبيرين الذين يُعوَّل على رأيهم في هذا الشأن تمام التعويل يرى ان مبلغ تحصيل تلاميذ المدارس الابتدائيَّة الاميريَّة بما في ذلك مدارس الاناث في اللغة العربيَّة هو الآن ارقى كثيرًا من مبلغ تحصيل تلاميذ المدارس الثانوية فيها منذ عشرين سنة كما انهُ يرى ايضًا ان مبلغ تحصيلهم في هذه اللغة يفوق بدرجة ذات بال ما كان يحصلهُ تلاميذ المدارس الفنيَّة العالية ومستخدمو الحكومة في ذلك العهد

وقد اثبتت التجربة بطلان ما زعموا من ان الطريقة المتبعة الآن ربما تعوق سير النمو العقلي في التلاميذ فقد سبق اننا بينا ان طريقة تعليم اللغة الاوربيَّة بالتخاطب توافق السير الطبيعي لنمو العقل واما استخدام اللغة الاجنبيَّة واسطة لتعليم العلوم بعد ان يحصل التلميذ من اللغة على ما يؤهلهُ لتلقي هذه العلوم بها فلا شك ان فوائدهُ تفوق مضارهُ نظرًا للظروف التي عليها المدارس الثانوية الآن بصفتها مدارس اعداديَّة لما يحتاجهُ التلميذ بعد تخرجهِ منها. لانهُ فضلاً عن كونهِ يساعدهُ على التحصيل الكافي في فهم اللغة الاجنبية واستعمالها فانهُ يعدهُ للاستفادة مما تشتمل عليهِ الكتب الفنيَّة العصرية وما يصدر منها اولاً فاولاً كما انهُ يساعدهُ على الاستفادة من المعلمين الفنيين ذوي الخبرة الواسعة بفنونهم ممن يكونون احرزوا الشهادات العالية فيها وبذلك تكون دراسة الفنون باللغة الاجنبية سببًا في ترقية العقل بدلاً من خمودهِ بما يراهُ الطالب مشروحًا من غوامضها في هذه اللغة كلما تفتحت امامهُ ابوابها واتسعت في نظرهِ ميادينها ولا شك ان التعليم الثانوي ما كان لينمو اثناء السنوات الاخيرة ذلك النمو غير العادي لو كانت اللغة العربية هي الواسطة في تعليم علومهِ فقد شاهدنا انهُ من المستحيل ايجاد العدد الكافي من الوطنيين الاكفاء للقيام باعباء التدريس بالمدارس الابتدائية فان من بين عشرة المدرسين والاربعمائة الذين في المدارس الابتدائية الآن ١١٤ غير حائزين لشهادة ما دراسية و ١٢١ حائزين للشهادة الابتدائية فقط فالحصول على مدرسين وطنيين اكفاء للمدارس الثانويَّة لا بد ان يكون اكثر تعذرًا لو جعلت اللغة العربية واسطة لتعليم العلوم بهذه المدارس . وقد الجأت صعوبة ايجاد المدرسين الوطنيين الاكفاء لتعليم العلوم بالمدارس الثانويَّة الى اختيار اوروبيين ذوي معارف عالية وشهادات فنيَّة معتمدة وكانت هذه الطريقة مقرونة بالنجاح على انها لم تكن دائمَّة لعدم استحسانها من اوجه سياسيَّة ولكن لم يكن الخلاص من هذه المشكلة الاَّ باتباع هذه الطريقة الموقتة حتى يوجد العدد الكافي من الوطنيين الذين يرغبون في اعداد انفسهم لمهنة التدريس والاحتراف بها. وليس في وسع احد ان يشك في ان ما احرزتهُ المدارس الثانوية من التقدم

الادبي والترقي العلمي راجع فضله الى نفوذ المدرسين الانجليز الذين انتخبوا من بين رجال المدارس الكبرى والجامعات الانجليزية فهم عمدة هذه المدارس وقد قاموا بواجبها عليهم بالسكينة والمثابرة مما جعل التلاميذ وآباءهم يقدرون النظام الحالي حق قدره فان كانت هناك اسباب سياسية تحول دون استحسان استمراره فان المفاجأة بالتوسع في تغييره لا تقابل من الجمهور بالاستحسان رغماً عن انتقادات الصحافة وذلك لأن الآباء يرون في النظام المتبع في المدارس الثانوية الآن احسن كفالة لنجاح ابنائهم فيما يقومون به من الاعمال بعد تخرجهم من هذه المدارس ولا يبالون اكان ذلك النظام مستهجناً من الوجهة الوطنية القاصرة غير تام في نظر ارباب هذه الوطنية ام لا واذا كان لا بد في وضع نظام التعليم من السير بما يوافق مذهب القائلين بان العملة الانجليزية لا ينبغي استعمالها لمجرد ان الصورة المنقوشة عليها اجنبية ضاربين الصفح عما يكون في استعمالها من الفوائد الاقتصادية فلا ريب انه يجب ادخال بعض التغيير في الاساس اللغوي للتعليم ولكن العمل بموجب هذا المذهب لا بد ان يرجع بالقطر الى ازمان المماليك

وربما كان اكثر الانتقاد الموجه الى نظام المدارس الاميرية الحالي ناتجاً من عدم الوقوف على معرفة اصل تكوين هذه المدارس والغرض الاصلي الذي انشئت لأجله فقد سبق التصريح في ظروف مختلفة بان النظام المدرسي المتبع الآن في مدارس الحكومة لم يكن الغرض من وضعه القيام بكل حاجيات القطر من جهة التعليم الاهلي ولا يمكن اعتباره كذلك فان من الامور المسلم بصحتها انه نظام اجنبي الغرض منه اعداد فئات من المصريين لوظائف الحكومة المختلفة وللمهن الفنية المتنوعة على الطراز الاوروبي وهو في اصل تكوينه ووضعه راجع الى غيرة الخديوي الاول محمد علي باشا وولوعه بجعل بلاده تسير على الاساليب الاوروبية

وقد سار التعليم منذ سنة ١٨٣٦ على مقتضى ذلك الاسلوب مع ما طرأت عليه من التقلبات المختلفة فالمسألة لم يكن اصلها اتخاذ لغة اجنبية واسطة للتعليم الاهلي العام بل هي مسألة اتخاذ نظام اوروبي حقيقي لا صوري فقط للسير بموجبه في مدارس انشئت لاعداد شبان مخصوصين على نمط اوروبي حقيقي لاغراض مخصوصة ولا بأس من توجيه اللوم قِبَل الحكومة على قصر عنايتها على هذه الدرجة من التربية الخاصة بدلاً من توجيهها نحو التربية لاهل القطر عامة غير انه لا محل لتوجيه اللوم اليها لاتخاذها الوسائل اللازمة لجعل ذلك التعليم الخاص متيناً في ذاته على انه مما ينبغي ملاحظته هنا ان الحكومة لو اغفلت ذلك

النظام الاوروبي بمدارسها وتركت مدارس المبشرين والمدارس الاهلية الحرة تسير بموجبهِ تكون قد أضرت بمصالح تلاميذ مدارسها وافادت تلاميذ تلك المدارس الاخرى فضلاً عن انها تكون عرضة لتوجيهِ اللوم الشديد اليها واتهامها بانها تتعمد الحاق ابناء المسلمين بمدارس المبشرين المسيحيين ومدارس الاقباط باغفالها ذلك النظام الاوروبي في مدارسها

اما التعليم الاهلي العام فلا تزال الحاجة قاضية بانمائهِ وتوسيع دائرتهِ غير ان القطر لم ينجُ من الافلاس المالي الاَّ في السنين الاخيرة فلم يكن لدى الحكومة اذ ذاك من الاموال الاَّ ما يفي بالحاجيات الضرورية جدًّا للقطر ولذلك قصرت عنايتها على ذلك التعليم الاوروبي الخاص لانهُ هو التعليم المعد لتخريج الشبان الذين كانت حاجة البلاد اليهم شديدة اما الآن فقد تغيرت الاحوال المالية ولذلك قامت نظارة المعارف في سنة ١٨٩٨ بوضع اساس للتعليم الاهلي العام اذ شرعت تتخذ الوسائل اللازمة لتحسين الكتاتيب الاهلية واصلاح شؤُونها ومن المرجح ان يصبح من المستحسن انشاء مكاتب بسائر جهات القطر على نمط اهلي يكون التعليم فيها بواسطة اللغة الاهلية كما انهُ يكون أرقى من التعليم الجاري الآن بالكتاتيب ومنتشرًا انتشار التعليم الابتدائي بالممالك الاوروبية ومع ذلك فنسبة التلاميذ الذين يبقون بالكتاتيب لتلقي دروس فرقها العالية قليلة بالنسبة لمجموع تلاميذ هذه الكتاتيب فاذًا لا يمكن القول بضرورة القيام بانشاء هذه المكاتب في الوقت الحاضر لعدم الحاجة اليها الآن ومع ذلك فمتى سنحت الفرص لانشاء هذه المكاتب يرجح ان يكون من المستحسن ان تعوّل الحكومة كثيرًا على معاونة الاهالي لها في تنفيذ ذلك المشروع كما هو الحال الآن في الكتاتيب والمدارس الصناعية بمقتضى لائحة اعانة تسنها الحكومة لهذا الغرض فان هذه هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن للحكومة بها ان تستنهض همة الاهالي للاشتراك معها في أمر العناية بشؤُون التربية كما انها هي الطريقة الوحيدة التي يؤْمن معها ان يكون انشاء هذه المكاتب موافقاً لاميال الاهالي الحقيقية اما تعليم اللغات الاجنبية بهذه المكاتب فيظهر ان امرهُ سيكون محفوفاً بالمصاعب وترى نظارة المعارف ان يكون من المستحسن عدم تشجيع هذه المكاتب على تعليم اللغات الاجنبية بها لاعتقادها ان التعليم الاهلي يجب ان يكون باللغة العربية فقط . ومن الامور المستغربة في هذه المسئلة اننا بينما نحن نرى تلك النهضة القائمة ضد التعليم باللغتين الانجليزية والفرنسية بمدارس الحكومة اذ نرى من جهة اخرى ان المشتغلين بادارة المدارس سواء الاميرية والاهلية يجزمون بان الاهالي لا يقبلون على المدارس في الوقت الحاضر الاَّ اذا وثقوا من ان التعليم فيها يفيدهم فائدة مادية عاجلة اثر اتمام الدراسة فيها

فالاقبال على الكتاتيب الاسلامية ناشىء عن القوانين التي وضعتها الحكومة فيما يتعلق بالاعفاء من الخدمة العسكرية كما ان الاقبال على المدارس الصناعية ناشىء عما يناله طلابها من الاجور والاقبال على المدارس السائرة على الاسلوب الاوروبي (الاميرية وغير الاميرية) ناشىء عن الفائدة المالية التي يستفيدها طلاب هذه المدارس بسبب معرفتهم لاحدى اللغتين الانجليزية او الفرنسية فلا قيمة اذاً للتربية الاهلية المحضة في الوقت الحاضر بالقطر المصري.
ومن الامور المشكوك فيها اقبال الاهالي على المكاتب المزمع انشاؤها اذا جعل كل التعليم فيها بواسطة اللغة الاهلية وذلك لان الاهالي لا يقدرون التربية حق قدرها الا اذا اتت بفائدة مادية والسبب في قلة عدد المدارس الاهلية القبطية الخاضعة لقانون الاعانة هو ان هذه المدارس مهما كانت صغيرة تحاول تعليم اللغة الانجليزية وليس في استطاعتها ان تدوم الا اذا اتبعت في سيرها هذه الطريقة لان طلابها لا يعفون من الالزام بالخدمة العسكرية اسوة بالكتاتيب الاسلامية اما المدارس الابتدائية الاهلية التي تكون أرقى درجة من الكتاتيب سواء كانت اسلامية او قبطية فكلها تقريباً يحاول تعليم اللغة الانجليزية وقد بذلت نظارة المعارف العمومية جهدها في حث جمعية المساعي المشكورة عند ما قامت بانشاء مدارسها بمديرية المنوفية منذ سنوات على انفاق ما جمعتهُ من الاموال في سبيل انشاء كتاتيب ومدارس اهلية ارقى درجة من الكتاتيب الحاضرة الا ان الجمعية لم تذعن لذلك الرأي لاعتقادها انها اذا لم تعلم اللغة الانجليزيَّة بمدارسها على الطريقة المتبعة بمدارس الحكومة الابتدائية لا يمكنها ان تحمل التلاميذ على الاقبال عليها وعلى ذلك انشأت الجمعية المشار اليها بشبين الكوم مدرسة ابتدائية ملاصقة تماماً لمدرسة الحكومة الابتدائية وسائرة على المثال المتبع بمدارس الحكومة بلا فرق ومن المرجح ان يكون من الضروري في المستقبل عدم الحجر التام على تعليم اللغة الاوربيَّة بالمكاتب المقترح انشاؤها كما هو حاصل الآن في الكتاتيب وذلك لحمل الناس على الاقبال عليها وقد يكون من المستحسن استشارة اهالي كل جهة ومراعاة اميالهم في ذلك الشأن وما احسن حظ من يقومون بانشاء هذه المكاتب بجهة ما اذا امكنهم استمالة الناس اليها وترغيبهم في الاقبال عليها بدون ادخال تعليم اللغة الاجنبيَّة فيها وهو ما لا ينتظر وقوعهُ

فلم يكن حينئذٍ جعل اللغة الانجليزية واسطة لتعليم العلوم بها في مدارس الحكومة ناتجاً عن رغبة اهل الحل والعقد في تحويل الشاب المصري الى شاب انجليزي المشرب فان رغبة الاهالي في تربية ابنائهم بواسطة هذه اللغة اعم واكبر من رغبة الموظفين الانجليز انفسهم

في تعليم الناشئين المصريين بهذه اللغة . ومن هذا يتضح ان الباعث على تعليم اللغة الانجليزية لم يكن ناشئًا من جهة الحكومة بل هو ناشئ من جهة الاهلين انفسهم اما الحكومة فترى في هذا الشأن ان هناك حاجة لتعليم فئة من المصريين اللغة الاوروبية ونبوغهم فيها لدرجة ما اما تحصيل الشبان المصريين القليل من اللغات الاوروبية فترى الحكومة انهُ لا يفيدهم من الوجهة التعليميَّة كما انهُ لا يفيدهم من الوجهة المعاشية والحكومة مقتنعة تمامًا بأنهُ يحتم على الشبان الذين يرغبون في تحصيل لغة اوروبيَّة على وجه الاتقان بالطريقة الاوروبية الشائعة في القطر المصري ان يتلقوا بعضًا من علومهم بواسطة هذه اللغة مع عدم اغفال اللغة العربية ومراعاة تحصيلهم لها التحصيل الكافي ولا بأس في البحث في ماهيَّة هذه العلوم التي ينبغي تعليمها باللغة الاجنبية من الوجهة النظرية المعقولة مع ملاحظة انهُ لا يمكن ادخال اي تغيير في نظام التعليم الثانوي المتبع الآن من الوجهة التنفيذيَّة حتى يوجد من بين المصريين العدد الكافي من المدرسين الاكفاء للقيام باعباء التدريس بهذه المدارس هذا ويجب ان يمد لعامة الاهالي على ممر السنين نظام للتربية وافٍ بحاجياتهم التعليميَّة بحيث يكون اساس التعليم فيهِ اللغة الاهلية مع مراعاة اميال كل جهة فيما يتعلق بذلك النظام الاهلي

ومسئلة البحث في اختيار احدى اللغات الشرقية الشهيرة او احدى اللغات الاوروبية لتربية الامم الشرقية بواسطتها التربية العالية قديمة العهد فقد دار البحث فيها بشدة منذ سبعين سنة بين اعضاء لجنة التعليم العام ببلاد الهند وفصل فيها المجلس العالي للتعليم بهذه البلاد بأن قرر استعمال لغة اوروبية عصرية لذلك الغرض وكان اللورد ماكولي[1] اكبر عامل في اتباع ذلك المبدأ لانهُ كان من اقوى نصرائهِ وللورد وليم بنتنك عبارة مؤيدة لهذا المبدإِ ضمن تقريره الذي أصدره في سنة ١٨٣٥ اذ كان حاكمًا عامًا لبلاد الهند هذا نصها " ان اكبر مقصد يجب على الحكومة البريطانية ان ترمي اليهِ هو نشر العلوم وفنون الادب الاوربية بين اهالي بلاد الهند "

وان مسألة امكان جعل التعليم باللغة العربية على ايدي جماعة من الوطنيين لتجلى حقيقتها بوجه أكمل اذا انعمنا النظر في الحال التي عليها التعليم بالجامع الازهر الآن ولاحظنا ان أُولئك القائمين بمشروع انشاء جامعة اهلية لم يدر بخلدهم ان يوجهوا عنايتهم الى تحويل ذلك المعهد الطائر الصيت الواسع الثروة القديم العهد الى ما يقصدونهُ من ذلك العمل الذي

(١) راجع مذكرات اللورد ماكولي المؤرخة ٢ فبراير سنة ١٨٣٥

يزاولونهُ ولقد ضربوا صفحاً عن اصلاح ذلك المعهد العلمي كانهُ لم يكن شيئاً مذكوراً في البلاد لما عُلم من نقص التعليم فيهِ واليأس من اصلاحهِ بعد ما بذل المرحوم الشيخ محمد عبده وغيرهُ المساعي الجليلة في اصلاحهِ فغض النظر عن الازهر عند البحث في طريقة انشاء جامعة اهلية عصرية اعتراف بأن ما قالهُ اللورد ماكولي في بلاد الهند من عدم النجاح في تعليم العلوم العالية حتى الفنية منها بواسطة لغة لم تحرز شيئاً من العلوم وفنون الادب الحديثة منطبق على مصر ايضاً وهذه مسئلة ستعرض للجنة الجامعة الاهلية المراد انشاؤها فاذا كانت هذه الجامعة ستفتح باباً واسعاً للتعليم العالي على مثال الجامعات الاوروبية كما يرغبهُ اولئك القائمون بمشروعها أشد الرغبة فلا مندوحة لهم عن جعل معظم التعليم فيها بلغة اوروبية وحينئذ تكون حركة اضعاف التعليم الاوروبي بمدارس الحكومة مضادة تماماً لما ترمي اليهِ النهضة القائمة بمشروع انشاء الجامعة المصرية لان الامرين وهما التعليم الحالي بمدارس الحكومة والتعليم بالجامعة توأمان ·

والخلاصة انهُ قد اتخذت احدى اللغتين الفرنسيَّة والانجليزية واسطة لتعليم العلوم المختلفة بها في مدارس الحكومة المصرية منذ سنة ١٨٦٨ ولم يعمل بهذا النظام الا مراعاة لصوالح التلاميذ لانهُ يعدهم لتحصيل اللغة الاجنبيَّة تحصيلاً حيًّا كما انهُ يؤهلهم لتحصيل العلوم المختلفة بها وقد وافق آباء التلاميذ على استحسان ذلك النظام لاعدادهِ ابناءهم للامور المعاشية فانهُ يرشحهم لخدمة الحكومة وللتربية الفنيَّة ويفسح في وجوههم مجالاً للاشتغال بالاعمال الحرة فهو لا بد منهُ في المدارس الفنيَّة العالية اما المدارس الثانوية فلا يتسنى تغيير نظامها لعدم وجود الاكفاء من المعلمين الوطنيين ولم يتوسع في السير بموجب ذلك النظام الاوروبي في المدارس الابتدائيَّة فهو فيها مما يمكن اطراحهُ وغض الطرف عنهُ غير ان هذا النظام مستهجن من الوجهة الوطنيَّة القاصرة التي لا يرى اربابها انهُ مفيد الفائدة التامة للبلاد اذ يقولون انهُ عائق عن تحصيل اللغة العربية على الوجه الاكمل وانهُ يرجع القهقرى بنمو القوى العقليَّة على ان الاختبار الفعلي يدحض هذه الدعاوي فالامر معكوس لان احوال البلاد جعلت الحاجة الى المصريين المتعلمين على المثال الاوروبي الحقيقي اشد الآن منها قبلاً في مصالح الحكومة والمدارس الفنيَّة العالية والاعمال الحرة والآباء المصريون ينادون بذلك وعليهِ يتوقف توسيع التعليم وتحسينهُ في المستقبل القريب · وتحقيق مطالب القائلين بجعل تعليم اللغة الفرنسية او الانجليزيَّة قاصراً على انهما لغتان فقط مضعف لدرجة تحصيل التلاميذ فيهما ولا وسيلة لاستعمالها في الشؤون الاجتماعيَّة فالوسط حائل دون ذلك

والضعف فيهما يجعلهم اقل استعداداً لتلقي العلوم بالمدارس العالية الفنية كما انهُ يسد في وجوههم ابواب الترقي في الوظائف العالية بالحكومة و يحول بينهم و بين الدخول في معترك الاعمال التجارية وهذا مما يفيد تلاميذ مدارس التبشير والمدارس القبطية ويضر بصوالح تلاميذ مدارس الحكومة والمسلمون هم اول فئة يتتابها ذلك الضرر ولما كانت اللغة الاوروبية اهم باعث للآباء على ارسال ابنائهم لمدارس الحكومة كان اضعاف هذه اللغة مما يثبط عزائم الاهالي عن الاقبال بابنائهم على هذه المدارس والنهضة القائمة بمشروع انشاء جامعة اهلية تشير الى رغبة الاهالي في تعليم ارقى وقد اثبتت التجربة انهُ لا يمكن للازهر القيام بامر هذه التربية المنشودة بلغة هي خلو من الفنون الحديثة والتجارب التي عملت ببلاد الهند تؤيد ذلك فصالح الجامعة الاهلية المنشودة مرتبطة بتوسيع التعليم بلغة اوروبية .

الامضاء (د . دنلوب)

تحريراً بنظارة المعارف العمومية بالقاهرة في ١٠ فبراير سنة ١٩٠٧

—→→÷←←—

تقرير

عن المالية والادارة والحالة العمومية في السودان

مرفوع من الاورل كرومر الى السر ادورد جراي

مصر في ٨ مارس سنة ١٩٠٧

مولاي

اعرض تقريري عن احوال السودان سنة ١٩٠٦ وهو مبني على المعلومات التي وصلتني من السر ريجنلد ونجت والضباط الذين تحت ادارتهِ

الباب الاول

في التاريخ

(١) حملة هيكس

قبل ان ابتدئ تقريري عن احوال السودان اريد ان اشير باختصار الى مسألة تاريخية هي من الفائدة بمكان

مضى نحو اربعة وعشرين عاماً على الواقعة التي باد فيها جيش الجنرال هيكس ولا اظن ان احداً من الاوربيين زار ميدان الواقعة في خلال هذه المدة . ولكن السر ريجنلد ونجت عرج على المحل في اثناء زيارتهِ لكردوفان في الشتاء الماضي وقد كتب ما يأتي :—

" زرت ميدان الواقعة التي قتل فيها الدراويش المرحوم الجنرال هيكس باشا وافنوا كل جيشهِ سنة ١٨٨٣ ومن الغريب ان العساكر كانوا في حالة شديدة من العطش مع وجود بركة كبيرة من المياه على بعد ميل واحد عنهم ولكنهم لم يعلموا بها . والمحل واقع على بعد ٣٠ ميلاً جنوبي الابيض في وسط غابة كثيفة ولا اشك في انهُ لو كانت النجدة المرسلة لرفع الحصار عن الابيض اكثر عدداً واقوى عُدداً لكانت لاقت ما لاقتهُ حملة هيكس . وارسال تلك الحملة في احوال كهذه يعد ضرباً من الجنون وهو اكبر دليل على ان الحكومة

في ذلك الحين لم تكن عالمة بحقيقة الحال, ولم تحسب حساباً للصعوبات التي لابد لكل جيش عظيم من ملاقاتها في اثناء مروره ببلاد كهذه "

ولا ريب عندي ان حقيقة الاحوال لم تكن معروفة في القاهرة تماماً . وقد وصلت انا الى مصر بعد قيام الجنرال هيكس مع حملته المشومة ببضعة ايام واتذكر جيداً انني قابلت يوماً المرحوم شريف باشا رئيس مجلس النظار والححت عليه باتباع رأي, اللورد دفرين والتخلي عن بعض جهات السودان القاصية ولكنهُ اجابني قائلاً :— "سنتكلم عن هذا الموضوع فيما بعد اما الآن فلا بد لنا من ان نضرب هذا المسيو (يعني المهدي) الضربة القاضية "

ولم يخطر في بال شريف باشا مطلقاً ان الجنود المصرية ستلاقي ما لاقتهُ من الخسائر والاهوال . مع ان الخبيرين باحوال البلاد كانوا قد حذروا الحكومة التحذير الكافي ويتضح ذلك مما كتبهُ الكولونل ستيوارت في ٢٠ فبراير سنة ١٨٨٣ بعد سقوط الابيض (وكان من نخبة الضباط الذين يعتمد على رأيهم) حيث قال :—

" انني لا أرى من الصواب ان نتقدم الى كردوفان بل الاجدر بنا ان نبقى هنا فنتهيأ للدفاع ونستعد لمقاومة ما يمكن حدوثهُ من الثورات على هذه الضفة من النيل . واذا تقدمنا الآن بجيوشنا البائسة نكون قد عرضناها للخطر لان عند اعدائنا السلاح الكافي وهم سكارى بحميا الانتصار والتعصب ومع ذلك فلم يبقَ لنا فائدة تذكر من هذا التقدم لان الابيض قد سقطت فاذا حلت بنا نكبة او كسرت جنودنا كسرة فالمرجح ان ذلك يفضي الى خسارة السودان كله "

وكتب المستر بوَر القنصل الانكليزي في الخرطوم بتاريخ ١ سبتمبر يقول :—

" سنتقدم بعد ثلثة ايام الى حملة يتشاءم منها الجميع حتى الذين اعتادوا ملاقاة الاهوال . فان عندنا ٩ آلاف رجل من المشاة ولكن خمسين عسكرياً منظماً يمكنهم ان يشتتوهم في مدة عشر دقائق . وعندنا الف باشبزوق سواري ولكنهم لم يتعلموا شيئاً من فنون العسكرية حتى ولا ركوب الخيل ومعنا مدافع نوردفلت قليلة . اما جيش المهدي فيبلغ ٦٩ الف مقاتل

ولم أعثر على كتابة من الجنرال هيكس يستدل منها على عدم استصوابه لهذه الحملة ولكن لا ريب عندي في انهُ كان عالماً حق العلم ان الجيش الذي تحت قيادته لم يكن صالحاً للقتال ولم يشأ ان ينصح للحكومة بالعدول عن هذه الحملة حتى لا يقال انهُ تردد في تأدية مهمة محفوفة بالاخطار . وأؤكد انهُ لم يكن يؤمل النجاح

الباب الثاني

في العموميات

(٢) تمهيد

ان المسائل التي تبحث حكومة السودان فيها مختلفة جدًّا عن المسائل التي تحتاج الى الحل في مصر بل هي اسهل منها كثيرًا وهذه الاخيرة كما لا يخفى قد قطعت نصف الطريق — وفي رأي البعض اكثر من النصف — التي تؤدي الى المدنية الغربية وهي بلا شك قد اكملت الطور الذي كان طالب الاصلاح مضطرًّا فيهِ الى تكريس نفسهِ للمسائل المالية والادارية وبلغت الطور الذي تنجلي فيهِ الحقيقة سنة بعد سنة لكلّ الناس (الاَّ الذين ينظرون الى ظواهر الامور فقط) وهي ان زيادة التخلق بالاخلاق الغربية اصبحت مسألة اجتماعية اكثر مما هي سياسية او ادارية. والمسائل الحيوية التي ستترك حلها للمستقبل ليست عن كيفية غرس السياسة الغربية في ارض غير صالحة لنموها بل عن كيفية علاقات الجنسين اللطيف والنشيط بالمدنية الحديثة والتوفيق بينهما وادخال قانون الآداب المؤسسة عليهِ شرائع كل البلاد المتمدنة الى حياة القوم اليومية واحوالهم وعاداتهم واصلاح المعاهد الشبيهة بالدينية من غير ان يتزعزع شيءٌ من اصول الدين الاسلامي وبحيث لا تبقى عقبة في سبيل النجاح. وقد اتهم البعض الحكومة في مصر بانها تسير ببطء ولكن هل يعتقد الذين يمعنون النظر في المسائل التي ألمعت اليها والذين يدركون حقيقة الامور انهُ يمكن حل هذه المسائل بسرعة. فان وجد احد فلا بدّ ان يكون من المتفائلين بالخير. اما انا فلا يمكنني مشاركتهُ في رأيهِ. وستبقى آمال كل مطالب بالاصلاح (وهو غير مسؤول عنهُ) منشاة بغشاء من الشك لا ينقشع الاَّ متى انحلت هذه المشاكل اما العامل المسؤول فلا بدّ ان يتوقع شيئًا من الفشل في عملهِ الذي يسعى اليهِ بحسن نية

وحالة السودان في الوقت الحاضر تختلف عما ذكر كل الاختلاف اذ ان الجهات التي امتازت عن غيرها بشيء من التمدن في ذلك القطر لم تخرج بعد عن دائرة التوحش وربما مضى آخر قبلما يصح لنا ان نتساءل عن الطرق الواجب اتخاذها في السودان لاعداد عقول اهليها لقبول النظامات الغربية. والمشاكل السياسية فيها الآن قليلة جدًّا وبسيطة. وأهم ما يدعو الى الالتفات هو القضاء على تجارة الرقيق بشرط ان لا يتسبب

عنها اختلال في الاعمال . نعم ان قيام زعيم ديني من حين الى آخر يوجب بعض القلق غير ان الطرق التي اتخذت لقمع مثل هذه الفتن قد نالت رضا متنوري الغربيين والشرقيين على السواء . اما الخطر الذي ينجم عن هذه التهورات الدينية فيمكن تخفيف وطأته بل اتقاؤهُ بالكلية بوضع حدود لاعمال المرسلين . ومهما تكن الاحوال في مصر فما لا شك فيهِ ان السودانيين لا يطلبون حكومة وطنية بل يطلبون حكومة عادلة مستقيمة وعلى هذا فيحق للسر ريجنلد ونجت ورجالهِ الخبيرين ان يوجهوا كل عنايتهم للتغلب على الصعوبات الطبيعية ومكافحتها وان يمهدوا السبيل لادخال النظامات الادارية والقضائية والمالية على حسب مقتضى الهيئة الاجتماعية التي فوّضت اليهم العناية بها . واني سأجتهد في تقريري هذا في بيان الخطة التي ساروا عليها في خلال السنة الماضية

(٣) حالة البلاد العمومية

تبلغ مساحة السودان المصري ٩٥٠ الف ميل مربع اي انهُ اكبر من فرنسا والمانيا معًا باكثر من مرتين . والاراضي المزروعة منهُ لا تزيد عن ١٥٧٦ ميلاً مربعًا اما الباقي فصحارى ومستنقعات وغابات . وقد اتسعت الاراضي التي زرعت في سنة ١٩٠٦ فبلغت ١٠٠٨٦٤٢ فدانًا بعد ما كانت ٧٠٤٨٦٢ فدانًا في سنة ١٩٠٥ . والارجح ان هذه الزيادة الفاحشة ليست مطردة بل السبب فيها هطل الامطار بغزارة في اكثر انحاء السودان فزادت الاراضي الزراعية التي تروى بالامطار ٢٦٠٠٠٠ فدان ومما يوجب الارتياح ان الاراضي التي تروى بالطرق الاصطناعية قد زادت ايضًا ٩٠٠٠ فدان كما زاد عدد الوابورات من ١٨ الى ٢٣ وعدد السواقي من ٨٧٤٤ الى ١٠٣٠٣ وعدد الشواديف من ٢٣٦٩ الى ٢٦٢٣

اما عدد السكان فارجح انهُ في ازدياد ولكن لا يمكنني معرفة العدد الحقيقي لانهُ لم يؤخذ احصاء رسمي بعد. والمعلومات التي حصلت عليها في هذا الشأن تدلني على ان العدد لم يزل دون المليونين قليلاً . اما الاوربيون الموجودون في السودان فيمكنني حصرهم . فقد ذكرت في تقريري السابق انهُ يوجد ٢٧٨٧ اوربيًا و٨٢٠٩ بين هنود واحباش ومصريين . واما الاحصاءات الاخيرة فتدل على انهُ يوجد ٣١٠٤ اوربيين و٩٨١٥ بين احباش ومصريين وهنود ومجموع الكل ١٢٩١٩

و يستدل من تقارير المديرين ان طلب العمال يزيد كثيرًا عن الموجود وان اجرتهم

ارتفعت ارتفاعاً كبيرًا ولا سيما في بورت سودان . وقد ذكر السر ريجنلد ونجت ان " مسألة العمال يصعب حلها جدًّا " وترى من تقريري عن المعارف ان عددًا من الصناع يتخرجون الآن في الورش الصناعية في الخرطوم ومع كل ذلك فقد قال السر ريجنلد ونجت " ان هذه الورش دون الحاجة المطلوبة بالنظر الى حداثة عهدها ونمو البلاد المستمر " ولا يخفى ما لاتساع البلاد من الاهمية عند البحث في حكومتها وادارتها . وقد قال السر ريجنلد ونجت في احد تقاريره ما يأتي :—

" ان المدن الكبرى في السودان تفصل احداها عن الاخرى بمسافات بعيدة خالية من الطرق والآبار وعليهِ فيتعذر على البلدان البعيدة عن النهر ان تتقدم قبل مرور زمن طويل وتحمل مصاريف باهظة " واول شيء يجب عملهُ في السودان هو تحسين المواصلات وبعد ذلك يصير الشروع في اعمال الري . اما في الوقت الحاضر فكل مشروع عظيم من هذا القبيل يكون سابقًا لاوانهِ لا سيما وان الاهالي قليلون والبناء يصعب جدًّا اذا لم توجد سكك حديدية للنقل . وقد تم حتى الآن خط ابوحمد وكريمة فوصل مديرية دنقلا بالبحر الاحمر وتم ايضًا خط يفوق هذا في الاهمية فوصل بورت سودان بوادي النيل وفتح ابواب السودان للاجانب بعد ما كانت مغلقة دونهم فتسهلت بذلك طرق المواصلات والاصلاح . اما هذا الخط فلم يأتِ بنتائج حسنة بعد " لان المزارعين " كما يقول السر ريجنلد ونجت " لم يشعروا بعد باهمية الارباح التي يجنونها من ارسال محاصيل اراضيهم بطريق بورت سودان الى شواطىء بلاد العرب واوربا وغيرها "

والخطوط التي ستلي ذلك في عمران السودان هي فتح الجهة المعروفة بالجزيرة الواقعة بين النيلين الابيض والازرق للعمران . وقد سلفت حكومة السودان ٢٥٠٠٠٠ جنيه لهذا الغرض وسينفق هذا المبلغ على انشاء كبري على النيل الازرق يصل بين الخرطوم والحلفاية وعند ما يتم بناؤهُ يمد خط حديدي الى اواسط الجزيرة ويمد فرعان منهُ الى النيل الازرق والنيل الابيض

(٤) الاضطرابات الداخلية

لم يقم في خلال السنة الماضية دجالون يكدرون الراحة العمومية في السودان . ولكن حدثت اضطرابات عظيمة في كردوفان الجنوبية . ففي ٢٥ مايو بينما كان مأمور تلودي وضابط آخر و٣٨ عسكريًا من الاورطة الثانية عشرة السودانية مجتمعين معًا في احتفال

وطني هجم عليهم العرب المجاورون لتلودي وقتلوهم ثم هاجموا باقي الحامية في معسكرها فردهم هؤلاء على اعقابهم فكرروا الهجوم في اليوم الثاني فصدوهم ايضاً . ولما بلغ الخبر بعض مشايخ قبائل النوبة المتحابة حضروا لمساعدتهم فوصلوا تلودي في ٣٠ مايو بعد ما قطعوا مسافات تختلف بين ٧٠ و٨٠ ميلاً . ثم وصل الخبر الى الابيض فقام الماجور اوكنل قومندان قسم كردوفان بنجدة لانقاذهم فكسر العرب شر كسرة واسر رؤساءهم ثم عاقب مثيري الفتنة منهم وعفا عن الباقين بعد ما اسكنهم في بلاد غير بلادهم الاصلية

اما الاسباب التي ادت الى هذه الاضطرابات فقد وصفها السر ريجنلد ونجت كما يأتي:—

(١) تعرض الحكومة لمنع الرقيق فان العرب كانوا يسترقون النوبة قبلاً فاوقفت الحكومة ذلك

(٢) سجن ثلثة من رؤساء عرب تلودي في اواخر سنة ١٩٠٥ بعد ما ثبتت عليهم جريمة القتل والرقيق

(٣) انقاذ الحكومة ١٢٠ من نساء النوبة واولادها بعد ما كانوا في اسر العرب

وقد استحق الماجور اوكنل اطايب الثناء على الطريقة التي اخمد فيها الثورة ولولا السرعة في اخمادها لكانت نتائجها وخيمة في كردوفان

(٥) مسائل الحدود

(١) الحدود ما بين السودان والارترية

ان العلاقات ما بين حكومتي السودان والارترية على غاية ما يرام في كل الامور . ولا تزال المفاوضات جارية ما بين الحكومتين الايطالية والسودانية بشأن الانتفاع بمياه نهري القاش والستيت . فحكومة الارترية مع حفظ حقوقها بمياه القاش حين مروره في بلادها اظهرت رغبتها في مساعدة حكومة السودان على وضع نظام لتوزيع المياه حسبما تقتضيه اعمال الري مراعاة لحسن الجوار . وقد اجتمع المستر دبوي مفتش عموم الري في السودان والقومنداتوري كوليتا في كسلا لهذا الغرض . ومن البديهي ان حكومة الارترية تحتاج الى وقت كافٍ لدرس الموضوع . وقد تقرر عمل المساحة اللازمة لاعداد ما يلزم من التصميمات في الشتاء المقبل عند فيضان نهر القاش على انهُ لم يتحدد بالضبط مقدار الاعمال التي سيخصصون بها مياه هذين النهرين التي لا تجف فلا يمكن الشروع في عمل تستفيد منهُ السودان قبل ذلك

(ب) الحدود ما بين الحبشة والسودان

ان العلاقات ما بين حكومتي الحبشة والسودان لا تزال على ما يرام ونمو التجارة بين القطرين مشجع للغاية

وفي الخامس عشر من شهر ابريل الماضي قام شقي حبشي يدعى هيلومريم بجمع اليه نحو اربعمائة رجل واغار بهم على حدود السودان فهاجموا قرية ابي جلود الآهلة بالسكان وهي على بعد اربعين ميلاً داخل الحدود السودانية فقتلوا ١١٣ شخصاً منهم أونباشي وثلاثة انفار من نقطة أورطة العرب في أبو جلود وخطفوا مائة وخمسين بين نساء وأطفال وساقوا عدداً كبيراً من الاغنام والمواشي . فصدرت اوامر الامبراطور منليك الى الدشماش جساسة حاكم مقاطعتي ولكيت وسميين بالاتحاد مع الجنود السودانية فقام بما أمر به خير قيام . فهاجم هيلومريم واتباعه فجأة واسرهم. ثم حكموا على الزعيم بالقتل ونفذوا الحكم . وقد عقد اجتماع بين جساسة والكولونل ولكنس مدير كسلا في قفطة وقامت في شهر مايو الماضي قوة من كسلا والقضارف الى تلك الجهة وفي شهر سبتمبر أعاد رجال الحكومة الحبشية الذين خطفوا من أبي جلود الى اوطانهم

اما التقارير الواردة من محطة التجارة السودانية في جمبيلا (داخل المنطقة الحبشية) فمشجعة للغاية ورغماً عن الصعوبات التي ظهرت في السابق فان السوق قد راجت وبلغت قيمة البضائع التي تبودلت بين السودان والحبشة ١٧١٢٠ ج . م (٢٩٤٦ ج.م من الحبشة و١٤١٧٤ ج.م من السودان) . وبلغ معدل ايرادات الجمارك الجاري اقتسامها ما بين السودان والحبشة نحو ثلثة أضعاف ما كانت عليه اما المواصلات مع جوري وداخلية البلاد فقد تحسنت وسهلت وسائل النقل وقلت المخاوف على التجارة من الضياع غير انهُ لسوء الحظ لا يزال بعض رجال الحكومة الحبشية يطلبون مطالب جسيمة تكون في بعض الاحيان مؤخرة للتجارة

وفي ربيع ١٩٠٦ افتتح المستر ووكر احد موظفي ادارة التجارة السودانية سوقاً في دنكور في الشمال الغربي من الحبشة . ورغماً عما كان هنالك من الصعوبات المائلة فقد استبشروا بحصولات البلاد المجاورة ولذلك شرعوا في فتح نقطة تجارية أخرى في تلك الجهات في هذا الفصل وهنالك ما يدعو الى الامل بان الاتحاد الحبي مع رجال الحكومة الحبشية ينجم عنهُ ترقية تجارة ذات ارباح عظيمة . وفي عزم حكومة السودان ان تعين المستر ارمبروستر (الذي الف قاموساً باللغة الامهرية كما ذكرت في تقريري عن سنة ١٩٠٥) مفتشاً متنقلاً

في الحدود الحبشية ولنا الامل الوطيد انهُ بمعاونة مساعد او اثنين يمكنهُ القيام بكثير من الاعمال التي ترقي العلائق التجارية ومما يساعدهُ على ذلك بنوع خاص زيارتهُ الشخصية لرؤوس الاحباش اذ يمكنهُ ان يستفهم عن حاجاتهم و يعلم الحكومة بالتدابير الواجب اتخاذها فتحل بهذه الطريقة الثقة التامة بين الموظفين والتجار من كلا الجانبين

(ج) بحر الغزال ومقاطعة اللادو

لقد أشرت في تقريري عن السنة الماضية الى قطع العلاقات التجارية بطريق النيل مع المراكز البلجيكية على هذا النهر على انها عادت فاتصلت في ١٣ ابريل وفي ٩ مايو أبرم اتفاق ما بين الحكومة البريطانية وحكومة الكونغو الحرّة فلا داعي لذكر شروطها لانها نشرت قبل الآن . وانسحبت الجنود البلجيكية من مانجي سوه وننده (وتسمى ايضاً جنده) وفيجيير . غير انهم لم يزالوا الآن (١٣ فبراير) في اري وجانزولو (او مريدي) ومادبيه (او مانجي) وواو . ولا تزال المفاوضات جارية على ما يرام لتنفيذ شروط اتفاق ٩ مايو ولنا الثقة بقرب اجلاء الجنود البلجيكية عن هذه المراكز الاربعة

وسيسير رجال المساحة السودانية ورجال حكومة الكونغو الى هذه الجهات لتخطيطها قبل انشاء السكة الحديدية الوارد ذكرها في الاتفاق

وفي اثناء تراخي العلاقات السياسية قبل امضاء الاتفاق كان هناك خطر من ان اهالي المقاطعة المتنازع عليها يضرمون نار الفتنة ما بين رجال الحكومتين البلجيكية والسودانية لبلوغ مآربهم الخصوصية . واني أوافق على قول السر ريجنلد ونجت ان الفضل في حسم النزاع راجع الى ضباط الفريقين في مواصلتهم المفاوضات بصفة وديَّة

(د) الكونغو الفرنساوية

لقد أملت في تقريري السابق ان يفتح طريق مائي للمواصلة مع الكونغو الفرنسوية واني آسف لعدم التمكن بعد من تحقيق تلك الامنية لانهُ لم يتيسر التغلب على الصعوبات التي تكتنف شلال " رافيلي " حتى الآن وقد كتب السر ريجنلد ونجت يقول " علمت من الخطابات الواردة من الذين يهتمون بشأن انماء التجارة عن طريق النيل انهُ متى تمَّ ذلك قابلهُ جيراننا بالترحيب ولي الامل ان لايكون يوم تنفيذ هذا العمل بعيداً "

(ه) اوغندا

قد قامت تجارة صغيرة ما بين مخيلا وجندوكورو حيث يجلب التجار آلات حديدية واقمشة قطنية الخ ويستبدلونها بالاغنام . وان بعض المشتغلين بهذه التجارة من الجنود

السابقين الذين خدموا تحت قيادة السر صموئيل باكر وامين باشا ·

وعند بحثي في اشغال مصلحة التلغرافات سأصف الطرق المتخذة لمد المواصلات التلغرافية بين الخرطوم وجندوكورو مباشرة

(ف) دارفور

لا تزال العلاقات بين السلطان علي دينار وحكومة السودان على ما يرام · ومساعي السلطان في تحسين التجارة واجتذاب قلوب التجار مكاللة بالنجاح

وهو لا يزال يدفع لحكومة السودان الجزية بانتظام و يظهر لي ان حالة دارفور العمومية اسعد مما كانت عليهِ قبلاً

وقد كتب السر ريجنلد ونجت يقول « اذا نظرنا الى حالة دارفور نرى ان حركات القبائل التابعة للمرحوم الشيخ السنوسي توجب الالتفات ومما لا يخفى ان الشيخ السنوسي الكبير توفي في جرو في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٢ ورغمًا عن هذه الحقيقة فلا يزال الاعتقاد شائعًا بين اتباعهِ في الصحراء الغربية انهُ لا يزال حيًّا . وفي اوائل مارس سنة ١٩٠٦ أعلن جهارًا في سيوى ان " سيدي محمد المهدي " قد عاد من رحلتهِ السرية الى كفرة · ومن المشهور ان جثة الشيخ المرحوم لا تزال موضوعة في خيمة في زاوية التاج في نعشها الذي صنع في جرو عند وفاتهِ · وظهور المهديين السريع واختفاؤهم السريع من اهم معتقداتهم

اما السنوسي الحالي احمد الشريف فهو ابن اخي الشيخ الكبير ولا يزال في كفرة ويقال انهُ على مودَّة مع محمد صالح سلطان وداي وهو يتودد الى السلطان علي دينار من وقت الى آخر فيجد منهُ صدودًا

(٦) اعمال المرسلين

لم يحدث شيءٌ مهم في السنة الماضية يتعلق بشؤون المرسلين في السودان

وقد أوفدت جمعية مرسلي الكنيسة الانكليزية في يناير سنة ١٩٠٦ رسالةً الى النيل الابيض فأنشأوا محطة في ملوال بالقرب من بور وقد أثر وجودهم تأثيرًا حسنًا في قبائل الدنكا فاكتسبوا ثقتهم . وابتدأ المرسلون عملهم اولاً على ضفاف النيل ثم انتقلوا الى داخلية البلاد حيث السكان اكثر عددًا · ويصحب هذه الرسالة خبير زراعي وخبير صناعي وانبئت ان المرسلين تقدموا في تعلم لغة الدنكا وان تطبيبهم للاهالي ينتج نتائج حميدة

اما الرسالة النمساوية في بحر الغزال فلا تزال تقوم بالاعمال المفيدة ولكن مما يوجب

الاسف الشديد ان ثلثة من اعضائها توفوا بالحمى السوداء . وقد انشأوا مدرسة للاولاد في واو بلغ عدد تلامذتها ٤٣ وهم منتشرون ايضاً في « لول » و« توجا » و« خور عطار » من مديرية اعالي النيل ولكنهم يجدون صعوبة كلية هناك في حمل الشلوك على ارسال اولادهم الى المدارس كما ترى من ملاحظات الماجور مثيوس الواردة في كلامي عن مديرية اعالي النيل . اما المرسلون الاميركيون في نقطة دليب فان اعمالهم في تقدم وقد لاحظ السر ريجنلد ونجت ان الشلوك هناك ابتدأوا يشعرون بفائدة وجود هذه البعثة بينهم

وسأتكلم في فصل آخر عن مدارس المرسلين في الخرطوم وام درمان

الباب الثالث

في الاقتصاديات

(٧) القطن

نقصت مساحة الاطيان التي زرعت قطناً في السنة الماضية الى ٢١٧٨٨ فداناً بعد ما كانت ٢٣٨٩٨ في سنة ١٩٠٥ . وقد كتب المستر بونس يقول :—

انني لا أؤمل نجاحاً باهراً للقطن المصري في السودان في المستقبل القريب . فان المزارعين الاوربيين في مديرية حلفا لا يجدون من محصول ارضهم ما يشجعهم . والوطنيون انفسهم لا يعتنون بزراعتهِ وليس من يعلمهم الطرق الزراعية المفيدة . والناس في دنقلا يفضلون زراعة الحبوب لانها أجزل ربحاً لهم في الوقت الحاضر وان يكن قد نجح البعض في زراعة القطن . أما في النيل الازرق فلم تكن النتيجة مرضية ولكن صنف القطن الذي يزرع هناك جيد . ولا أمل باتساع زراعة القطن قبل تعميم مشروعات الري لان القطن المصري لا يزرع الأ في اراضي السواقي فيشغل الارض ثمانية اشهر في السنة ولا ينتج للفلاَّح علف لمواشيهِ وزد على ذلك ان الاثمان البخسة التي يباع بها لا تشجع المزارعين على الاهتمام بزراعتهِ بكثرة قصد الاصدار ولكنهم يزرعون منهُ ما يكفي للبيع المحلي باسعار موافقة . ويؤمل مدير النيل الابيض ان تنجح زراعة القطن المصري في مديريتهِ . وقد زرع احدهم فدانين قطناً في الدويم ولم يروِها بالآلات الأ ثلاث مرات فقط ومع ذلك استغل من ١/٢ ١٧

الى ٣٠ قنطارًا من كل فدان . اما في مديرية بربر فالاهالي لا يزرعون القطن المصري والسبب في ذلك (اولاً) ارتفاع اسعار التقاوي (وثانيًا) ظهور الجراد والنمل الابيض في كثير من الاوقات (وثالثًا) عدم بيعهِ باسعار موافقة والارجح ان السبب في رداءة الاسعار ناتج عن رداءة القطن نفسهِ لان المزارعين لا يوجهون الاعتناء اللازم الى زراعتهِ وقد زرعت الحكومة ٨ افدنة في حقلها فاستغلت منها ٢٨ قنطارًا من القطن المحلوج وزرعت شركة التجارب الزراعية في الزيداب ١٧ فدانًا من القطن فنزل عليها الجراد وأتلفها كلها . اما في مديرية الخرطوم فقد اتسعت الاراضي المزروعة قطنًا ٤٠٠ فدان ولكن أجرة النقل باهظة تمنع المزارع من اصدارهِ الى الخارج فيبيعهُ في محلهِ لان الطلب عليهِ في السودان على ازدياد ولكني لا أظن ان الزيادة ستستمر في السنة المقبلة . والعقبتان الوحيدتان اللتان تعترضان زراعة القطن هما ارتفاع أجور العمال وأجور النقل ويمكن التغلب على الاخيرة بواسطة حلج القطن قبل اصدارهِ ولكن لو جمعنا كل القطن المستغل فانهُ لا يقوم بمصاريف وابور حليج واحد انما يمكن استعمال آلات حليج صغيرة . وبالنظر الى ما للقطن من الاهمية في السودان رأت الحكومة ان تدرس طريقة الحلج في القسم الصناعي من كلية غردون . وقد أنشأ مدير سنار معرضًا للقطن فكان فيهِ مئة من المعروضات اكثرها من الانواع الجيدة جدًا وقد استحضر المدير ايضًا آلات حليج صغيرة فنجحت نجاحًا باهرًا . فمثل هذه الامور ترقي صناعة القطن والتجارة . اما مديريات كردوفان واعالي النيل وبحر الغزال فلم يزرع فيها قطن بعد وفي مديرية البحر الاحمر كان المحصول في طوكر حسنًا للغاية . والاهالي هناك يعتنون بزراعة القطن منذ مدة بعيدة ويساعد البنك الاهلي في سواكن الفلاحين مساعدة كلية باقراضهِ اياهم نقودًا بالرهن على المحصول فلا يضطر الفلاح والحالة هذه الى استقراض نقود بفوائد باهظة . اما في كسلا فزراعة القطن المصري في ازدياد مستمر وقد نفدت كل التقاوي التي هناك وكان مقدارها ٦٤١٧ رطلاً . ويزرع القطن السوداني في اكثر المديريات ويباع محصولهُ لسد الطلبات المحلية . وقد اتسعت مساحة الاطيان المزروعة قطنًا في النيل الابيض ١٣١٠ افدنة وتضاعفت المساحة في النيل الازرق وزاد الطلب عليهِ في القلابات فبيع باسعار حسنة . اما اتساع زراعتهِ فيظهر انهُ ناتج عن ارتفاع النيل وعن غزارة الامطار

وقد أُصدر الى الخارج الى آخر سبتمبر ١٩٠٦ ٢٠٣٩٢ قنطارًا منها ٨٢٧ عن طريق حلفا و١٩٥٦٥ عن طريق بورت سودان

(٨) القمح

ذكرت قبلاً ان مساحة الاراضي التي زرعت قطناً نقصت سنة ١٩٠٦ عن سنة ١٩٠٥ اما مساحة الاراضي التي زرعت قمحاً فقد زادت من ٢٢٠٧٥ فداناً الى ٢٥٤١٣ فداناً ويلوح لي ان مستقبل الزراعة في السودان سيكون معوله على القمح وغيره من الحبوب اكثر من معوله على القطن · واني أوجه نظر القارىء الى ملاحظات السر وليم جارستن في هذا الصدد الواردة في مذكرته الملحقة بهذا التقرير (نمرة ١)

(٩) اللستك

كتب السر ريجنلد ونجت يقول :—

ما زال الخبيرون يجرون التجارب في مركز واو لزرع اشجار اللستك المعروفة عند علماء النبات باسم « لندولفيا اواريندِيس » وقد استحضر اللستك المستخرج منها والمعالج بحامض الليمون وعرض على السماسرة فقرّ رأيهم على ان هذا الصنف من اللستك يضاهي احسن الاصناف المعروفة . ولم يستقر رأي الخبيرين بعد على ما اذا كان الشجر المدعو « بارا » الذي يستخرج منهُ اجود اصناف اللستك يمكن زرعهُ في السودان . ومن المعلوم ان هذا الشجر يزرع الآن في جهات مختلفة من المعمور وسيستخرج منهُ بعد بضع سنوات مقادير وافرة من اللستك فينتج عن ذلك كساد عمومي في جميع انواع اللستك الرديئة وقد دلت التجارب على انهُ اذا تمَّ استحضار لستك السودان بالكيفية اللازمة فلا خوف عليهِ من الكساد · والذي يبقى علينا الآن ان نعرفهُ هو ما هي المقادير التي يمكن استخراجها من شجيرات اللاندولفيا وبعد كم سنة يستخرج اللستك منها . وقد دلت الابحاث الاخيرة على ان شجيرات اللستك في بحر الغزال اكثر كثيرًا مما كان يظن

(١٠) الصمغ

بحث الدكتور بيم الكيماوي في معمل ولكم في الخرطوم في الصمغ فكانت نتيجة ابحاثهِ مفيدة جدًّا من الوجهة العلمية · وقد ذكر ان كل صمغ كردوفان هو من النوع المعروف باسم « اكاشيا فيربك » ومع ذلك فان اصنافهُ تختلف اختلافًا بيناً وسيصير البحث في معرفة ما اذا كان الاختلاف مسببًا عن التربة او كثرة المطر او قلتهِ او قشر الشجرة او عمرها وستستغرق هذه الابحاث وقتاً طويلاً ولكن متى عرفت الاسباب يشرع في الاهتمام بالاشجار الجيدة الصمغ فقط وقد زار السر ريجنلد ونجت الجهة التي تنتج صمغًا جيدًا وكتب يقول :—

« قد تحوّلت انظاري الى اتساع البقع التي يسمونها « جنائن الصمغ » واني لا أرى صعوبة في توسيع هذه الجنائن وتحسين نتاجها ولم يكن عندنا قبلاً مستخدمون اكفاء في الخبرة بمسائل الصمغ فنرسلهم لدرس احواله اما الآن فقد أوفد مدير الغابات والاحراج احد الانكليز الموظفين في مصلحتهِ الى كردوفان فصرنا نؤمل تحسيناً في محصول الصمغ لانهُ من أهمّ اصناف التجارة في السودان »

(١١) صدف اللؤلؤ

استخدمت حكومة السودان المستر كروسلاند الخبير بالحيوانات البحرية ليتم الابحاث التي اشرت اليها في تقريري سنة ١٩٠٥ عن استخراج اللؤلؤ . وقد استحضرت الحكومة المراكب اللازمة لابحاثهِ وجهزت لهُ معملاً على احد المراكب وهو يشتغل الآن في خور دنقلا على بعد ١٠٠ ميل الى الشمال من سواكن . وقد طلب الكثيرون من الحكومة ان تسمح لهم بالاشتغال في استخراج اللؤلؤ ولكن لا يمكنها الموافقة على طلباتهم في الوقت الحاضر لانها لم تحقق بعد ما هي القيمة الحقيقية لمغاصات اللؤلؤ ولا ما يكلف استخراجهُ من المصاريف . ولا يمكنها ان تسلم المغاصات الى اشخاص خصوصيين الاَّ متى عرفت ذلك . ويسعى المستر كروسلاند الآن في اتخاذ التدابير لوقاية اصداف اللؤلؤ غير البالغة من اصطيادها خلسة وهو يدرس ايضاً طرق تولدها وما اذا كان يمكن ذلك اصطناعياً ولا ينتظر الحصول على نتيجة نهائية قبل مضي زمن والشغل الآن في نجاح

(١٢) ريش النعام

زادت قيمة الصادر من الريش في السنة الماضية قليلاً ولا اشك في انهُ لو استعمل قليل من الذكاء في صناعة الريش لتحسن تحسناً يذكر . ولكن الحكومة لا يتسنى لها القيام بهذا العمل لان عندها شؤوناً اخرى كثيرة تهتم بها فماليتها لا تساعد على ذلك

(١٣) التجارة

نقصت قيمة الواردات عن طريق حلفا من ٦٦٠٠٠٠ ج٠م سنة ١٩٠٥ الى ٦٢٥٠٠٠ ج٠م فقط سنة ١٩٠٦ رغماً عن انشاء سكة حديد النيل والبحر الاحمر وارتفعت قيمة الواردات عن طريق سواكن وبورت سودان من ٢٤٥٠٠٠ ج٠م سنة ١٩٠٥ الى ٥٠٧٠٠٠ ج٠م سنة ١٩٠٦ وهذه الارقام لا تشمل البضائع التي استحضرتها الحكومة واليك جدولاً بالبلدان التي وردت منها هذه البضائع

	ج٠م	
بريطانيا العظمى	٥٤٠٠٠	وفي ضمن ذلك ١٢٩٩٥ ج٠م ثمن مراكب ومعديات الخ و١٧٥٢ ج٠م ثمن مهمات سكة حديد و٤٨٢٣ ج٠م ثمن مراجل و١٨٧٥ ج٠م ثمن عربات ترمواي بخاري و١١٣٤٩ ج٠م ثمن سمينتو
المانيا	٤٥٠٠	منها ٧١٠ ج٠م ثمن آلات و٦٨٦ ج٠م ثمن عربات نقل للسكة الحديدية الضيقة
النمسا	٨٥	ثمن طلبات وغيرها
البلجيك	٧٥٠٠	منها ٦٦٦٤ ج٠م ثمن حديد للسقوف و١٥٢ ج٠م ثمن قرميد
الولايات المتحدة	٢٥٠٠	منها ثمن آلات للآبار الارتوازية ووابورات لدك الطرق وغيرها
هولندا	١٤٥٧٥	ثمن كراكات الخ
اسوج	٤١٠٠	ثمن اخشاب
مصر	١٧٠٠٠	منها ٤٦٨ ج٠م ثمن سيمنتو و١٣٤٣ ج٠م ثمن اخشاب

(١٤) امتيازات الاراضي

وصلني تقرير جزيل الفائدة من المستر بونس مدير الزراعة والاراضي في السودان اقتبس منهُ الفقرة الآتية :—

" طلب الكثيرون في الخرطوم والمديريات من الحكومة بعد ارسال التقرير عن سنة ١٩٠٥ اراضي زراعية مختلفة المساحة ٠ وقد لوحظ ان العدد الاكبر يرغبون في مديريتي بربر ودنقلا ولكن عدداً ليس بقليل يرغب في سكوت وفي جوار الكاملين اما الكاملين فرغوب فيها على الارجح لان الناس يؤملون ان الحكومة تشرع في اعمال الري في مديرية النيل الازرق فتستفيد منها الاراضي هناك ٠ وقد علمتنا الحوادث ان لا نسرع بقبول الطلبات الكبيرة فرأينا انهُ من الصواب اجابة الطالبين بعدم امكان الحكومة النظر في طلباتهم قبل الانتهاء من مساحة الاراضي طبقاً لقانون تسوية الاراضي الصادر في سنة ١٩٠٥ ٠ وقد قلت الطلبات بعد ذلك "

ولا ريب في ان استحضار الاموال من الخارج وتثميرها في السودان يرقي الاراضي الزراعية كثيرًا ولكن يجب قبل كل شيء درس الشروط التي ستعطى بموجبها الامتيازات درسًا مدققًا . واني عالم ان البعض قد يؤاخذون الحكومة بهذا التأخير بقولهم انها لا تشجع على المشروعات الخصوصية ولا تظهر اهتمامًا زائدًا بترقية البلاد . ولكن اقوالاً مثل هذه لا يحسن الاعتداد بها لان مسألة الاراضي هي من الاهمية بمكان عظيم ولا ابالغ اذا قلت ان مستقبل السودان كلهُ يتوقف على الكيفية التي تحل بها

فوقائع الحال شاهدة بذلك وتاريخ البلدان الاخرى ايضًا يشهد بان عاقبة الاسراع الضرر . مثال ذلك ان الزمندارية في بنغالا كانوا يلتزمون جباية اموال الاراضي لحكومة المغول فلما تولى اللورد كورنواليس حكمدارية الهند سنة ١٧٩٦ ظنَّ انهم يمتلكون تلك الاراضي كما يمتلك الانكليز اراضي بلادهم فكانت النتيجة انهُ ضرب ضرائب دائمة على تلك الاراضي ومنحهم حقوق الملكية التامة بلا نظر الى العواقب فافضى ذلك الى مشاكل لا نهاية لها وقد مضى عليها اكثر من مئة سنة ولم تنقضِ على ما يرام . وارى انهُ يخشى من مثل ذلك على السودان وانهُ يجب اجتنابهُ بكل ما في الامكان . ومما يزيدني خوفًا منهُ قول المستر بونس في تقريرهِ " وقد كان الاعتقاد قبل الآن انهُ يسهل نزع حقوق الاهالي على الاراضي بعد الاتفاق مع صاحب الامتياز عليها . ولكني اميل الى اعتقاد ما يخالف ذلك" فانا لا اكتفي بقولهِ هذا بل اقول اني اعتقد ما يخالف ذلك كل الاعتقاد . فيجب تحقق ماهية حقوق الاهالي اولاً وتعيين الشروط الموافقة لتلك الحقوق في اعطاء الامتيازات وبعد ذلك ينظر في هذه المسألة والاَّ خرجنا عن جادة الحكمة . ومما يزيدني اعتقادًا بصحة رأيي هذا ان الحكومة السودانية اعطت امتيازات قليلة بعد فتح السودان بمدة قصيرة وقد ثبت الآن ان اعطاءها لها كان قبل اوانهِ بدليل قول المستر بونس انها اورثت مشاكل جمة ترتبك بها ادارة الزراعة والاراضي مدة من الزمان

ومن مصلحة اصحاب الاموال الذين يقصدون تثميرها بطريق الصواب ان تتأنى الحكومة في درس هذه المسألة فقد اشترى الناس وباعوا كثيرًا من اراضي مدينة الخرطوم

وأظن ايضًا ان تأني الحكومة في درس هذه المسألة يفيد اصحاب الاموال ايضًا . وقد حصلت مضاربات في اراضي البناء في الخرطوم وكتب عنها المستر بونس ما يأتي : —

"كانت نتيجة هذه المضاربات زيادة أجور المساكن زيادة فاحشة حتى صار يتعذر على الناس ان يجدوا مساكن لهم . وعلاوة على ذلك فانهُ لا يوجد مساكن تكفي لسد حاجة السكان لان

المضاربات اغرت الناس فاشتروا اراضي باثمان فاحشة فصار يتعذر عليهم البناء اولاً لضعف الامل بان البناء يعطيهم ايراداً كافياً وثانياً لان اكثر الذين اشتروا اراضي نفد كل ما معهم من النقود ولم يعد في امكانهم ان يبنوا فيها منازل غير التي يقضي القانون ببنائها خوفاً من الحجز " فلا اتردد والحالة هذه عن ابداء رأيي بوجوب تدارك مسألة الاراضي في السودان ودرسها بتأنٍ كما درس غيرها من المسائل المهمة في مصر والسودان حتى تكون مضمونة العواقب

(١٥) امتيازات التعدين

تنازلت شركة " استعمار نوبيا والسودان " في السنة الماضية عن القسم الجنوبي من امتيازها واكتفت بالقسم الشمالي منهُ كما تنازلت ايضاً شركة استعمار السودان عن امتيازها

وقد اوفد المستر بيريجرين ولسن في السنة الماضية بعض المهندسين الى الارض المعطى لهُ امتياز فيها بالقرب من طوكر لدرس الاحوال قبل الشروع في التعدين ولكنهم لم يصادفوا نجاحاً يذكر فلم يبتدئوا بالشغل . والمفاوضات جارية الآن لابقاء جزء من الامتياز حتى يتسنى لهُ ان يرسل وفداً ثانياً لفحص بعض الجهات التي يظن ان فيها نحاساً وقد اوفدت شركة فكتوريا بعض المهندسين فدرسوا الارض الواقعة بين أم درمان وكورتي ولكنهم لم يعثروا على معادن تساوي قيمتها في الوقت الحاضر المصاريف التي سيتكبدونها في استخراجها

الباب الرابع

في المالية

(١٦) حسابات سنة ١٩٠٦

اوردت في تقريري عن سنة ١٩٠٥ جدولاً بينت فيهِ ازدياد ايرادات حكومة السودان من ٣٥٠٠٠ ج . م في سنة ١٨٩٨ الى ٥٦٩٠٠٠ ج . م في سنة ١٩٠٥ ويسرني ان هذا النجاح قد استمر في السنة الماضية ايضاً وكانت نسبة الزيادة فيهِ اكثر من السنين الماضية. وقد قدرت الميزانية في سنة ١٩٠٦ كما يأتي : —

الايرادات	٦٢٢٠٠٠	ج٠م
المصروفات	٨٧٥٠٠٠	ج٠م
العجز	٢٥٣٠٠٠	

ولم تختم حسابات السنة الماضية بعد ولكن المنتظر ان تكون النتيجة كما يأتي : —

الايرادات	٨٠٤٠٠٠	ج٠م
المصروفات	٨٣٢٠٠٠	ج٠م
العجز	٢٨٠٠٠	

اي بزيادة ١٨٢٠٠٠ ج٠م عن المقدر للايرادات وعجز ٤٣٠٠٠ ج٠م عن المقدر للمصروفات او بزيادة ٢٢٥٠٠٠ ج٠م عما كان ينتظر في الميزانية. وانني لا اعلق اهمية كبيرة على الارقام الواردة في حسابات الحكومة المصرية عن ايرادات السودان قبل ظهور المهدي. وقد ذكر الكولونل ستوارت ان ايراد الحكومة قدر في سنة ١٨٨١ بمبلغ ٤٧٥٠٠٠ ج٠م وفي سنة ١٨٨٢ قدر بمبلغ ٥٠٧٠٠٠ ج٠م وفي ضمنهِ ايراد مصوع ودارفور ولادو البالغ ١١٣٥٠٠ ج٠م. فاذا طرحنا هذا المبلغ من مجموع الايرادات يظهر لك الفرق بوضوح

ويقول الكولونل برنارد الذي لهُ اليد الطولى في زيادة الايرادات والمراقبة الشديدة على المصروفات ان استمرار الزيادة في الايرادات على هذه النسبة قد لا يدوم وقد ذكر في تقريرهِ ما يأتي : —

« لا بدَّ لي من ان أُبين ان هذه النسبة في التقدم ليست شاملة لكل انواع الايرادات فضرائب الاطيان قد بلغت حدها بالنسبة الى القيود التي تقيد الحكومة المصرية السودان بها من حيث التصرف بمياه النيل . ولا ينتظر التحسين من هذا القبيل قبل مضي بضع سنوات . ولا يمكن الاستغناء عن الاعانة السنوية التي تمنحها الحكومة المصرية لابنتها السودان قبل ان ترتقي السودان الى درجة تمكنها من القيام بمصاريفها وبمشروعاتها الضرورية ولكن الوقت الذي ستخفض فيهِ الاعانة تخفيضاً يذكر ليس ببعيد »

(١٧) المال الاحتياطي

أُضيفت الزيادة في ميزانية سنة ١٩٠٦ البالغة ٢٢٥٠٠٠ ج٠م الى الاحتياطي فبلغ في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٦ ٣١٥٥٠٠ ج٠م صرف منها ٢٦٥٥٠٠ ج٠م كما هو موضح ادناهُ : —

	جنيه مصري
الاشغال العمومية	٥٠٠٠٠
الطرق والمواصلات	٢٥ ٠٠٠
اسبتالية الاتبره	٥ ٠٠٠
وابورات ومراكب وغيرها	٩٦ ٠٠٠
تخطيط الاراضي	١٤ ٥٠٠
حقل التجارب الزراعية	٢ ٠٠٠
مدّ خطوط تلغرافات	٢٧ ٥٠٠
اسبتالية الخرطوم الملكية	٢٥ ٠٠٠
مصروفات محلية	٣ ٣٥٠
مصروفات متنوعة	١٦ ٦٥٠
الجملة	٢٦٥ ٥٠٠

فيبلغ الباقي من المال الاحتياطي الذي لم يعين لشيء في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٦ ٥٠ ٠٠٠ ج.م

(١٨) ميزانية سنة ١٩٠٧

تقرر إلغاء عوائد المراكب في ميزانية سنة ١٩٠٧ وكان ايرادها ١٥٠٠ ج.م في العام. ثم تقرر ايضاً تخفيض بعض رسوم البوستة فنتج عنهُ خسارة ٢٠٠٠ ج.م من الايرادات. وقد قدرت ميزانية سنة ١٩٠٧ بعد هذا النقص بما يأتي :—

	ج.م
الايرادات	٨٢٥٠٠٠
المصروفات	١٠٧٨٠٠٠
العجز	٢٥٣٠٠٠

ويسد هذا العجز بما تدفعهُ الحكومة المصرية من الاعانة البالغ قدرها ٢٥٣٠٠٠ ج.م

(١٩) العلاقات المالية مع مصر

ذكرت في تقريري عن سنة ١٩٠٥ ان صافي ما صرفتهُ مصر على السودان في سنة ١٩٠٥

بلغ ٣٣٠٠٠ ج.م ما عدا فائدة الاموال التي صرفت قبلاً . وذكرت ايضاً ان المصروفات العسكرية التي دفعتها حكومة السودان الى الخزينة المصرية خفضت ٦٠٠٠٠ ج.م اي انهم قدروا ما ستصرفهُ مصر على السودان في سنة ١٩٠٦ بمبلغ ٩٣٠٠٠ ج.م ويسرني ان اقول ان المصروف كان اقل كثيرًا مما قدّر . فمن مبلغ ٢٥٣٠٠٠ ج.م دفعتهُ الحكومة المصرية لسدّ عجز ميزانية السودان في سنة ١٩٠٦ يجب طرح ما يأتي : —

	ج.م
عوائد جركية متحصلة بواسطة الجمارك المصرية على بضائع واردة للسودان وصادرة منها	١٢١٠٠٠ *
ايرادات السكة الحديد بعد اسقاط ٥٠ في المئة لمصاريف ادارية	٣٩٥٠٠
ايرادات البوستة والتلغرافات بعد اسقاط ٨٠٠٠ ج.م منها لمصاريف ادارية	٤٠٠٠
الربح العائد الى الخزينة المصرية عن نقود فضية ونحاسية ونكل ادخلت الى السودان سنة ١٩٠٦	٦٠٠٠٠
الجملة	٢٢٤٥٠٠

فاذا اسقطنا هذا المبلغ من ٢٥٣٠٠٠ ج.م يبقى نحو ٣٠٠٠٠ ج.م فقط وهو صافي ما صرفت مصر على السودان سنة ١٩٠٦ هذا عدا فائدة الاموال المصرية التي انفقت قبلاً في السودان . وقد ذكرت في تقريري عن مصر ان مجموع ما أقرضتهُ الحكومة المصرية لحكومة السودان للقيام باعمال عمومية بلغ ٣٥٠٠٠٠٠ ج.م لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٦ فتكون فائدتها في السنة الماضية ١٠٠٠٠٠ ج.م فلو أضفنا هذا الى مبلغ ٣٠٠٠٠ ج.م المذكور آنفًا لكان المجموع ١٣٠٠٠٠ ج.م وهو مبلغ زهيد جدًّا بالنسبة الى ما تجنيهِ مصر من المنافع من وجود حكومة منظمة في السودان تحفظ لها حقها في التحكم بماء النيل . وقد ذكرت ايضاً في تقريري عن مصر ان حكومة السودان ستبتدئ من اول يناير سنة ١٩٠٨ ان تدفع للخزينة المصرية فائدة قدرها ٣ بالمئة على ١٥٠٠٠٠٠ ج.م فتقل بذلك المصاريف التي تحملها مصر ٤٥٠٠٠ ج.م ولا يخفى ان ذلك سيزيد بسبب الفائدة على الاموال التي ستقرضها اياها مصر في المستقبل . وبما ان هذه السلفيات عادت بفائدة عظيمة على السودان فلا شك ان هذه السياسة سيستمر اتباعها في المستقبل

---

* طرح ٤ في المئة على نقص الوزن و٣ في المئة مصاريف ادارية

الباب الخامس

في المواصلات

(٢٠) السكك الحديدية

ان في السودان الآن ١٦٨٦ كيلومترا (١٠٤٧ ميلاً) من السكك الحديدية . وقد كانت السنة الماضية غير اعتيادية فان افتتاح خط النيل والبحر الاحمر كان في شهر يناير قبل ان يتم بعض الكباري والجسور . فحدث انهُ لما هطلت الامطار جرفت السيول بعض القضبان فنتج عن ذلك تأخر في نقل البضائع فتجمعت بكثرة في سواكن وبورت سودان واحدث ذلك ضررًا للتجار حتى اضطرت الحكومة اخيرًا الى اتخاذ التدابير الخصوصية لنقل البضائع بلا التفات الى المصاريف

اما شغل السكة الحديدية ففي ازدياد فقد صارت تؤدي ارباحًا كما يتضح لك من مراجعة الجدول الآتي :—

السنة	الايرادات	المصاريف	نسبة المصاريف الى الايرادات
	ج٠م	ج٠م	ج٠م
١٩٠٣	١٢٤٤١٦	١٣٧١٧٥	١١٠٫٢
١٩٠٤	١٤٣٥٤٥	١٢٦٠٧٩	٨٧٫٧
١٩٠٥	١٧١١٣٧	١١٨٧٥٤	٦٦٫٤
١٩٠٦	٢٣٥٦٦٥	١٦١٤٩٠	٦٨٫٥

وبلغ عدد الركاب الذين سافروا على سكك حديد السودان في السنة الماضية ٢٤٧١٢٥ نفسًا ما عدا الذين سافروا على مصاريف الحكومة . ويزداد عدد ركاب الدرجة الرابعة بسرعة غريبة فقد بلغ في السنة الماضية ١٣٥٣٠١

وبلغ مقدار البضائع التي شحنت ٦٤٤٤٢ طنًا وعدد الحيوانات ٣١٤٢٥ ما عدا البضائع والحيوانات التي تخص الحكومة

(٢١) الطرق

تم في السنة الماضية من الطرق ما طولهُ ١٦٠٠ ميل وقد اوضحت في تقريري عن سنة ١٩٠٥ ان الطرق في السودان ليست طرقًا متقنة التخطيط بل هي عبارة عن طرق مسهلة . ولم يشرع في رصفها ولا في عمل كباري على مجاري المياه الأ في ما ندر . و بالنظر الى كثرة الوفيات بين الجمال والحمير والبغال في بحر الغزال تجرب الحكومة الآن استعمال عربيات للنقل بدلاً منها

وقد كتب الكبتن بوتر رئيس هذه المصلحة يقول :—

اننا احضرنا عربات « خصوصية للصحارى تجرها الجمال وجربناها للنقل ما بين كسلا والاتبرة فنجحنا بعض النجاح »

(٢٢) البوستة والتلغرافات

ان مصلحة البوستة والتلغرافات السودانية تتقدم تقدمًا سريعًا . فقد زاد عدد الرسائل البرقية من ١١٧٠٠٠ في سنة ١٩٠٤ الى ١٦٧٠٠٠ في سنة ١٩٠٥ و ٢٣١٠٠٠ في سنة ١٩٠٦ . ومما يدل على نموّ التجارة في السودان زيادة النقود التي أرسلت بالبوستة فقد كانت ٥٥٠٠٠٠ ج.م في سنة ١٩٠٤ فزادت الى ٨٠٨٠٠٠ ج.م في سنة ١٩٠٥ و ١٢٠٠٠٠٠ ج.م في سنة ١٩٠٦ وفي السودان الآن من الاسلاك البرقية ما يبلغ طولهُ ٤٢٣٧ ميلاً

اما النسبة بين مصروفات المصلحة وايراداتها فهي كما يأتي :—

زادت المصروفات عن الايرادات ٦٠٠٠ ج.م في سنة ١٩٠٤. وتساوت الايرادات والمصروفات في سنة ١٩٠٥ اما في سنة ١٩٠٦ فقد بلغت الايرادات ٤٠٠٠٠ ج.م . والمصروفات ٣٧٠٠٠ ج.م فزادت الايرادات ٣٠٠٠ ج.م

وقد عقد اتفاق بين المصلحة الطبية السودانية ومصلحة البوستة على ان تباع الكينا في جميع مكاتب البوستة الواقعة في الاماكن التي تكثر فيها الحميات . ولما كان المرحوم المستر سسل رودس في مصر منذ بضع سنوات كلمني بشأن انشاء خطوط تلغرافية بين

شمال افريقية وجنوبًا توًّا · اما الجزء الذي يخص مصر والسودان من هذا المشروع فقد اوشك ان يتمّ اذ مدّت الاسلاك البرقية منذ زمن ليس بقليل بين الخرطوم والتوفيقية الواقعة على ملتقى النيل الابيض ونهر السوبات · وبما ان الاراضي الواقعة بين التوفيقية وبحر الغزال كلها مستنقعات رأت الحكومة ان لا تمدّ خطوط تلغرافية من التوفيقية الى مشرع الرق بل تستعيض عنها بقدر الامكان بمعديات بخارية صغيرة · وفي يناير سنة ١٩٠٦ تمت المعدّات اللازمة لذلك وصارت هذه المعديات تسافر مرة في الاسبوع · اما مدّ الخط التلغرافي من مشرع الرق الى واو وطونج فكان قد تمّ في شتاء ١٩٠٤ — ١٩٠٥ · ثم مدّ الى رومبيك الواقعة على بعد ٨٠ ميلاً من طونج وأُنشئ في رومبيك مركز في ١٥ ابريل سنة ١٩٠٦ لتبادل الرسائل البرقية · وقد أجرى الماجور ترنر من المهندسين الملكيين ومدير البوستة والتلغرافات في السودان التخطيط اللازم لمدّ الخط الى مفولو (على بعد ٦٠ ميلاً) وهم يشتغلون بهِ الآن · وحينما يتم هذا الخط الاخير يمكن للخرطوم ان تتبادل الرسائل البرقية مع اوغندا فترسل الاشارة التلغرافية اولاً الى التوفيقية فتحملها المعدية الى مشرع الرق ومنها ترسل على الخط التلغرافي الى جندوكورو · اما المسافة بين التوفيقية ومشرع الرق فوجدت الحكومة بعد الدرس الدقيق ان احسن طريقة لحلها هي ان تمدّ الاسلاك على مسافة ١٠٠ ميل شرقي بحر الزراف ومنها الى بور مارة في بلاد التوي · وبين بور وجندوكورو خط تلغرافي افتتح في ١٩ ابريل سنة ١٩٠٦ · فترى مما ذكر انهُ لا يمضي وقت قصير حتى يتم التراسل بالتغراف رأسًا بين الاسكندرية واواسط افريقية

(٢٣) الملاحة في النيل

كتب المستر بوند مدير مصلحة الوابورات والمراكب ما يأتي : —

" ارسلنا بين شهر يوليو وشهر نوفمبر كل الوابورات والصنادل التي امكننا الاستغناء عنها الى نهر الجور وواو حاملة مهمات للبناء وتعيينات واصنافًا للتجارة وغيرها وبلغ وزن ما تسلم منها في واو ١٠٠٠ طن على وجه التقريب وعلى الطريق الآن ٢٠٠ طن يسعون في تعبيرها على السد ولنا ملء الامل انها تصل سالمة " وهذا عمل يستوجب المدح نظرًا الى الصعوبات الجمة التي تعترض النقل في تلك الانحاء · وترى تفاصيل ذلك في تقرير قدمهُ المستر مدلتون وهو المهندس المنوطة بهِ امور النقل على نهر الجور

وكتب المستر بوند ايضاً يقول :—

" ان مشروع فتح طونج وكبر وشل ونام وغيرها من فروع النيل يستحق الالتفات من الجهة الادارية وربما استحقهُ من الجهة التجارية ايضاً . ولكن يصعب معرفة ما يقتضيهِ هذا المشروع من النفقات والوقت فيجب العدول عنهُ الآن مع غيرهِ من الامور التي تقتضيها ترقية السودان الى الوقت الذي يمكننا فيهِ ان نتخذ التدابير اللازمة لانشاء حواجز للانهر المحيطة بها المستنقعات وان نفتح مصارف لمياه المستنقعات ونمد مجاري النيل الى داخل المديريات ولا تخفى صعوبة هذه الاعمال الآن لما يحف بها من المشاق والاخطار "

وقد شرع المستر بوند سنة ١٨٩٩ في تمرين بعض الاولاد السودانيين على الاشغال الميكانيكية وكتب عنهم الآن ما يأتي :— « ان هذا المشروع قد صادف نجاحاً بوجه الاجمال واوشك ان يأتي بالنفع المطلوب ولكنني لا أظن ان عند السودانيين ميلاً وثباتاً كافيين لتعلم الاعمال الميكانيكية فهم لا يبقون في الورشة حتى يتمموا تمرينهم بل تغرهم الرواتب القليلة في الخارج فيتركون الورشة . وتحت التمرين الآن ٦٠ غلاماً اوشك معظمهم ان يتموا مدة تمرينهم . ولكنهم على وجه العموم يدخلون الورشة وهم حديثو السن ويتركونها للاستخدام في محلات أخرى وهذا يؤكد لي اننا سنبقى مضطرين الى الالتجاء الى اوربا ومصر لاستخدام الميكانيكيين من ذوي الكفاءة »

(٢٤) الاشغال العمومية

الاشغال العمومية في السودان تتقدم تقدماً حسناً جداً . وقد خصص في سنة ١٩٠٦ مبلغ ٨٤٠٠٠ ج . م لانشاء ثكنات ومبان عسكرية ومبلغ ٢٦٧٠٠٠ ج . م للمباني الملكية هذا ما عدا مبلغ ٢٠٠٠٠ ج . م بقيت من سنة ١٩٠٥ . وصرف مبلغ ٢٠٠٠٠ ج . م لاصلاح منازل الموظفين في المديريات . وقد أشرت في تقريري عن السنة الماضية الى ضرورة الاهتمام بهذا الشأن

وأهمّ الاشغال التي تباشر الآن هي في بورت سودان وقد فتحت الحكومة المصرية اعتماداً لها وستكون نفقاتها بحسب الخطة المرسومة الآن ٨٧٤٠٠٠ ج . م يندرج فيها ٦٥٠٠٠ ج . م لانارة المرفا ومبلغ الـ ١٥٠٠٠٠ ج . م الذي خصص سنة ١٩٠٥ والـ ٣١٥٠٠٠ ج . م الذي خصص سنة ١٩٠٦ . اما في سنة ١٩٠٧ فخصص مبلغ ٣٢٠٠٠٠ ج . م وهم يجتهدون الآن في تتميم رصيف الميناء والمأمول ان يتم خمسة عنابر منهُ قبل نهاية سنة ١٩٠٧ فخصص

منها عنبران للفحم (مركزها في الجهة الجنوبية من الرصيف) وتعد فيهما الآلات لرفع الفحم . وقد اوشك ان يتمّ كثير من المباني العمومية مثل قشلاقات ومكاتب البوستة والتلغراف ومدارس ومنازل لسكن الوطنيين . وشرع في بناء حوض يسعون في تركيبهِ الآن وتركيب كبري متحرك في الميناء

اما مسألة مياه الشرب في بورت سودان فلم ينتهِ حلها بعد . وقد حفروا فيها بئرًا ارتوازية فوجدوا مياهًا عذبة على عمق ٨٠٠ قدم ولكنها ما لبثت ان خالطتها مياه البحر فاصبحت مالحة . وهم يحفرون الآن بئرًا ثانية فاذا لم تكن النتيجة حسنة اضطرت الحكومة الى جر المياه من جبال تبعد ٣٠ ميلاً عن بورت سودان فيكلفها هذا العمل مصاريف باهظة

وقد كتب الكبتن كندي مدير الاشغال ما يأتي :—

« كتب كثيرًا ولا سيما في الاشهر الاخيرة عن المعاملة التي يعامل بها اصحاب المعامل وعن التجارة الانكليزية . وقد تعاملت هذه المصلحة مع اصحاب معامل ومقاولين من كل الشعوب في اثناء القيام بالاعمال العمومية في السودان وانشاء المدينة الجديدة والمرفإ في بورت سودان فارى ان ابدي الملاحظات الآتية بهذا الصدد فاقول

اني قرأت مرارًا في الصحف الانكليزية هذه الايام انهُ لا فائدة من ان ينتظر من الحكومة المصرية التي تحسب انها تحت نفوذ الحكومة الانكليزية مباشرة ان تساعد اصحاب المعامل الانكليزية وان هؤلاء يجب ان لا ينتظروا انهم سيعاملون بالانصاف لانهم لا ينالون هذه المعاملة . فاذا فرضنا ان مصنوعات المعامل الانكليزية تضاهي مصنوعات باقي المعامل الاوربية فلا ارى مانعًا والحالة هذه من اعطاء الافضلية لهم . ولكن الاختبار دلني على ان المعامل الانكليزية لا يمكنها مزاحمة باقي المعامل الاوربية وعدم وجود وكلاء لها في مصر والسودان من الخبيرين باحوال البلاد . وزد على ذلك فان وكلاءها ليس لهم الخبرة الفنية الكافية وهم (واقصد وكلاء المعامل الهندسية منها فقط) الأ القليل تجار وقومسيونجية وليس عندهم خبرة بالهندسة او خبرتهم بها قليلة فهم وكلاء لبيع ما يمكنهم من مصنوعات تلك المعامل ليس الأ . اما باقي المعامل الاوربية الكبرى فان لها وكلاء اشغال ووكلاء فنيين في آن واحد . واليك بعض الامثلة على ذلك :—

اعلنت مرة قبول عطاءات لتقديم ابراج من الفولاذ لخزن المياه اللازمة لاحدى المدن فوصلني عطاءان من محلين انكليزيين . فالرسم الذي ارسلهُ المحل الاول مع عطائهِ كان رسمًا قديمًا لبرج وخزان لا يفيان بالحاجة واظن انهُ منقول عن انموذج قديم . والرسم الذي

ارسلهُ المحل الآخر كان تركيبهُ مغلوطاً فيهِ. وقدم اليَّ في الوقت ذاتهِ عطاآن من محلين بلجيكيين كان الرسم في كلٍّ منهما في غاية الدقة والاتقان ومستوفيًا للشروط المطلوبة ولزم مرة أُخرى لبورت سودان انابيب من الفولاذ لاجل المياه لخصر وكلاء معامل كثيرة الى بورت سودان لهذا الغرض وفي جملتهم وكيلا محلين انكليزيين وكان احدهما «وكيل اشغال» فقط ولا دراية لهُ بالامور الفنية فلم يمكنهُ ان يقدم العطاء والايضاحات اللازمة قبل مفاوضة المحل في انكلترا اما الآخر فمع كونهِ مهندسًا لم يمكنهُ ان يقدم العطاء بالنسبة الى دقة العمل المطلوب اذ كانت تزيد عن معارفهِ الفنية . وقد تقدم في ذلك الوقت مهندس من الطبقة الاولى بالنيابة عن محل الماني فلم يضطر الى مفاوضة محلهِ بل اجرى الحسابات اللازمة وقدم عطاءهُ مع كلّ الايضاحات الضرورية . وكان من جملة المتقدمين ايضا محل بلجيكي ينوب عنهُ احد رؤساء اشغالهِ في بلجيكا وكبير مهندسيهِ معهُ فبعدما تبين لهما المطلوب بضعة ايام ارسلا عطاءاتهما . وامامي وانا اكتب هذه السطور جواب من وكيل احد المعامل الانكليزية الكبرى وكان قد قدَّم لي اسعارًا لبعض اشغال فنبهتهُ الى ان احد تلك الاسعار مغلوط فيهِ كثيرًا ومع انهُ كان ينوب عن اقسام ذلك المحل التجارية والهندسية لم يجبني قبل مفاوضة المحل في الامر ولما فاوضهُ أجابهُ ان السعر غير مغلوط فيهِ. اما أنا فلا اشك في انهم عينوا سعرهم هذا بالنسبة الى بلاد الانكليز وليس بالنسبة الى الاحوال هنا»

« ولا اقصد في ما ذكرت ان هذه هي حالة كل المعامل الانكليزية . كلاَّ . فقد تقدم لي عطاءات من محلات انكليزية لاشغال كبارٍ وكراكات تدل على حسن ادارة وتفنن في العمل . ولكن ما لا ارى بدًّا من ذكرهِ هو ان المعامل الاجنبية الجيدة تفوق مناظريها من المعامل الانكليزية في تعيين وكلاء لها في القطر المصري فلا نعجب اذًا اذا رأيناها تخطف كثيرًا من المقاولات والمصنوعات التي كان يمكن للمعامل الانكليزية ان تعملها . وانصح للمعامل الهندسية الانكليزية التي لها علاقة بالقطر المصري ان تعين لها وكلاء من المهندسين ذوي الكفاءة والاختبار فيرشدوا المشترين الى ما يلزمهم ويكون لهم الحق في الاتفاق مع اصحاب الشأن في مصر والسودان من دون ان يفاوضوا اصحاب المعامل

ولي ملاحظة او ملاحظات عن نوع المصنوعات الانكليزية . فالعدد على وجه العموم من احسن الانواع وخصوصاً الآلات وقد زاد الوارد من اسمنت بورتلاند في السنة الماضية زيادة عظيمة بالنسبة الى جودتهِ فلم نضطر والحالة هذه الى احضار اسمنت من

البلجيك لا طبيعياً ولا اصطناعياً . وثمن الاسمنت البلجيكي اقل كثيرًا من الاسمنت الانكليزي ولكن الاسمنت الانكليزي احسن منهُ كثيرًا . اما مهمات البناء فاقول مع الاسف ان المعامل الانكليزية كثيرًا ما ترسل الينا اجناساً دون الاجناس المقبولة في انكلترا ولكنها تحسب جيدة للاصدار الى البلدان الخارجية وهذا ما يمنعنا من ان نطلبها ثانية ويمكنني ان أقدم شواهد كثيرة على ذلك

اما الفولاذ المختص بالبناء فقد ورد منهُ كثير من البلجيك وهو جيد جدًّا من حيث الجنس والصناعة . ومن الغريب اني كنت في بعض الاحيان أطلب بعض المهمات من محلات انكليزية فيطلبها هؤلاء من البلجيك وتأتيني رأساً من هناك

وقد جاء في قليل من الآلات الاميركية ولكنها مع اتقان شكلها ليست حسنة الصناعة والتركيب . مثال ذلك اني أحضرت آلات لحفر الآبار (تشابه التي يستخرجون بها البترول في اميركا) فكانت حسنة الشكل ولكنها غير متقنة الصنع وآلاتها غير مكملة . وأحضرت ايضاً محالات (وابورات الحصى) ولكن المحالات الانكليزية احسن منها كثيرًا فرأيت اخيرًا ان الاولى ان احضر الرسوم من اميركا وارسلها الى بلاد الانكليز لصنعها فيها "

الباب السابع

(٢٥) الريّ

ترى مع تقريري هذا مذكرة من السر وليم جارستن تبحث عن مسألة الريّ في السودان ويؤخذ من كلامه على اعمال الريّ في النيل الازرق (التي تعود فائدتها على السودان اكثر مما تعود على مصر) انهُ يشير بالعدول عن المشروع الذي اقترح قبلاً لريّ اراضي الجزيرة (الواقعة بين النيلين الازرق والابيض) بواسطة ترعة كبيرة تروى منها الارض ايام الفيضان . ويرى ان يستبدل هذا المشروع بحفر ترعة تروى منها الارض بعد الفيضان اي من اكتوبر الى مارس . وللوصول الى هذا الغرض يجب اولاً ان يبنى خزان على النيل الازرق وتقدَّر نفقات هذه الاعمال بمبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ ج . م . ويظن السر ليم جارستن انها تعود على الحكومة فيما بعد بفائدة ٨ بالمئة ويلزم لاتمام هذه الاعمال ثلاث سنوات او اربع ولا يمكن الشروع فيها قبل مدّ سكة حديدية الى اواسط الجزيرة . وهذه لا يمكن الشروع فيها قبلما يتم بناء الكبري الذي سيصل بين الخرطوم والخرطوم البحرية . اما النفقات اللازمة

لبناء الكبري فقد ربط لها المال اللازم وقدره ٢٥٠٠٠٠ ج٠م

واعمال الري في النيل الابيض تعود بالفائدة على مصر اكثر منها على السودان وهي اكثر اهمية واوفر نفقة من اعمال النيل الازرق واظن ان البحث فيها الآن سابق لأوانه٠ اما في الوقت الحاضر فقد خصص مبلغ ١٥٠٠٠٠ ج٠م لمشترى كراكات فانها ضرورية في كلّ حال

وقد حدث فيضان في الصيف الماضي في نهر القاش بالقرب من كسلا فدمر الاعمال الصغيرة التي قامت بها مصلحة الري هناك٠ ويلزم في هذه الجهة ايضاً ان تمدّ سكة حديدية قبل ان يشرع في انشاء الترع٠ ويقول المستر دبيوي « ان التوسع في اعمال الريّ في كسلا لا يعود بفائدة قبل ان تمدّ سكة حديدية الى كسلا تنقل بواسطتها محاصيل البلاد الى الخارج »

الباب الثامن

(٢٦) الرقيق

ذكرت في الفصل الرابع الاضطرابات التي حصلت في كردوفان الجنوبية بسبب التدابير لمقاومة الرقيق٠ على ان هذه الاضطرابات لا يصح ان تتخذ سبباً في فتور الهمة لمقاومتهِ لاسيما وان الحكومة سعت بنشاط لاستئصالهِ منذ فتوح السودان٠ وان مسألة كهذهِ تدل على ان الرقيق متأصل في البلاد وان هناك مصاعب كثيرة في سبيل منعهِ٠ وقد لخص الكبتن مكموردو حالة الرقيق في السودان بما يأتي :—

« اذا اردنا اجمال الكلام عن مقاومة الرقيق في السودان فلا بدّ لي من ان اذكر ان النجاح يظهر شيئاً فشيئاً واننا ابتدأنا في السير على طريق تؤدي الى القضاء عليهِ غير ان هذه الطريق طويلة ولا يمكن الوصول الى آخرها قبل مضي سنوات٠ ومما لا يخفى ان محو أثر العادات المألوفة منذ عصور عديدة ليس بالامر الهين ولا يمكن استئصال الرقيق بالكلية الاّ بمداومة الضغط على النخاسين »

« وقد وصلتني تقارير مطولة من المفتشين في جهات مختلفة اقتضب منها ما يأتي : —

« وصف الماجور رفنسكروفت الحالة في السودان الغربي كما يأتي : — يسرق العرب الرقيق من اهل النوبه او يشترونهُ منهم٠ واهل النوبه يبيعون من قبيلتهم الذين لا يقدرون على حماية انفسهم كالايتام الخ٠ وفي بعض الاحيان يبيعون ايضاً الاسرى الذين يؤخذون في

القتال غير انهم على وجه العموم يبقون الاسرى لخدمتهم . وحدث بعد واقعة ام درمان سنة ١٨٩٨ قبل اعادة احتلال كردوفان ان اهل النوبه والكبابيش اسروا عدداً كبيراً من العرب والزنوج بينما كان هؤلاء راجعين الى اوطانهم . ولا يزالون ارقاء عندهم الى الوقت الحاضر ولا يمكن الوصول اليهم لانهم مختبئون في الجبال . ويؤتى بالرقيق من دارفور او يرسلون كهدايا الى دار فرتيت احيانًا ويقايض الجلاّبون الذين يتاجر كثيرون منهم بالملح على بضاعتهم بالرقيق ثم يبيعونهم الى عرب النواد في غرب كردوفان (اي الى الكبابيش والكواحلة والجانين) فيبقيهم هؤلاء عندهم ريثما يتعلمون العربية ثم يرسلونهم تدريجًا الى الشمال حتى يصلوا في كثير من الاحيان الى مكة »

« ويخطف فرسان العربان (الحوازمة والمسارية والحمر) اهل النوبة وهم يزرعون اراضيهم او يرعون مواشيهم ويرسلونهم بعد ذلك الى الشرق ويعبرون بهم الجزيرة »

« وكثيرًا ما يدفع العربي الى اهل امرأته عبدًا او اكثر من جملة المهر الذي يدفعهُ لهم . ثم اب توجاله مركز لتوزيع الرقيق ولكن يصعب الوصول اليها لان اكثر اهل جبالها المتفرقة متفقون مع الملك . ويعلم السادة عبيدهم مهما كانوا حديثي العهد عندهم ان يجيبوا اذا سئلوا ان قد مضى عليهم سنوات عندهم ويتهددونهم اذا لم يجيبوا كذلك »

وقد ذكرت في تقريري عن سنة ١٩٠٤ خبر إلقاء القبض على ود محمود الذي كان من اهمّ تجار الرقيق واقساهم قلبًا واقلهم شفقة . وقد كتب الكبتن مكوردو ما يأتي عن الرقيق في مديرية سنار :—

« تخلصت هذه المديرية من النخاسين منذ محو عصبة ابرهيم ود محمود تمامًا تقريبًا . وسارت المديرية بهمة المستر جورنج التي لا تعرف الكلال شوطًا بعيدًا في سبيل الوقاية من تجارة منتظمة للرقيق »

وقد ساعدت قوة منع الرقيق في كسلا في الحملة التي جردت على الشقي هيلو مريم الذي ألقت حكومة الحبش القبض عليه وقطعت رأسهُ »

وقد أشرت في تقريري عن سنة ١٩٠٥ الى ضرورة مرور الدوريات في مديرية سواكن وفي خلال السنة الماضية طافت دورية قوية على الساحل شمالي سواكن والتقت بدورية أخرى ارسلت من دراو على النيل . فكتب الكبتن مكوردو عن ذلك ما يأتي :—

« هذه اول مرة قامت فيها دوريتان والتقتا في نقطة واحدة ولا بد ان يكون لها تأثير على العربان فيها بوا قوتنا وتعرقل اعمال النخاسين على شواطىء البحر الاحمر »

ويظهر ان تجارة الرقيق رائجة كثيرًا في الشمال الغربي من مديرية بحر الغزال وقد احضر النخاسون رقيقًا من نساء ورجال الى كردوفان ودارفور من الكونغو الفرنسوية فاوفدت مصلحة الرقيق الماجور رفنسكروفت الى بحر الغزال ليجمع ما امكنهُ من المعلومات حتى يتسنى لها انشاء مراكز للرقيق هناك في سنة ١٩٠٨

هذا فيما يختص بتجارة الرقيق اما فيما يتعلق باستخدام العبيد في البيوت فقد كتب سلاتين باشا بعد ما زار جميع اطراف السودان ما يأتي :—

« لا اظن ان احدًا من العبيد نساء كانوا او رجالاً يجهل الآن انهُ غير مضطر الى البقاء عند مخدومهِ » ويؤكد سلاتين باشا ان كل العبيد صاروا يعرفون قوانين الرقيق ومتى كان لاحد منهم شكوى على مخدومهِ فانهُ لا يتأخر عن عرضها على الحكومة . ومتى تذكرنا ان استخدام الرقيق كان عموميًا منذ بضع سنوات نرى ان هذه الحالة التي يتكلم عنها سلاتين باشا حسنة جدًا . ولم اكن أؤمل عند اعادة افتتاح السودان ان اسمع بعد مدة قصيرة كهذه قولاً مثل هذا من رجل يعوَّل على كلامهِ كسلاتين باشا

الباب التاسع

في الادارة

(٢٧) السجون

ان انشاء السجون في السودان سائر على قدر ما يمكن من السرعة . ولكن عدم وجود سجون تفي بالمطلوب في الوقت الحاضر لا يزال يضايق كثيرًا . فالعمل جارٍ الآن في انشاء سجن كبير في بورت سودان ومتى انتهى بناؤهُ يستخدم المسجونون فيهِ لعمل الميناء

ثم ان الماجور كوتس الذي يرئس هذه المصلحة بالكفاءة والدراية حول الانظار الى وجود مساجين حكم عليهم بالسجن مددًا طويلة في اوائل فتح السودان وهم لا يكادون يدرون انهم اقترفوا جريمة . فوجهت العناية الى تنبيههِ هذا وكتب الآن يقول: — « يسرني ان السكرتير القضائي حقق بكل تدقيق كثيرًا من القضايا التي كان مشتبهًا فيها فنتج عن ذلك الافراج عن كثيرين وأظن انهُ ليس في السجون المركزية قضية مشكوك فيها الا وقد نظرت مليًا وفصل فيها فلا يرى الانسان الآن مسجونين يتظلمون كما كان يرى في الماضي وهذه النتيجة حسنة جدًا . وقد كلمت اثنين او ثلثة من الموجودين في سجن سواكن (وهم طاعنون في

السن) وكانوا قد سجنوا على تحريضهم واقامتهم الاحزاب الدينية فلم أستطع مساعدتهم لان اعتقادهم بالمهدي لا يزال ثابتًا لا يتزعزع . وقد علمت ان مدير حلفا ايضًا وجد مثل هؤلاء بين المسجونين في حلفا . وقد طلبت بنفسي ان يعاد التحقيق في خمسين قضية فأفرج عن عشرين من اصحابها بعد ان وعدوا ان يحسنوا سلوكهم وأعطوا الضمان اللازم . ويتبين لي من جرائمهم ومما لحظتهُ فيهم شخصيًا انهم لن يعودوا الى مصاف المجرمين طول عمرهم »

(٢٨) الغابات والحراج

أملت في تقريري عن السنة الماضية وجه ٢١١ بعد فتح سكة حديد البحر الاحمر يكثر استعمال الفحم الحجري فيقل الطلب على الحطب وأتأسف ان هذا الامل لم يتحقق . فقد كتب المستر برون يقول :—

« لا يزال النقل على النيل في ازدياد ولم يتعود الناس بعد استبدال الحطب بالفحم الحجري كما كان يؤمل بعد فتح سكة الحديد بين النيل والبحر الاحمر» وقد فتح في خلال العام الماضي بعض الطرق منعًا لانتشار النيران التي تشب في الحراج ومدّ منها نحو ٦٥ ميلاً بعرض ٣٠ قدمًا وبلغت نفقات الميل الواحد منها مئة وثمانين غرشًا

والحكومة تحضُّ الاهالي الآن على بذر بذور شجر اللستيك الجيد بالقرب من القرى التي يسكنونها غير انهُ يلزم لنجاح هذا المشروع نباتي خبير ولم يتيسر بعد تدبير الشخص الموافق لذلك . وقال المستر برون في هذا الصدد « يلوح لي ان عدم اقدام الرجال الاكفاء ناشئٌ عن خوفهم من هواء البلاد »

(٢٩) حفظ الصيد

لم تتم حتى الآن كشوف الحيوانات التي صيدت في خلال السنة الماضية والمرجح ان عددها كان كما كان سنة ١٩٠٥ اي ٢١٦٠ . وقد كتب المستر بتلر يقول :— « لم تمسّ الحيوانات الداخلة ضمن المنطقة الممنوع الصيد فيها بسوء الاَّ فيما ندر . ولم يصطد الموظفون المقيمون ضمن تلك المنطقة الاَّ قليلاً جدًّا . اما الصيد في المنطقة الخاصة بالضباط فقلَّ عما كان سنة ١٩٠٥ اذ صيد فيها ١٠٥ مقابل ١٥٣ في السنة الماضية »

اما قوانين الصيد فقد روعيت كل المراعاة في خلال السنة الماضية ولم تحدث قضايا تذكر تعدي القانون فيها . ولكن حجزت ست انياب من انياب اناث الفيل التي صيدت في خلال السنة ونابا فيل صغير وأضيفت الى جانب الحكومة »

(٣٠) الفنارات

كتب اللفتننت درووري من البحرية الملكية ومراقب مصلحة الموانى والفنارات في بورت سودان يقول :— « نجحت اعمال هذه المصلحة في السنة الماضية ففنارات الميناء قاربت الانتهاء ما عدا فنارًا واحدًا لا يزال العمل جاريًا فيهِ . ودخل وخرج من الميناء بواخر كثيرة بعد الظلام وهي تستنير بفناري الميناء والفنار الموقت القائم في سنجانيب وهذا مما يدل على افضلية ميناء بورت سودان على سواكن » . اما فنار سنجانيب فقارب الانتهاء وربما تمَّ عملهُ قبل نشر هذا التقرير

(٣١) المسكرات

استخرج مدير الجمارك الاحصاء التالي عن المشروبات الكحولية الواردة على السودان[1]: —

السنة	الصنف	الوزن	القيمة المقدَّرة
١٩٠١	بيرا ومشروبات	٢٤٠ طنًا	غير مذكورة
١٩٠٢	« «	٣٢٤ «	«
١٩٠٣	بيرا	١٠٢ «	«
	مشروبات	٤٤١ «	«
		٥٤٣ «	
١٩٠٤	بيرا	١٦٠ «	٢٨٨٠٠
	مشروبات	٤٥٣ «	١٠١٩٢٥
		٦١٣ «	١٣٠٧٢٥ ج٠م
١٩٠٥	بيرا	١٦٨ «	٣٠٢٤٠
	مشروبات	٣١٢ «	٨٤٢٤٠
		٤٨٠ «	١١٤٤٨٠ * ج م

(١) قولنا " مشروبات " يعم الخمور والارواح والوزن ماخوذ عن بوالس الشحن ويدخل فيهِ الصناديق والزجاجات الواردة المشروبات فيها * تختلف هذه الارقام عن الارقام الواردة في تقريري عن سنة ١٩٠٥ والسبب في ذلك ان الارقام الواردة هنا هي عن سنة كاملة بحسب التقويم اما الواردة في تقريري الماضي فهي من اول أكتوبر سنة ١٩٠٤ اي ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٠٥

ولم تصلني بعدُ احصاءات سنة ١٩٠٦ ولكن يتضح من هذا الجدول ان الوارد من المشروبات الروحية زاد زيادة عظيمة الى سنة ١٩٠٤ ثم هبط كثيرًا في سنة ١٩٠٥ وقد بلغني ان اكثر المشروبات الروحية الواردة على السودان هي من الاصناف الجيدة المحفوظة في زجاجات وهي اما هويسكي او كنياك او بيرا او خمر . هذا واهالي السودان لم يتعودوا المشروبات الاجنبية ولكن السكر بينهم كثير وهم يصنعون مشروبًا يسمونهُ المريسة [1]

ولا بأس بايراد قانون المشروبات الروحية في السودان بوجه الاختصار

لا يجوز لاحدٍ ان يجلب من الخارج مشروبات وخمورًا من غير رخصة تعطى لهُ بذلك. ويعين فيها المحل الذي تباع المشروبات فيهِ ومن خالف هذا القانون يعاقب بغرامة لا تزيد عن ١٠٠ ج.م مع حجز كل الخمور والمشروبات الروحية التي عندهُ او التي في محلهِ . ورسم الرخصة ٥٠ ج.م ويجب تجديدها كل سنة . ويجب على حاملها القيام بكل ما يفرضهُ القانون

ويجوز لحاكم السودان العام ان يسمح لاي شخص كان بجلب مشروبات لشربهِ خصوصًا وهذا السماح لا يكون عادة لغير الموظفين الاوربيين فقط

ولا يجوز لحامل الرخصة ان يبيع خمرًا ومشروبات للوطنيين او لعساكر جيش الاحتلال . ويجب عليهِ ان يحصل في كل ارسالية على اذن من مدير المحل الذي تجلب اليهِ الخمور والمشروبات وان يكون عندهُ دفتر خصوصي يذكر فيهِ (١) مقدار المشروبات الواردة (٢) مقدار المشروبات التي بيعت للشرب خارج المحل (٣) مقدار المشروبات التي بيعت للشرب في المحل

وقد أُعطيت الرخص في البلاد الكبرى فقط حسب البيان الآتي :—

المديرية	عدد الرخص	المديرية	عدد الرخص
بحر الغزال	١	الخرطوم	١٠
بربر	٤	سنار	١
النيل الازرق	١	النيل الابيض	١
حلفا	٤	البحر الاحمر	٤
كسلا	١		

فمجموع الرخص كلها ٢٧ رخصة

(١) انظر ايضًا ما ورد عن المريسة في تقريري عن مديريتي حلفا والخرطوم

وتعطى الرخص اما للوكندات الاوربية او المطاعم او مخازن البدالين . وقد سُنت قوانين لعمل المشروبات الكحولية على الطريقة السودانية ولكن الحكومة تعيد نظرها الآن في هذه المسألة ثم ان صنع المشروبات التي يدخلها السبيرتو ممنوع في السودان بتاتًا واما عمل المريسة وما شابهها من المشروبات الكحولية التي لاتحتوي على السبيرتو وكذلك بيعها فلا يسمح بهما الاّ لمن حصل على الرخصة

الباب العاشر

في الصحة العمومية

(٣٢) الصحة العمومية

أرسل الدكتور خريستوفرسن تقريرًا وافيًا عن الصحة العمومية في السودان ولضيق المقام لا يتيسر لي ايراد طرف منهُ هنا . وقد اشار واصاب الى ضرورة انشاء منازل في المحطات الخارجية لاتقاء حرارة الشمس والمطر والبعوض . ولكن لا يتسنى لحكومة السودان الشروع في ذلك قبل زمن وهي تعمل ما يتيسر لها عملهُ الآن

وأشار ايضًا بتقسيم السودان الى ثلاثة مراكز يكون في كل منها مستشفى تام الاستعداد وهي بورت سودان والعتبره والخرطوم والعمل جارٍ الآن في انشاء مستشفى كبير في كل منها

وأرى ان الدكتور خريستوفرسن وسائر رجال الحكومة السودانية يعتقدون ان اهالي السودان لا يشربون المشروبات التي ترد من الخارج الاّ نادرًا ولكنهم يشربون المريسة كثيرًا . وأثبتت ان الحاكم العام ينظر الآن في لوائح اشد صرامة من اللوائح التي كان يعوّل عليها في مراقبة المحلات التي تباع المريسة فيها

(٣٣) الطاعون البقري

ظهر الطاعون البقري في ثلاث مديريات في السودان في السنة الماضية وهي كسلا وبربر والبحر الاحمر فمات فيها ١٩٥٠ رأسًا ولقح ١٤٥٢١ رأسًا . وكتب الكولونل جرفث في ١١ ديسمبر الماضي يقول :— « يظهر ان الطاعون البقري قد زال من السودان تقريبًا ولكننا لا نأمن العدوى بهِ ما دام لهُ أثر في ارتريه والحبشة . ولا واسطة لنا لاتقاء العدوى سوى مراقبة الحدود مراقبة مشددة ولكن مهما شددنا في المراقبة يتعذّر علينا

اكتشاف المواشي التي تجتاز الحدود ليلاً ولا سيما في الاماكن الكثيرة الادغال الملتفة الاشجار . ويخشى ايضاً من العدوى بواسطة حيوانات الصيد والوحوش البرية . ونحن ننشئ الآن نقطاً للبوليس من فرسان ومشاة على الحدود »

الباب الحادي عشر

في القضاء

(٣٤) المحاكم الجنائية والمدنية

ان ادخال نظام قضائي الى السودان موافق لاحوال البلاد يتقدم على الدوام بعناية المستر بونهام كارتر ولا يسعني تفصيل ما قامت بهِ المحاكم المدنية والجنائية من الاعمال الجليلة وانما اقول ان احصاء الجرائم موجب للرضى فقد بلغ عدد القضايا الجنائية الكبرى ٤٠٢ مدة السنة التي آخرها ٣٠ سبتمبر ١٩٠٦ يقابلها ٤٨٤ قضية في مثلها من سنة ١٩٠٤ الى سنة ١٩٠٥

واكبر نقص في النظام الحالي هو قلة القضاة اذ لا يوجد في السودان كلهِ الا ستة قضاة انكليز منهم ثلثة يشتغلون بتسوية الاراضي وتسجيلها والحاجة شديدة الى محكمة استئناف يكون فيها اكثر من قاض واحد لان الطريقة المتبعة الآن هي ان تستأنف القضية من قاضٍ الى آخر وهذا غير وافٍ بالمرام على ما يقول المستر بونهام كارتر

ويسرني ان المديونين يعطون كل فرصة لدفع ما عليهم من الديون في زمن معين حتى يتسنى لهم استرداد ما يكون قد حجز من املاكهم تنفيذاً لحكم صدر عليهم

وقد عين منذ زمن ليس ببعيد صدقي افندي خليل احد متخرجي مدرسة الحقوق مع قاضٍ مصري آخر للفصل في القضايا الصغيرة في الخرطوم فكتب المستر بونهام كارتر عن ذلك يقول : — « قدم اليَّ صدقي افندي خليل تقريراً يذكر فيهِ قصر المدة التي تفصل فيها القضايا الصغيرة في السودان والتأخير العظيم في القضايا في القطر المصري ففي سماع هذه القضايا لا يبالغ بالاهتمام بالاجراءات الاصطلاحية . وأؤمل ان يكون مثل ذلك جارياً في قضايا السودان عموماً فاننا قد وضعنا قول السر جورج جسل نصب عيوننا وهو ان فائدة هذه الامور الاصطلاحية التخلص من قبضة القضاء » وانما أقول هذا القول

لاعتقادي ان اجراءات المحاكم المصرية بطيئة جدًّا على غير جدوى . نعم ان نظام القضاء في السودان لا يزال في طفولية وحالة القوم الاجتماعية ودرجة التقدم في القطرين متفاوتة بحيث تكون المقارنة بين نظام القضاء فيهما الآن سابقة لاوانها ولكني اصرح باعتقادي انهُ لا بدَّ من مجيء يوم يظهر فيهِ للجمهور فضل النظام القضائي السوداني على المصري ولست اقصد بقولي هذا اني اطلب تغيير نظام القضاء المصري تغييرًا جوهريًّا فقد ابنت في تقاريري السابقة ان هذا التغيير غير ممكن ولا مطلوب

(٣٥) تسوية الاراضي وتسجيلها

يشتمل معظم تقرير المستر بونهام كارتر على تفصيل ما هو جارٍ في تسوية الاراضي وتسجيلها وهي كما لا يخفى مهمة جدًّا . والموضوع فنيّ محض فلا اطيل الشرح في وصف ما هو جارٍ فيهِ بل اقتصر على نقل ما يلي من تقرير المستر بونهام كارتر : —

" ان مسائل تسوية الاراضي وتسجيل الحجج هي من اهم المسائل في الجهات التي تفوق غيرها تمدنًا في السودان . فقد تعلمنا اشياء كثيرة منذ سنة ١٨٩٩ مما ارتكبناهُ من الخطإِ ومن غير ذلك ايضًا وعلمنا الآن ان هذه الامور اصعب مما كنا نعتقد منذ ٧ سنوات وتستغرق زمانًا اطول ايضًا . وأؤمل اننا سائرون الآن على الطريق القويم مع المساحة وطبقًا للقوانين التي سنتها الحكومة لتسوية الاراضي وتحديدها ومساحتها . فيلزمنا عدة سنين قبل الوصول الى النهاية وأؤمل اننا لا نحيد عن الطريق الذي نحن سائرون فيهِ الآن ولو ضايقنا المضاربون في الاراضي وألحوا علينا في السماح لهم بشترى الاراضي قبل ان يتم تسجيلها ومسحها "

فاوافق المستر بونهام كارتر كل الموافقة على وجوب ابعاد المضاربين عن الاراضي حتى يتم تسجيلها ومسحها ثم ان التأني وعدم فعل الشيء قبل اوانهِ يطابق مصلحة الذين يقصدون تثمير اموالهم بالاراضي فأوجه انظارهم الى قول المستر بونهام كارتر في تقريرهِ : —

" لو احترس المضاربون بالاراضي الاحتراس الواجب في شراء ما اشتروهُ من الاراضي لاجتنبوا مشاكل وقضايا كثيرة ولكن الرغبة في احراز الغنى بالسرعة غلبتهم حتى انستهم التدقيق في تحقق صحة الحجج التي بأيدي البائعين ولو كانت عيوبها ظاهرة . فاذا عادوا بالخيبة مرة عبسوا وملأوا المحاكم صياحًا وازعجوا رجال الادارة بعويلهم عوضًا عن ان يصلحوا ما اخطأوا بهِ بطيشهم " . هذا وقد قيل كثير مما يسوءُ سماعهُ عن سير الموظفين المصريين في السودان ولذا يسرني ان اورد هنا اقوال المستر بونهام كارتر بهذا الشأن نقلاً عن تقريرهِ

المتعلق بتسوية الاراضي وتسجيلها قال : — " لا يسعني ان اترك هذا الموضوع قبل ان اذكر الاعمال التي قام بها الضباط المصريون سواء كانوا موظفين دائمين او " ظهورات " في مساعدة رجال تسوية الاراضي فأقول ولا أخشى لومة لائم اني مقتنع بأنهُ لا يكاد يمكن ان تدار اشغال حكومة السودان من دون الضباط المصريين وانهُ وان كان قد وقع قصور وحدث ما يوجب الاسف في الماضي لكني لم أرَ منهم شخصياً غير الاجتهاد والهمة والحرص على القيام بواجباتهم والافتخار بحسن الاعمال مما لا أوفيهِ حقهُ من المديح مهما اطنبت فيهِ

(٣٦) المحاكم الشرعية

عين ستة من الشبان الذين تعلموا القضاء في كلية غردون قضاة في المحاكم في خلال السنة الماضية وقد مدح المستر بونهام كارتر معارفهم حيث قال : — " اننا كلنا رجال القضاء والمعارف نتمنى لهم النجاح من صميم الفؤاد واني انا لا اشك في ان هذه التجربة ستحقق كل ما كان المرحوم الشيخ محمد عبده يؤملهُ وينبئ بهِ

الباب الثاني عشر

في التعليم

(٣٧) فصل اجمالي

ان في مدارس الحكومة السودانية الآن ٣٤٠ تلميذاً عدا الذين يدرسون في الكتاتيب منهم ٣١١ مسلماً و٢٥ قبطياً و١٤ اسرائيلياً وهاك بيانهم بحسب جنسيتهم

عرب	١٣٨
زنوج	٦٧
برابرة	٥
اخلاط (مولدون)	٤٦
مصريون	٨٤
الجملة	٣٤٠

وقد ابتدأ نظام التعليم ينتج النتائج المطلوبة باعداد التلامذة الذين يتعلمون في المدارس

الاميرية للدخول في خدمة الحكومة فان ثلاثة وسبعين منهم الآن مستخدمون في المصالح الآتية : —

المحاكم الشرعية	٨
المعارف	١٠
المساحة	١٣
القضاء	١
البوستة والتلغرافات	٢٠
السكة الحديد	١٢
محافظة البحر الاحمر	٢
قسم الاشغال	١
الجمارك	٥
شركة التلغراف الانكليزي بسواكن	١
	٧٣

اما مسألة تعيين رواتب التلامذة الذين يتممون دراستهم فهي الآن تحت النظر وقد قال المستر كري ما يأتي : " انا كثيرًا ما ننسى اننا اذا دفعنا للكتاب غير البارعين رواتب اكثر من التي يستحقونها فكأننا نحرض التلامذة على ترك المدارس في حداثة سنهم " وانا أوافق المستر كري على ما قالهُ تمام الموافقة

(٣٨) كلية غردون

لا اريد ان اطيل الشرح عن اعمال كلية غردون لانها عازمة على نشر تقرير مختص بها قريبًا

ويذكر القراء ان القصد كان في اول الامر انشاء اربعة فروع فيها وهي

١ — مدرسة لتعليم مساعدي المهندسين

٢ — مدرسة للمساحة

٣ — مدرسة ثانوية

٤ — مدرسة للمعلمين

وقد أنشئت في اكتوبر سنة ١٩٠٥ صفوف لتدريس الهندسة والمساحة ويستغرق

الدرس في الهندسة اربع سنوات وفي المساحة سنتين . ويمكن لمصلحتي الري والمساحة ان تستخدما بعض متخرجي الكلية في اكتوبر القادم فانهما في اشد الحاجة اليهم

اما المدرسة الثانوية فلم تبتدئ الدروس فيها حتى الآن ومسألتها تحت النظر . ويقول المستر كري مدير المعارف "ان التأخير غير ناتج عن عدم وجود المال اللازم لادارتها بل عن عدم اقبال التلامذة عليها . والسبب في ذلك ان طلب المساحين والكتبة وعمال التلغراف في ازدياد فلا يكاد الطالب يتم دروسهُ الابتدائية حتى يغرهُ الراتب القليل فيترك المدرسة "

اما مدرسة المعلمين فقد تخرج منها عشرة في يوليو الماضي بعد ان اتموا الخمس السنين المقررة للدراسة . وتعين خمسة منهم في ادارة المعارف وخمسة في الادارة القضائية . ويقول المستر كري ان اشغال الذين عينوا منهم في المعارف حسنة بالنظر الى كونهم مبتدئين ولكنهُ لا يجزم بامرهم قبل ان يختبرهم مرة أخرى ويبلغ عدد تلامذة مدرسة المعلمين الآن ١٢٥ وفي كلية غردون الآن مدرسة حربية والمأمول ان يتخرج منها ضباط من الطبقة الاولى للخدمة في الجيش

(٣٩) التعليم العالي

أنشئت مدرستان ابتدائيتان عاليتان في سنة ١٩٠٦ احداها في بربر والاخرى في ود مدني فبلغ عدد المدارس الابتدائية ستًّا فيها ٧٦٢ تلميذًا وكانوا ٥١١ فقط سنة ١٩٠٥ ويقول المستر كري ان الطلب على متخرجي المدارس الابتدائية في ازدياد ويظن ان الحكومة ستضطر الى زيادة عددها

(٤٠) التعليم الصناعي

يبلغ عدد الطلاَّب في الورش الصناعية التي اسسها السر وليم ماذر في كلية غردون ١٢٥ طالبًا . وقد انشئت الورش المذكورة في يناير سنة ١٩٠٤ ولم تقبل الحكومة فيها اكثر من ٣٤ تلميذًا في بادئ الامر لانها لم تكن تسع اكثر منهم. تخرج منها ٧ من هؤلاء الاربعة والثلثين لاسباب مختلفة و١٠ وجدوا اشغالاً يشتغلون بها والباقون لا يزالون يتعلمون فيها وهم ١٧ . اما الذين تركوها لاشغال أخرى فيقول المستر كري ان معدل أجرتهم نحو ٤ جنيهات في الشهر وشغلهم صناعي لا كتابي

ومما يحسن ذكرهُ ان بين الباقين الآن في الورش الصناعية ابن الشيخ مدثر الذي كان وزيرًا للخليفة فكان اكبر موظف ملكي في حكومة الدراويش . ويقول المستر كري عنهُ ما

يأتي : — " ان ارسال عربي مقامهُ كمقام الشيخ مدثر ابنهُ الى الورشة الصناعية لدليل على ان ريب الاهالي في حسن نية الحكومة جعلت تزول وانهم يعتقدون ان الذين يتعلمون في الورش يجدون اشغالاً يعيشون منها "

(٤١) التعليم العامي

كتب المستركري ما يأتي : « هذه اول سنة يتيسر لي فيها ان اقول بعد مجيئي الى هذه البلاد ان التعليم العامي سائر على قدم التقدم والنجاح واعظم اسباب هذا النجاح هي الرسم المحلي الذي ضربتهُ الحكومة لنشر التعليم فقد بلغ ما جمع من هذا الرسم في مديرية سنار فقط ١٢٠٠ ج٠م فاضافت الحكومة الى هذا المبلغ ما يعادلهُ وشرعت في بناء مدرستين احداها في سنجه والاخرى في سنار تسعان ٣٠٠ تلميذ . وينتظر ان يتم بناؤُها في اول ابريل فتشرع بعد ذلك في بناء مدرستين أُخريين

وسيفتح بما جمع من الرسم المحلي في النيل الازرق مدارس في الكاملين ورفاعه والمسلمية والمناقل . وسيشرع في بناء كتاب كبير في واد مدني . اما مديرية دنقلة فسيبتدأُ اولاً بانشاء كتاب كبير في مركز كورتي منها وسيعد جانب من هذا الكتاب لقبول التلامذة الداخليين بناء على اشارة الكولونل جاكسون مدير دنقلة

وسيفتح كتاب يسع ١٠٠ تلميذ في مركز طوكر بمديرية البحر الاحمر وتفتح مدارس بسيطة في خلال هذه السنة في مراكز الدويم والقطينه والكوّة بمديرية النيل الابيض . وقد عرضت الحكومة نظاماً للتبرع بالمال اعانة للتعليم على اهالي شندي والدامر بمديرية بربر والظاهر ان النظام نجح . ولم تفرض الحكومة رسوماً محلية للتعليم في مديرية كسلا ولكن الاهالي تبرعوا بالاعانات المالية هناك فانشئ بها كتاب في كسلا وآخر في القضارف

ودبر المال اللازم لبناء كتاب كبير في الابيض عاصمة كردوفان

واضيف الى مدرسة ام درمان مدرسة صغيرة لاعداد المعلمين اللازمين لهذه الكتاتيب وفيها الآن ٣٠ شيخًا منهم وتستغرق مدة اعدادهم للتعليم سنتين

(٤٢) تعليم البنات

رفعت عريضة الى الحكومة موقعة باسماء كثيرين يطلبون انشاء مدرسة لتعليم البنات في الخرطوم . ولا شك في شدة الاحتياج الى مدرسة كهذه ولذلك أُؤمل ان يدبر المال اللازم لها قريبًا ويشرع في انشائها

(٤٣) مدارس المرسلين

اوضحت في تقريري عن سنة ١٩٠٤ المبادئ التي تسير الحكومة السودانية عليها بالنظر الى اعمال المرسلين واوضحت ايضاً الاسباب التي تمنعها الآن من اطلاق الحرية للمرسلين في اعمالهم في الجهات التي اهلها مسلمون وابنت انهُ لم يكن غنى عن استثناء مدينة الخرطوم من هذه الشروط بقصد التعليم لان سكانها ليسوا كلهم من المسلمين بل فيها كثيرون من السكان المسيحيين وهم من طوائف مختلفة وهي مركز الحكومة فتسهل مراقبة اعمال المرسلين بالتدقيق فيها • وسكانها المسلمون مختلطون برجال الحكومة فادراك مقاصدها اسهل عليهم مما هو على غيرهم من سكان الجهات البعيدة ثم ان الحاجة شديدة الى تعليم اولاد المسلمين واولاد المسيحيين والحكومة لا تستطيع ان تلبي كل ما يطلبهُ الاهالي من هذا القبيل. فلهذه الاسباب ابيح للمرسلين ان ينشئوا مدارس في الخرطوم ولمديريها ان يعلموا ما يشاؤون من التعاليم الدينية فيها ولكن الحكومة توجب عليهم ان يخبروا آباء التلامذة المسلمين وآباء التلامذة المسيحيين الذين ليسوا من طوائفهم بالعلوم التي تعلَّم في مدارسهم قبلما يرسلون اولادهم اليها . وقد وضعت القوانين اللازمة لذلك ولكن اتضح لي اخيرًا ان البعض قد اخطأوا في فهم العلاقات التي بين الحكومة ومدارس المرسلين فرأيت من الصواب ان اذكر القوانين التي سنتها الحكومة في هذا الشأن بالتفصيل

(اولاً) يجب على رئيس كل مدرسة من مدارس المرسلين او مديرها قبل ان يقبل تلميذًا مسلماً في مدرستهِ ان يتحقق من والدهِ او ولي امرهِ انهُ يعلم بأن المدرسة مسيحية

(٢) يجب ايضاً على رئيس المدرسة او مديرها ان يحصل على الرضى التام من والد التلميذ او ولي امرهِ مهما كانت جنسيتهُ وديانتهُ قبل تعليمهِ الديانة

(٣) لا يحضر الدروس الدينية الا التلامذة الذين رضي والدوهم بذلك على ما ذكر في الشرط السابق

(٤) للحاكم العام او من ينوب عنهُ حق تفتيش المدرسة في اي وقت شاء

(٥) يكون رئيس المدرسة او مديرها مسؤولاً عن المحافظة على الشروط المتقدمة والا لا يسمح لهُ بفتح المدرسة وادارتها

وبناء على طلبي اوفد الحاكم العام اخيرًا الماجور فبس السكرتير الملكي لحكومة السودان الى مدارس المرسلين في الخرطوم ليبحث بحثاً مدققاً فيما اذا كان رؤساؤها يراعون القوانين التي وضعتها الحكومة . وانا على يقين مما كتبهُ الماجور فبس بهذا الصدد ان رؤساء المدارس

يراعون القوانين حرفًا ومعنىً وان كل المسلمين الذين لهم اولاد فيها يعرفون تلك القوانين جيدًا ويعرفون ما يعلم في تلك المدارس ايضًا

ولا أرى وجهًا للاعتراض على خطة الحكومة السودانية بهذا الشأن الا اذا نبذنا مبادىء التساهل الديني كليًّا ومهما يكن من ذلك الامر فواجبات الحكومة واضحة . فهي تشدد على اعمال المرسلين في جهات من السودان لاسباب مقنعة تقتضي ذلك . ولكنها لو منعت الافراد من فتح مدارس خصوصية على نفقتهم لتعليم اولاد المسيحيين الكثيرين الذين في الخرطوم لقصرت في الواجب عليها . وكذلك اذا منعت الوالدين المسلمين من ارسال اولادهم الى تلك المدارس بارادتهم واختيارهم فانها تجور عليهم وتستبد بامرهم . ولا يجوز للمسلمين ان يشكوا الَّا من امر واحد وهو عدم وجود مدرسة لتعليم البنات في الخرطوم وقد تداركت الحكومة ذلك فهي ساعية في انشاء تلك المدرسة كما ذكرت في الكلام عن "تعليم البنات" . ومما يوجب الاستغراب والسرور في آن واحد ان اهالي مصر المسلمين كانوا قبل سنين قليلة لا يبالون بتعليم بناتهم بل كانوا يعارضون فيهِ اما الآن فانهم يشكون من عدم تعليمهنَّ والشاكون ليسوا من مسلمي مصر القاهرة وحدهم بل من مسلمي الخرطوم المتأخرين عنهم ايضًا فان هؤلاء يشكون الآن ويتظلمون من عدم انشاء مدرسة في الحال لتعليم بناتهم في بلاد لم تكد مبادىء التمدن تدخل اليها

الباب الثالث عشر

في ادارة المديريات

(٤٤) تمهيد

تحتوي تقارير المديرين تفصيلاً عن تقدم مديرياتهم حسب العادة . وقد بحثت فيها بالتدقيق وكتبت ما بدا لي عنها الى السر ريجنلد ونجت ولكن يمنعني ضيق المقام من نشرها هنا لطولها فاقتصر على ايراد نبذ من اهم ما فيها لتدل القارىء على احوال البلاد وعادات اهلها واخلاقهم . ولا يتسنى للقارىء من مجرد قراءة التقارير ان يدرك الهمة والنشاط والذكاء الذي يبذلهُ المديرون في القيام بواجباتهم بل يجب عليهِ ان يزور مديرياتهم القاصية بنفسهِ لادراك ذلك . ويحق لبلادهم ان تفتخر بهم وهي بلا ريب تفتخر باكثرهم

الآن على ما أؤمل واعتقد . فانتهز هذه الفرصة لبسط ثنائي الجميل عليهم وتقديري اتعابهم حق قدرها

(٤٥) مديرية بحر الغزال

لا تزال هذه المديرية متأخرة جدًّا واكثر اهاليها متوحشون . ولكن الماجور كارتر كتب عنها انها « تتقدم على وجه العموم تقدمًا حسنًا » وتنظر الحكومة الآن في انشاء مستشفى ملكي في واو لان الطبيب من اكبر المساعدين على ادخال مبادىء التمدن الى مثل تلك المديرية المتأخرة وتنظر ايضًا في تحسين مياه الآبار الواقعة على الطرق ولا يخفى مكان هذه المسألة من الاهمية

(٤٦) مديرية بربر

كتب الماجور السر هنري هل يقول « تحسنت حالة الاهالي العمومية كثيرًا فزادت النقود في ايديهم وصاروا يحسنون ملابسهم ويترفهون في معيشتهم ويأكلون لحمًا اكثر مما كانوا يأكلون قبلاً ويعتنون ببناء منازلهم وزاد تحلي نسائهم بالحلى وعدد السكان في ازدياد ومساحة الاراضي الزراعية تتسع سنة فسنة . واكبر عقبة في سبيل نجاح هذه المديرية وتقدمها قلة السكان . والاجور تزداد بسرعة فقد صارت اجرة البالغ ٥ غروش في اليوم بعد ان كانت غرشين ونصف غرش منذ سنتين وصارت اجرة الاولاد الذين يبلغون من ١٠ الى ١٤ سنة من العمر ٣ غروش يوميًا » وتظهر عادات العرب الرحل واخلاقهم من النبذة التالية المأخوذة من تقرير السر هنري هل وهي

" ان الجرائم قليلة جدًّا بين القبائل المجاورة للنيل . ولهؤلاء على وجه العموم قوانين سامية مبنية على الشرف وعزة النفس وان تكن غريبة عند الغربيين . فالرجل الذي لا يتردد البتة في الاحتيال على ارملة او يتيم لسرقة املاكهما ولا سيما اذا كانت اطيانًا يأنف من سرقة ابسط شيء من بيت جارهِ وهم يستحلون سلب الحكومة ونهبها . اما الاغتصاب فنادر بينهم والزنا لا يكاد يعرف لانهُ اذا اكتشف فالزاني والزانية يقتلان كلاهما . وترى البدوي يستنكف من سرقة الجمال او شيء آخر من قبيلتهِ ولكنهُ لا يرى السرقة من قبيلة أخرى عارًا " . ومن اصعب الامور في السودان حمل الشهود على المجرمين على تأدية شهادتهم كما هي الحال في مصر . وقد شرح السر هنري هل ذلك في عرض الكلام عن حادثة قتل كان فيها اهم الشهود ولدين صغيرين فقال ما يأتي : —

"وقد منعهما والداها عن تأدية الشهادة خوفاً من العقاب . والاعتقاد عام بين الاهالي انهُ اذا شهد شخص شهادة — وخصوصاً في حوادث القتل — يعاقب عليها ولهذا السبب تراهم يفضلون السكوت "

هذا ومن الفقرة التالية المنقولة عن تقرير السرهنري هل تظهر احدى عادات الشرقيين الحسنة بوضوح وجلاء قال :—

" مرَّ المانيان فقيران ويهودي سوري فقير بوادي حلفا وساروا على ضفة النيل مسافة ٦٠٠ ميل وكانوا يأكلون في اثنائها مما يتصدق عليهم بهِ الاهالي . فقابلت يوماً بعض المشايخ الذين مرَّ اولئك الثلثة بهم ومدحتهم على ما اظهروا من الجود والكرم باغاثة اناس يختلفون عنهم ديناً وجنسية فأجابوني انهم يأبون ان يمر بهم جائع و يضنوا عليهِ بشيء من طعامهم"

ويظهر لي ان التعليم في هذه المديرية في تقدم ومما يدل على العقبات التي لا بدَّ من قطعها في سبيل التقدم قول السرهنري هل في تقريره " وفي المديرية مدارس دينية كثيرة ولكن مما يقضي بالاسف ان المشايخ الذين يعلمون فيها يقتصرون على التعليم الديني فقط ولا يعلمون الاولاد ولو قليلاً من الحساب البسيط . والغرف التي يتعلم فيها الاولاد اكثرها مظلمة لا يتخللها الهواء ولذلك ترى الاولاد هزيلي الابدان . وكثيرًا ما نصحت للمشايخ بان يعلموا الاولاد في ظل شجرة او حائط و بينت لهم الفائدة الصحية من ذلك فكانوا يعدونني بقبول نصيحتي ولكن لا ينجزون وعدهم "

(٤٧) مديرية النيل الازرق

قاست هذه المديرية كثيرًا بسبب ظهور الجراد فيها سنة ١٩٠٥ ومات كثير من مواشيها جوعاً وكتب الماجور ديكنسون الآن يقول :—

" ان حالة الاهالي المادية اصبحت على وجه العموم احسن كثيرًا مما كانت عليهِ سنة ١٩٠٥ وذلك بسبب عدم ظهور الجراد فيها وبسبب غزارة الامطار التي هطلت في سنة ١٩٠٦ وارى ان تهافت الاجانب على مشترى الاراضي احدث انقلابًا عظيماً في بعض انحاء المديرية. فان اهلها العرب لما رأوا انهُ يمكنهم ان يبيعوا اراضي واسعة ويقبضوا ثمنها نقداً قوي فيهم الميل الغريزي الى عدم تحسين حالتهم المادية ... والتحسن ظاهر مستمر في ميل قبائل البدو الى الحكومة . وتدل القرائن على انهم ابتدأوا يميلون الى عيشة الحضر ... اما

اجرة العمال ففي ازدياد والعمل متوفر لاربعة او خمسة اضعاف العمال الموجودين الآن في المديرية "

ويظهر لي ان حالة التعليم في تقدم حسن وقد ضربت الحكومة ضريبة زهيدة لاجل التعليم فدفعها الاهالي حالاً . وانا اوافق الماجور ديكنسون على قوله

" بما ان الحكومة شارعة في حفر ترعة للري قريباً فأرى انهُ من حسن السياسة ان نعلم الاحداث طرقاً زراعية غير الطرق المتبعة عندهم الآن وندلهم على محصولات اخرى يمكنهم اجتناؤها غير التي يعرفونها . فذلك يفيد البلاد في ارتقائها في المستقبل "

(٤٨) مديرية دنقلة

ارسل الكولونل جكسون تقريراً مسهباً كثير الفائدة عن احوال هذه المديرية ولكن يمنعني ضيق المقام من ايراد كثير منهُ

كان افتتاح سكة الحديد من أبي حمد الى كريمة في ٨ مارس من السنة الماضية أهم ما حدث في هذه المديرية . فأصبحت كما يقول الكولونل جكسون " متصلة بالبحر الاحمر وبالخارج بعد ان كانت منزوية عنهُ في وضعها الجغرافي " وستفتح اسواق جديدة لمحصولات هذه المديرية وتعود على الزارعين بخير عظيم

ولكن الكولونل جكسون يحوّل الانظار الى كون اجرة النقل في السكة الحديدية باهظة ولهذا السبب يرسل جانب عظيم من محصول البلح الى ام درمان على الجمال ولا بد ان سعادة الحاكم العام يهتم بهذه المسألة

وهناك مسألة أخرى مهمة لا أرى بدًّا من الاشارة اليها وهي الضرر الذي اصاب المواشي والحمير بسبب قلة المرعى . على ان السر ريجنلد ونجت يبحث الآن في احسن واسطة لاصلاح الحالة من هذا القبيل

(٤٩) مديرية حلفا

كان المأمول ان تبطل التجارة بطريق وادي حلفا بعد افتتاح سكة النيل والبحر الاحمر ولكن الكبتن مورانت مدير حلفا كتب يقول : —

" لم يؤثر فتح خط البحر الاحمر في التجارة بطريق النيل قدر ما كان يظن " — ويظهر لي ان السودان تحكي مصر في كونها بلاد الغرائب والعجائب . ولا مشاحة في ان ذلك يصدق على مديرية حلفا واهاليها كما يتضح من النبذة الآتية المنقولة عن تقرير مدير حلفا قال " كلما

زادت البقعة خصباً زادت مهاجرة الاهالي لها وكلما زاد المهاجرون زاد الناس غنى وثروة "

ففي اخصب جهة من المديرية (وهي الواقعة شمالي الشلال الثاني) كان ٤٩ في المئة من الذكور الذين يزيد سنهم عن العاشرة غائبين عنها عند الاحصاء الاخير . وفي مركز سكوت المشهور بملحهِ كان ٣٨ في المئة من اهلهِ غائبين عنهُ اما الجهات التي هي دون ذلك في الخصب مثل المحس وتبن الحجر فكان الغائبون منها ٣٢ في المئة عن الاول و ٢٢ في المئة فقط عن الثاني والسبب في غياب هذا العدد العظيم من اهالي هذه المديرية عن اوطانهم هو ان اكثرهم يخدمون في المنازل فيرحلون عن اوطانهم في طلب الرزق

واحسن مكان لمراقبة تيار الاجانب الداخلين الى السودان هو وادي حلفا وقد كان عدد الاوربيين الذين جاؤوا السودان في السنة الماضية ١٢٧١ عدا السياح ومنهم ٨٦٥ يونانياً . ويسرني ان ٦٠١ هم من اصحاب الحرف والصنائع و ٦٠ مهندسون وكلا الفريقين لازم للسودان كثيراً . ومن جملة الذين دخلوا الى السودان ١٨٦ تاجراً

وقد كتب الكبتن مورانت عن العمال يقول " لا صعوبة في تدبير العمال في هذه المديرية على من يدفع لهم اجرة تكفيهم والاجرة التي يمكن للعامل ان يعيش بها هي ٩٠ غرشاً في الشهر ولكن العمال البارعين في العمل ياخذون من ١٠٥ غروش الى ١٢٠ غرشاً وتدفع لهم شركات التعدين من ١٢٠ غرشاً الى ١٥٠ غرشاً عدا التعيينات . ولا يعمل العامل على وجه العموم اكثر من ثلاثة اشهر متتابعة . وبلغني ان مقدار ما يعملهُ خمسة عمال سودانيين في البرشمة في يوم واحد يعملهُ رجلان وولد في انكلترا عادة وهؤلاء الخمسة ياخذون عين الاجرة التي ياخذها الرجلان الانكليزيان والولد ولكن عمل الانكليز متقن اكثر من عمل السودانيين وقال لي احد مهندسي التعدين ان العمال السودانيين يشبهون الكفرة في جنوب افريقية في عملهم "

وكتب الكبتن مورانت عن المشروبات يقول " بلغني ان ما استهلك من المشروبات في مديرية حلفا كان في الاثني عشر شهراً الفائتة اقل مما كان في التي قبلها والسبب في ذلك اولاً انتقال مركز رئاسة السكة الحديدية الى الاتبرة وثانياً تعديل قانون بيع المشروبات حيث منع بيعها للبرابرة جميعهم سواء كانوا من اهل مصر او السودان ولكن السكر لا يزال منتشراً بين السودانيين وهم يشربون المريسة . ولا اشك في ان المصريين يشترون الخمور ويبيعونها سراً للاهالي .... ولكني على يقين ان اليونان لا يبيعونها للاهالي راساً ولكن منع هذه التجارة السرية عسير جداً "

(٥٠) مديرية كسلا

كتب الكولونل ولكنسن مدير كسلا عن العمال يقول " لم تجد الحكومة صعوبة في استخدام العمال اللازمين لاعمال الري في ضواحي كسلا وقد تقدم عدد كبير من عرب بني عامر للعمل وعينت أجور العمال بحسب مقدار عمل كل منهم ولم نجد ادنى صعوبة في تفهيمهم هذه الطريقة التي لم يكونوا يعرفونها قبلاً "

وكتب عن التعليم ما يأتي : " لا ريب في ان اكثر الاهالي يميلون الى تعليم اولادهم ولا اظن انهم يرتابون في حسن نية الحكومة من هذا القبيل . وهم ينتظرون فتح المدارس الصناعية في كسلا شديد الانتظار والامل ان يقبل عليها اولاد كثيرون ليتعلموا الصنائع فيها . واظن ان التعليم جارٍ على ما يرام بالنسبة الى قلة معارف المعلمين "

(٥١) مديرية الخرطوم

كتب الكولونل ستنتون مدير الخرطوم يقول : " ان حالة الاهالي المادية في تحسن ظاهر والسبب في ذلك وفرة المحصول وجودة المرعى وارتفاع اجور العمال وهبوط اسعار الحبوب هبوطاً غير اعتيادي . والاهالي في أشد الاحتياج الى مراقبة الحكومة والاّ باعوا كل ما يملكونهُ من الاطيان (وكثيرًا ما يبيعون ما لا يملكونهُ ايضاً) بجنيهات قليلة غير حاسبين للعواقب حساباً "

وقد كان تأثير فتح السكة الحديدية بين البحر الاحمر والنيل حسناً للغاية ويقول الكولونل ستنتون " ان التجار صاروا يرسلون الذرة الى سواكن لتباع فيها او تصدر الى الخارج منها " وقد هبطت اسعارها من ١٣٢ غرشاً الاردب في صيف سنة ١٩٠٥ الى ٣٤ غرشاً . ويظن الكولونل ستنتون " ان تجار الحبوب عزموا في اوائل السنة على ان يحتكروا كل المحصول فلما هبطت الاسعار عدلوا عن ذلك "

وقال مدير الخرطوم عن المشروبات ما يأتي : —

كثر كلام الناس في انكلترا هذه السنة عما يستهلك في السودان من المقادير العظيمة من المشروبات الروحية ولما كان اكثرها يستهلك في هذه المديرية فلا اظن اني اتعدى حدود واجباتي ان قلت انني لم أرَ في العشر السنوات التي قضيتها في الخدمة هنا اكثر من ست حوادث من حوادث السكر وكانت كلها بين الخدم المصريين وقد يحدث من حين الى حين حوادث عربدة ولكنها نادرة جدًا والسبب فيها الاكثار من " المريسة " التي يصنعها

لاهالي من الذرة اما المشروبات الروحية فلا تباع للاهالي مطلقاً في هذه المديرية "

واورد الكولونل ستنتون في تقريره اقوال المستر براي مساعد مدير البنك الاهلي في الخرطوم فلم أرَ بدًّا من ذكرها هنا لانها تهم التجار الانكليز فقد أشار المستر براي الى تقدم التجارة وان الاهالي صاروا يطلبون المنسوجات الناعمة مثل الحرير وغيره ثم قال " واحوّل الانظار الى الصعوبة التي يجدها التجار هنا مع المحلات الانكليزية فانهم يتشكون من عدم اعطائها اياهم المواعيد الكافية للدفع وانها كثيرًا ما تطلب منهم ثمن البضائع قبل وصولها الى الخرطوم . اما المحلات الالمانية فتسهل عليهم أمر الدفع . ولذلك نصح للتجار الانكليز ان يلتفتوا الى هذه المسألة ويمهلوا التجار هنا في الدفع ثلاثة اشهر على الاقل نعم انهُ على مضي الايام يعرفون مقدرة عملائهم المالية ولكنهُ قبل ان يتم ذلك يكون التجار قد ألفوا معاملة المحلات الاجنبية فيصعب حينئذٍ اقناعهم بتركها "

(٥٢) مديرية كردوفان

لا يزال الغزو وشن الغارات منتشرين بين قبائل هذه المديرية . وقد كتب الكبتن لويد عن ذلك يقول " ان اكثر الفتن التي تحصل في هذه المديرية ناتجة عن الرقيق اذ لا يكاد يعقل ان يغير الاهالي عاداتهم في اعوام قليلة بعد ان كانت مديريتهم مركزًا لتجارة الرقيق منذ اجيال . فقبائل النوبة يغزون غيرهم من القبائل فتعود هذه القبائل وتغزوهم وخصوصًا العرب . وعليهِ يستحيل ان اقوامًا شجعانًا محبين للحرب والقتال كهؤلاء القوم يتركون عاداتهم الاصلية بعد ان نشأوا على الحروب واقتحام الاهوال ويتنازلوا عما يعدونهُ حقًّا لهم ويسلموا ما يعدونهُ ملكًا لهم بلا خلاف ولا مقاومة . والسبب في الفتن بوجه الاجمال اما اخذ الثار او النساء او المواشي او مجرد حب القتال . وزد على ذلك ان شبان هذا العصر لم يشبوا على القتال كالذين قبلهم فتعيرهم النساء بانهم ليسوا رجالاً كآبائهم فينتهزون اقل فرصة ليظهروا شجاعتهم لاولئك النساء ليظفروا بحبهنّ . فلست الومهم على ذلك بل ارى ان شعبًا كهذا يؤمل منهُ الخير في المستقبل اكثر من الشعوب الهادئة الساكنة التي ترضى بتغيير عاداتها بلا مقاومة ولا معارضة وأُؤمل ان يقتنع القائلون باننا لم نفرغ جهدنا في منع الرقيق في هذه البلاد اذ المسألة غير سهلة كما يزعمون . وليس لقبيلة البقارة وغيرها من القبائل عبيد الآن وهم يشعرون بهذه الخسارة ويتألمون منها »

وأعظم ما تحتاج اليهِ هذه المديرية سكة حديدية . والمامول انهُ متى أُنشئت سكة حديد

في وسط الجزيرة يمدُّ فرع منها الى النيل الابيض و يبنى كبري على النيل الابيض ويمدُّ ذلك الفرع عليهِ الى الابيض ولكن لا بد من مضي اعوام قبل اتمام ذلك

(٥٣) مديرية منقلا

مديرية منقلا اقصى مديريات السودان ور بما كانت اكثرها انحطاطاً ايضاً . وقد كانت قبلاً جزءا من مديرية اعالي النيل ثم فصلت عنها حديثاً وجعلت مديرية مستقلة . وحدودها لا تتعدى الدرجة السابعة والدقيقة ٣٠ من العرض الشمالي وايراداتها لا تزيد عن ٣٠٠ او ٤٠٠ ج . م . سنويًّا تحصل من الرسوم على سن الفيل ومصروفاتها تبلغ ٦٠٠٠ ج . م ومما يدل على تأخرها تقرير الكبتن كرون عن حالة العمال فيها حيث كتب يقول : — "لا يمكننا ان نجد عمالاً من الاهالي الاَّ عندماتنفد الحبوب من عندهم فيعملون حينئذٍ مدداً متقطعة و ياخذون اجرتهم ذرة" وقال عن الاهالي " ان حالة الاهالي العمومية ليست على ما يرام والسبب في ذلك امحال المواسم في السنتين او الثلاث الماضية فاضطرت قبيلة الدنكا ان تذبح كثيرًا من مواشيها وتأكلها وتقايض على كثير منها بالحبوب ولم تكن تجد ذكورًا من الغنم والمعزى في سوق بور بل كان كل المعروض للبيع فيها اناثًا والسبب في ذلك انهم اكلوا ذكور الغنم والماعز كلها على ما قالوا . على ان حالة هذه القبيلة غير رديئة بوجه الاجمال والمأمول ان هذه السنة تكون عليهم سنة اقبال فيتبعها عدة سنوات خير . وهذه الاحوال تصدق على الدنكا الساكنين في بور وتوي واما الالياب فهم احسن حالاً وبلغني انهم اغنى بطن في تلك القبيلة في المواشي والحبوب

ويظهر ان البارين في فقر دائم وجوع مستمر ولا يستغرب الانسان ذلك عند مايراهم يقتلون بعضهم بعضاً على اقل شيء . والساكنون منهم بالقرب من شواطىء النهر خاملون لا همة لهم وتختلف اخلاقهم كثيرًا عن الذين يسكنون في داخلية البلاد

ويظهر ان الساكنين بالقرب من النهر عازمون على النزوح الى داخلية البلاد والسبب في ذلك انهم يكدون و يتعبون ثم تنقض العصافير على المحصول فتاكلهُ ويمكنهم اتقاء هذه الآفة في الداخلية . وكثير من هؤلاء كانوا ساكنين في داخلية البلاد ثم ضايقهم بعض القبائل القوية فنزحوا الى ضفاف النهر . ولكن ابتدأت الطمأنينة تعود اليهم منذ دخول الحكومة . خذ مثلاً لذلك اهالي قرية الشيخ اكوكاجي بالقرب من بور فانهم كانوا يعيشون في المستنقعات أسوأ عيشة فنزحوا الآن الى الداخل حيث يزرعون ويؤملون ان يجنوا اكثر

مما كانوا يجنون في الماضي . هذا واذا لم تحرك في الاهالي الرغبة في اصلاح حالهم فلا شيء يصلحها لانهم قد بلغوا الدرك الاسفل من الانحطاط والخمول حتى لم يعد شيء يرفعهم عنها الى ما هو اعلى منها وباتوا يأبون ان يتعبوا لتحصيل قوتهم الضروري "

(٥٤) مديرية البحر الاحمر

تقدمت الاعمال في هذه المديرية تقدماً عظيماً بعد افتتاح بورت سودان واتمام سكة حديد النيل والبحر الاحمر ويقول الماجور هوكر " ان التجارة نمت في سواكن وبورت سودان بعد افتتاح السكة المذكورة نمواً لم يكن في الحسبان " وقد زاد عدد السكان في بورت سودان من ١٩٢٦ الى ٤٢٨٩ ومنهم عدد كبير من الاوربيين وخصوصاً اليونان والايطاليين

ويظهر ان هناك الآن العدد الكافي من العمال للقيام بالاعمال اللازمة ولكن الاجور في ارتفاع مطرد فمسألة العمال لا بد وان تفضي الى مشاكل إما عاجلاً او آجلاً . ويسرني ان كثيرين من العمال يتقاطرون من سواحل البحر الاحمر الشرقية للعمل في بورت سودان. وكتب الماجور هوكر يقول : — " ان الحالة تقتضي بناء فندق في بورت سودان وان بعض شركات البواخر لا تقبل ركاباً الى الخرطوم بطريق بورت سودان حتى يفتح فندق فيها "

(٥٥) مديرية سنار

يؤخذ من تقرير الماجور ولسن عن هذه المديرية ان النجاح فيها مستمر وقد كتب بهذا الصدد يقول " ومما يدل على نمو البلاد وارتقاء الاهالي (اولاً) ازدياد الطلب على الاقمشة لملابس احسن من التي كانوا يلبسونها (وثانياً) ازدياد حركة البيع والشراء في الاسواق . واصبح الذين يملكون اطياناً بالقرب من النهر يطلبون السواقي فزاد عددها زيادة تذكر وقد ساعدتهم الحكومة بتسليفها اياهم سلفات صغيرة في السنة الماضية لانشاء السواقي "

والمديرية في احتياج شديد الآن الى تحسين وسائط النقل . فقد ذكر الماجور ولسن ان كثيراً من محصول الذرة باقٍ من السنة الماضية ويكاد يأكله السوس لعدم وجود الوسائط لنقلهِ الى اماكن اخرى يكثر الطلب فيها عليهِ . فعسى ان لا تستمر الحالة كذلك عند ما تمد السكة الحديدية الى الجزيرة

وقال الماجور ولسن في تقريرهِ ايضاً " وقد انتهزت فرصة قدوم كثيرين من كبار المشايخ

الى هنا لحضور معرض القطن فحببت اليهم لعب البولو على الحمير فلعبوا فيما بينهم وكان ولعهم بهِ عظيماً " وهذا القول يدلُّ على امر هو من خصائص الادارة البريطانية

(٥٦) مديرية اعالي النيل

قضى الماجور مثيوس مدير اعالي النيل عدة سنوات جاداً في ترقية احوال تلك المديرية المنحطة وكتب عنها الآن يقول " ان قبائل هذه المديرية صاروا يشعرون بتحسن احوالهم . وقد كان محصول الحبوب جيداً في كل الجهات التي تحت مراقبة الحكومة والاخبار التي ترد اليَّ وانا اكتب هذا التقرير تشدد العزائم من كل وجه

" اما الجهات التي يسكنها النوير في وادي بحر الزراف فقد اشتد الضيق فيها وحدها لقلة الطعام حتى رأت الحكومة ان تمد يدها لاغاثتهم فوزعت عليهم ١٥٠٠ اردب من الحبوب واخذت منهم مواشي بدلاً عنها "

ويقول الماجور مثيوس ان اعظم ما تحتاج اليهِ المديرية هو زيادة الطرق والمواصلات واصلاحها ولا تُمشى قوانين الحاكم السودانية على قبائل هذه المديرية بل تفصل فيها المنازعات بحسب العادات المألوفة عند كل قبيلة حتى صار الضباط الانكليز متضلعين فيها وألف الكبتن اوسليفان (من البحارة الملوكية) المفتش في تلك المديرية كتاباً عن قوانين الدنكا ويقول الماجور مثيوس " ان هذا الكتاب يكون مرشداً مفيداً للذين يديرون الاحكام بين رجال تلك القبيلة " ومما لا بد لي من ذكرهِ ان في الثلاث السنين الماضية فصل موظفو الحكومة في ١٦٠٠ شكوى رفعها رجال تلك القبيلة عن مسائل زوجية وملكية مواشٍ وغيرها وكان فصلهم لها موجباً للرضى على ما يظهر ويسرني ان الماجور مثيوس يثني في تقريرهِ على المأمورين المصريين ثناء جميلاً وكتب عن احدهم يقول : — " ان الملازم الثاني احمد افندي محمد رجب تعلم لغة الدنكا واتقن علمها اتقاناً عظيماً فلا مبالغة انهُ اليوم من اهم رجال ادارتنا في هذه الجهات الجنوبية "

وكتب ايضاً عن المرسلين الذين في اعالي النيل يقول : — " ويظهر لي ان القبائل ابتدأوا يشعرون بفائدة المرسلين ويجتنب المرسلون الآن التعليم الديني ويعلمون الاهالي ان ينبذوا الكسل . ولا يدرك احد المشقات التي يلاقيها المرسلون الاَّ الذين عاشروهم كما عاشرتهم ولذلك ارى نفسي مقصراً في الواجب عليَّ اذا لم أُفهم حقهم من الثناء . والعلاقات بينهم وبين موظفي الحكومة على غاية مايرام من الوداد . وقد دعوني في هذه السنة لكي انصح

لرؤساء القبائل ان يرسلوا بعض اولادهم الى مدارسهم فأفرغت جهدي في اقناع الاهالي بذلك ولكن نصائحي ذهبت ادراج الرياح لسوء الحظ فان الشلوك لا يزالون يسيئون الظن في مقاصد الحكومة وقد قالوا صريحاً اننا ننصحهم بادخال اولادهم المدارس لندخلهم بعد ذلك في خدمة الحكومة ولم تزل هذه الريب من نفوسهم حتى طلب منهم ان يهدموا الاستحكامات التي في كدوك فهدموها عن طيب نفس وسرهم هذا واطمانوا بعد ذلك لانهم ايقنوا ان الحكومة لم تبق استحكامات وحصوناً ضدهم . ومع ذلك لم يزالوا يترددون في إرسال اولادهم الى مدارس المرسلين "

ويسرني في الختام ان اذكر ان ايراد هذه المديرية قد زاد من ٥٠٠ ج . م في سنة ١٩٠٢ الى ٤٢٠٠ ج . م في سنة ١٩٠٦

(٥٧) مديرية النيل الابيض

كتب المستر ليال المفتش الاول في هذه المديرية التقرير السنوي عنها لان المدير كان غائباً حينئذٍ وكان هو نائباً عنهُ . ومما ذكرهُ عن احوال الرقيق ما يأتي : —

" يتعلم العربي شيئاً فشيئاً ان يستغني عن الرقيق في اعماله ويعمل عملهُ بنفسهِ ومن العرب المتحضرين والذي لا يرحلون كثيراً اناس كثيرون يزرعون اراضيهم بايديهم عند نزول المطر ولكن هذه الزراعة سهلة جداً ولا تعب شديد فيها ولكننا نرى كثيرين ما عدا هؤلاء يروون اراضيهم بالشواديف او يحرثونها بالمحاريث والفؤوس ليعدوها للزراعة كما يفعل اصحاب الاطيان التي تروى في النيل " وكتب عن المشروبات يقول " ولا شك في ان الشرب سبب كثير من الجرائم ومعظم السودانيين يكثرون من شرب المريسة ويصعب منعهم عنها وخصوصاً في القرى اما في البلاد الكبيرة فيمكن مراقبتهم لكي لا يكثروا منها وقد اظهر المشايخ الارتياح الى دفع ضريبة التعليم المحلية فدل ذلك على رغبة الاهالي في التعليم الابتدائي "

الفصل الرابع عشر

في العلوم والفنون

(٥٨) مصلحة المساحة

تقدمت مصلحة المساحة في السنة الماضية تقدماً محسوساً تحت ادارة الكبتن بيرسون من المهندسين الملكيين وطبعت خرطاً كبيرة على نسبة ١/١٠٠٠٠ وخرطاً غير كاملة على نسبة ١/٢٥٠٠٠ ليعول عليها موقتاً

وتمت مساحة دنقلا ورسم ٨٠٠٠٠ فدان منها في ٤٠٠ خريطة . وتمسح الآن مديرية بربر . وقد رسم منها حتى الآن ٤١٠٠٠ فدان في ٤١١ خريطة ورسم ٦٠٠٠٠ فدان في مديرية الخرطوم في خرط ايضاً. وتمت بعض الاقيسة الابتدائية لتسهيل مسح الجزيرة الواقعة بين النيلين الازرق والابيض

(٥٩) مصلحة الآثار

ان قلة المال عند حكومة السودان تمنعها من الاهتمام بحفظ الآثار التي في السودان ومع ذلك قام المستر كروفوت حافظ الآثار باعمال كثيرة لحفظها بالنسبة الى المال القليل المعطى لذلك

واهتم المستر سكوت مونكريف برفع الانقاض عن الهيكل الذي بالقرب من حلفا ثم عمل لهُ سقفاً . وكان بعض الاهالي يسكنون في هيكل قمة القديم فنقلتهم الحكومة منهُ

ورمم الكولونل جكسون الاعمدة الباقية من الهياكل القريبة من جبل بركل (واسمها نبطه في التاريخ) ترميماً موقتاً لحفظها من الاندثار ودبر اللازم لحفظ الكنيسة التي في دنقلة القديمة وكان لهذه الكنيسة شان عظيم في تاريخ بلاد النوبة في الاعصار المتوسطة. وكان احد الاعمدة في هيكل مسورات بمديرية بربر متداعياً الى السقوط فدعموهُ ووطدوهُ وتم بناء محل للاستراحة في نجع وآخر بالقرب من مسورات وعين خفير لهُ

ويمنعني ضيق المقام من التطويل في شرح ابحاث مصلحة الآثار وانما اقول انها اكتشفت كثيراً من الآثار المسيحية في السنة الماضية. ويظهر ان قانون الآثار الذي ذكرتهُ في تقريري السابق جاء وافياً بالغرض المطلوب

وبين ايدي علماء الالمان الآن عدة من اوراق البير من بلاد النوبة بعضها مكتوب باللغة الميروتية والبعض الآخر بحروف أخرى معروفة والمأمول انهم متى اتموا درسها يهتدون منها الى حل كتابات كثيرة من كتابات السودان التي لم يحلّ احد رموزها حتى الآن

(٦٠) المتحف

ان لجنة المتحف وسكرتيرتهُ الاكرامية البارعة (المسز برون) لا تزالان تعملان اعمالاً جليلة ستعود بفوائد جمة على البلاد . وقد أضيفت عدة اشياء الى المتحف في هذه السنة وأُلفت لجنة اقتصادية مركزية لتشير على الحكومة بكل ما يرقي التجارة والامور الاقتصادية في السودان

(٦١) معامل الابحاث

صدر في شهر سبتمبر الماضي التقرير الثاني عن المعامل التي انشىء معظمها بفضل المستر ولكم وكرمهِ. ولا يسعني الاسهاب في شرح ما يفعلهُ الدكتور بلفور ومساعدوهُ هنا لانها علمية محضة . وانما اقول ان الدكتور بيم والمستر كنج الذي عين حديثاً للبحث في الحشرات يعملان اعمالاً لا تثمن قيمتها . وقد ظفرت حكومة السودان حديثاً باستخدام الدكتور ونيون العالم البروتوزولوجي في مدرسة امراض البلاد الحارة بلندن مدة سنة للبحث في مياه اعالي النيل وقد اقتضى ذلك اقتناء باخرة وسفينة شراعية وهبة من مال المستر ولكم . وحضر في هذه السنة ايضاً الدكتور بيري اول العلماء الذين يرسلون سنوياً للابحاث العلمية على نفقة المستر كارنيجي . وهو الآن في رنك يبحث عن حشرات تلك الجهات

وكتب المستر كري في تقريرهِ عن هذه المعامل يقول " سأل احدهم في مجلس النواب عما اذا كان الموظفون فيها يشرحون الحيوانات وهي حية فاذكر لهم الحقيقة

وهي انهُ لم تشرح الحيوانات الحية في هذه المعامل بالمعنى المفهوم من ذلك التشريح وغاية ما نفعلهُ هنا هو ان الحيوانات الحية تلقح بحقن تحت الجلد من حين الى حين قصد التوصل من ذلك الى تشخيص الامراض التي تصيب البشر والعجماوات في البلاد الحارة ووصف العلاج لها وقد نشر ذلك كلهُ بالتفصيل في المجلات العلمية والتقارير "

الباب الخامس عشر

(٦٢) الخاتمة

قلت في مقدمة هذا التقرير انني ساحاول تفصيل ما قام به السر ريجنلد ونجت ورجالهُ في السنة الماضية من الاعمال العظيمة التي فوض اليهم عملها . والامل ان يكون ما ذكرتهُ دليلاً كافياً على انهم قاموا بتلك الاعمال على وجهٍ يكسبهم الثناء ويعود بالفوائد الجليلة على الذين القيت اليهم مقاليد امورهم . فبلاد السودان سائرة سيراً متواصلاً في السبيل الملائم لتقدمها وارتقائها

هذا واني الخ (الامضاء) كرومر

ملحق

مذكرة بقلم السر وليم جارستن عن مصلحة الري السوداني

قامت هذه المصلحة باعمال جيدة في السنة الماضية فساعدت كثيرًا في زيادة معلوماتنا عن النهرين اللذين يتكون النيل منهما وفي نهاية تلك السنة الماضية تقدمنا تقدمًا يذكر في حل المسائل المتعلقة بري مصر والسودان

وقد تمَّ في السنة الماضية ايضًا كثير من اعمال المساحة والبحث والارتياد ولكن لا بد من اعمال اخرى كثيرة قبل ان نتمكن من عرض الاقتراحات النهائية على الحكومة المصرية فان دون هذه الاعمال مشاق ومصاعب عظيمة في بلاد السودان واعظمها هواء تلك البلاد لان الجهات التي يحتاج الباحث الى افراغ معظم الجهد في درسها ومعرفة احوالها هي التي تتفشى فيها الامراض التي تنحل جسمهُ وتحل عزائمهُ . والاوقات التي يتيسر للاور بيين الشغل فيها طوع امر الطبيعة محصورة في اوقات قصيرة جدًّا وهذه عقبة كؤود في سبيل الوصول الى الغرض المطلوب بالسرعة المرومة وزد على ذلك وسائط النقل والعمال فأمرهما محفوف بالصعوبات التي لا غنى عن تذليلها ومع ذلك كلهِ قام الموظفون تحت ادارة المستر دبوي باعمال تدهش بكثرتها في السنة الماضية

هذا واني اذكر الآن خلاصة النتائج التي تيسر الحصول عليها : —

(١) على النيل الابيض

اتم المستر والش والمستر كولفن مساحة ما بين ملتقى نهر السوبات وبور متبعين الطريق التي يراد جعلها مجرى جديدًا للنيل الاعلى . وقد كان ذلك عملاً شاقًا جدًّا والفضل فيهِ لهذين الموظفين الشابين

ومسح المستر والش بالتسهيل والترافرس الارض الواقعة على نحو ٢٠٠ كيلومتر من بحر الزراف ولكن منعتهُ المستنقعات من اتمام تلك المساحة ثم اخترق بحر الزراف الى بحر الجبل سائرًا في الطريق التي يقال ان السر صموئيل باكر سار فيها قبلهُ . ورسم رسومًا عديدة قطاعية لهذا الفرع من النيل فالمستر والش خيرة الشبان في هذه المصلحة . اما المستر كولفن فقد مسح في ذلك الوقت الساحل الشمالي لخور " لولي " من التوفيقية الى بحيرة نو فعين حدود مستنقعات النيل الابيض من جهة الغرب ثم قطع النهر ووصل اعمالهُ باعمال المستر والش

واما المستر نوتنهام فتولى ادارة العمل المذكور آنفاً وعلاوة على ذلك اكتشف نهر " اواي " وهو الفرع الشرقي من بحر الجبل وقد قلت في تقريري عن سنة ١٩٠٤ انهُ مكون من " الآتم " المتجمع من المياه المنصرفة من مستنقعات البوير وجداول من بحر الجبل . ورسم ايضاً قطاعات عديدة لبحر الجبل وجمع معلومات شتى ذات قيمة عظيمة . هذا وقد اقيمت مقاييس موقتة لقياس النيل الابيض في المحلات التالية وهي جوندوكورو . ملاكال . كدوك . ملوط . رسط . حلة عباس . الدويم . القطينة . دليب . الحلة . ابونج . التجر . ثم بحر الغزال . ويقول المستر دبوي ان هذه الاعمال وان تكن خفيفة لذاتها تقتضي تعباً كثيراً في بلاد لا تزال مسألة وجود العمال والمهمات ووسائط النقل فيها من اعظم الامور الصعبة

(٢) على النيل الازرق

ظل المستر لاندون يعمل اعمال المساحة التي ابتدأ بها سنة ١٩٠٥ لمعرفة احسن خط تحفر عليهِ ترعة من البحر الازرق . وكان يسعى مع ذلك في اتمام مساحة الجزيرة لرسم خريطة مجملة لتلك الاراضي الواقعة شمالي سنار . وبنى ايضاً مقاييس في سنجه وسنار وود مدني والكاملين

اما الترعة المقصود انشاؤها من النيل الازرق فانتهز هذه الفرصة لابداء آرائي العمومية فيها . ففي اواخر السنة الماضية سافرت في النيل الازرق مع المستر دبوي الى الروصيرس وتكلمنا في هذه المسألة بالاسهاب والتفصيل

لا ريب اننا لا نزال في احتياج الى كثير من المعلومات اللازمة ولا يتيسر لي ان اعرض امراً معيناً او ان اقدر شيئاً الاَّ بوجه التقريب قبل الوقوف على تلك المعلومات . وانما اقول اني عالم منذ الآن بالتصميم الذي سنجري عليهِ ولا احول عنهُ الاَّ اذا دلت المساحة الجارية الآن بالتفصيل على نتائج غير النتائج التي انتظرها .

فرأيي وجوب ترك المشروع الذي كان قد اقترح مرة وهو انشاء ترعة كبيرة نيلية تأخذ ماء الفيضان من النيل الازرق وتروي بهِ الجزيرة والاعتماد على مشروع اصح منهُ واصوب وهو انشاء ترعة تأخذ الماء من النيل الازرق بعد انتهاء الفيضان اي من اكتوبر الى مارس ويقتضي لانشاء هذه الترعة بناء قناطر على النيل الازرق لحجز الماء فيهِ ورفعهِ الى العلو المطلوب والاسباب التي عندي على ذلك هي

ان الترعة النيلية التي يجري فيها ماء الفيضان لا تنفع اكثر مما ينفع الآن ماء المطر كل سنة الاَّ قليلاً اذ جلُّ نفعها يكون ارواء تلك الاراضي في السنين التي يحبس المطر

ويقلّ الغيث فيها وتوسيع نطاق زراعة الذرة الى شمال المنطقة التي ينزل المطر فيها . فيكون محصول الذرة هو المحصول الوحيد الذي يجنى من انشاء الترعة النيلية . وانا في ريب من انهُ كلما زادت زراعة الذرة في الجزيرة زاد النفع لاهلها على قدر تلك الزيادة بل اني في ريب اعظم في ما اذا كان يمكن للحكومة ان تربط ضريبة جديدة على الاراضي التي تروى من الترعة النيلية لو زيدت زراعة الذرة وحدها فيها . وذلك لانهُ اذا جادت السماء بالمطر على الجزيرة في سنة كهذه السنة جادت الارض بالذرة ايضاً وزاد محصولها عن الطلب كثيراً فيبقى سعرها رخيصاً . ولو فرضنا اننا انشأنا سكة حديديَّة ومهلنا وسائط النقل فلست اظن ان اسعار الذرة ترتفع ارتفاعاً يجيز زيادة الضريبة على اطيان الجزيرة لان الذرة التي تزرع في الجزيرة هي من صنف دون ولست اظن ان سوقها تروج في غير السودان . نعم ان اهل الجزيرة يتعلمون زرع صنف جيد من الذرة على توالي الايام لكني اظن انهم مع ذلك لا يستطيعون اصدار محصولهم الى بلاد غير بلاد اليمن في السنين التي ينقطع عنها الغيث ويحلّ بها الجدب . ولذلك ارى انهُ اذا كانت الحكومة تبغي ان تأخذ عوض ما تصرفهُ على انشاء ترعة وقناطر بضرب ضريبة على الاطيان التي تنتفع من تلك الترعة فلا غنى عن استبدال الذرة بمحصول آخر او بمحصولات اخرى . وقد اعربت عن رأيي مراراً في ان مستقبل البلاد المجاورة للنيل الازرق يتوقف على زراعة القمح وغيره من الحبوب وانا ازداد اقتناعاً برأيي هذا كلما زرت السودان مرة . وهذا من اعظم الاسباب التي تدلني على ان انشاء ترعة تمدّ الجزيرة بالماء في اشهر الشتاء بعد انتهاء زمان الفيضان لازم لخير تلك الاراضي

فيبذر القمح اذ ذاك في اواخر الفيضان ثم اذا تيسر ارواؤه من حين الى حين في اشهر الشتاء فاقبالهُ يكون مضموناً . والآن تقتضي مصلحة مصر ان بلاد السودان لا تروى بماء النيل من اول فبراير الى ١٥ يوليو من كل سنة وكل الخبيرين بامر الزراعة السودانية من الموظفين في حكومة السودان متفقون على انهُ لو امكن ان تطال مدة الري من النيل شهراً اي الى اول مارس لتيسر لاهل السودان زرع القمح والقطن في اطيانهم وجني محصولات جيدة منهما . فانا اوافق على انهُ متى تم انشاء الترعة المذكورة يلغى المنع الحالي ويسمح للسودان ان يأخذ ما يحتاج اليهِ من ماء النيل الازرق بواسطة هذه الترعة الى اول مارس بل الى ١٥ مارس من كل سنة . ولكن هذا العمل لا يمكن ان يتم قبل مضي اربع سنوات او خمس ولو تقرر الشروع فيهِ حالاً

وذلك لانهُ لا يمكن الابتداء ببناء القناطر قبل مد سكة حديد من الحلفاية الى المكان

الذي يقع الاختيار عليهِ ولا بدَّ انهُ يكون قبلي سنار والمأمول انهُ متى تمَّ انشاء سكة الحديد والترعة يكون قد تمَّ ايضاً كل ما يلزم لزيادة مياه الري في القطر المصري فلا تتأثر مصلحة القطر المصري من التساهل في القاعدة الحالية

وغني عن البيان ان اهم ما ينظر فيهِ من امر هذه الترعة هو كمية الماء التي يتيسر الحصول عليها من النيل الازرق في المدة التي يلزم الري فيها اي من نوفمبر الى مارس فان كمية الماء تنقص بسرعة في تلك المدة . فيكفي اذاً ان نبحث في الكمية التي يحتمل وجودها في النيل الازرق في شهر فبراير اي في آخر شهر تبلغ التحاريق فيهِ اشدها وتبلغ الحاجة الى الماء ايضاً اشدها . وقد تبين من النظر في تصرف النيل الازرق ودرس الارصاد التي رصدت هناك في السنين الماضية ان الايراد لم يقل هناك كثيراً عن ١٥٠ متراً مكعباً في الثانية في شهر فبراير من كل سنة . بل قد كان في بعض السنين اكثر من ذلك ولكنهُ لم يكن اقل منهُ قط . نعم ان قياسنا لماء النيل الازرق لا يمتد على اعوام طويلة ولكنهُ يشمل بعض السنين التي انخفض ماؤُهُ فيها انخفاضاً عظيماً جدًّا . ولكن هب انهُ يأتي فصل اردأ من كل ما هو مذكور عندنا فيكون ذلك من قبيل الشواذ التي لا يصحُّ ان يعد المشروع بسببها غير وافٍ بالمرام

اما المساحة التي يمكن ارواؤُها من اطيان الجزيرة فعظيمة جدًّا وقد قدَّرها المستر دبوي من ٣ ملايين الى ٤ ملايين فدان بحري ود مدني فقط فلا يتيسر الماء لري هذه المساحة من النيل الازرق في الشتاء الاَّ اذا بني عليهِ خزان . وهذا لا يزال امرهُ بعيداً جدًّا فتركهُ وشأنهُ والاهتمام بما لدينا الآن خير واولى . بل لو فرضنا انهُ يمكننا تدبير الماء الكافي فسكان الجزيرة لا يبلغون المدد الكافي لزراعة تلك المساحة الواسعة التي تزيد عن نصف اطيان مصر الزراعية من الآن الى ما شاء الله

ولكن لا ريب في انهُ يكون في النيل الازرق دائماً ما يكفي من الماء لترعة تروي نصف مليون فدان حتى في شهر فبراير . وعليهِ نقتصر في المشروع الآن على هذا الحدّ

فهذه الترعة تمكن من زرع القمح في تلك المساحة كلها و زرع القطن ايضاً اذ وقت زرع القطن قبلي الخرطوم يوافق وقت زرع القمح هناك تقريباً . ولا ازال مقيماً على رأيي وهو ان زرع القمح اصلح لتلك البلاد من زرع القطن اولاً لان زرعهُ اسهل ونفقتهُ اقلّ وثانياً لان بيعهُ سهل (في جدة) على ابواب السودان ولكني لا انكر انهُ اذا أُنشئت تلك الترعة يتيسر زرع قطن كثير مع القمح ايضاً ومتى تيسر للناس هناك زرع القمح والقطن حتى

للحكومة ان تربط ضريبة ٥٠ غرشاً على كل فدان ينتفع من تلك الترعة فيكون ايرادها من اموال الجزيرة ٢٥٠٠٠٠ ج.م في السنة

اما المصروفات التي يقتضيها انشاء الترعة والقناطر فلا يتيسر تقديرها الاَّ بوجه التقريب ما دامت معلوماتنا على ما هي عليهِ الآن كما قلت آنفاً ورأيي انهُ لا يتيسر بناء القناطر في تلك الجهات القاصية باقل من ١/٤ ١ الى ١/٢ ١ مليون جنيه وربما اقتضى انشاء الترعة اكثر من ذلك فلو فرضنا ما يصرف عليهما ٣ ملايين فايراد الحكومة يساوي ٨ في المئة سنويًّا مما تصرفهُ عليهما والارجح ان النقطة التي تقام القناطر فيها تكون قبلي سنار ولا تبعد عنها كثيرًا فتروي الترعة اراضي الجزيرة حتى تصل الى الخرطوم ولكن لا يمكن عمل شيء من تلك الاعمال الاَّ بعد انشاء سكة حديد في الجزيرة

هذا وقد شططت كثيرًا عن ذكر الاعمال التي عملناها في السودان في السنة الماضية ولكني رأيت من الصواب في كلامي عن مساحة النيل الازرق ان اشرح ما ننويه من جهة استعمال مياه ذلك النهر بوجه الاجمال . واذكر الآن طرفاً من الاعمال التي عملناها في السنة الماضية على نهر القاش لاصلاح الري بجوار كسلا

شرع المستر جريف في هذه الاعمال في شتاء سنة ١٩٠٥ وسنة ١٩٠٦ واتم منها ما كان في عزمهِ اقامتهُ قبل الفيضان فعمل سدًّا لحبس المياه وترعاً لتوزيع المياه فيها . وكان هذا العمل على سبيل التجربة فقط ولم يستغرق نفقات كبيرة وهذا من حسن التوفيق لانهُ حدث في شهر يونيو الماضي فيضان لم يسبق له نظير على ما نعلم ولم يحسب لمثلهِ حساب فطغت المياه عليهِ وخربت السد وجرفت جسور الترع الواحدة بعد الاخرى ولعدم وجود العمال لترميم تلك الجسور انقضت الحال ترك امر الري من الترع مدة الفيضان

ولا يسعني الاَّ الاعتراف بفشلنا في هذه المسألة لاني اسلم باننا بنينا عملنا على علم قاصر واستقراء ناقص عن فيضان نهر القاش فلم نعمل اعمالاً قوتها تحتمل حدوث مثل ما حدث فعلاً وكل ما يقال على سبيل الاعتذار لا يغير هاتين الحقيقتين

على ان هذا الفيضان الخارق الذي لم يكن بالحسبان حدث لحسن الحظ قبل ان نتورط في عمل اعمال عظيمة وهو لم يضرَّ بالترع كثيرًا على ما يقول المستر دبوي ولكنهُ خرَّب السد وقد قدر المستر دبوي الخسارة كلها بالفي جنيه مصري فاعود واقول اننا من حسن التوفيق تعلمنا هذا الامر عن فيضان نهر القاش بخسارة غير عظيمة وفي اوائل ابتدائنا بتجاربنا

اما المحصولات فلم تصب بضرر على ما يظهر وان تكن الاعمال التي عملت لم تفِ بالمقصود

منها ولكن الترع نفعت نفعاً اكيداً مع ذلك . قال المستر دبوي " قد ظهر من اقبال المحصول ووفرتهِ ان توسيع نطاق الري الآن توسيعاً عظيماً لا يجدي نفعاً الأ بعد ما تمدُّ سكة حديد الى كسلة لنقل ما يفضل من حاصلاتها عن حاجاتها »

على اني ارى مع ذلك انهُ لا بد لنا في السنين القليلة المقبلة من التأني والسير رويداً في اتمام هذا المشروع لان نهر القاش عظيم الانحدار قصير المجرى فيكون دائماً عرضة لفيضانات تحدث فيهِ فجأة وتعظم جداً ولذلك لا غنى لنا عن درس احوالهِ بالتدقيق مدة من الزمان قبل ان نشرع في عمل اعمال عظيمة على نسبة ما كنا مصممين عليهِ اولاً وان نكتفي الآن بتوسيع النظام الموجود قليلاً وبتحسينهِ واتقانهِ

قلت في مذكرتي في السنة الماضية ان الحكومة المصرية ارسلت المستر دبوي في مهمة الى اميركا وكندا للبحث عن اعمال الكراكات المائية هناك . فكانت نتيجة التقرير الذي رفعهُ عن ذلك ان الحكومة قررت صرف ١٥٠٠٠٠ ج . م على مشترى ثلاثة كراكات كبيرة مختلفة الطراز وما يتبعها من القاطرات وصنادل الفحم لتستخدم في النيل الابيض فهذه الكراكات تستعمل للتجربة وبعد ذلك يضاف اليها ما يحتاج اليهِ ذلك النهر منها اذ مهما كان المشروع الذي سيعتمد عليهِ لاصلاحهِ وتحسينهِ فلا غنى عن الكراكات المائية لهُ . ولذلك رأينا ان حسن التدبير يقتضي تجربة كراكات مختلفة الطراز قبل التورط في شراء العدد العديد منها حتى لا نشتري منها بعد التجربة الأ ما كان قد غير وبدل فيهِ حسبما تقتضيهِ حالة ذلك النهر وحاجتهُ

ومتى وصلت الكراكات تستعمل في النيل الأعلى لتحسين الاجزاء التي لا بدَّ من العمل فيها مهما كان المشروع الذي يعتمد عليهِ والمأمول انها تصل في سنة ١٩٠٨

ثم ان الموظفين في مصلحة الري السوداني قلال جداً الآن وليس عندنا من يقوم مقام الذين يذهبون باجازة او الذين يمرضون منهم فلا بدَّ من زيادة عددهم كثيراً لان المستر دبوي ورجالهُ كلهم محملون الآن فوق طاقتهم

وقد بلغ مصروف هذه المصلحة ٤٤٥٩١ ج . م سنة ١٩٠٦ منها ١٠٠٠٠ ج . م رواتب موظفين دائمين وموقتين (تملية وظهورات) و ٧٥٠٠ ج . م مصروف الذين قاموا باعمال المساحة والباقي صرف على عمل اعمال كبناء محلات للمستخدمين وبناء مقاييس الخ . وعمل الاعمال المختصة بنهر القاش وهذه الاعمال صرف عليها ٢٠٠٠٠ ج . م فعطل الفيضان منها ما تقدر قيمتهُ بالفي جنيه مصري

١٩ يناير ١٩٠٧   الامضاء و . ا . جارستن

